

الفقيه

آية الله العظمى
الميرزا محمد باقر
ميرزا

كتاب السياسة

١٠٦

دار العلوم
بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٠٦
١٦	اشاره
١٦	اشاره
١٩	كتاب السياسه الجزء الثانى
١٩	اشاره
٢٢	الدوله والقوى الثلاث
٢٢	اشاره
٢٢	((القوه التشريعيه المقننه))
٢٢	اشاره
٢٣	وحده القوه المقننه أم تعددها
٢٥	التفكيك بين القوه التشريعيه والقوه التنفيذيه
٢٨	((الإسلام والقوه المشرعه))
٢٨	اشاره
٢٩	وجود اللجان المختلفه فى مجلس الأمة
٢٩	((الأقلييات))
٣١	القوه التنفيذيه وأنواع الحكومات
٣١	اشاره
٣١	((الملكيه الوراثيه))
٣٣	((الملكيه الرمزيه))
٣٣	((انتخاب القوه التنفيذيه))
٣٤	((تعدد الرئيس التنفيذى))
٣٥	((من علائم الحكم الدكتاتورى))
٣٥	((القوه التنفيذيه والانقلاب العسكرى))

- ٣٥ ((الأقرب إلى النظره الإسلاميه))
- ٣٥ اشاره
- ٣٧ كيف تتوفر الحريه الحقيقيه
- ٣٩ القوه القضائيه
- ٣٩ اشاره
- ٣٩ بساطه القضاء فى الإسلام
- ٤٠ ((مهام القوى الثلاث))
- ٤٢ كيفيه نصب القضاء
- ٤٤ بين القوه القضائيه والقوه التنفيذيه
- ٤٤ مهمات الدوله
- ٤٤ اشاره
- ٤٤ ((الدوله والقانون))
- ٤٧ ((بين روح القانون وصورته))
- ٤٨ الدوله وحقوق الإنسان
- ٤٩ الأنظمه الغربيه تسحق حقوق الإنسان
- ٤٩ اشاره
- ٥٠ ((أخطاء الديمقراطيه الغربيه))
- ٥٣ الدوله بين العدل والإحسان
- ٥٥ توفير الرفاهيه للأمم
- ٥٧ الدوله وحسن التدبير
- ٥٩ الدوله ومراعاة النظام
- ٦١ كيف نضمن استقلال القوه التشريعيه؟
- ٦١ اشاره
- ٦١ ((تدخل التنفيذيه فى التشريعيه))
- ٦٢ ((استقلاله التشريعيه))
- ٦٣ ((كيفيه تقديم اللوائح))

٦٥	تساؤلات فى حل الدوله لمجلس الأمم
٧٠	حدود تدخل التشريعيه فى القوه التنفيذيه
٧٠	اشاره
٧٢	((مسؤوليات التنفيذيه قبال التشريعيه))
٧٤	بحوث فى الديمقراطيه
٧٤	اشاره
٧٤	الديمقراطيه أفضل أنواع الحكم
٧٦	((العالم الثالث ودول الاستبداد))
٧٦	لكى لا تكون الديمقراطيه عقيمه
٧٧	((معايير الحكم الديمقراطى))
٧٩	الصراع بين القوه والحقيقه
٨٠	((بين أثينا وإسبارطه))
٨٤	((زوال قوه الباطل))
٨٥	وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت
٨٦	الاستشاريه ضمانه تطبيق القانون
٨٧	((الدكتاتوريه الداخليه))
٨٨	((الدكتاتوريه الخارجيه))
٨٩	((الدكتاتوريه والاستعمار))
٩٠	الحرية بحاجه إلى ضوابط
٩١	((ضوابط الحرية))
٩٢	أوعيه الحرية
٩٥	القوميه أم الكفاءه
٩٨	كيف يكون الحكم إلهياً
٩٩	((مميزات الحكم الإلهى على القانون البشرى))
٩٩	((كيف سيطر الغرب على بلادنا))
١٠١	الحروب الفرديه والحروب الهديه

- ١٠٢ الحروب الإسلاميه كانت دفاعيه
- ١٠٥ الدوله وتنظيم الحياه الاقتصاديه
- ١٠٧ الإسلام والمشكله الاقتصاديه
- ١١١ بين نص القانون وروحه
- ١١٣ الترقيع فى القوانين
- ١١٥ بحوث فى الأحزاب
- ١١٥ اشاره
- ١١٦ كيف تتكون الأحزاب
- ١١٧ الأحزاب والتواجد الدائم
- ١١٨ نظره على الحركه الدستوريه
- ١١٩ أركان التكتل الحزبى
- ١١٩ اشاره
- ١٢٠ ((الاستمراريه))
- ١٢٠ الفلسفه الحزبيه
- ١٢١ فروع الحزب
- ١٢١ ارتباط الحزب بالجماهير
- ١٢٢ الهدف: الوصول إلى السلطه
- ١٢٣ لكى يكون الحزب ناضجاً
- ١٢٦ بين حزب الحاكم والحزب الحاكم
- ١٢٧ أحزاب غير سليمه
- ١٢٩ اتحاد الأحزاب واندماجها
- ١٣٠ فوائد تعدد الأحزاب
- ١٣٢ الأحزاب السياسيه وبرامج الإصلاح
- ١٣٤ موقف الإسلام تجاه الأحزاب
- ١٣٤ اشاره
- ١٣٥ الحكم لله

- ١٣٦ الحزب ومقررات البرلمان
- ١٣٧ الولاية للفقير العادل
- ١٣٧ التزوير الانتخابي
- ١٣٨ لا لنظام الحزب الواحد
- ١٤١ موقف الإسلام من الأحزاب غير الإسلامية
- ١٤٤ معطيات الأحزاب السياسية
- ١٤٤ اشاره
- ١٤٤ ١: انتخاب الأصلح
- ١٤٤ ٢: تحكيم إرادته الشعب
- ١٤٨ ٣: مدرسه السياسه التطبيقيه
- ١٤٩ ٤: تحمل المسؤوليه السياسيه
- ١٥٠ ((الأحزاب المنحرفه))
- ١٥١ ٥: مدرسه الانضباط الفكرى والعملى
- ١٥٢ ٦: صنع التنافس الخلاق
- ١٥٢ ٧: تقديم الشعب إلى الامام
- ١٥٥ الحزب بين مؤيديه ومعارضيه
- ١٥٥ اشاره
- ١٥٥ ((مزاحمه الحريه الفرديه))
- ١٥٦ ((خلاف وحده الأمه))
- ١٥٧ موقف الشيوعيه تجاه الأحزاب
- ١٥٩ موقف الفاشيه تجاه الأحزاب
- ١٥٩ هذا مع الغض عما تقدم من
- ١٦٠ هل يزيد الحزب المشاكل إعضالاً
- ١٦٢ هل يضيق التحزب من آفاق الفكر
- ١٦٣ الحزب والوسائل اللاأخلاقيه
- ١٦٤ هل الحزب عدو للديمقراطيه

١٦٧	صور التجمع وأشكاله
١٦٧	اشاره
١٦٧	١: التكتلات النقابيه
١٦٧	اشاره
١٦٨	هدف تشكيل النقابات
١٦٩	نقابات جديده
١٧٠	٢: القوى الضاغطة
١٧٠	اشاره
١٧٢	موقف السلطه تجاه القوى الضاغطة
١٧٤	٣: الجمعيات التعاونيه
١٧٤	اشاره
١٧٦	جمعيات أخرى
١٧٧	٤: التكتلات الرأسماليه
١٧٩	تقسيمات الأحزاب السياسيه
١٧٩	اشاره
١٧٩	الأحزاب العلنيه والأحزاب السريه
١٨١	الأحزاب الشخصيه
١٨٢	الأحزاب الوقتيه والدائميه
١٨٢	نغرتان فى الكفاح الفلسطينى
١٨٥	كيف ننقد فلسطين؟
١٨٥	الأحزاب الهدفيه
١٨٦	الأحزاب اليمينيه واليساريه
١٨٨	الأحزاب الإسلاميه والكافره
١٨٨	من مقومات الحزب الإسلامى
١٩١	أحزاب الأقلليات
١٩٣	الدوله وأحزاب الاقليه

الأحزاب العماليه	١٩٤
مصائر الأحزاب العماليه	١٩٧
قله أفراد الأحزاب الشيوعيه	١٩٧
دور الأحزاب فى البلاد الإسلاميه	٢٠٠
الحزب بين اعضائه ومناصريه	٢٠٣
اشاره	٢٠٣
التشكيلات المتدرجه للحزب	٢٠٥
المواصفات الضروريه للوحده الحزبيه	٢٠٥
الوحده المدنيه للحزب	٢٠٩
الوحده العامه للحزب	٢٠٩
الحزب والفكر	٢١١
المؤتمرات العامه للحزب	٢١٢
اختلاف الاتجاهات الحزبيه	٢١٤
بين الحزبيين القدامى والجدد	٢١٥
المحسوبيه والمنسوبيه فى الحزب	٢١٥
بين الأنظمه السياسيه والأحزاب	٢١٧
اشاره	٢١٧
١: فى النظام الحزبى الواحد	٢١٨
اشاره	٢١٨
بطلان منطق الأحزاب الفاشسيه والشيوعيه	٢١٩
أضرار الحزب الواحد	٢٢٠
((من سمات الحزب الواحد))	٢٢١
٢: النظام ذو الحزبين	٢٢٣
٣: النظام ذو الأحزاب المسيطر أحدها	٢٢٥
٤: النظام ذو الأحزاب المتصارعه	٢٢٦
طريق معرفه أحجام الأحزاب	٢٢٨

٢٣٠	أصله الحره
٢٣٠	اشاره
٢٣١	أقسام الحره
٢٣١	اشاره
٢٣٢	الحره الجسديه
٢٣٢	اشاره
٢٣٢	حره العمل
٢٣٣	حره خصوصهات العمل
٢٣٤	التساوى بين الأفراد
٢٣٥	حره الدين
٢٣٧	حره البيان والقلم
٢٣٧	اشاره
٢٣٩	حدود حره البيان القلم
٢٤١	كتب الضلال
٢٤٢	حره التجمعات
٢٤٢	اشاره
٢٤٤	كسر الإضرابات
٢٤٤	حره المظاهرات
٢٤٧	حره الإضراب عن الطعام
٢٤٨	فى حره أنواع الاكتساب
٢٤٨	اشاره
٢٥٠	الحره فى الظروف الاستثنائيه
٢٥٢	سائر الحره
٢٥٢	اشاره
٢٥٤	تأطير القوانين بمقتضى الحره
٢٥٧	أسباب الخضوع للسلطه

٢٦١	الدستور بين السلب والإيجاب
٢٦١	اشاره
٢٦٥	تقسيمات الدستور
٢٦٨	التناقض بين القوانين
٢٦٩	طرق الحيلولة دون طغيان الحكومه
٢٧٣	ضروره تشكيل الحكومه الإسلاميه
٢٧٣	اشاره
٢٧٣	الرسول ص قدوه
٢٧٥	الأئمه والعلماء قدوه
٢٧٩	تطبيق قوانين الإسلام متوقف على إقامه الدوله
٢٨١	ثلاثه خيارات
٢٨٦	من هو الحاكم الإسلامى
٢٨٦	اشاره
٢٨٨	حكم التعارض بين المرجع وشورى الفقهاء
٢٩١	((من شروط الولاه))
٢٩٣	مناقشه نظريه البيعه
٢٩٣	اشاره
٢٩٥	مناقشه نظريه اهل الحل والعقد
٢٩٧	شروط الحاكم الإسلامى
٢٩٧	اشاره
٢٩٩	المرأه والقياده
٣٠٠	نظره الإسلام إلى المرأه
٣٠٣	صفات أخرى للقائد
٣٠٦	الحاكم الإسلامى والاستشاره
٣٠٨	الزهد ضروره ملحه للقائد
٣١١	الحاكم الإسلامى والظلامات

٣١٥	بين قوانين الله والقوانين البشرية
٣١٥	إشاره
٣١٦	كيف يمكن إجراء قوانين الإسلام
٣١٨	العدل والظلم
٣١٩	فيما أراد رده على المسلمين من قطائع عثمان
٣٢٠	الظلم ثلاثة
٣٢٢	قصته (عليه السلام) مع عقيل
٣٢٣	ظلم الضعيف
٣٢٤	علامات الظالم
٣٣١	الذي يستحق الحكم
٣٣٢	تبادل الحق بين الحاكم والأمة
٣٣٣	أسخف حالات الولاة
٣٣٧	أوامره لعماله باتباع العدل في الرعيه
٣٤٥	طبقات الرعيه
٣٤٦	الوزراء والمشاورون
٣٤٩	الكتاب
٣٥٠	القضاء
٣٥٠	من يتصدى للحكم وليس بأهل
٣٥٢	في ذم التصويب في الفتيا
٣٥٣	العمال
٣٥٤	التجار وذوى الصناعات
٣٥٥	المحرومون
٣٥٨	بيت المال
٣٥٩	((إلى عامل الصدقات))
٣٦٠	((التسويه في العطاء))
٣٦٠	((المال فيء المسلمين))

٣٦٢ ((إلى عماله وولاته))

٣٦٨ حكم الأقليات في البلاد الإسلاميه

٣٧١ المحتويات

٣٨٧ تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

الجزء السادس بعد المائة

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب السياسه

الجزء الثانى

ص: ٣

الطبعه السادسه

١٤٠٧ هـ __ ١٩٨٧ م

دار العلوم: طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب السياسه الجزء الثاني

اشاره

كتاب السياسة

الجزء الثاني

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

اشاره

الدوله والقوى الثلاث

(مسأله ٢٨): استقر رأى جماعه من السياسيين على أن المؤسسات السياسيه فى الدوله يجب أن تقسم إلى ثلاثه أقسام:

(١) القوه التشريعيه.

(٢) القوه التنفيذيه.

(٣) القوه القضائيه.

((القوه التشريعيه المقننه))

اشاره

((القوه التشريعيه المقننه))

فالقوه التشريعيه: عباره عن الذين تنتخبهم الأمه فى انتخابات حره ليكونوا نوابهم فى جعل القوانين الصالحه، لأجل رفاهم وتقدمهم، وبذلك تكون الأمه مسيطره على مقدرات نفسها بواسطه نوابها.

حيث إن الأمه غالباً لا تقدر على التشريع المباشر، وإن كان ربما يمكن ذلك بصعوبه كما فى الإنتاج.

ويقول بعض السياسيين بإمكان تشريع الأمه مباشره، وذلك لأن القوانين المهمه _ غير الجانيه _ ليست كثيره، فكلما رأت الدوله الصلاح، أو رأى المنتخبون الصلاح فى سن قانون تجمهر الناس، فى كل محله محله، أو كل بلد بلد، إذا كانت البلاد صغيره، وأدلوها بأرائهم حول القانون، وترفع الآراء إلى مجلس الأمه، ويقرر الأكثر صوتاً.

وكيف كان، فيقع الكلام فى القوه المقننه فى عده أمور.

وحده القوه المقننه أم تعددها

وحده القوه المقننه أم تعددها

الأمر الأول: فى وحده مجلس القوه المقننه، وفى المسأله ثلاثه آراء:

الرأى الأول: لزوم وحده القوه المقننه، لأن تعددها يوجب التضارب، بالإضافة إلى عدم الحاجه إلى تعدده، لأن مجلس الأمه نواب للأمه انتخبوا بملاً إرادتها فقولهم قول الأمه، وتشريعهم تشريع الأمه، فلماذا الحاجه إلى مجلس ثان، ثم كما لا حاجه إلى المجلس الثالث كذلك لا حاجه إلى المجلس الثانى.

وعلى هذا لا- فرق فى لزوم وحده المجلس بين الحكومات الفدراليه والحكومات الواحده، فاللازم أن تلاحظ كميه الجمعيه مطلقاً، ويجعل لكل فئه منها مائه ألف أو مليون أو أكثر أو أقل، نائب فى مجلس التشريع، أو يجعل للأكثر صوتاً بدون تعيين العدد حق النيابة.

وهكذا إلى العدد المطلوب، مثلاً- إذا كان للمليون حق خمسه فالخمسه هم الأ-كثر صوتاً من غيرهم، ولو كان هناك عشرون مرشحاً حاز أحدهم مائه صوت والآخر تسعين، إلى أن حاز عاشرهم عشره أصوات فالفوز حينئذ للخمسه الأول.

والحاصل: إنه قد تكون العبره بعدد الأصوات، قد تكون العبره باكثرية الأصوات، وكل نوع من الاعتبارين جار فى بعض البلدان الديمقراطيه.

الرأى الثانى: لزوم تعدد القوه المقننه، والتعدد له أشكال:

١: شكل الانتخاب فى كلا المجلسين من قبل الأمه، وذلك لأن يكون نضج الحكم المشرع أكثر، حيث يشرف المجلس الثانى على المجلس الأول، وإذا خرج من المجلس الأول حكم غير ملائم أوقفه المجلس الثانى، وحيث تكون الرقابه بين المجلسين يكون الحكم المقنن أكثر نضجاً وصلاً للأمه، كما يقف

٢: شكل انتخاب المجلس الثاني مجلس الأعيان من قبل السلطة التنفيذية أو من قبل الملك، وذلك حيث ينتخب أحدهما جماعه من عقلاء القوم وكبار السن المجربين منهم، ويكون هذا المجلس كالمجلس الاستشارى للسلطة التنفيذية أو الملك.

وقد ينتخب بعض هذا المجلس الأمه، وبعض هذا المجلس السلطة التنفيذية أو الملك حسب المقرر بينهما، وقد يكون بعض أعضاء هذا المجلس بالوراثة لاعتبار مالى أو نحو ذلك، وقد كان مثل هذا المجلس فى العراق وإيران قبل حكم الجمهوريه فيهما، كما فى بريطانيا وغيرهما.

٣: شكل انتخاب الأمه أو السلطة التنفيذية هذا المجلس الثاني، من جماعه من المثقفين أو الحرفيين أو النقابات، مثلاً فى يوغسلافيا كان المجلس مركباً من المنتجين، وفى إيطاليا كان مركباً من الحرفيين، إلى غير ذلك.

الرأى الثالث: التفصيل فى المجلس الثانى بين الحكومات الفدراليه المتشكله من حكومات متعدده، وبين الحكومات الواحده، ففى الأولى يحتاج الأمر إلى المجلس الثانى، فلكل حكومه مجلسه النيابى، ولللكل مجلس آخر قد يكون الممثلون فيه حسب أفراد الأمه، وقد يكون الممثلون فيه حسب أعداد الحكومه.

مثلاً إذا كانت لإمريكا خمسون ولايه، فلكل ولايه مجلس برلمان، ثم يكون لللكل مجلس برلمان مشترك، قد يكون لكل ولايه عشره نواب بالتساوى، وقد يكون لكل ولايه حسب أفرادها، فللولايه التى نفوسها عشره ملايين عدد النواب ضعف الولايه التى نفوسها خمس ملايين وهكذا.

وسياتى فى مسأله ولايه الفقيه أن الأقرب جمعاً بين الأدله، فى الدوله الإسلاميه وجود مجلسين: مجلس

الأمه ومجلس الفقاهه، حيث تنتخب الأمه كليهما بأسلوب ملائم لمصالح الإسلام ولمصالح المسلمين، أما مجلس الأعيان فلا مبرر له، ومجلس الحرف ونحوه فهو تابع لمجلس الأمه.

التفكيك بين القوه التشريعيه والقوه التنفيذيه

التفكيك بين القوه التشريعيه والقوه التنفيذيه

الأمر الثاني: استقلال القوه المشرعه عن القوه المنفذه، وهذا ما تصر عليه الديمقراطيه فى الحال الحاضر أشد إصرار، بينما كان فى الزمان السابق خلط بينهما.

وذلك لأنه لولا الاستقلال التام للقوه التشريعيه لسيطرت عليها القوه التنفيذيه، فكانت من أدوات الديكتاتوريه، أو لا أقل لم تكن تقدر على العمل الجاد المستمر فى جو من المنطق والعقل والمصلحه العامه، وذلك لأمر.

١: إذا لم يكن استقلال القوه المشرعه، كانت اللوائح والتنظيم والتدوين للقوانين خاضعه للمنفذه، وبذلك تكون الديكتاتوريه، وقد قال على (عليه السلام): «من ملك استأثر»^(١)، والديكتاتور لا يكون ديكتاتوراً إلا لأن بيده التشريع والتنفيذ.

والحكومات الانقلابيه إنما تضح بالمظالم، لأنها إما لا تسمح بمجلس التشريع إطلاقاً، أو تسمح لكن تحت نظرها، مما يسقط القوه التشريعيه عن الواقعيه، وإنما تكون آله بيد الديكتاتور.

وكذلك الحال فى الحكومات ذات الحزب الواحد، حيث إن الحزب الواحد يسيطر على المجلس فيفعل ما يشاء.

ولذا فأى مبرر للانقلاب العسكرى والحزب الواحد ليس إلا خداعاً يخفى وراءه الديكتاتور، وقد كان (ماو) يقول

ص: ١٠

قبل وصوله إلى الحكم: دعوا ألف زهره تفتتح، وألف مدرسه تفتح. لكن لما وصل إلى الحكم بحزبه الواحد، أوصل الصين إلى أسفل سافلين، مما أعاد الاستعمار الغربى إلى بلاده فور موته بعد ثلاثين سنه من حكمه.

وكان بكر العراق ينتقد تصرف الدوله قبله إذا أفرطت فى دينار، أو سجنّت إنساناً، ولما وصل إلى الحكم بحزبه الواحد، ضجت العراق بالمظالم بما لم يشاهد مثله منذ أيام نمرود، باستثناء مثل قتل الإمام الحسين (عليه السلام).

إلى غير ذلك من الأمثله الكثيره فى السابق وفى الحال الحاضر.

٢: إذا لم يكن استقلال للقوه المشرعه يكون مواعيد افتتاح المجلس وغلقه وما أشبه ذلك بيد القوه المنفذه، ومن الواضح أن فى مثل هذا الحال لا فعاليه للقوه المشرعه، حيث إنها كلما أرادت تشريعاً ليس فى صالح الديكتاتور أغلق المجلس أو عطله، كما فعل ذلك (محمد على شاه) و(البهلوى الأول) بمجلس الأمه، فى إيران، وكذلك كان يفعله (أتاتورك) بمجلس تركيا، وإلى غير ذلك من الأمثله القديمه والمعاصره.

٣: إذا لم تكن حصانه للقوه المشرعه، وهى نوع من الاستقلال، تمكن القوه التنفيذيه من عقوبه كل عضو ينتقد الدوله، أو يصر على وضع قانون لصالح الأمه، وللحد من نشاطات الديكتاتور، والأمثله كثيره فى معاقبه الدول الديكتاتوريه للأعضاء، بما أخفها سحب الجواز، وأشدها الإعدام، مروراً بالسجن والتعذيب وهتك العرض ومصادره الأموال.

٤: وقد كان من أسباب خوف القوه التشريعيه من التنفيذيه، إقالته عن وظيفته فيما كانت له وظيفه حكوميه، حيث كان لأفراد القوه التشريعيه وظائف حكوميه، وقد كانت التنفيذيه تجعل ذلك سيفاً مسلطاً على العضو، والعضو خوفاً من قطع راتبه الذى كان يعيش به لم يكن يجرؤ على التشريع أو الاقتراح الذى لا ترضى

به الدولة، فجاء نص القانون على حظر الجمع بين الوظيفتين لأعضاء البرلمان، حيث يهدد ذلك استقلاله في إبداء الرأي وتشريع القانون.

٥: وحاولت بعض السلطات التنفيذية الحيلولة دون نشر أخبار مجلس الأمة حيث يكون فيه النقد للحكومة، حيث إنه يوجب توعية الناس، والحد من ديكتاتوريه التنفيذيه، ولذا قرر القانون استقلال المجلس في نشر أخباره بمختلف وسائل الإعلام، حيث لا- حق للسلطة التنفيذية في الوقوف دون ذلك، فإذا كانت لائحه في صالح الأمة يجب أن تنفذ، وإذا كان نقد للدولة فعلى الدولة أن تكف عن عملها، أو تجيب جواباً مقنعاً.

وعلى أي حال، فاللزام تشريع إرادته الأمة على ألسنه نوابها: المجلس، وتنفيذ ذلك التشريع على أيدي خدامها: الحكومة، فلماذا لا تعرف الأمة ما يدور في المجلس، وما المبرر في عدم معرفه الأمة ما يفعله بائها أو خادماها.

٦: وقد قررت بعض القوانين لمزيد الاستقلال والإنتاج، مجانبه أعضاء البرلمان لكل نوع من أنواع العمل، لأن ذلك قد يوجب نقص الاستقلال، حيث إن طرف العمل يمكنه الضغط على العضو، فيكون ذلك من وسائل الدولة في الضغط على العضو، مثلاً إذا كان العضو محرراً في جريده، أمكنت الدولة الضغط على العضو بواسطه إداره الجريده وهكذا. أما أن العمل يحد من نشاط العضو في صالح الأمة فمما لا شك فيه.

٧: وأخيراً، لم يكن في السابق للنائب راتب من بيت المال، وكان ذلك يعنى عدم تمكن الفقير من ترشيح نفسه، حيث إن نيابته كانت تمنعه عن الارتزاق، وكان ذلك يقف دون تمكن الأمة من تحييد المجلس حسب إرادتها، لاضطرارها إلى انتخاب غير الفقير، وفي ذلك صدمه لاستقلاليه المجلس، ولذا شرع قانون وجوب إعطاء الراتب للعضو.

((الإسلام والقوه المشرعه))

أما رأى الإسلام فى هذه الأمور فـ:

(١) لابد وأن تكون القوه المشرعه _ أى المؤطره والمطبقه للقوانين الإسلاميه المستقاه عن الأدله الأربعه، فى إطار يلائم التطبيق فى كل زمن زمن _ تعمل بكامل استقلالها فى التقنين.

(٢) وتعمل بكامل استقلالها فى مواعيد انفتاح المجلس وانغلاقه وعطلاته وما أشبه ذلك، لأنهم وكلاء الأمة الجامعون للشرائط الإسلاميه، فلا ولايه عليهم، و«الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»(١).

(٣) والقوه المشرعه محصنه إذا لم تخالف الإسلام، وإذا خالفت لزم إعطاؤها عقوبتها الشرعيه، وإذا اختلفت فى أنها خالفت أم لا، كان القضاء المستقل تماماً والعاقل كاملاً المرجع فى التشخيص.

(٤) ولا مانع من جمع العضو بين العضويه والوظيفه، ولا حق للدوله فى إقالته إلا بسبب مشروع يقبله المجلس، أما إذا كان عمله الآخر ينافى نيابته عن الأمة فاللازم أن يترك أحدهما، لأنه حر فى انتخابه أى العمليين، كما أن الأمة حره فى إبقائه أو إقالته.

(٥) وأخبار المجلس يجب أن تنشر حسب الموازين الشرعيه.

(٦) وقد عرفت حكم عمل العضو من الذى ذكرناه فى البند الرابع.

(٧) أما الراتب من بيت المال فيصح لأنه من سبيل الله، ولما ورد فى ارتزاق القاضى من بيت المال، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب (القضاء)، والله سبحانه العالم.

ص: ١٣

وجود اللجان المختلفه فى مجلس الأمه

الأمر الثالث: يجب أن تكون فى داخل مجلس الأمه تجمعات وكتل، تنقسم فى أقسامها الأوليه إلى:

(١) تجمعات دائمه، أمثال الكتله الاقتصاديه، والكتله الثقافيه، والكتله القضائيه.

(٢) تجمعات غير دائمه، وتلك بالنسبه إلى الأمور التى تحدث فى وقت كارته أو حرب أو أزمة أو ما أشبه ذلك.

والواجب على المجلس أن يجمع حول نفسه المثقفين وذوى الاختصاص، ويجعل لكل مهمه فرعاً، كفرع التجاره، وفرع الزراعه، وفرع الصناعه، وفرح السياحه، وفرع الأقليات، من غير فرق بين أن تكون الأقلية قوميه أو دينيه أو لغويه أو غيرهما، كما لا فرق بين أن يكون للأقلية نائب فى المجلس أم لا، إذ الأقليات غالباً لهم مشكلات بحاجه إلى الحلول.

وقد ذكرنا فى كتب (الجهاد) و(القضاء والشهادات)، و(الحدود والتعزيزات) طرفاً من المسائل المرتبطه بالأقليات، ورجحنا هناك أن لا- فرق بين أقسام الكفار فى أنه يصح أن يدخلوا تحت حمايه الإسلام إذا التزموا بالموازين للمواطنه الصالحه، كما فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمشركى مكه وغيرها، حيث إنهم لما ألقوا السلاح عمل معهم أحسن عمل عرفه التاريخ.

((الأقليات))

((الأقليات))

وبهذا تبين أن الأقلية الاصطلاحيه على قسمين:

الأول: من يكون مسلماً، وهذا لا- يسمى أقلية، بل كل المسلمين متساوون فى الحقوق والواجبات، من غير تفاوت بين الألوان واللغات والقوميات وغيرها.

الثانى: من لا يكون مسلماً، وهذا القسم يسمى فى الاصطلاح الإسلامى

بالأقلية، أو بالذمي، وهؤلاء يتركون وشأنهم، إذ ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)) (١)، و((لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ)) (٢)، ولهم شعائرهم إذا لم يظهروا بالمناكير، ويحق لهم أن يراجعوا قضائهم أو قضائنا، وأحوالهم الشخصية تجري حسب ما عندهم، فلا يجبرون على اتباع فقهننا، ويجرى في حقهم قانون «الزموهم بما التزموا به» (٣).

لكن إذا رأى المسلمون الصلاح في دخولهم في مجلس الأمة، لا- يكون لهم إلا- حق التصرف في شؤون موكلهم من غير المسلمين، كما لهم المطالبة بما هو حقهم في الدولة الإسلامية، من حفظ النفس والمال والعرض، وما جعل الإسلام لهم من حق في قبال ما يؤخذ منهم من المال.

أما الأقلية السياسي، وهي عبارة عن تجمع الأقلية، والتي يجب أن تكون في الإطار الإسلامي، لأن المفروض أن الدولة للإسلام، فلهم حق نقدهم واجتهادهم، ومعارضتهم في إطار النصيحة، كما قال (عليه السلام): «الدين النصيحة» (٤)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمعاونة على البر، والمشورة.

وفي الحديث عنه (صلى الله عليه وآله): «أيها الناس أشيروا علي»، وتقدم قول علي (عليه السلام) في المشورة، كما ورد في حديث عنهم (عليهم السلام): «خير الإخوان من أهدى إلي عيوبي» (٥)، إلى غير ذلك مما سند كره إن شاء الله تعالى.

ولا يخفى أن الحقوق المذكورة ثابتة حتى للأفراد، ولا تختص بالأقلية السياسي، لإطلاق أدلتها.

ص: ١٥

١- سورة البقرة: ٢٥٦.

٢- سورة الكافرون: ٦.

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٥٩٨ الباب ٣ من أبواب ميراث الجد ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٥٩٥ الباب ٣٥ من فعل المعروف ح ٧.

٥- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٢ الباب ٢٤ من العشرة ح ١.

القوة التنفيذية وأنواع الحكومات

(مسألة ٢٩): ذكرنا في المسألة السابقة القوة التشريعية من القوى الثلاث السياسيّة في الدولة، والآن نذكر شيئاً من شؤون القوة التنفيذية، وهي القوة التي تتكفل بالإجراء، ولا ترتبط بالتشريع إلا نادراً، كما يأتي بيان النادر في مسألة تفكيك القوى الثلاث.

والصور التي تتصور في القوة الإجراءية اثنتي عشرة صوراً:

هي أن يكون الحكم بيد واحد، أو اثنين، أو أكثر، وكل من الأقسام الثلاثة إما بالوراثة أو بالانقلاب أو بالانتخاب، والانتخاب إما من قبل الأمة أو من قبل المجلس، ونحن نذكر من هذه الصور ما هي الآن واقعه في الخارج.

((الملكيّة الوراثة))

((الملكيّة الوراثة))

١) أن تكون القوة الإجراءية بالملوكية الوراثة، وليس المهم اسم الملك، وإنما المهم هذه الصيغة، إذ قد يكون باسم (السلطان) أو (الأمير) أو (الخليفة) أو (الشيخ) أو ما أشبه ذلك، كما في الخلفاء في الإمارات المطله على الخليج.

كما أن الإرث قد يكون في الأولاد، وقد يكون في القبيلة، كما إذا مات أحدهم ورثه ابن عمه أو ما أشبه ذلك.

والغالب أن ترافق هذه الصورة حاله الاستبداد، فإن «من ملك استأثر» كما قاله أمير المؤمنين (عليه السلام) [\(١\)](#)، لكن لا ملازمه، إذ

ص: ١٦

من الممكن أن يكون الملك عادلاً، ويكون حسب رضى الأمة.

ولذا ورد فى القرآن الحكيم: ((إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا)) (١)، ومن الواضح أنه إذا كان بأمر الله سبحانه لا يكون للأمة الاختيار.

قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (٢).

نعم لا شك أن الذى ينتخبه الله لإداره الأمة يكون فى قمة العدالة، وإنما قولنا (لإداره الأمة) فهو لإخراج المنتخب للانتقام، كما هو قول بعض المفسرين فى قوله سبحانه: ((بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا)) (٣).

كما ورد ذكر الملك فى آيه أخرى قال سبحانه: ((وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أذكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ)) (٤)، أما ما ورد فى القرآن: ((قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا أَذَلَّةً)) (٥)، فهو عام مخصص كسائر العمومات.

وربما كانت القوه التنفيذيه فى بعض الأزمان ملوكيه غير وراثيه، فكان إذا مات الملك انتخبوا ملكاً آخر مكانه، وكان ملكاً إلى آخر العمر.

وقد ظهر مما تقدم أن الخلافه الأمويه والعباسيه والعثمانيه وما أشبه لم تكن إلا ملوكيه

ص: ١٧

١- سورة البقره: ٢٤٧.

٢- سورة النساء: ٦٥.

٣- سورة الإسراء: ٥.

٤- سورة المائده: ٢٠.

٥- سورة النمل: ٣٤.

وراثيه، وتسميتها باسم الخلفه لم تكن على واقعها، ولذا سميت فى الأحاديث بـ (الملك العضوض).

((الملكيه الرمزيه))

((الملكيه الرمزيه))

(٢: أن تكون القوه الإـجرائيه بالسلطنه المشروطه، فيكون الملك السيد المطلق، ولكن لا تنفذ الأحكام التي يريد تنفيذها إلا بموافقه المجلس من قبل الأمه، وفي هذه الصوره _ إذا كان واقعيه _ لا يكون الملك إلا رمزاً، وإنما تكون القدره التشريعيه هي السيده فى البلاد، وبريطانيا الحاضره حالها هكذا حيث نجد الملك وهو رمز، وإلى جانبه القوه التشريعيه فى البلاد والقوه التنفيذيه، لكن لا وجه فى الحقيقه لهذه الملوكيه، بل اللازم أن تنسحب من الميدان بعد أن لم يكن مبرر لبقاء الملك، بل هو إرهاب لخزانه الأمه.

وأما إن لم تكن واقعيه، كما فى أيام البهلويين فى إيران، حيث إن الملك كان ديكتاتوراً، والمجلس لم يكن إلا صوره ديكرىه، فالمجلس ليس له أمر وسلطه. وعلى هذا فصوره الجمع بين الملك والمجلس، ليست إلا كالجمع بين الحجر والإنسان، أحدهما زائد لا فائده فيه.

وقد استدلل بعضهم للجمع بين الأمرين بقوله تعالى حكاية عن بلقيس: (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى أَمْرِى مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ، قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّهِ وَأَوْلُوا يَأْسِ شَدِيدِ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ فَانظُرِي مَا إِذَا تَأْمُرِينَ) (١)، حيث استشارتهم الملكه، وأرجعوا هم الأمر إليها بعد إعطائهم لها وجه الرأى، لكن فيه إن قولهم ليس حجه، ولم تكن القوه ملكيه استشاريه، بل استشارت الملكه وزراءها، فلم يكن الأمر مشروطه.

((انتخاب القوه التنفيذيه))

((انتخاب القوه التنفيذيه))

(٣) أن يكون رئيس القوه التنفيذيه بالانتخاب، فقد يكون انتخابه من

ص: ١٨

قبل الأممه مباشره، كما فى رئيس إمرىكا، ورئيس فرنسا، حىث إن الشعب مباشره ىنتخبونه، لكن لا ىحق للرئىس اتخاذا القرار بدون مشاركه المجلس التقنىى، بل الكونجرس وقره دخیل فى قرارات الرئىس وناظر على أعماله.

وحاصل ذلك أن الأممه تتصرف فى شؤون نفسها بإشرافىن، إشراف الرئىس المنتخب وإشراف المجلس المنتخب.

وقد ىكون انتخابه بواسطه جماعه خاصه، مثل مجلس الشورى، أو مجلس الأعیان، أو ما أشبهه، أو كلا المجلسىن، وحنئذ فالأمه انتخبت نوابها، ونوابها انتخبوا خادماً الأممه (رئىس التنفيذ: كرئىس الجمهوریه)، ولا شك أن للامه أن تختار إحدى الكیفیتىن، إلا أن الكیفیه الأولى أقرب إلى إشراف الأممه على مقدرات نفسها.

((تعدد الرئىس التنفيذى))

((تعدد الرئىس التنفيذى))

٤) أن ىكون الرئىس التنفيذى اثنين أو أكثر، والغالب فى هذا النحو من الحكم أن ىكون أحد الرئىسىن بیده التنفيذ ولىست له مسؤولیه، والرئىس الثانى ىشارك الأول فى التنفيذ إلا أنه مسؤول أيضاً، وىكون أحدهما رئىس الجمهوریه، والآخر رئىس الوزراء، أو ىكون أحدهما رئىس مجلس الجمهوریه، والآخر رئىس الوزراء، كما كان فى العراق فى أيام قاسم، وإن كان الأمر صورياً.

وفى هذا الحال ىكون المسؤول عن التنفيذ وعن إداره البلاد ودوائرها أحدهما، كرئىس الوزراء مثلاً، وحنئذ قد ىكون مجلس السیاده ذا فرد واحد، وقد ىكون ذا أفراد.

أما إذا كا الرئىس التنفيذى أكثر من اثنين، فىكون للقوه التنفيذیه أفراد فى مجلس أعلى، مثل مجلس السوفیت الأعلى فى روسيا، وكذلك فى سويسرا، وإن كان أولهما أقرب إلى الدكتاتوریه حتى فى مجلس السوفیت، وذلك لأن الدكتاتوریه عجله إذا تحركت لا تعرف نظاماً ولا قانوناً وإنما ىسود

فيهم شريعته الغاب، ولذا تمكن ستالين من قتل أصدقائه، وبرجنيف من إقاله خروشوف، ففي سويسرا يكون المجلس الأعلى للقوة التنفيذية مركباً من سبعة أشخاص ينتخبون لمدته أربع سنوات.

((من علائم الحكم الدكتاتوري))

((من علائم الحكم الدكتاتوري))

ويجب أن يعرف أنه إذا أريد معرفه أن الحكم ديكاتوري أو استشاري، يجب أن يلاحظ أمران:
الأول: هل في البلد حزب واحد أو أكثر.

الثاني: هل أن الرئيس الذي بيده التنفيذ حقيقه _ لا الرئيس الصوري كملكه بريطانيا _ هل يبدل كل أربع سنوات أو أقل أو أكثر أم لا.

فإن كان البلد ذا حزب واحد، أو أن الرئيس لا يبدل، فالحكم ديكاتوري، والناس لا قيمه لهم، وإن كان في البلد حزبان أو أكثر والرئيس يبدل فالحكم استشاري.

وسياتي الكلام في مسأله تعدد الأحزاب وعدمه في بعض المسائل الآتية إن شاء الله تعالى.

((القوة التنفيذية والانقلاب العسكري))

((القوة التنفيذية والانقلاب العسكري))

٥) أن تكون القوة التنفيذية بيد الرئيس الذي جاء إلى الحكم بالانقلاب العسكري، ومثل هذا الحكم لا يكون إلا ديكاتورياً، والناس تحت مثل هذا الحكم لا يكونون إلا أسوأ من العبيد.

ومهما قيل في شأن الانقلاب العسكري فليس إلا استثناً بالسلطه بالقوه والسلطه المتكيه على القوه دون الآراء الحرة، لا شرعيه لها لا في ميزان العقل ولا في ميزان الدين.

هذا مع الغرض عن أنا لم نر منذ الحرب العالميه الثانيه، انقلاباً عسكرياً في آسيا وإفريقيا، إلا كان انقلاب استعمارياً.

بقي الكلام في أمرين:

((الأقرب إلى النظره الإسلاميه))

إشاره

((الأقرب إلى النظره الإسلاميه))

الأول: إن الأقرب إلى الاستشارة والنيابة عن الإمام (عليه السلام) في الإسلام، أن يكون الحكم ذا رتبتين طولاً، فتنخب الأمة نوابها لمجلس الأمة، وتنتخب

ص: ٢٠

الفقيه الجامع للشرائط، لأن يكون سلطه أعلى في الدوله، وهذان المنتخبان يتعاونان في انتخاب السلطه التنفيذيه، كرئيس الجمهوريه إما مباشره، وإما ترشيحاً في عدد ينتخب الجمهور أحدهم، فيكون الفقيه المشرف الاستشارى الأعلى، والمجلس يقنن _ أى يوطر القوانين الإسلاميه ويرى التطبيق الأليق لها _ ورئيس الدوله ينفذ، مع أن يكون في الدوله أحزاب متعدده، ولا فرق بعد ذلك أن تكون قياده الفقيه على نحو الجماعيه والتعدد والشورى، أو تكون على نحو الوحده.

وسياتى تفصيل الكلام فى ذلك فى مسأله ولايه الفقيه.

كيف تتوفر الحريه الحقيقيه

كيف تتوفر الحريه الحقيقيه

الثانى: إن الحريه الحقيقيه لا تكون للأمم، إذا لم تتوفر هناك أمران:

(١) الوعى الكافى للأمم.

(٢) عدم وجود جهه مزيفه لإداره الأمم، كالاقتصاد المنحرف بسبب رأس المال.

وذلك لوضوح أن عدم الوعى الكافى يوجب سيطره أهل المكائد والحيل على الأمم، ولو كان النظام ذا أحزاب وانتخابات حره فيتبدل الرئيس الأعلى كل أربع سنوات مره.

كما أن منهاج المال لو كان منحرفاً إلى الرأسماليه، حيث يستغل الأثرياء العمال والفلاحين والمعلمين ومن إليهم، وذلك بأن لا يكون المال إزاء الأمور الخمسه: (العمل الفكرى، والجسدى، والمواد، والعلاقات والشروط، كما فصلناه فى كتاب: الفقه الاقتصاد)، وبذلك يتجمع لدى الرأسماليين المال الزائد عن حقهم، ولا يكون التوزيع على الأمم توزيعاً عادلاً،

فيستعمل فائض هذا المال الذي جمع بغير حق، في تحويل الانتخابات حسب صالح الرأسمالي، ولا يكون حينئذ حسب صالح الأمة، والحاصل يكون المحور المال، وعلى قمته بضعه من الرأسماليين، ولا يكون المحور الأمة وعلى قمته إرادته الأمة وصالحها.

وهذا هو الذي يشاهد في بلاد الرأسمالية، وعلى رأسها أمريكا، حيث إن الحرية الموجوده فيها بانتخابات وتبدل الرئيس كل أربع سنوات، ليست إلا شكلية، حيث إن الكلمه الحقيقيه لجماعه من الرأسماليين، لا للشعب، وقد ذكرنا بعض تفصيل ذلك في (الفقه: الاقتصاد).

القوه القضائيه

(مسأله ٣٠): تقدم الكلام حول القوه التشريعيه والقوه التنفيذيه، والكلام الآن حول القوه القضائيه.

وهذه القوه تعد من القوى السياسيه الثلاث، بينما إطلاق السياسه على هذه القوه إنما هو بنوع من التوسع، إذ السياسه معناها الإيداره، والقضاء لا- يدير، بل المدير حقيقه للبلاد القوه التنفيذيه، وإذا أريد ملاحظه القوى الثلاث، فالتشريعيه شأنها قبل التنفيذيه، لأن التشريعيه هي التي تقنن أو توظف، وبعد ذلك يأتي دور التنفيذيه لتدير البلاد حسب تلك التشريعات.

وأما القضائيه فهي تتدخل في موارد النزاع، سواء بين الأفراد أو المنظمات في دوله، أو بينهما وبين الدوله، أو بين الدول، لأجل أن تقول كلمتها في أن القانون الذي صدق عليه التشريع ماذا يقتضى، وبذلك يفصل بين الدعاوى.

بساطه القضاء في الإسلام

بساطه القضاء في الإسلام

وقد كانت (القوه التشريعيه) في الإسلام متمثله في الفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من الأدله الأربعة، و(القوه التنفيذيه) متمثله في الدوله ممن يسمى بالخليفه

أو غيره، و(القوه القضائيه) متمثله فى القضاء الذين تخرجوا على أيدي الفقهاء.

وقد تقدم سابقاً أن فى الإسلام لا يلزم هذا القسم من الانفكاك، الذى يشاهد الآن بين القوى الثلاث.

كما أن القوه القضائيه فى الإسلام كانت لها صلاحيات واسعة، فالذى جعل فى القانون الحديث دوائر، كانت فى الإسلام ضمن دائره القضاء، من الأوقاف، وأموال الأيتام وسائر القاصرين، والحدود والديات والقصاص، والأحوال الشخصيه وما أشبه ذلك، والسبب فى ذلك بساطه الدوائر الإسلاميه، حيث تعددت فى الدول الحديثه، وقد كان وجه تلك البساطه أمران:

الأول: إن الإسلام يربى الأمه على خوف الله والفضيله، مما يقلل الاحتياج إلى القضاء، إذ الإيمان والتزام الفضيله يقللان الجرائم والمنازعات وما إلى ذلك، ولذا نرى مدينه ذات أربعه ملايين _ كما يقول بعض المؤرخين _ مثل الكوفه يدير شؤونها القضائيه رجل واحد فقط.

الثانى: إن الإسلام لا يعرف الالتواء فى قوانينه، إذ قوانين الإسلام وضعت لأجل الإنسان، لا لأجل الماده، كما ألمعنا إلى ذلك فى مسأله سابقه، وبذلك تكون القوانين الإسلاميه إنسانيه، والقانون الإنسانى المتحرى للحقيقه لا يكون فيه التواء، وإذا لم يكن التواء لم يحتج الأمور إلى كثره الموظفين، كما فصلنا الكلام حول ذلك فى جمله من كتبنا الإسلاميه.

((مهام القوى الثلاث))

((مهام القوى الثلاث))

وكيف كان فالقوه التشريعيه تلاحظ المجتمع من ناحيه، والمنظمات والأحزاب والدوائر من ناحيه ثانيه، فتضع لها القوانين الملائمه، الكفيله بسلامتها وتقدمها، وفى الإسلام حيث القوانين موضوعه من قبل الله سبحانه فالقوه التشريعيه تعمل أمرين:

١: استنباط القوانين الملائمه من الأدله الأربعة.

٢: تفهم كيفيه تطبيق القوانين المستنبطه على الخارج، مثلاً فى باب الاقتصاد يستنبط المجلس كيفيه الاقتصاد فى الإسلام، وهل أنه رأسمالى أو شيوعى أو اشتراكى أو توزيعى أو قسم خامس، وهو ما ذكرناه فى كتاب (الفقه: الاقتصاد)، وبعد هذا الاستنباط يأتى دور التطبيق، وأن هذا الميزان كيف يمكن تطبيقه فى المعمل، فأى قدر من النتائج للمعمل، ولرأس المال، وللعامل، وللمدير، وهكذا.

والقوه التنفيذيه توفر الأ-جواء الملائمه لتنفيذ تلك القوانين، أو تجعل الموظفين والإدارات، وتشرع القوانين التنفيذيه، وتطبق القوانين التشريعيه على الخارج، مثلاً وزاره المواصلات تجعل الموظفين المراقبين للطرق، وتجعل قوانين للمرور، وتشرع عقوبات للمخالف، كل ذلك مستقى من قوانين مجلس الأمه، فقوانين المواصلات فى الدرجه الثانيه من القوانين، بينما قوانين مجلس الأمه فى الدرجه الأولى.

أما القوه القضائيه، فهى تنفذ قوانين مجلس الأمه فى حقل خاص، هو حقل المنازعات، فيما إذا راجعها المتنازعون، أو كان الأمر يتطلب تدخل القضاء لأنه من صلاحيه الادعاء العام، ولذا كانت القوه القضائيه كالقوه التنفيذيه فى جعل الموظفين والإدارات الخاصه بالقضاء، وتشريع القوانين المرتبطه بهذا الشأن، بشرط أن تكون تلك القوانين مستفاه من قوانين مجلس الأمه.

وقد سبق الفرق بين سعه دائره القضاء الإسلامى، وضيق دائره القضاء على الأسلوب الغربى، وبهذا تبين أن القوه القضائيه فى الإسلام تشمل أمثال الأحوال الشخصيه والحدود والأوقاف، وما إلى ذلك.

ثم إن القوه القضائيه فى بعض البلاد الغربيه تهتم بموضوع آخر بالإضافة إلى المنازعات، وهو التوفيق بين القانون الأساسى للبلاد وبين القوانين التى يريد المجلس وضعها، وكذلك بين القانون الأساسى وبين إجراءات

الدستور، يقول: كل إنسان حر في أن يتصرف في ماله وفي نفسه بما لا يضره ولا يضر الآخرين.

والقوة التنفيذية تريد الاستفادة من هذه الحرية، بإجازه مصارعه الثيران، فالقوة القضائية تأتي لتنظر هل أن هذا الإجراء يلائم المستثنى أو المستثنى منه، فإن كان داخلاً في الأول منعه، وإن كان داخلاً في الثاني أجازته، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وفي الحقيقة إن هذا العمل من القوة القضائية، عبارته عن حل النزاع بين القوة التشريعية والقوة التنفيذية، لأنه ملاحظه أن لا تخالف القوة التنفيذية القوة التشريعية، وعليه يشكل القضاء شعبه خاصه، لتكون المرجع الأخير في هذه المنازعه بين القوتين المذكورتين، ويعين لهذه الشعبه أقدر الخبراء المحنكين في القوانين وفصل المنازعات.

كيفية نصب القضاء

كيفية نصب القضاء

وحيث قد عرفت أن أعلى سلطه في الدوله الإسلاميه هي سلطه الفقيه الجامع للشرائط المنتخب من قبل أكثرية الأمه، فاللازم أن يكون نصب قضاء هذه الشعبه القضائيه بيد الفقيه، لكن الأفضل أن يكون مع استشاره المجلس، أو يعين بعضهم الفقيه وبعضهم المجلس، ويكون النظر لأكثرية الآراء، كما إذا كانوا خمسه أو سبعة مثلاً.

وقد تعرضنا في كتاب القضاء أنه لا مانع من تعدد القضاء وحكمهم بأكثرية الآراء، بل هذا هو الأقرب في القضايا المهمه، أمثال عمل هذه الشعبه، حيث إن الشورى قاعده عقليه، قررها الإسلام كتاباً وسنةً وإجماعاً، وإطلاق أدله

الشورى يشمل المقام، بل يشمله المناط فى قوله (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك»^(١)، بل والمناط والإطلاق فى استشارات الرسول (صلى الله عليه وآله) وأقوال على (عليه الصلاة والسلام) كما تقدم.

وبعد ذلك يسهل الأمر فى أن القضاء الذين يعينون لهذه الشعبة، يكونون دائمين أو مؤقتين، فإن الخصوصيات يعين حسب رأى الفقيه القائد والمجلس.

نعم، لا إشكال فى لزوم أن يتوفر فيهم العلم والعدالة والخبره وغير ذلك من الشروط الإسلاميه.

والظاهر أن هذا النوع من القضاء داخل فى إطلاقات أدله القضاء، فلا حازه إلى القول بأن هذا النوع يفهم من مناط أدله القضاء.

وجه ما ذكرناه أن التعارض بين القانون الأساسى والقوانين الثانويه يرجع فى حقيقته إلى التعارض بين حقين لإنسانين أو لجماعتين، وإعطاء الحق إلى مستحقه بالقضاء مشمولاً لأدله القضاء، وأى فرق بين الفصل عند منازعه حقين شخصيين، وبين الفصل عند منازعه حقين تميمتهما شخصيتان حقوقيتان.

ومثل ذلك المنازعه بين مختلف أجهزه الدوله، مثلاً طلبت جماعه فتح ناد فى المحل الفلانى، وأراد وزير الشؤون إعطاء الإجازة استناداً إلى قانون الحريات الإسلاميه، وأراد وزير البلديات المنع استناداً إلى قانون «لا ضرر»^(٢)، حيث إن ضوضاء النادى يسلب راحه الماره أو الجيران، فمنع هيئه القضاء لهذا الوزير أو ذاك، يرجع بالنتيجه إلى ترجيح حق الماره أو حق الطالبين لفتح النادى، صحيح أن الوزيرين يتنازعان فى شخصيتهما الحقوقيه، إلا أن الشخصيه الحقوقيه راجعه بالآخره إلى الحق الفردى، كما تقدم الكلام فى ذلك.

ص: ٢٧

١- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٨٥ الباب ٩ من صفات القاضى ح ٢.

٢- الكافى: ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨، والتهذيب: ج ٧ ص ١٤٧ ح ٦٥١.

بين القوه القضائيه والقوه التنفيذيه

ثم إن القوه القضائيه لها حقوق بالنسبه إلى القوه التنفيذيه، هي لأجل استقلال القضاء وتوفر الإمكانيات لها لتعمل حسب العداله التامه، وهي:

١: لا يحق للقوه التنفيذيه نقل القضاء من مكان إلى مكان، إلا حسب القوانين الدقيقه جداً، وإلا لتعرض كل قاض لا يطيع القوه التنفيذيه في أوامرها إلى النقل، لتأتى التنفيذيه مكانه بمن يطيع أوامرها، ويكون حق النقل للتنفيذيه سيقاً مصلتاً على رأس القاضى، وبذلك لا يتمكن من إجراء العداله فى القضايا التي تدير التنفيذيه طرفاً من أطراف القضيه المتنازع فيها.

٢: يجب على التنفيذيه توفير المال والمكان والشرائط الملائمه للقاضى ومن إليه، ليتمكن القاضى من استفراغ الوسع فى تحرى الحق فى كافه القضايا، سواء كانت بين الناس، أو بين الناس والدوله، أو بين المنظمات والأحزاب، أو بين الدوله وبين الأحزاب والمنظمات، أو بين الناس والأحزاب والمنظمات.

٣: يجب على التنفيذيه تنفيذ آراء القضاء المتعلقه بفصل المنازعات، واذا تكاسل بعض موظف التنفيذيه من التنفيذ تجب عقوبته بماقرره الإسلام(اوالقانون فى الدوله غير الإسلاميه) والالم يكن ضمان لاجراء العداله.

٤: لا يحق للتنفيذيه أن تتدخل فى شؤون القضاء، بأن تصدر إليهم الأمر والنهى، وإلا كان ذلك نقضاً للعداله وتجميداً لفعاليه القضاء.

٥: يجب أن يكون كل أفراد الأمه بما فيهم الرئيس الأعلى للدوله خاضعاً للقضاء، فالكل أمام القانون سواء، والقوه التنفيذيه يجب عليها إطاعه القضاء فيما يأمر بالنسبه إلى أى فرد أو جماعه.

وفى قضايا الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) وكل منهما كان الرئيس الأعلى للدوله فى زمانه، ما يدل على

احترام الإسلام للقضاء وخضوع كل الأفراد له، بما يجب أن يكون درساً وعبرة.

٦: لا- حق للتنفيذه في التعرض لأي شأن إلا بموافقه القضاء، إذ التنفيذ بدون القضاء معناه الحكم على أحد المتنازعين بدون الرجوع إلى القضاء، مثلاً إذا أراد الشرطي إلقاء القبض على إنسان، لا يحق له ذلك إلا بعد جلب موافقه القضاء، حيث إن جوهر القضية نزاع بين حق الشرطه وحق ذلك الإنسان، وتقديم أحد الحقيين على الآخر بدون الرجوع إلى القضاء خرق لقانون العدالة.

إلى غير ذلك من الأمور التي لسنا نحن بصددها الآن.

وقد قرر بعض القوانين عدم الحق للقاضي في الانتماء إلى الأحزاب والمنظمات السياسيه أو ما أشبه السياسيه، مما يجعل القاضي مظنه للتحيز، وذلك نقض لحياد القضاء.

وهذا الشرط في الشريعة الإسلاميه قد يمكن أن يستند إلى بعض الأدله في بعض الحالات، مثل اشتراط أن لا يكون الشاهد متهماً، كما دل عليه النص (١١) والإجماع، فإذا كان محظوراً في الشاهد كان أولى أن يكون محظوراً في القاضي، فتأمل.

وعلى هذا فلمجلس الشورى أن يقرر هذا الشيء، أو لقاضي القضاء، أو لوزير العدل، أن يراعى هذا الأمر في القضاء الذين يريد استخدامهم.

ص: ٢٩

١- انظر: الوسائل: ج ١٨ ص ٢٨٧ الباب ٣٢ من الشهادات.

(مسأله ٣١): الدوله بقواها الثلاث التشريعيه والتنفيديه والقضائيه، تراعى (القانون) و(حقوق الإنسان) و(العداله) و(الرفاهيه) و(حسن التدبير) و(رعايه النظام) و(تقديم الأمه)، ومن هذه المجموعه تتكون الدوله الصالحه، وبسببها تكون الأمه الرشيده.

((الدوله والقانون))

((الدوله والقانون))

١: القانون، فعلى الدوله أن تطبق نصوص القانون على الأمه، ولا تحيد عنها إرضاءً لفئه أو للحاكم، ولا فرق فى ذلك بين الدوله الإسلاميه وبين غيرها.

ففى الإسلام يجب على الدوله تطبيق القوانين الإسلاميه على الجميع وإن لم يفهم الحاكم وجه القانون، بل وإن زعم أنه غير كامل.

واللازم أن لا يحدد الحاكم عن ذلك إلا إلى القانون الثانوى الإسلامى أيضاً، فقد يكون ذلك القانون الثانوى بسبب (قاعده لا ضرر) أو (قاعده لا حرج) أو (قاعده الأهم والمهم) أو غير ذلك من القواعد الثانويه.

ومنها ما إذا رأى الحاكم الإسلامى الذى بيده الأمر، الصلاح فى العفو أو ما أشبه ذلك، كما عفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن أهل مكه، وعفى على (عليه السلام) عن أهل البصره، وعفى عن سارق، فقال له (عليه السلام) «وهبتك لسوره البقره»^(١)، إلى غير ذلك مما ألمعنا إليه فى كتب (الحكم فى الإسلام) و(القضاء)

ص: ٣٠

و(الحدود) وغيرها.

وفى الدوله غير الإسلاميه واجب الدوله تنفيذ القانون، حتى إذا كان لا ينصف المواطن ولا يقوم على أساس من العدالة، ولا يرد الحقوق إلى أربابها، بل اللازم السعى لإسقاط القانون باستفتاء الشعب فى تبديله إلى القانون الصالح، وبإثاره الشعب إلى حد الهياج ليعدل المشرعون القانون، وبإصدار الهيئه التشريعيه قوانين جديده.

وذلك لأن مراعاة القانون أهم من مراعاة الأفراد الذين يطبق عليهم قانون غير عادل، حيث إن الفوضى التى تترتب على عدم مراعاة القانون أضرم من ذهاب حق بعض المواطنين.

بل قد نجد فى الإسلام مثل ذلك تقنياً وتطبيقاً، فيقال: إن (العهده) لأجل عدم اختلاط المياه، لكن العده تجرى بالنسبه إلى العقيم، ضرباً للقاعده وتوحيداً للقانون، مع أن فى عدتها ذهاباً لحقها، إن لم نقل بأن العده لمصلحه احترام الزوج أيضاً، وهى موجوده فى العقيم.

وفى التطبيق نرى أنه إذا كان خوف سرايه الوباء جاز منع استعمال أنواع اللبن ومشتقاته، مع أنه ليس كل لبن فيه جراثيم الوباء، وذلك لتقديم مصلحه حفظ الصحه العامه على مصلحه حق صاحب اللبن فى ماله.

((بين روح القانون وصورته))

((بين روح القانون وصورته))

أما هل للدوله مراعاة (روح القانون) أو مراعاة (صوره القانون) فى صورته التعارض بينهما؟

قولان:

الأول: لزوم مراعاة روح القانون، لأن القانون وضع لروحه لا لصورته، كما قال الفقهاء فى العمل بالمركز فى ذهن الواقف، إذا لم يمكن العمل بالوقف مصدرراً أو مصرفاً.

الثانى: مراعاة صورته القانون، بحجه أنه لو ترك الأمر إلى الروح، لا تسع المجال لكل مخالف للقانون أن يخالف القانون بأنه رجح روح

ص: ٣١

القانون على صورته القانون، وفساد ذلك أكثر من صلاح روح القانون.

وكيف كان، فإذا لم تعمل جهة من جهات الدولة بالقانون، عوقبت على ذلك العقوبة القانونية في دول القانون، والعقوبة الشرعية في الحكم الإسلامي، والعقوبة قد تكون بدنية كالسجن والتعزير، وقد تكون ماله كالتغريم، وقد يجمع بينهما، إلا أن من مختصات الشريعة الإسلامية عدم العقوبة الجسدية لغير المقصر، بينما ترتب العقوبة الماله حتى للجاهل القاصر كما في الإتلافات، لا ترتب العقوبة الجسدية إلا للعامد والجاهل المقصر، على ما فصل في كتب الحدود والديات والقصاص وغيرها.

نعم قد ترتب العقوبة الجسدية في موارد نادره، كسجن المتهم بالقتل ستة أيام، كما في حديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وذلك لقاعده الأهم والمهم، وإذا كانت هناك أبدال رجح البدل الأنسب بالحرية وبحقوق الإنسان، مثل أخذ الكفيل الذي هو مقدم على السجن، على ما ذكرناه في كتاب القضاء.

الدولة وحقوق الإنسان

الدولة وحقوق الإنسان

٢: وحقوق الإنسان هي مستقى القانون، سواء في الإسلام (حقيقه)، أو في الدول الديمقراطية (صوره)، أما الدول الديكتاتورية فمستقى القانون فيها رأى الديكتاتور، ولا يهمننا الكلام حولها، وإنما نذكر الأولين فقط.

فالإسلام جعل الإنسان محور العالم، كما ذكر في آيات مكرره، قال سبحانه: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ

وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَأَتَاكُمْ مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ»(١).

وفي الحديث القدسي: «خلقت الأشياء لأجلك، وخلقتك لأجلي»، ومعنى الجملة الثانية تفسير لقوله سبحانه: {وإن إلى ربك المنتهى} (٢)، حيث إن (كل ما بالغير لا بد وأن ينتهي إلى ما بالذات) كما تقول بذلك القاعده الفلسفيه.

وحيث إن القانون الإسلامي وضع لأجل الإنسان، فالقاسم المشترك في كل قوانين الإسلام السياسي والاقتصادي والعبادي والجزائي والشخصي هو فائده الإنسان، إبقاءً وإنماءً، ولذا كان الناس في نظر الإسلام سواسيه كأسنان المشط (٣)، وكان {أكرمكم عند الله أتقاكم} (٤)، وكان «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (٥)، وكان «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم» (٦)، ولذا كان الإسلام دين الحرية والكفاه والتقدم، و«من ساوى يومه فهو مغبون» (٧)، إلى غير ذلك.

الأنظمة الغريبه تسحق حقوق الإنسان

إشارة

الأنظمة الغريبه تسحق حقوق الإنسان

أما الدوله الديمقراطيه فلم تصل إلى الديمقراطيه إلا- بعد قرنين من الكفاح والحروب والثورات، أي عبر القرنين السابع عشر والثامن عشر المسيحي،

ص: ٣٣

١- سوره إبراهيم: ٣٤.

٢- سوره النجم: ٤٣.

٣- انظر من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣٧٩ وفيه: «الناس كأسنان المشط سواء» .

٤- سوره الحجرات: ١٣.

٥- إرشاد القلوب: ج ١ ص ١٨٤ ب ٥١.

٦- انظر بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٧- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩ من جهاد النفس ح ٥.

ثم بعد ذلك الكفاح الطويل، لم يحصل الإنسان الغربي على حقوق الإنسان إلا مزيجاً بأخطاء كبار نلخصها في خمس:

((أخطاء الديمقراطية الغربية))

((أخطاء الديمقراطية الغربية))

الأول: تقييد الحريات، فترى الشعوب الغربية مقيدة في أغلب شؤونها، فالسفر والإقامة والبناء والزراعة والصناعة والتجمع وغيرها كلها مقيدة بالإذن والرخصه من الدولة، ولماذا الإذن، أليس ذلك تقييداً للحريه.

وقد ذكرنا في كتاب (إلى حكم الإسلام)(1)، و(نريدها حكومه إسلاميه)(2) وغيرهما، سعه الحريه الممنوحه للإنسان في ظل النظام الإسلامى، بما لا يوجد مثلها في أى قانون أو دستور حتى في الدستور الأمريكى والقانون الفرنسى، وإن تبجح بهما أصحابهما، وغالوا في إطرانها.

الثانى: السماح لرأس المال بالتراكم الجائر، حتى أوجب ذلك سيطرته على مختلف الشؤون السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه وغيرها، فحريه الرجل الغربى وحقوق الإنسان بالنسبه إليه، مثلهما مثل حريه الطائر وحقه وهو فى القفص، إنه حر هناك، وله حق فى داخله الحركه، وهل مثل هذا يسمى حريه وحقاً.

وقد ذكرنا فى بعض الكتب الاقتصاديه ومنها (الفقه: الاقتصاد) كيف أن رأس المال سلب الإنسان الغربى سيادته وحرته وحقوقه، بل وحتى صحته وراحته، فأورثه المرض الجسدى والقلق النفسى، وكتاب (دع القلق) يكشف الستار عن بعض جوانب هذا المرض والقلق، ولذا ندد بالحقوق القانونيه والحقوق السياسيه أمثال (راسل) و(هاكسلى)، وقد ذكر غير واحد من علماء الغرب وفلاسفته أن (ثوره فرنسا) والتي أسموها (كبى) اسماً بدون مسمى، إن الثوره وقفت فى منتصف الطريق.

ص: ٣٤

١- طبع فى بيروت مؤسسه الوفاء.

٢- طبع فى إيران دار القرآن الحكيم.

أقول: بل اللازم أن يقال: انتكست على عقبيها، بينما الإسلام قيّد رأس المال بما لا يتمكن من الطغيان، وطبقاً لذلك لا يقدر رأس المال على تقييد الحريات وتضييع الحقوق.

الثالث: الاستعمار للخارج، فحقوق الإنسان في الغرب تنظر بعين واحده، حالها حال القوميه وما أشبهه، فليست للإنسان وإنما للساده فقط، ولا فرق بينها وبين قانون سياده الساده على استعباد العبيد، ولذا نرى أبشع استعمار عرفه العالم في تاريخه مارسته فرنسا وبريطانيا وإمريكا وسائر دول أوروبا بالنسبه إلى آسيا وإفريقيا وغيرهما، بينما يرى الإسلام أن الناس «إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق»^(١)، كما في نهج البلاغه.

ولا يخفى أن الاستعمار للخارج، لم ينحصر في ممارسه الظلم للخارج، إذ عادت هذه الحاله إلى الإنسان الغربي نفسه، إذ الملكة إذا حصلت في الإنسان لم يميز في موضوع ممارستها بين الغريب والقريب، حاله حال سائر الملكات، وهذه الملكة السيئه وإن لم تقدر أن تتنفس في داخل الغرب بمثل ما تنفست في خارج الغرب، إلا أنها أظهرت نفسها بشكل أو بآخر بما أضرت أهل البلاد أيضاً، وهذا ما سبب انزعاج جملة من فلاسفه الغرب وحكمائها فنددوا بالممارسات الاستعماريه لا في المستعمرات بل في بلادهم أنفسهم.

الرابع: رد الفعل للقوانين الموضوعه في الغرب، وللممارسات والتطبيقات لتلك القوانين حيث إن ذلك خلق الشيوعيه مما أتت بأبشع الثمار، ومن يعرف داخل روسيا والصين وأوروبا الشرقيه وكوبا وأمثالها، يعرف كيف يهان الإنسان في هذه البلاد، بما لا يجد مثيلاً له على طول التاريخ المحفوظ،

ص: ٣٥

والشيوعيه وإن أخذت منذ عشرين سنه فى النقص ووصلت الآن إلى الإشراف على الزوال، حتى أن جملة من الخبراء لا يقدرّون باقى عمرها بأكثر من عشر سنوات أو ما أشبهه، إلا أن إهانته زهاء ربع البشريه فى مده طويله _ أكثر من ربع قرن _ هى من سيئات الممارسات الغريبه، وقد كان شأن الغرب التذرع بحقوق الإنسان لإقامه الحروب والثورات ونصب الديكتاتوريين وصنع الانقلابات، أمثال اغتصاب فلسطين ولبنان وإقامه البهلوى وأتاتورك وانقلابات مصر والعراق، إلى كثير من الأمثله.

أما القوانين الإسلاميه فحيث كانت عادله لم يكن لها الأثر السىء، بل كان لها الاطراد والتقدم حتى أن الغرب بنفسه يسمّى المسلمين آباء العلم والحريه، وذكر المنصفون منهم أن علم الغرب وما فيه من الحريه إنما هو من آثار الإسلام.

الخامس: الاضطراب الذى أوجدوه حول المرأه، فمن ناحيه جعلوا المرأه سلعه رخيصه وأداه إطفاء الشهوات، فجعلوها وسيله لجلب المال، وفتحوا لها المواخير ومراكز الفساد، وبذلك أهانوا المرأه أكبر إهانته، حيث سبب ذلك تبذرها ورخصها من ناحيه، وبقاءها عانسّه تتسكع فى دروب الحياه الصعبه من جهه أخرى.

ومن ناحيه أخرى زعموا أنها تساوى الرجل فى كل شىء، فصار ذلك وبالأعلى عليها، حيث لم تتمكن أن تقدم كما تقدم الرجل فى الوزارات والسفارات والنيابات ونحوها، لأنها بطبيعتها لشؤون غير هذه الشؤون، بينما ألقيت عليها خشونه الحياه الصناعيه مما أضرت بجمالها وأنوثتها وسائر شؤونها الطبيعيه، التى خلقها الله سبحانه لها، ولذا أخذ علماء الغرب يفكرون فى وضع القوانين العادله للمرأه

لإخراجها من الإهانه والخشونه، كما ذكر ذلك في جملة من الكتب، وقد ذكرنا نحن جملة من شؤون المرأه في الإسلام في كتاب (في ظل الإسلام) (١) وفي غيره.

الدوله بين العدل والإحسان

الدوله بين العدل والإحسان

٣: والمراد بالعداله في اصطلاح القانون هو ما يسميه الإسلام بالإحسان، والاصطلاح الإسلامي أقرب إلى الحقيقه، وكيف كان فهناك (مساواه) و(عدل) و(إحسان)، قال سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) (٢).

فالمساواه معناه التساوى، وقد يكون التساوى عدلاً وقد لا يكون عدلاً، وكذلك النسبه في العكس، فبينهما عموم من وجه على الاصطلاح المنطقي، فإذا ساوى الأخوين في الإرث كان تساویاً وعدلاً، وإذا ساوى الكبير والصغير في إعطاء قماش اللباس كان تساویاً لا عدلاً، وإذا أعطاهما متفاوتاً كلاً بقدر حاجته كان عدلاً لا مساواةً.

فالعدل إعطاء كل ذى حق حقه، وإدانه كل ذى جرم بجرمه، والإحسان إعطاء المزيد من الحق فيما لا يضر بحق آخر، والعفو عن المجرم فيما لا يكون العفو سيئاً لبطلان حق.

والإحسان فوق القانون، فإن القانون مجرد الحقوق والواجبات والإدانات، أما الإحسان فهو مراعاة ترطيب الحياه وتلطيف الجو، والدوله يلزم عليها مراعات ذلك، ليجعل من القانون واحه خضراء فيها الرحمه والحنان على الإنسان، وهو يوجب تقويه الروابط بين الدوله والأمة وتقديم الأمة إلى الأمام، إذ علاقه المتبادله توجب أجواءً من الثقه والحريه والرفاه، وكل

ص: ٣٧

١- طبع في دار الصادق بيروت، ومطبعه الآداب العراق.

٢- سوره النحل: ٩٠.

ذلك من مقومات التقدم، بله الاطمينان والسكينه ورفع القلق.

ولهذا القانون يشرع المشرعون نصوصاً لأجل رفاه الأمة، كما ينفذ المنفذون أكثر من النصوص المرفهه، ويمتنع القضاء عن الإدانات الثقيله سواء كانت الإدانه حكم الإعدام أو التعزير أو السجن أو الغرامه.

وقد ذكرنا في كتاب الحدود والقضاء الإطار الذي يمكن للقاضي ولقائد المسلمين أن يخفف من العقوبات، وقد عفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) من أهل مكه ((١))، وقرر القانون الإسلامى بـ (جب ما قبله) ((٢))، وعفى عن غيرهم، كما عفى على (عليه السلام) والحسن والحسين (عليهما السلام) وغيرهم من الأئمه (عليهم السلام) عن جمله من المجرمين، كأهل البصره، وكان على (عليه السلام) يعطى جوائز الخوارج، إلى غير ذلك.

والفرق بين العدل والإحسان: أن العدل واجب إطلاقاً، بينما الإحسان فى الجملة، فلا يحق للقائد أو القاضى أو ما إليهما، تطبيق القانون بحذافيره، بل اللازم أن يتخلله إحسان فى الجملة، وهذا هو الفارق بين وجوب العدل ووجوب الإحسان، حيث قال تعالى: {يأمر...}، أما حمل الأمر فى الأول على الوجوب وفى الثانى على الاستحباب، فهو خلاف الظاهر أولاً، وخلاف لظاهر (ينهى...) الذى هو فى سياقه، فكما أن النهى تحريمى كذلك الأمر وجوبى.

لا يقال: وحمل (الإحسان) على الجملة خلاف الظاهر أيضاً، إذ الظاهر فى كل من (العدل) و(الإحسان) الإطلاق.

لأنه يقال: نحن أمام أحد خلافى الظاهر، وما ذكرناه أولى، لما نعلم من

ص: ٣٨

١- الوسائل: ج ١١ ص ١٢٠ الباب ٧٢ من أحكام الأرضين ح ١.

٢- بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ٢٣٠.

الخارج من عدم وجوب كل إحسان بالضرورة، فهذه قرينه على كون وجوب الإحسان في الجملة.

بل يمكن أن يقال في تقريب وجوب الإحسان في الجملة: إن خلافه فظاظة وهي محرمه، لأنها توجب انفضاض الناس، والتسبب في ذلك محرم، إذ هو نقض للغرض، قال سبحانه: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ))^(١)، وقال سبحانه: ((تُخَذِ الْعَفْوَ وَأُمِرَ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ))^(٢).

ثم إنه لا- حازه إلى تقييد الإحسان بأن لا- يكون موجبا للتجري أو إضاعه حق الآخرين، إذ لا يكون ذلك حينئذ إحساناً، بل إساءه، والفرق بينهما في هذا المورد دقيق، ولذا كان اللازم على القوى الثلاث (السياسيه) تفهم الفرق، لثلا- يقع الخطأ في التطبيق، حتى يقع في إفراط مر القانون، أو تفريط الإساءه بزعم الإحسان، قال الشاعر:

ووضع النداء في موضع السيف بالاعلا

مضر كوضع السيف في موضوع النداء

وقد يصطلح على العدل المذكور، (الإحسان) في اصطلاح الإسلام بالعداله الاجتماعيه، ولا مشاحه في الاصطلاح.

توفير الرفاهيه للأمه

توفير الرفاهيه للأمه

٤: أما الرفاهيه التي هي واجبه على القوى السياسيه، فهي عباره عن أن

ص: ٣٩

١- سوره آل عمران: ١٥٩.

٢- سوره الأعراف: ١٩٨.

يكون التشريع والتنفيذ والقضاء موجباً للرفاه بقدر الإمكان.

فالقانون يلزم أن يكون بحيث يسبب وجود العمل لكل عامل، ويجعل الأجر المجزى الكافى لكل عامل، مع وضع ساعات العمل بقدر اليسر لا- بقدر العسر، وتكون للعمال الإجازات والعطلات، وزيادة الأجور بزيادة التضخم، والعطلة للنساء العاملات أيام الولادة وقبلها وبعدها بمدته معقوله، وتسهيل وسائل الزواج بإعطاء المزيد لذلك منحاً وسلفاً، وتسهيل وسائل العلاج والدراسه والسياحه وما أشبه ذلك، مثل المدارس والمستشفيات والمستوصفات ودور العجزة، والحدائق والمخيمات ودور الرياضه والنوادي، وما أشبه ذلك.

وتلطيف الهواء بالتشجير، وتكثير المياه فى المناطق الحاره، وعكس ذلك فى المناطق الباردة، ومد الجسور والطرق وتكثير وسائل المواصلات، مع جعل القوانين المسهله للمرور، وجعل الدوائر المرفهه للموظفين والمراجعين، وكون القضاء وإجراء الحدود فى أجواء ملائمته، وقد ذكرنا فى كتاب القضاء ما يرتبط بهذا الشأن، فلاحاجه إلى تكراره.

أما الدليل الشرعى على هذه الأمور، فلأن الدوله موضوعه للمصالح العامه والخاصه، فاللازم عليها مراعاتها، والإجحاف محرم، فالواجب على الدوله أن تحفظ الموازين حتى لا يحجف عامل ولا فلاح بصاحب العمل والأرض، ولا العكس.

بينما نرى فى الشرق إجحافاً من العمال والفلاحين (ديكتاتوريه البروليتاريا).

وفى الغرب إجحافاً من أصحاب الأعمال والأراضى (طغيان رأس المال)، وكذا حال ما يدور فى فلكهما.

وكذا لا عسر فى الإسلام: ((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ

بِكَمِّ الْعُسْرِ)) (١)).

وفى الحديث: «اتقوا الله فى الضعيفين، الأيتام والنساء» (٢)).

وقال (عليه السلام): «المرأه ربحانه وليست بقهرمانه» (٣))، إلى غيرها من الأدله النقليه والعقليه.

ومع ذلك فاللازم على الدوله الجمع بين حقى الحريه والرفاه، فى مثل العامل وصاحب العمل وما أشبه ذلك، حيث إنه لا يصح لها إلا رفع الإجحاف من الطرفين، وكذا من البائع والمبتاع وسائر أطراف المعامله، لا أن تضغط الدوله على حريه طرف لأجل التوفير على طرف آخر.

وهذه الأمور التى ذكرناها جاريه على القوه التشريعيه بالنسبه إلى التشريع، (تأطير القوانين الإسلاميه) وعلى القوه التنفيذيه بالنسبه إلى التنفيذ.

ومن أهم ما تجب على الحكومه مراعاته: الحفاظ على حريات الناس، فإن كل قانون كابت وكل إجراء كابت خلاف جعل الإسلام الناس مسلمطين على أنفسهم وأموالهم، إلا بقدر المصلحه العامه حقيقه، لا ما تتذرع بها الدول من المصلحه العامه التى تختفى وراءها جهلهم وأنانيتهم، كما تعارف الآن فى أغلب الدول من سلب الناس حرياتهم فى كثير من الشؤون.

الدوله وحسن التدبير

الدوله وحسن التدبير

٥: ويأتى بعد ذلك دور حسن التدبير من الدوله فى الشؤون العامه والخاصه، وذلك:

ص: ٤١

١- سوره البقره: ١٨٥.

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ١٢١ الباب ٨٨ من مقدمات النكاح ح ٢.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٣١، ورواه الوسائل: ج ١٤ ص ١٢٠ الباب ٨٧ من مقدمات النكاح ح ١.

أ) بالعمل الإيجابي، بأن تسهر الدولة على مصالح الأمة، وتبادر إلى إنجاح طلبها وإسعافها في الساعات الحرجة، فالدولة ليست إلا خادمة للأمة ووكيله لها، والدائرة ليست محل إهانته المواطن وإرهاقه، بل محل إكرامه وتسهيل أمره، فعلى الموظف أن يسرع في إعطاء المراجع حاجته، وفي إرشاده إلى موضع حاجته إن لم تكن حاجته عنده، وعلى كل موظف أن يهيئ الأجواء الملائمة في دائرته، سواء الأجواء العملية أو الأجواء المناخية، فإذا احتاج تسريع الأمر إلى جعل كاتب وخادم وما أشبه جعلهما، وإذا احتاج الهواء إلى مدفئه ومروحه وفرهما، إلى غير ذلك.

وكذلك بالنسبة إلى القوه التشريعيه، حيث يجب عليها تقنين القوانين المؤديه إلى ذلك، فإن من أهم أسباب نجاح الدوله وتقدم الأمة تسهيل الأمور والإجراءات بالمقدر الممكن، وفي حدود عمل كل قوه من القوى الثلاث السياسيه.

ب) وبالععمل السلبي، وذلك بأن لا يوضع القانون، ولا ينفذ القانون الموضوع، سواء في التنفيذيه أو القضائيه الذي ينبى عن التعسف والتجاوز، وما يوجب عدم أمن واستقرار المواطن من جهه نفسه أو ماله أو عرضه.

فإن اللازم على الدوله أن تكون بحيث يشعر المواطن تحت لوائها بالراحه الجسديه والفكريه، لا بالقلق والعذاب، ولا يسمح للدوله بأى حال من الأحوال أن يفضل مواطناً على مواطن، وطبقه على طبقه، فى جعل القانون أو تنفيذده، بل اللازم عليها النظر إليهم بحد سواء، وحتى فى الإنسان المنحرف عقيدده أو عملاً، اللازم على الدوله مراعاه قاعده (الضرورات تقدر بقدرها) وقاعده (الأهم والمهم).

ولذا نجد فى الإسلام حيث أراد تصحيح العقيدده فى باب الأديان، وإصلاح المجرم فى باب الأعمال، لاحظ هاتين القاعدتين، وقد ألمعنا إلى طرف من

ذلك في كتاب الجهاد: حكم الأقليات الدينيه، وفي كتاب القضاء والحدود ونحوهما.

الدوله ومراعاه النظام

الدوله ومراعاه النظام

٦: وأخيراً مرعاه النظام، فإن القانون العادل وتطبيق القانون على الدوائر لا يكفى في سير النظام على ما يرام، بل اللازم حسن التدبير في الإدارة، وصنع جهاز المراقبه والتنسيق والكفاءه وما أشبه ذلك.

فالأجهزه الثلاثه للدوله _ التشريع والتنفيذ والقضاء _ لابد وأن تسود فيها روح تسيورها على أحسن وجه، وذلك بأن تمكن تلك الروح من إعطاء الدوله حقها، وإعطاء الفرد حقه.

ولهذا الأمر عينت الدول الحديثه إداره التنسيق، وديوان المحاسبه، وإداره مراقبه أعمال الدوله والأمه، ومجلس الدوله، وقواعد التأديب للمخالف، إلى غير ذلك، كما هيأت الدول الحديثه لذلك الآلات الحاسبه، والعقول الالكترونيه، وآلات الإنصات، وغير ذلك.

بل قد جعلت بعض الدول أسلوباً حديثاً لبناء الدوائر، حيث تبنى الغرف بنصف حائط، وتكون منصبه مشرفه على كل الغرف فيجلس فيها المراقب الكفوء، ويشرف دائماً على الموظفين لئلا يعطلوا المراجع أكثر من قدر الاحتياج.

وهذه الأمور في الدوله الإسلاميه بين الواجب ومستحب، قال (صلى الله عليه وآله): «رحم الله امرءاً عمل عملاً فأتقنه»^(١).

وقال (صلى الله عليه وآله):

ص: ٤٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٣ الباب ٦٠ من الدفن ح ١.

«لعن الله من ضيع من يعول» (١١).

وقال (صلى الله عليه وآله): «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» (٢). إلى غير ذلك.

هذا بالإضافة إلى شمول مثل: ((أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)) (٣)، وقوله (صلى الله عليه وآله): «الإسلام يعلو ولا يعلو عليه» (٤)، حيث يجب أن تكون البلاد الإسلامية في مقدمه البلاد، وأن لا يكون غير المسلمين أعلى من المسلمين، وغير ذلك مما يستفاد منه الدقه والإتقان في كل شىء، والتي منها شؤون السياسة بشعبها الثلاثة: التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه.

أما تفصيل كيفية هذا الأمر (مراعاة النظام) فموكول إلى الكتب المعنيه بهذا الشأن.

ص: ٤٤

-
- ١- انظر الكافي: ج ٤ ص ١٢ ح ٩ وفيه: « ملعون ملعون من ضيع من يعول » .
 - ٢- جامع الأخبار: ص ١١٩ ف ٧٥، وغوالي اللئالى: ج ١ ص ١٢٩ ف ٨ ح ٣.
 - ٣- سورة الأنفال: ٦٢.
 - ٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٧٦ الباب ١ من موانع الإرث ح ١١.

كيف نضمن استقلال القوه التشريعيه؟

(مسأله ٣٢): القوى الثلاث (التشريعيه والتنفيديه والقضائيه) تتفاعل وتتدخل بعضها في بعض، ويقع الكلام حول ذلك في مباحث:

((تدخل التنفيديه في التشريعيه))

((تدخل التنفيديه في التشريعيه))

الأول: في تدخل القوه التنفيديه في القوه التشريعيه، وذلك بأمر:

١) إن القوه التنفيديه كثيراً ما يكون بيدها المال، كما أن بيدها القوه والإعلام، وبذلك يتسنى لها التدخل في التشريعيه من ناحيتين.

ألف: ناحيه النصب والعزل، ففي انتخاب مجلس الأُمه تتدخل القوه التنفيديه في السر لنصب الموالين لها، بتزييف إرادته الأُمه وانتخابهم لغير الصالح لهم، الصالح للقوه التنفيديه. وكذلك تعزل القوه التنفيديه فروع القوه التشريعيه التي لا تكون في صالح التنفيديه، بل أحياناً توجد مبررات لإسقاط النائب أو تجميده إذا لم يكن في صالح التنفيديه، وفي بعض الأحيان تنصب التنفيديه نواباً ومشرعين بالشكل الخفي غير الصريح، وبذلك لا يكون لمجلس الأُمه وما أشبهه من أجهزه التشريع فعاليه مطلوبه في صالح الأُمه، بل يكون الأمر في صالح التنفيديه.

ب: ناحيه الترغيب والترهيب بالنسبه إلى نواب الأُمه حقيقه، فإن القوه

التشريعيه لا تملك التنفيذ، وحيث إنها نائبة الأمة، والأمة لها حوائج بيد التنفيذيه، تضطر التشريعيه للتنازل أمام التنفيذيه لأجل تمشييه أمور الأمة، هذا بالإضافة إلى الترغيب والترهيب المالى ونحوه.

وهذا النحو من التدخل مما يعتاد فى البلاد المتأخره، كآسيا وإفريقيا وإمريكا اللاتينيه وغيرها.

والعلاج الأول والأخير لهذا التدخل الضار بالمصالح العامه والخاصه رشد الأمة، فإذا رشدت الأمة لم تقبل بالتنفيذيه الوراثيه وما أشبهه، كما راقبت تحركات التنفيذيه فلا تدعها تنصب الموالين، أو تتصرف ترغيباً وترهيباً بالنسبه إلى المشرعين.

ومن أهم ما يفسد على الأمة مصالحها فى البلاد التى تسمى بالديمقراطيه _ أما البلاد الشيوعيه فهى خارجه عن محل البحث حيث إن التنفيذ والتشريع والقضاء وكل شىء بيد فئه خاصه هى الحزب _ هو طغيان رأس المال، حيث إن الرأسمالين يصرفون المال لتسليم من فى صالحهم، سواء فى التشريعيه أو التنفيذيه أو القضاء أو الإعلام أو غيرها، وبذلك تكون الأمة مكتوفى الأيدى لا أمام التشريع فحسب بل أمام كل شىء.

ولذا فالواجب لتحرير إرادته الأمة من قص أجنحه رأس المال الطاغى، وإلا فكل الإجراءات لعدم تدخل التنفيذيه فى التشريعيه غير مجد.

((استقلاليه التشريعيه))

((استقلاليه التشريعيه))

٢) يلزم أن تكون كل شؤون القوه التشريعيه بيد نفسها، حتى قدر المال المحتاج إليه، والحمايه المحتاج إليها فى التشريع، إذ قد تحتاج التشريعيه إلى قدر من المال لموظفيها المساعدين لها فى التشريع، وقد تحتاج إلى الحمايه لحفظ الهدوء المحتاج إليه عند التشريع.

وقد تتدخل التنفيذيه فى مجلس التشريع لأجل التشريع أو لأجل عدم التشريع فى نفع التنفيذيه، ولذلك صور:

ص: ٤٦

ألف: أن تحيط المجلس بالمتظاهرين، لأجل تشريع حكم أو عدم تشريع حكم، فيكون ضغط المتظاهرين موجباً لتشريع الحكم أو عدم تشريعه، ومثل الإحاطة بالمتظاهرين صنع المتظاهرين داخل المجلس.

ب: حيث إن القوه التشريعيه بحاجه إلى المؤسسات واللجان، مثل الهيئه الرئيسيه واللجان الاقتصاديه والخارجيه وما أشبهه، فاللازم أن لا- تكون تلك المؤسسات واللجان منصوبه من طرف القوه التنفيذيه، إذ لو كانت منصوبه من قبلها كانت تحت نفوذها، مما يفسد على التشريعيه استقلالها.

ج: يلزم أن يكون اختيار عقد المجلس التشريعي بيد نفس النواب لا بيد التنفيذيه، إذ لو كان اختيار عقد المجلس بيد التنفيذيه، تحول دون عقده فيما إذا علمت أنهم يريدون عقده لأجل تشريع قانون لا ترغب فيه التنفيذيه، أو لأجل إلغاء قانون ترغب فيه التنفيذيه، وكذلك تحول دون عقده فيما إذا علمت أن التشريعيه تريد إسقاط الدوله.

د: أن يكون اختيار جدول أعمال التشريعيه بيد نفسها، إذ لو كان اختيار الجدول بيد التنفيذيه، أدرجت في الجدول ما تريد، لا ما تريده الأمه أو يريده نواب الأمه.

إلى غيرها من الاختيارات، فاللازم أن تكون التشريعيه حره طليقه في كل شؤون نفسها بدون أدنى قدر من التدخل للتنفيذيه في شؤونها.

((كيفيه تقديم اللوائح))

((كيفيه تقديم اللوائح))

٣) يلزم أن يكون جواز تقديم اللوائح لأجل التصديق عليها بيد كلتا القوتين التنفيذيه والتشريعيه، لا بيد التنفيذيه فحسب.

أما أن يكون بيد كليهما فلا-ن كليهما تحتكان بالواقع المعاش، وينقده في أنفسهما الاحتياج إلى سن القانون، فلا معنى لاحتكار أحدهما حق تقديم اللوائح، كما لا وجه لأن لا يكون

للتنفيذيه أن تقدم اللوائح بنفسها، بأن يقال إن التنفيذيه لا حق لها في تقديم اللوائح، بل إذا رأت من الصالح تشريع قانون كان لها أن تتوسل إلى التقديم بالتشريعيه، بأن تلمس من التشريعيه أن تقدم اللائحه، أو أن تتوسل بالأمه لتضغط الأمه على نوابها لتقديم اللائحه.

وإنما قلنا (لا وجه) إذ يقال: ما هو المبرر لسلوك التنفيذيه الطريق الملتوى إلى تقديم اللائحه دون الطريق المستقيم، بتقديم نفسها اللائحه إلى المجلس.

لكن كما لا ينبغي أن تطرد التنفيذيه من تقديم اللائحه، كذلك لا يحق أن يكون حق التقديم خاصاً بالتنفيذيه، إذ لو كان خاصاً بالتنفيذيه، أوجب ذلك:

ألف: خروج الزمام من يد التشريعيه، ويقع المجلس تحت التنفيذيه، حيث إنها تقدم ما في نفعها ولو في ضرر الأمه، ولا تقدم ما في ضررها ولو في نفع الأمه.

صحيح أن التشريعيه مختاره في تصديق أو عدم تصديق ما قدم من قبل التنفيذيه، لكنها ليست مختاره حينئذ في تقديم ما تراه صالحاً في حق الأمه، وبذلك تكون التنفيذيه سيده المجلس ويدها الزمام.

ب: يجب أن لا يكون للتنفيذيه الحق المطلق في التدخل في مذاكرات التشريعيه في المجلس، إذ لو لم يحدد هذا الحق لتمكنت التنفيذيه من التدخل في المذاكرات، وتحريف سياسه التشريعيه إلى نفع التنفيذيه، والتقليل من أهميه المجلس أمام الرأي العام، فاللازم أن يكون حق تدخل التنفيذيه في مذاكرات المجلس محدوداً، لتستريح التشريعيه في ملاحظه الأمور بكل تجرد لأن تضع لها القانون أو أن لا تضع.

ج: يلزم أن يكون حق نشر القانون المصدّق من قبل المجلس في الوقت المطلوب باختيار التشريعيه، لا باختيار التنفيذيه، إذ لو كان بيد التنفيذيه

استغل هذا الحق في أن تنشر القانون في الوقت الذي يصلح لها لا للأمة، إذ القانون إذا لم ينشر لم يكن صالحاً للتنفيذ، فكون الاختيار في وقت النشر بيد التنفيذيه نوع آخر من أنواع تدخل التنفيذيه، مما يخرج الزمام عن يد نواب الأمة.

د: يحق للتشريعيه أن تعطى الصلاحيه للتنفيذيه في تقديم اللوائح، كما يحق لها أن تمنع التنفيذيه من التقديم ولكن لمدته محدوده، أما أن تعطى الصلاحيه للتنفيذيه بأن تكون المقدم الوحيد للوائح، فذلك تسليط للتنفيذيه على مقدرات الأمة، اللهم إلا أن يكون إعطاء التشريعيه للتنفيذيه هذا الحق لمدته محدوده جداً، وذلك محل نظر أيضاً، إذ بأيه صلاحيه تسقط التشريعيه حق نفسها في التقديم، وتعطى الحريه لمن يسلبها الحريه.

نعم في بعض الحالات الاضطراريه التي لا- تتحمل البطء، مثل حالات الحرب المفاجئه، يعطى المجلس الصلاحيه للتنفيذيه لمصلحه ثانويه، وهذا أمر اضطرارى، وفي القاعده الإسلاميه المعروفه: (الضرورات تقدر بقدرها).

تساؤلات في حل الدوله لمجلس الأمة

تساؤلات في حل الدوله لمجلس الأمة

٤) من وسائل نفوذ التنفيذيه في التشريعيه حق الأولى في حل المجلس، وهنا أسئله وهى:

هل التنفيذيه لها حق حل التشريعيه، وما المبرر لهذا الحق مع أن التنفيذيه ليست إلا مثل الخادم بينما التشريعيه وكيل، والوكيل فوق الخادم، ولو كان هناك مجلسان للأمة والأعيان أو غير الأعيان، فهل للتنفيذيه حق حل

كليهما، ولماذا تحل التنفيذيه المجلس، وما هي منافع وأضرار حل التنفيذيه للمجلس.

الف: أما هل للتنفيذيه حق الحل.

فالجواب: إنه تابع للقانون المجعول المصدق من قبل الأمة بواسطة نوابهم، فإن سمح القانون جاز، وإلا لم يجز، ومثل ذلك مثل أن يعطى صاحب الدار الصلاحيه لخادمه بعزل وكيه، والدليل الشرعي «الناس مسطون» شامل للمقام، إذ التشريعيه وكلاء الأمة، والتنفيذيه خدامها.

ب: والمبرر لهذا الحق.

إنه قد يكون تضاد حاد بين القوتين التنفيذيه والتشريعيه، ولا يمكن حل التضاد، فإذا حلت التنفيذيه التشريعيه، كان معنى ذلك إرجاع الأمر إلى الأمة، هل ينتخبون نفس هؤلاء النواب، لتتخب التنفيذيه أو ينتخبون غيرهم، فيكون لهؤلاء النواب الجدد أن يقبلوا بالتنفيذيه، أو يبدلوها.

وفى صورته التضاد الحاد، يمكن حلول أخرى مثل الإرجاع إلى الأمة فى استفتاء عام، هل يريدون التنفيذيه أو التشريعيه، وعند إرادته الأمة إحداهما، يجب انسحاب الأخرى، لأن الكلمه للأمة، وقد عرفت فى مسأله (الشورى) أن للامه أن تنتخب أحد الأفراد الجامعين للشرائط، كما دل عليه النص والفتوى.

ج: ولو كان للأمة مجلسان، فالغالب أن يكون تضاد بين المجلسين، لأن الأعيان كثيراً ما يرد تشريعات مجلس الأمة، بحكم أكثرية خبراته، فيكون بينهما تضاد، تستغل التنفيذيه ذلك التضاد، لتقترب من أحدهما، فلا يكون العمل إلا لأحد المجلسين، وحينئذاك يستقل المجلس الآخر بالتشريع إلى حين انفتاح المجلس الثانى، وقد تحل التنفيذيه كلا المجلسين، فيما لو خولتها الأمة ذلك، لكن

ص: ٥٠

اللازم أن لا يحق للتنفيذيه ذلك إلا لمصلحه تفوق خطر الديكتاتوريه التي تمارسها التنفيذيه بعد حل المجلسين.

د: والتنفيذيه تحل المجلس، إما لأجل التضاد بين التشريعيه وبين التنفيذيه، وأما لأجل إرادته العجله فى الأمور مما ينافيها تداول المجلس للقضايا، كما فى حالات الحرب ونحوها، وإما لأجل أن التنفيذيه ترى الجو الملائم لدخول أنصارها فى المجلس فتحل المجلس فى أيام الانتخابات ليفوز الحزب الموالى لها، وهذه الحاله توجد فى بعض البلاد الغربيه، أو لغير ذلك من أسباب حل المجلس.

ه: أما ضرر حل المجلس، فهو شده قبضه التنفيذيه على البلاد، إذ هى لا تخاف إلا من أمور أهمها فضح المجلس لها، فإذا انغلق المجلس تصرفت التنفيذيه كما تشاء، إذ لا سوط من الانتقاد عليها.

بل أن يكون للتنفيذيه حق الحل وتهدد بذلك، يكفى فى نكوص التشريعيه عن المجاهره بمصالح الأمه وانتقادها للتنفيذيه، إذ النائب إنما وصل إلى المجلس بشق الأنفس، ولا يأمن الوصول ثانياً بعد الانحلال، فإذا هددته التنفيذيه بالحل سكت عن النقد ولم يفعل ما يغضب التنفيذيه.

وأما نفع حل المجلس، فهو إعطاء الفرصه للأمه بانتخاب من تريدها، وللحد من النزاع بين القوتين، ولأن التشريعيه تلتجئ أحياناً لتغريب السذج، برفع اللوم عن نفسها وإلقائها على التنفيذيه، وبالتشديد على انتقاد التنفيذيه بينما هى المقصره أو الشريكه فى التقصير، فتصلت التنفيذيه سيف تهديد الحل على رقبتها، وبذلك تقطع عليها طريق التغريب وتبرئه ساحه نفسها لتقوى جاهها عند الأمه.

ولا يخفى أن التنفيذيه إنما تتمكن من حل المجلس لمره واحده مثلاً، إذ

لا- يعطيها القانون حق الحل مكرراً، فإن إعطاءها هذا الحق يوجب تسليطها على التشريعيه تسليطاً كاملاً، وبذلك لا تتمكن التشريعيه من تشريع القوانين الصالحه للأمم إذا كانت مما لا ترضى بها التنفيذيه.

ولا- يخفى أن قانون حق حل التشريعيه^(١) للتنفيديه، في الدوله الإسلاميه يجب أن يكون في إطار المصلحه العامه، وولايه الفقيه، ورضى أكثره الأهمه، إذ لا- يجوز الإضرار بالعامه، وإن رضيت الأكثره، وإن كان التفكيك بين الأمرين صرف فرض، والفقيه ولى من قبلهم (عليهم السلام)، فالتصرف يجب أن يكون برضاه، فإن أى تصرف في شؤون المسلمين والبلاد يجب أن يكون حسب دستوره، ومن الواضح أن الإطار الذى يعمل فيه الفقيه فى صوره ولايته هو:

(١) النصوص الشرعيه، مثل كون الحق المالى خمساً أو زكاهً.

(٢) والقواعد العامه التى بيده انطباقها، مثل سجن المتهم بالحبس أو أخذ الكفيل عنه أو أخذ مال عنه أو وثيقه وما أشبه، مما يدخل فى ضمن دائره دفع الفساد، ((وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ))^(٢)، أو دفع المنكر، أو ما أشبه ذلك.

(٣) وقاعده الأهم والمهم، بعد القطع بأن المورد من صغريات هذه القاعده، كما ذكروا فى مسأله قتل المسلم الذى تترس به الكفار، إلى غير ذلك.

وقد ذكرنا بعض ذلك فى الفقه (القضاء، والشهادات، والحكم فى الإسلام) كما سيأتى تفصيل الكلام فيه إن شاء الله تعالى فى بعض المسائل الآتية.

وكيف كان، فاللازم تشريع قانون حل التنفيذيه للتشريعيه^(٣) بكمال الاحتياط، ومراعاة عدم مصادره الحريات، فإن التنفيذيه من شأنها الطغيان، فإنها قوه وغنى،

ص: ٥٢

١- هذا من إضافه المصدر إلى مفعوله، و(للتنفيذيه) متعلق بـ (حق) لا (حل).

٢- سوره البقره: ٢٠٥.

٣- هذا من إضافه المصدر إلى فاعله، و(للتشريعيه) متعلق بـ (حل).

و{الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى} (١)، وقد قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «من ملك استأثر» (٢)، فاللازم أن لا يجعل للتنفيذيه القدره الطاغيه، يقول الشاعر:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد

ذا عَفَّه فلعله لا يظلم

ولالإمام (عليه السلام) كلمه أجمل من هذا الشعر مذكوره فى نهج البلاغه.

ولا يخفى أن قوه الرشده فى الأمه، وكثره المؤسسات السياسيه والثقافيه، تحدّ من نشاط التنفيذيه حتى مع حلها للتشريعيه، بينما لو كان العكس كانت ضراوه التنفيذيه أكثر.

ص: ٥٣

١- سوره العلق: ٦ _ ٧.

٢- نهج البلاغه: الحكمه ١٦٨.

حدود تدخل التشريعيه فى القوه التنفيذيه

(مسأله ٣٣): ذكرنا فى المسأله السابقه تدخل القوه التنفيذيه فى القوه التشريعيه، و كيفيات التدخل، وأضرارها ومنافعها.

وفى هذه المسأله نذكر المبحث الثانى، وهو عكس ذلك، أى تدخل التشريعيه فى التنفيذيه، وذلك يكون بصور:

ألف): إن نصب أعضاء التنفيذيه غالباً يكون بواسطه التشريعيه، وإنما ذكرنا غالباً، لأن هناك منهجين:

الأول: كون نصب رئيس الجمهوريه بيد الأمه مباشره، وحينذاك لا يتدخل المجلس فى نصبه.

الثانى: كون نصبه بيد مجلس الأمه.

ولكل واحد من هذين المنهجين محاسن ومساوئ، وإن كانت المحاسن أكثر فى الأول، حيث إن إشراف الأمه على نوابها، ومنفذى إرادتها يكون أكثر، ولا يهمنى الآن بحث ذلك، وإنما محل البحث أن نصب التشريعيه للتنفيذيه كلاً أو بعضاً له صورتان:

الأولى: أن يحصر القانون أفراد التنفيذيه الذين يحق للتشريعيه نصبهم فى نطاق مجلس الأمه، وبذلك يكون مجال النصب للتشريعيه ضيقاً، بالإضافة إلى أنه حيث ينصبهم الأكثرية، وحيث كانوا هم قبلاً نواب الأمه، تكون سلطه

المجلس على التنفيذيه قليله، لأنهم حينئذ أكفاء، وكلاهما يمتعان بانتخاب الأمه لهم، ولأن الأقلية في المجلس الذين لم يصوتوا لانتخاب أفراد التنفيذيه يكونون خارج حله المنفوذ حيث لم يصوتوا.

الثانيه: أن لا يحصر القانون أفراد التنفيذيه في نطاق المنتخبين في مجلس الأمه، وحينئذ ترتفع المحذورات الثلاثه المركزه في الأولى.

وهاتان الصورتان وإن كانت حسب اختيار نواب الأمه، إلا أن الصوره الثانيه لعلها أقرب إلى الإتيان، وأبعد عن إيجاد التضاد بين القوتين، ومن المعلوم أن كلما كان انسجام بينهما كانت الأعمال تسير في صالح الأمه بسرعه أكثر، فيشمل ذلك وجوباً أو استحباباً مثل «رحم الله امرءاً عمل عملاً فأتقنه»^(١)، وغيره.

ب) للتشريعيه الإشراف على التنفيذيه، بأن تلزمها بآرائها، وذلك لأنه قد تقدم أن المجلس نواب الأمه، والتنفيذيه خدام الأمه، والوكيل أعلى سلطه من الخادم، ولو لم تستجب التنفيذيه للتشريعيه في طلباتها، تمكنت التشريعيه من استيضاح التنفيذيه في المجلس، وذلك يخرج وضع التنفيذيه مما يحوج التنفيذيه إلى أخذ الاعتماد من المجلس، وربما لا يوافق أكثرية المجلس إعطاء الاعتماد على التنفيذيه بعد الاستيضاح وإجابه التنفيذيه، وحينذاك تسقط التنفيذيه وتضطر إلى الاستقاله، وإذا كانت التشريعيه قويه خافت التنفيذيه من العمل المخالف.

ج) وقد تتدخل التشريعيه في شؤون التنفيذيه، بجعل لجنه دائمه في المجلس لتلقى الشكايات الموجهه إلى التنفيذيه، وإعلام التشريعيه بها، وحينذاك تخاف التنفيذيه من أي عمل مخالف، لأن ذلك سيف سلط على رقبه التنفيذيه، بسببه

ص: ٥٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٨٨٣ الباب ٦٠ من الدفن ح ١.

لا تتمكن من الانحراف، ومثل هذه اللجنة لازمه وإن كانت متداوله في بعض الحكومات فقط.

(د) ومن أقسام تدخل التشريعيه في شؤون التنفيذيه: جعل القانون الذى يحول التشريعيه بمحاكمه المنحرف من أسره التنفيذيه، وفرض العقوبات السياسيه أو الجزائيه عليه، فإذا فعلت التنفيذيه خلافاً حاكمتها التشريعيه، فإذا ثبتت الإدانه فرضت العقوبه المناسبه عليها.

وقد أراد مجلس الشيوخ محاكمه (نكسون) في فضيحه (وترغيت) لكن عدم رؤيه الجهات العليا الصلاح في محاكمته لأسباب دوليه، أوجبت نصحتها له سراً بالاستقاله، فاستقال وبذلك نجى نفسه عن المثل أمام المحكمه.

ولا يخفى أن القضاء في الإسلام، يصلح للنظر في الشكايات المرفوعه حتى ضد رئيس الدوله، كما راجع الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) القضاء في قصه الناقه وقصه درع طلحه وغيرهما، على ما ذكرنا تفصيله في كتاب القضاء.

نعم لا يمنع الإسلام عن تخصيص لجنه خاصه في مجلس الأمه أو غيره للنظر في قضايا التنفيذيه، بشرط أن تكون اللجنه صالحه للنظر، حيث تتوفر فيها شروط القضاء المقرره في الشريعه الإسلاميه.

((مسؤوليات التنفيذيه قبل التشريعيه))

((مسؤوليات التنفيذيه قبل التشريعيه))

ثم إن مسؤوليه التنفيذيه أمام التشريعيه قد تكون سياسيه، والمراد بها أن تكون التنفيذيه قصرت في تقديم البلاد إلى الأمام، وإذا ثبت ذلك لزم على التنفيذيه التنحي ليملاً الفراغ الأكثر كفاءه منها، فإن هذا الأمر وإن لم تكن قضيه قضائيه مقررراً لها عقوبه في القانون، إلا أنه تقصير، وأقل جزاء المقصر أن ينحى.

ولا يبعد أن يعد في الإسلام قضيه قضائيه، حيث ورد: «لعن الله من ضيع

من يعول»(١) وهذا نوع من التضييع.

وقال تعالى: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»(٢)، وتخلفها عن ذلك منكر، وفاعل المنكر يحد أو يعزز، إلى غير ذلك.

لكن ذلك إذا عد عدم تقديم البلاد تضييعاً ومخالفه لأمر الإعداد.

ثم إنا حيث ذكرنا في بعض المسائل السابقه تدخل القوه القضائيه فى القوتين، وتدخلهما فى القضائيه لا داعى هنا إلى تكرار ذلك.

ثم إن مسأله تدخل القوتين فى القضائيه وبالعكس، غير مسأله تدخل سائر القوى الاجتماعيه كالسياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه وغيرها فى القضائيه، إذ فيما إذا كان أحد طرفى النزاع يتمتع بمال أو جاه أو قوه، شفع لنفسه قوته فى إنجاح القضيه فى جعل القضاء إلى جانبه، والقاضى دائماً بين محدورين، فإن كان اجتماعياً عملت الضغوط الاجتماعيه لتحريفه، وإن لم يكن اجتماعياً لم يتمكن من فهم الموازين الاجتماعيه التى لها مدخله فى القضاء، إذ القضاء يعتمد على ركنين: ركن القانون، وركن الاطلاع على الاجتماع، ليعرف كيف يتمكن أن يطبق القانون.

وكيف كان، فهذا بحث خارج عن مرمى نظر هذا الكتاب، ونتركه لمطانه.

ص: ٥٧

١- انظر الوسائل: ج ١٤ ص ١٢٢ الباب ٨٨ من مقدمات النكاح ح ٦.

٢- سوره الأنفال: ٦٠.

بحوث في الديمقراطية

(مسأله ٣٤): قد عرفت أن الديمقراطية أسست على التشريعيه، والتنفيذيه، والقضائيه، فلا بد من البحث عن الأمور التي تكتنف الديمقراطية، من الشرائط والأضرار والمنافع وسائر الخصوصيات، فنقول:

الديمقراطية أفضل أنواع الحكم

الديمقراطية أفضل أنواع الحكم

الأمر الأول: إن الديمقراطية (الاستشاريه) _ ونسُميها استشاريه أخذاً من: {أمرهم شورى} (١١)، و {شاورهم} (٢)، لأن في الاستشاريه لا تشريع بمعنى جعل القانون، وإنما فيها تأطير القانون الوارد في الأدله الأربعة، بينما في الديمقراطية تشريع للقانون _

نقول: إن الديمقراطية (الاستشاريه) أفضل أساليب الحكم، لأنها تهيو الجو الكامل للحريه، وفي الحريه تظهر الكرامه الإنسانيه من جانب، والكفاءه الإنسانيه من جانب آخر، فتنموا لملكات وتبرز العبقريات، ويعمل النقد البريء

ص: ٥٨

١- سورة الشورى: ٣٨.

٢- سورة آل عمران: ١٥٩.

على إظهار عيوب الاستنباطات، ومؤاخذة التطبيقات للقوانين.

وبذلك يظهر فى الحياه الأصلح فالأصلح، وهو يوجب إعطاء الإنسان حاجاته ويقدم الإنسان إلى الأمام، لأن التنافس البرىء سوط لتقديم الإنسان، كما أن المراقبه الدائمه من الرقباء توجب سد الإنسان خلله وستر عيوبه.

وخوفاً من ألسنه النواب فى أروقه المجلس تقف السلطه التنفيذيه موقف الحذر، كما أن النواب لابد لهم من العمل الجاد المثمر، لأنهم جاؤوا إلى المجلس من أجل ذلك، وإذا حادوا سقطت حرمتهم عند الجماهير، وفضحتهم الصحافه المسؤوله حيث الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وانقطع أملهم فى انتخاب الأمه لهم فى المستقبل.

و(الاستشاريه) ليست بالألفاظ، ولا بتسطير دستور يتضمن نصه الحريات والعداله وما أشبه ذلك، بل علامه الاستشاريه الصادقه انتخاب الأمه لنوابها بكل حريه، وجعل النواب أو الأمه مباشره للسلطه التنفيذيه، وتمكن النواب من إبداء الرأى وتأطير القوانين، وأن يعطى كل فرد وجماعه حريته فى نطاق الدستور الإسلامى، وحينذاك يكون الميزان فى التقدم الكفاءه، ولكل أن يعمل حسبما يريد فى إطار الدستور، ويكون لكل إنسان كرامته.

وبذلك يتوفر لكل إنسان العيش الكريم، وتكون الدوله ساهره على مصلحه الأمه، وفى مثل هذا الجو تتقدم الأمه إلى الأمام، ويكون السائد رأياها فى كل شىء.

فالاستشاريه حقيقه فى باطن الحكم، حالها حال الروح السائده فى الجسد، لا فى الألفاظ والأعلام والدستور فحسب، ويعرف وجودها وعدمها من آثارها، فإن ظهرت تلك الآثار، فالاستشاريه موجوده وإلا فهي مفقوده.

((العالم الثالث ودول الاستبداد))

((العالم الثالث ودول الاستبداد))

وإذا كان الميزان هذا، وهو ما يقوله العقل ويؤيده الإسلام، فالعالم الثالث خال عنه، لا فى بلاده المسلط عليها الديكتاتوريون بالانقلابات العسكريه والحكومات الوارثيه _ فإن بين الاستشاريه وبينهما تضاداً لا يمكن جمعهما، فهل الذى جاء إلى الحكم بالوراثه أو بالانقلاب العسكري جاء بالاستشاره _ فحسب، بل حتى فى بلاد العالم الثالث التى لها صوره ديمقراطيه.

وأظهر دليل على عدم وجود الاستشاريه _ الديمقراطيه فيها، عدم حريه الأحزاب، وعدم حريه الصحف، وعدم وجود العدالة الاجتماعيه، وعدم حريه بناء المدارس والمستشفيات، وكون الحكم للأقرباء والأنسباء، لا للناضجين والأكفاء، إلى غيرها من آثار الاستبداد والفرديه، وإن تغلفت بصوره الديمقراطيه والاستشاريه.

لكى لا تكون الديمقراطيه عقيمه

لكى لا تكون الديمقراطيه عقيمه

الأمر الثانى: قد تقدم أن الحكم الاستشارى الديمقراطى، هو أفضل أقسام الحكم، لكن يجب أن يقال:

أولاً: إنه قد لا يكون الحكم ديمقراطياً بمعنى الكلمه، وإن تظاهر بمظهر الديمقراطيه، وحينذاك يكون منبع السيئات، فالذنب على التطبيق لا على المبدأ.

وبعباره أخرى: لا إشكال فى الكبرى الكليه، وإنما الإشكال فى الصغرى، فهو كما إذا قال: هذا إنسان، وكل إنسان ناطق، مع أن الصغرى خطأ، حيث إن المتكلم أشار إلى صورته الإنسان المجسمه، لا إلى الإنسان الخارجى، وأزمه الحكم الغربى هى هذه، مع الغض عن أن كل حكم اتكأ فى تشريعاته على الإنسان

لا على خالق الإنسان لابد وأن يكون خطأ، فإن رأس المال قد أخذ بأزمه البلاد الأروبيه والأمريكيه، فالحكم رأسمالى فى صوره الديمقراطيه لا أنه ديمقراطى.

ومن الواضح أن رأس المال يعمل لنفسه لا- للبشر، سواء بشر الداخل أو بشر الخارج، ولذا كان البؤس الفظيع فى الداخل والاستعمار البغيض فى الخارج.

ومنه يعلم أن هتلر وموسيلين وأشباههما لم ينبتوا فى منبت الديمقراطيه، بل فى منبت الاستبداد، كما أن الشيوعيه نبتت فى نفس المنبت، ومن نفس المنطق المكذوب انطلقت الحربان العالميتان، ويهيؤ الآن للحرب الثالثه.

((معايب الحكم الديمقراطى))

((معايب الحكم الديمقراطى))

ثانياً: إن الحكم الاستشارى الديمقراطى له معايب:

١) مثل أن الخطأ يضيع غالباً بين الفئات والأحزاب والتشريعيه والتنفيذيه، حيث إن كلاً مهم يلقى الخطأ على الآخر، ويتنصل عن المسؤوليه، فإذا عقدت صفقه أسلحه وظهر خطأ ذلك، قال كل: إن الآخر هو السبب فى هذا العقد، ولا يشخص المجرم حتى ينال عقابه، وهذا وإن أمكن تداركه بإظهار المجرم الحقيقى بسبب القضاء العالى، كما تقدم فى مسأله القوه القضائيه إلا أن الغالب إضاعه الخطأ فى متاهات السياسه.

٢) ومثل أن الرقابه والتنافس بين الأحزاب والكتل البرلمانيه وما أشبهه توجب عدم تقدم الأمه، حيث إن كل فئه تتربص بالأخرى أن لا- تتقدم، وأن تظهر عيوبها، وخوفاً من الوقوع فى المشكله تتجمد الفئات، بل أحياناً تنتكص فترفع اليد عن مشروع حيوى ابتدأته خوفاً من توجيه النقد، أو تحرزاً عن تفاقم الأمر ضد الفئه الباديه بالمشروع، فإن عنصر الخوف يسيطر على الساسه وعلى المحكومين فى وقت واحد، حيث يتخذ كل منهم حذره من الآخر، وذلك سبب آخر من أسباب التجمد وعدم التقدم.

٣) والشعب فى الحكم الديقراطى كئىراً ما يستهين بالقانون وبالقائمين بالحكم، وذلك لأن القانون خصوصاً الجزائى منه ىمشى فى الحكومه الديقراطيه مشى السلحفاه، حيث إن تشابك الحكام بالشعب يقف دون إجراء القانون، فإن الوساطات والصدقات والرشوات تجد فى الحكم الديقراطى سوقاً رائجه.

٤) كما أن الدائرات ضد الحكم من المتنفيذين كالأحزاب والكتل تقوم على أنشط ما يكون، وبذلك أحياناً تتساقط الحكومات إحداهما تلو الأخرى بدون أى مبرر إلا المؤامرات الحزبيه، وبذلك تضعف الحكومه، كما أن رأس المال والصحافه وما أشبهه تقوم بدور كبير فى هذا الأمر، وإذا ضعفت الحكومه لم تتمكن من القيام بالخطوات الإصلاحيه فى الداخل ولا كبح جماح الأعداء فى الخارج.

٥) وحيث تتوفر الحريات الكئيره فى الحكومه الديقراطيه، ويجد المخرب والمتأمر مآربه فى ظل القانون المهلهل، تنحرف الديقراطيه عن مسيرها الشعبى إلى المسير التأمرى، فلا تعطى ثمارها المتوخاه، ولذا كان المحكى عن (أرسطو) أنه قال: (إذا كان يسهل إنشاء حكومه ديمقراطيه فإنه يصعب السهر على تقويمها والاحتفاظ بكيانها).

لكن لا يخفى أنه الإسلام يخفف من هذه المشاكل التى تتعرض سبيل الاستشاريه، بأمور:

الأول: إن الفقيه العادل يكون المشرف الأعلى على الدوله حسب ولايه الفقيه، كما سيأتى فى بعض المسائل الآتية، وبذلك يكون هو المرجع الأول والأخير، والمقوم لانحراف الدوله وما إليها، وقد كان غاندى الزعيم الهندى

بعد تسلّم حزبه الحكم، يقول: لأبد من بقاء زمرة صالحه من المكافحين خارج الحكم، ليكونوا قائمين على سلامه الحكم، وبقي هو خارجاً أيضاً.

الثانى: إن الإيمان الذى يتمتع به الحكام فى الدوله الإسلاميه أفضل مقوم للإنسان.

الثالث: مع الغض عن أن نفس القانون الإسلامى قانون إلهى لا- يمكن التلاعب به، وفى ظله لا- يمكن الانحراف، والمنحرف حيث يعرف كره المجتمع له يحذر من الانحراف، وهذا عبارته أخرى عن تنفيذ الأّمه قانون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإرشاد الجاهل وتنبيه الغافل، و«الدين النصيحة»(١)، وغير ذلك من المعايير الإسلاميه التى تقف دون الانحراف.

الصراع بين القوه والحقيقه

الصراع بين القوه والحقيقه

الأمر الثالث: هناك تنازع دائم بين القوه وبين الحقيقه، فالقوه تريد تزييف الحقيقه، واستخدامها فى سبيل مآربها، كما يفعله الديكتاتوريون غالباً، بينما الحقيقه تريد استخدام القوه وترويضها لصالح القوه والإنسانيه، كما يفعله الأكفاء الاستشاريون، والغلب أخيراً للثانى، وإن كان الأول قد يجول فى الساحه.

ولذا ورد «للحق دوله»(٢)، و«للباطل جوله»(٣)، وقبل ذلك قال القرآن الحكيم: (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ)(٤).

وقال سبحانه فى آيه أخرى: (لَا يُغْنِيكَ تَقَلُّبُكَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ

ص: ٦٣

١- مستدرک الوسائل: ج ١٣ ص ٣٢٧ ب ٦ ح ١٥٤٩٤.

٢- غرر الحكم: ص ٦٨ ح ٩٢٤.

٣- غرر الحكم: ص ٧١ ح ١٠٢٤.

٤- سوره الرعد: ١٧.

إلى غيرها من الآيات والروايات المشيره إلى حقيقه واحده هي: إن الباطل سواء كان فى العقيدة أو فى العمل، خلاف نظام الكون المبني على الحق والعدل، فالسائر فى طريق الباطل يصطدم أخيراً بالقوانين الكونية، مما يسقطه من الاعتبار، كالذى يسير فى الطريق المسدود حيث يصطدم أخيراً بالحائط.

بينما الحق والعدل يسيران فى الطريق المفتوح، ولذا يسيران دائماً، وقصص التاريخ مليئه بالعبر والعظات من هذه الجبهه، والاستشاريه تحاول دائماً إخضاع القوه واستخدامها فى سبيل إقامه العدل، بينما الاستبداديه تريد العكس، ولكن العاقبه للمتقين، وكما قال الشاعر:

للمتقين من الدنيا عواقبها

وإن تعجل فيها الظالم الآثم

(١) والعاقبه قد تكون لشخصه بانتصار صاحب الحق.

(٢) وقد تكون لسمعه صاحب الحق، كما قال (عليه الصلاه والسلام): {واجعل لى لسان صدق فى الآخرين} ((٢)).

(٣) وقد تكون للمبدأ الذى عمل لأجله صاحب الحق.

وكل ذلك انتصار، بل الثالث أهم الأقسام، ولذا قال سبحانه: (إِنَّا لَنَنْصِرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)) ((٣))، إذ صاحب الحق إنما يعمل دائماً لأجل الهدف، لا لأجل الشخص والسمعه، وإن أراد السمعه أرادها لذلك أيضاً.

ومع الغض عن الأمثله المشهوره المستقاه من الكتاب والسنة وتاريخ الأنبياء والأئمه والصالحين (عليهم السلام)، مما هي متداوله عند كل الناس، نذكر مثلاً واحداً لبقاء الاستشاريه وزوال الاستبداديه مما حفظه التاريخ، وبقيت آثاره إلى الآن وهو (حكومتا: أثينا وإسبارطه).

((بين أثينا وإسبارطه))

((بين أثينا وإسبارطه))

فالأولى كانت ديمقراطيه تعمل _ نسيباً _ على

تقويه روح الحريه وإبراز المواهب الإنسانيه الفكرية والعملية، ووضع العدل فى نصابه، واستخدام القوه لحفظ الإنسان وتقديمه إلى الأمام، وقد أثمرت تلك الجهود فى ولاده دوله ديمقراطيه نعمت بالحريه والرفاه، وتقدم فيها العلم والمعرفه، وتفتقت فيها المواهب الإنسانيه، وصارت نبراساً للإنسان، منذ ذلك الوقت إلى هذا اليوم.

وأصبحت مدينه أثينا الصغيره تربيه خصبه للعلماء والعلوم، والجهابذه والحكماء، والفلاسفه والمفكرين، صحيح أن فى بعضهم كان الانحراف، لكن الأشواك تسقى لأجل الأوراد، وأبو سفيان يتنعم بالإسلام لأجل أبى ذر، وقد قال بعض العلماء: إنه لا يستبعد أن تكون تلك الحضاره مستنده إلى بعض الأنبياء الذين بعثوا هناك، وقد قال سبحانه: ((وَإِنْ مِنْ أُمَّهٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ)) (١)، بل قد شخص بعض علماء الغرب نبى ذلك الزمان، بأحد الحكماء المعروفين.

وكيف كان، فقد تربى تحت ظل الحريات، سقراط وأفلاطون وأرسطو، آباء الحكمة والفلسفه، وفيدياس الفريد فى عالم الفن، وآرخميدس صاحب نظريه العوم فى الماء، وبركليس السياسى المشهور، وديموستين أشهر رجال الخطاب، وموستوكليس الذى عد من أكبر قادة الجيوش فى ذلك اليوم، وأشيل وسوفوكل صاحبا القصص التراجيديه، وأرسطفان المبدع فى تمثلياته الهزليه، إلى غيرهم، وقد قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «فسر فى ديارهم وانظر إلى آثارهم» (٢).

وهكذا كلما لاحت الحريات وظهرت الاستشاريات تفتقت العبقريات، وفى

ص: ٦٥

١- سوره فاطر: ٢٤.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٣١.

نهج البلاغه فى فلسفه بعثه الأنبياء (عليهم السلام) نجد هذه الجملة الحكيمه: «ليثيروا لهم دفائن العقول ويروهم آيات المقدره»^(١)، وقبل ذلك قال القرآن الحكيم: ((يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ))^(٢).

وهذه الظاهره نجدها فى الإسلام بأجلى مظاهرها، فمثلاً إيران كانت بلاد الكبت والإرهاب منذ تأسيس الدوله قبل (٢٥) قرناً إلى ما قبل (١٤) قرناً، وحتى أن نبي المجوس قُتل مع آياته الباهره، كما روى عن على (عليه السلام)، والحكيم المشهور (بوذرجمهر) صلب عارياً بعد أن سجن مده مديده، فى سجن ذى شفرات محده لا يتمكن من الحركة فيه، ولما سيطر عليها الإسلام عند مقدم الرسول (صلى الله عليه وآله) صارت منطلق العلم والحكمه والنور وكل فنون المعرفة، ونبع فيه العلماء العظام من كل لون وصنف، أمثال المحمدين الثالثه، والمحمدين الأربعة، وابن سينا ومحمد بن زكريا، والبهائى، والصدرا، والفياضين، والنراقيين، وشريف العلماء، وتلميذه الأنصارى، والمجلسيين، والداماد، والفندرسكى، ونصير الدين الطوسى، والشيرازيين، وغيرهم ممن هم مفخره العالم إلى اليوم، وسيبقون كذلك إلى ما شاء الله.

أما (سبارطه) التى اعتمدت الديكتاتوريه، وجعلت تهتم بالسلاح وتقويه العضلات وقضت على الحريه والعداله، فذهبت أدراج الرياح، وقد تحطمت شر تحطم ولم يبق منها إلا ذكرى الاستبداد وكبت الحريات وخنق الأصوات، فلا عين منها بقيت، ولا سمعه طيبه، ولا هدف يتصاعد ويستضاء به، بينما آثار (أثينا)

ص: ٦٦

١- نهج البلاغه: الخطبه ١.

٢- سوره الأعراف: ١٥٤.

نقلها المسلمون بضميمه ما أضافوا عليها من عبقرياتهم، وما تعلموها من دينهم إلى كل العالم، مما أخذ منهم العالم الصناعي اليوم، ولذا يسمى المسلمون بـ (آباء العلم) كما اعترف بذلك (راسل) و(لبون) وغيرهما من فلاسفه الغرب والشرق، مما لسا بصدد تفصيله الآن.

((زوال قوه الباطل))

((زوال قوه الباطل))

ولا بد هنا من إشاره عابره إلى أن القوه ليست إلا لتقويم الباطل، والتوجيه بالفرد والمجتمع إلى الطريق المستقيم، وإلا فإن استعملت القوه في وجه الحق والنبيل منه كان أخيرها الفشل.

وقد لخص الله سبحانه قوه الباطل أمام الحق في هذه الآيه الكريمة: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَوْا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ نُورًا وَنُورِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ) (١)، فالحق المجرد عن القوه الماديه لا بد وأن يقوى وينمو حتى يأخذ مكان الباطل المزود بالقوه الماديه وينقلب الميزان، فالحق يجعل إماماً ووارثاً، والباطل ومستشاره وقدرته يكون مصيره إلى الهلاك والجحيم، (أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا) (٢).

وهكذا كان حال أنبياء الله (عليهم السلام) مع المستكبرين، وكذلك رأينا حال الأمم المستضعفه مع المستعمرين وعمالهم، ومن نظر في القرن الحاضر إلى أمثال (بهلوى، وأتاتورك، وياسين) وغيرهم من أعوان الباطل، وعرف كيف تحطمت إمبراطوريه اليابان وهولندا وبريطانيا وإيطاليا وما إلى ذلك، لم يشك في أن الحق هو المنتصر، وأن المستكبر وقوته يندمر بما لا يبقى له إلا الخزي والشنار.

ص: ٦٧

١- سورة القصص: ٥ _ ٦.

٢- سورة نوح: ٢٦.

الأمر الرابع: قد عرفت أن النظام الاستشارى خير الأنظمه البشريه التى عرفها العالم فى حفظ العدل، وإظهار الكفاءات والتقديم بالأئمه ومنحها الرخاء والرفاه، والسير بها إلى مدارج الرقى والكمال، لكن يجب أن يعرف أن النظام الديمقراطى (الاستشارى) إنما يتمكن من العمل على أحسن وجه فى البيئه الصالحه، فكلما كانت البيئه أصلح كان النظام أقدر على العمل، فإن الدوله إنما تتكون من الأئمه، والأئمه إنما تتكون من الأفراد، وكيف كانت الأفراد كانت الدول.

وقد ورد «كيفما تكونوا يولى عليكم»، فإن الثمره إنما تكون من نحو الشجره، وهل يظهر التفاح من شجره الحنظل، وهل يعطى العنب شوكةً.

وعلى هذا فاللائزم على المصلحين تعاهد الأمم بأفرادها ليكونوا صالحين بوجود المعانى الساميه فيهم، من التواضع والإيمان، وصحه المواعيد، واحترام الكلمه، والشورى فى الأمور، وحب الخير للناس، والتعاون والأريحيه، وتقبيح القبيح وتحسين الحسن، والإتقان، والتضحيه والاندفاع وغيرها، وقد قال الشاعر:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

نعم للأفراد والمنظمات والأحزاب والكتل أن تختلف فى الذوق والعمل والاجتهاد، لكن ليس لهم الاختلاف والانطواء على المعانى الشريره، والمؤامرات وتحيين الفرص لنيل بعضهم من بعض، وغيرها من أسباب التأخر والانحطاط، فكلما كانت الأئمه بأفرادها فى الصعود، كانت الديمقراطيه (الاستشاريه) أحسن وأكمل وأتقن وأقدر، والعكس بالعكس.

وفى التاريخ الحديث فضلاً عن التاريخ الغابر، أمثله لهذين النوعين من

الأمة، حيث ظهرت فيها الديمقراطية فسقطت بعضها وبقيت بعضها الآخر، فمثلاً العراق ومصر والسودان وباكستان وما أشبهه، ازدهرت فيها الديمقراطية ولو في الجملة، لكن لما لم يكن كل الشعب أهلاً بالمعاني السامية، لم يمر زمان إلا وسقطت فيها تلك الصورة، وسيطر عليها الديكتاتوريون بمعونه الاستعمار الخارجي، بينما لو كان الشعب منطوياً على تلك الفضائل لم يتقبل الديكتاتور، ولم يجد عملاء الغرب والشرق سبيلاً إلى الإطاحة بالديمقراطية ولو الصوريه منها.

الاستشاريه ضمانه تطبيق القانون

الاستشاريه ضمانه تطبيق القانون

الأمر الخامس: الاستشاريه الديمقراطية والديكتاتوريه، أمران متقابلان، فالحكومه إذا كانت ديكتاتوريه لم تكن استشاريه، وبالعكس، والديكتاتوريه لها سببان:

١: السبب الداخلي، بأن يتسلط على الحكم من لا يحترم إرادته الأمة، مهما جاء لذلك بأعذار.

٢: السبب الخارجي، بأن تستعمر دوله هذه الدوله، سواء بالاستعمار العسكري أو بسائر أنحاء الاستعمار، فتتصب للحكم ديكتاتوراً يعمل لصالح المستعمر لا لصالح البلد، ومثل هذا الحكم لا يمكن أن يكون استشارياً، إذ الاستشاره تنتهي إلى خير الأمة، والاستعمار جاء بهذا الحكم لينتهي إلى فائده المستعمر.

ومن هذا يظهر أن الدستور الصحيح المعمول به، لا يمكن وجوده في الحكومه الديكتاتوريه، إذ لو وضع الدستور في الحكومه الديكتاتوريه، أي ألوانها

كانت، فلا بد وأن لا يكون صحيحاً، فإن الديكتاتور يقف دون وضع الدستور الصحيح، مثلاً يريد الديكتاتور دوام السلطه له، أو حتى لورثته، أو وضع منهج السياسه أو الاقتصاد لينفعه أو ينفع أسياده.

و بهذا لا بد له أن يقف أمام صحه بنود الدستور، فأولاً يمنع الديكتاتور وضع الدستور صحيحاً. ولو كان الدستور قد وضع صحيحاً بأن كان قد وضع قبل زمان الديكتاتور، حيث كان المنهج صحيحاً، وقف الديكتاتور دون تطبيق مواده، إما بالتزييف أو بالقوه.

فتطبيق الدستور الصحيح والاستشاريه وجهان لعمله واحده، فإذا رأى المواطن الدستور غير صحيح، أو رأى التطبيق غير صحيح، علم بوجود الديكتاتوريه، ولزم عليه أن يعمل لأجل تقويضها، لتأخذ مكانها الاستشاريه.

((الدكتاتوريه الداخليه))

((الدكتاتوريه الداخليه))

ألف: والغالب فى العالم السابق كون الديكتاتوريه داخليه، ففرعون ونمرود ومعاويه وهارون وعبد الحميد، ومن إليهم كانوا ديكتاتوريين داخليين، يريدون كل خيرات البلاد لأنفسهم، فبينما كان فى بغداد عشرات الألوف من الذين لا يجدون حتى لقمه الخبز، كان الخليفه وأتباعه يتقيؤون الغذاء لياً كلوا ما يشتهون مره أخرى، وكان يفرش فى قصر عبد الحميد سبعمائمه مائده لسبعمائمه زوجه وحظيه، وإلى غير ذلك.

وقد كان الدستور فى عهد فرعون ونمرود غير صحيح، حيث إن الدستور كان رأى الديكتاتور. بينما كان التطبيق فى زمن بنى أميه وبنى العباس والعثمانيين غير صحيح، إذ الدستور كان الإسلام، والإسلام منهج مستقيم، وانما حرف تطبيقه الحكام، فكان معاويه ملكاً وينصب من بعده الملك، ولا مكان للأمه والاستشاره التى أمر بها الإسلام فى أى من العهدين، وجاء هارون

إلى الحكم بالوراثه، وأعطى عهده للأمين والمأمون والمعتمصم، وكان الحكم ملكاً له ولأولاده، كل ذلك فى الوقت الذى يقتل فى ليله واحده ستين علوياً ممن يطالبون بتطبيق الدستور الإسلامى، ويلقى بجثثهم فى حفائر بلا غسل ولا صلاه ولا مراسيم.

وقد كان من أسباب بقاء الصليبيين فى فلسطين، أخطاء صلاح الدين الأيوبى، حيث إن الدكتاتوريه التى سيطرت عليه، بضربه الاستشاريه عرض الحائط، سببت تقسيم مصر وسوريا إلى مدينتين، وبذلك ضعفت المقاومه الإسلاميه للصليبيه.

ثم اشعل نار الطائفه مما جزأ سوريا إلى قسمين أيضاً، وأحرق المكتبات وقتل العلماء وطاردهم، ولما ضعفت الجبهه الداخليه لم يتمكن من مقاومه الصليبيين، فاضطر إلى مهادنتهم، ولم يكتف بهذا بل قسم البلاد من بعده بين أبنائه، كأنه إرث ورثه من أبيه، ولذا بقى الصليبيون فى البلاد (باستثناء بعض ما استرجعه منهم) فى زمانه، وبعد زمانه عندما انقسمت البلاد أكثر فأكثر بين أولاده.

((الدكتاتوريه الخارجيه))

((الدكتاتوريه الخارجيه))

ب: بينما الغالب فى زماننا، كون الديكتاتوريه فى البلاد الضعيفه خارجيه، حيث إن الدول القويه تأتى بالحكام الديكتاتوريين، أو تحالف من كان منهم موجوداً، لاستخدامهم فى مصالح المستعمر، فيصبح كل واحد من الحكام عبداً للأجنى، وسيداً ديكتاتوراً على الأمه، وبذلك تسام الأمه الخسيف المضاعف، والذل المكرر.

أسد على وفى الحروب نعامه

فتخاء تنفر من صفير الصافر

والأمثله لذلك فى العصر الحديث كثيره، فقد جاء البريطانيون بالبهلوى الأول، فجعل بلاد إيران طعمه لنفسه ولهم، يعيث فيها ما شاء من الفساد قتلاً وسلباً ونهباً وسرقه، ثم نصب من بعده ولده ولياً للعهد، فلم يترك حرمه لله سبحانه إلا انتهكها،

ولما أرادت الأمة إسقاطه قبل ربع قرن أرجعه الأمريكان إلى أريكه الحكم وفعل ما فعل في قصص مشهوره.

فمثلاً- بينما كان نصف أطفال إيران يموتون من جهه عدم وجود الدواء وسوء التغذية، حسب الإحصاءات الدقيقه، سرق هو وحده _ مع الغض عما سرقه آل البهلوى من إخوانه وأخواته و... _ زهاء خمسين ملياراً من الدولارات حسب إحصاء بعض الصحف.

((الدكتاتوريه والاستعمار))

((الدكتاتوريه والاستعمار))

إن من الطبيعي أن تصطدم أهواء الديكتاتور مع مصالح البلاد، كما أن من الطبيعي أن تصطدم رغبات المستعمر مع مصالح الأمة، وإذا اجتمع الأمران، الديكتاتوريه والاستعمار فالويل للبلاد، إذ لا يكتفى المستعمرون حينذاك بالاقتصاد والسياسه، بل يكون همهم إذلال الأمة وإفراغ حقدهم.

فبعد الناصر الذى جاء به الأمريكيون، كان من جمله تعذيباته أنه كان يربى الكلاب الوحشيه ويتركها جائعه ليلسطها على السجناء.

وينقل أن بوكاسا، كان يحشى بطن الميت بالإطعمه ويجعله فى الأفران ثم يتغذى به هو وأصحابه.

وصدام كان يشرب من دم ضحيته، حيث إن كاهنه قال له إنه يقوى القلب، وإنه بحاجه إلى قوه القلب.

وعيدى أمين، كان يعبث بجثث الضحايا بمشرطه ليفرغ حقدته، ثم يغرق فى ضحك هستيرى.

وهؤلاء الثلاثه كانوا من عملاء بريطانيا وإسرائيل.

وقصص أحقاد عملاء الروس فى أفغانستان والجمهوريات الإسلاميه المستعمره بالفتح، وعملاء (ماو) مشهوره غنيه عن الذكر.

فالدستور الصحيح هو الجسد، والاستقلال (الاستشاريه) هو الروح، فإذا حرمت أمه استشاريتها واستقلالها، ونكبت بالديكتاتور مع الاحتلال أو بدونه، أصبح الدستور الصحيح فى خبر كان، وإذا كتب فرضاً كان حبراً على ورق،

وصارت الحريات اسماً بلا مسمى، ويكون للديكتاتور وأسياده كل الرغائب، بينما الأمه لهم العرق والجوع والسجون والمشاق.

الحرية بحاجة إلى ضوابط

الحرية بحاجة إلى ضوابط

الأمر السادس: الاستقلال والحرية متلازمان، إذ كل مستقل حر، وكل حر مستقل، إذ لا يمكن أن تجتمع إرادتان متعارضتان على شخص واحد أو أمه واحده، فإذا كانت الإرادة النافذه فى إنسان أو أمه إرادته غيره، لم تكن إرادته نافذه، وبذلك فلا حرية ولا استقلال، وبالعكس إذا كان الفرد والأمه صاحب الإراده، لم تكن إرادته أجنبيه نافذه فيه، فتحرير الإنسان يعنى تحرير إرادته.

والحرية الصحيحه (الاستقلال) فى الأمه، بحاجه إلى إطارات وضوابط، وإلا انقلبت الحرية فوضى، أو عبوديه، فإن الحرية هى الخط الفاصل بين الأمرين، وطرفاها الإفراط والتفريط.

والضوابط والإطارات نفسيه وخارجيه، فالإنسان يجب أن يبنى على الضوابط، كالشورى والوفاء بالوعد والاستقامه والإتقان والتعاون وما أشبه، وإلا أخذت الإنانيه والأثره مكان كل ذلك، وبهما يحصل التضارب حيث يصل الأمر إلى الفوضى، أو إلى تسلط بعض الأفراد على بعض حيث الدكتاتوريه، فلا حرية ولا استقلال، سواء لوحظ ذلك فى سطح الأمه، أو فى سطح الأفراد.

وإلى هذا يشير ما فى الحديث الشريف: «إذا تركوا الأمر بالمعروف والنهى

عن المنكر نزعت عنهم البركات وسلط بعضهم على بعض»(١).

فإن المعروف عبارته عن الضوابط، والمنكر عبارته عن عدم الضوابط، فإن لمن يكن معروف وكان منكر كان معنى ذلك انهدام الضوابط، وإذا انهدمت انجر الأمر إلى الفوضى، والفوضى تنتهي إلى تسلط الأقوى (الديكتاتور)، وحيث لا تعاون حينذاك لا بركة، بالإضافة إلى أن الديكتاتور ينهب الخيرات فلا يدع البركة، وقد ذكرنا في كتاب (الفقه: الاقتصاد) مسألة البركة.

((ضوابط الحرية))

((ضوابط الحرية))

ثم إن معنى جعل الضوابط الخارجية للحرية _ وقايتها لها عن الانحراف وإنماء لها إلى الحدود الممكنة _ :

(١) وضع القانون الكفيل بحدود الحرية، فلا تتعدى الحرية حدودها المعقولة، ولا تتقلص الحرية عن حدودها المعقولة.

(٢) تطبيق القانون على الخارج، فيكون الخارج وعاءاً للحرية، فلها أوعيه منطبقه لا ضيقه ولا مهلهه، ولنمثل للأمرين ب_حرية إبداء الرأي لساناً وقلماً وأفلاماً.

فاللزام أولاً أن يحدد القانون كميته وكيفيته تلك الحرية، فهل حرية في إبداء العقيدة، أو في إبداء الآراء السياسية، أو في إبداء الآراء الاقتصادية، أو في إبداء الآراء الاجتماعية، وهكذا؟

ثم الحرية في كل ذلك مثلاً هل بكيفية خاصه من الإيجابية فقط بإبداء الرأي، أو بالسلبية أيضاً بنقد الآراء المخالفه، ولو حدد القانون جواز النقد، فهل نقداً لاذعاً أو نقداً ملائماً، إلى غير ذلك من حدود الكم والكيف.

ص: ٧٤

هذا بالنسبه إلى تحديد القانون، ثم يأتي بعد ذلك دور الخارج، بتكوين الأوعيه الخارجيه لهذه الحريات القانونيه.

والأوعيه، هي (الإعلام): الصحف والراديو والتلفزيون وما أشبه ذلك، و(الهيئات): الأحزاب والجمعيات والكتل والمنظمات، و(المعاهد): المدارس والكليات والجامعات، و(مراكز الإشعاع الثقافى): المكتبات والكتب والأفلام والنوادي، إلى غير ذلك.

فإن هذه هي التي ترعى القانون وتحفظه عن خطر الديكتاتوريين، كما تحفظه عن خطر الفوضى والترجرج.

ثم اللازم أن يكون كل ذلك بنسبه معقوله، تستوعب كميته الحريه وكيفيتها، بلا زياده فتكون هدرًا، ولا نقصان فتكون فوضى أو ديكتاتوريه، حال ذلك حال المدرسه والطلاب، فإذا لم تكن المدرسه بقدر الطلاب بقى فائض الطلاب بدون تثقيف، وإذا كانت أكثر منهم كان الزائد هدرًا.

بقى: إن أوعيه الحريه لا بد لها من (مال) يمددها، إذ لا يمكن بقاء المؤسسات بدون الأموال الكافيه، ومن (قوه) تمنع خصومها من الاعتداء عليها، وقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قوله: «لولا مال خديجه وسيف على عليه السلام»، وفي الآيات المباركات: ((آتُوا الزَّكَاةَ)) (١)، و((أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)) (٢).

ثم لا يخفى أن أوعيه الحريه كما تحفظ الحريه تنمى الحريه، إذ كل

١- سورة البقره: ٤٣.

٢- سورة الأنفال: ٦٠.

من الحرية والديكتاتوريه قابله للنمو، كالأشجار القابله لها، مثلاً المستبد يحدد أسفار الناس، ثم بناءهم للعمارات، ثم كتابتهم، ثم إبداءهم للأراء، ثم مداخلهم للمال، ثم مصارفهم له، إلى غير ذلك.

وبالعكس أوعيه الحرية تحررهم عن الضرائب الباهضه، وعن قيود سفرهم وحضرهم، وزواجهم وبنائهم، وغير ذلك.

ولذا كان من الضروري فى الحكومات الاستشاريه وجود كتله فى مجلس الأمه للتحرير، شأنها سن القوانين المحرره تدريجياً، وذلك بالإضافة إلى أنه عمل إنسانى يحكم به العقل، هو أمر شرعى واجب، لقاعده «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»^(١)، فكل سلب لحرية من حرياتهم إسقاط لجانب من التسلط على أنفسهم وأموالهم، فهو منكر تجب إزالته، ولقاعده «لا يتوى حق امرئ مسلم»^(٢)، ولأن العقل إذا حكم فقد حكم به الشرع، لتلازمهما فى سلسله العلل كما قرر فى الأصول، إلى غير ذلك من الأدله.

نعم لو دخل هذا فى باب الترفيه على الأمه ولم يكن عنوان ثانوى يوجهه كان مستحباً، فمثلاً جعل الطرق وتنظيم المرور، بحيث لا يكون فيها وقوف ولو لحظه مما يعطى حرية السير السريع، ترفيه مستحب.

ومثل الكلام فى المسائل السياسيه (الحرية) الكلام فى المسائل الاقتصاديه وغيرها، فإن اللازم أن تكون كتله برلمانيه لأجل تخفيض الأسعار على المستهلك، فإنه إن كان الغلاء إجحافاً كان واجباً، وإلا كان ترفيهاً مستحباً، قال سبحانه:

ص: ٧٦

١- انظر بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٢١٥ الباب ٤٦ من الشهادات ح ٥.

«يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ» (١)، وفي الحديث: «من نفس عن مؤمن كربه» (٢).

وفي حديث آخر: «أحب لغيرك ما تحب لنفسك» (٣)، إلى غير ذلك.

وفي بعض الحكومات الديمقراطية كلما اجتمعت اللجنة الخاصه بتخفيض الأسعار استبشر الشعب، لكن لا يخفى أن اللازم في باب التخفيض، ملاحظه الأهم والمهم من بقاء الاسعار وتخفيضها، فقد ذكرنا في كتاب (الفقه: الاقتصاد) آراء الاقتصاديين في تثبيت الأسعار وتخفيضها تدريجياً وترفيعتها تدريجياً، فالمسأله في ما نحن فيه مبنيه على تلك المسأله.

يبقى الكلام في مسأله فسخ المجال أمام الحريات، وجعل الضوابط الحافظه والمنميه لها، فإن هناك أمراً آخر، وهو أن الحريه قد توجد بإيجاد موضوعها، فإذا لم يكن الموضوع كان عدمها من باب السالبه بانتفاء الموضوع.

مثلاً حريه إبداء لرأى بواسطة المذيع، لم يكن لها موضوع قبل اختراع المذيع، وحريه السفر بالطائره لم يكن لها موضوع قبل اختراع الطائره، وهكذا وهكذا، فقبل الآله لا معنى للحريه، وبعدها لا وجه لكبتها، وإيجاد الموضوع لها يكون مستحباً، لأنه نوع من التيسير والترفيه وما أشبهه، وإن كان قد يكون واجباً أو حراماً، لأمر ثانوى.

ص: ٧٧

١- سورة البقره: ١٨٥.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٥٨٦ الباب ٢٩ من فعل المعروف ح ٢.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٢١.

الأمر السابع: القومية فى الحكم تقابل الإنسانية بكل معنى الكلمه، لأن القومية ترى تقدم القوم، ولا تعتنى بالكفاءة، بينما الإنسانية لا- تقدم إلا الكفاءة، ولذا كانت القومية حتى فى الفرد نوعاً من القوقعة والانغلاق، والانحطاط إلى الأسوأ، فإذا طيبان أحدهما أفهم لكنه ليس من القوم، والآخر أقل فهماً لكنه من القوم، قدم القومى الثانى على الأول، وهكذا فى كل الأمور إلى أن يصل إلى الحكم، بينما المعيار عند غير القومى الكفاءة.

وقد قال سبحانه: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١)، بينما قال الشاعر القومى:

سلام على كفر يوحى بيننا

وأهلاً وسهلاً بعده بجهنم

وهل الخير يكون بعده جهنم، إلا إذا أنبتت شجره البرتقال حنظلاً، أليس ما يكون بعده جهنم نواه لجهنم، ثم هل الكفر يوحى أو يفرق، إن الكفر أنانيه، والأنانيه فرقه دائماً، بينما الإيمان تواضع وتحري للحقيقه، والتواضع وتحري الحقيقه سبب التجمع.

ولذا قال سبحانه: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ) (٢).

وقال سبحانه: (عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَذَبِحُ أُنْبَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ) (٣).

ص: ٧٨

١- سورة الحجرات: ١٣.

٢- سورة الأنبياء: ٩٢.

٣- سورة القصص: ٣.

ويقدر تأصل النظام القومي في بلد يكون التأخر بكل أسبابه، فإن من يقول القوم أفضل من غيره، لا بد وأن يقول القطر أفضل من غيرها، والبلد أفضل من غيره، والمحلّه أفضل من غيرها، والدار أفضل من غيره، وهو بنفسه أفضل من سائر عائلته، فإن الحكماء يقولون: (حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد)، وقد رأينا كيف أن القوميات الضيقه جنت على البلاد القوميه.

ومن أوضح الأمثله لذلك (القوميه العربيه) فهي يوم تحكمت في الجزيره العربيه قبل بزوغ شمس الإسلام كانت من أسوأ أسباب الجهل والتأخر والتفرقه حتى أوصلتهم إلى ما قالته الصديقه الطاهره (سلام الله عليها): «كنتم تشربون الطرق، وتقتادون القد والورق، أذله خاسئين»^(١).

ثم وحدهم كما وحد غيرهم معهم الإسلام، إلى أن جاء الغرب بالقوميه مره ثانيه إلى البلاد العربيه في غياب من التعقل والإدراك، وإذا بنفس الحاله تعاد إلى البلاد، فصاروا أذله خاسئين، تدمغهم حتى أذل الأمم والذين قال الله عنهم: ((ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ))^(٢).

ولذا كان الواجب أن يكون الحكم إنسانياً، حتى وإن لم يكن إسلامياً، لكننا نعتقد أن الإنسانيه لا يمكن وجودها إلا بالإسلاميه، ولقد أخطأ القوميون من المسلمين سواء بالنسبه إلى القوميه العربيه، أو سائر القوميات، حيث تحطمت الامبراطوريه العثمانيه بسبب تمسكها بالقوميه التركيه، كما تحطمت غيرها بمثل هذا أيضاً، حيث رأوا الغرب تقدم باسم القوميه فلم يعرفوا أن القوميه الغربيه كانت تحطيماً للسجن الأصغر إلى السجن الأكبر، بينما

ص: ٧٩

١- انظر بلاغات النساء: ص ١٢.

٢- سوره البقره: ٦١.

كانت القوميه العربيه أو التركيه أو الفارسيه أو غيرها تحطيماً للحريه إلى العبوديه.

إن البلاد الغربيه كانت يحكمها البابا فى أسلوب ديكتاتورى فردى يجمع بين أصابعه مقدرات الناس ديناً ودنياً، وحيث لم يكن الغرب يعرف الإنسانيه فى الحكم أراد تحطيم الديكتاتوريه الفرديه إلى القوميه، لأنها أوسع دائره، وهكذا نبتت القوميه الغربيه فى منبت الجهل بالإنسانيه، بينما العرب الذين قلدوا الغرب، وغير العرب من سائر المسلمين القوميين، حطموا الإنسانيه المتمثله فى الإسلام إلى القوميه الضيقه.

فإن الحكم قد يتقمص:

(١) الإلهيه المزيهه، كما كان يفعله البابا، يحكم باسم الإله، فينهب ما يشاء ويقتل من يشاء ويفعل ما يشاء، و(باستيل) و(حروب الكتلکه) و(محاكم التفتيش) وعشرات الأمثله غيرها من أوضح الشواهد لذلك.

(٢) وقد يكون الحكم شعبياً، أى يكون الشعب مصدر السلطات، وبهذا يخرج الحكم عن الفرديه إلى الشعبيه، فلا- تكون الديكتاتوريه المسماه بالإلهيه.

(٣) وقد يكون الحاكم ديكتاتورياً زمنياً، فردياً كالملك، أو جماعياً كحكومته الأشراف، أو قومياً، والقوميه فى الحكم نوع من الديكتاتوريه، لأن الحكم ينحصر فى دائره القوم، وأليس كل انحصار ضد الكفاءه.

(٤) بينما الإسلام جاء بالحكم الذى يجمع فيه رضى الله ورضى الأمه، فهو إنسانى صرف أكثر من الإنسان الذى لا يلاحظ فيه الإطار الإلهى المستفاد من الكتاب والسنة، فإرادته الإنسان بما هو إنسان هى سيده الموقف فى إطار

إرادته الله سبحانه، فإذا كان فقيهاناً للدنيا والدين عادلان كفوئان للحكم، كان للأمة أن تختار أحدهما، وأين هذا من الحكم القومى الضيق المصادم للكفاءة، بله الإلهيه المزيفه.

كيف يكون الحكم إلهياً

كيف يكون الحكم إلهياً

ومعنى كون الحكم مرضياً لله بالإضافة إلى انتخاب الناس، أمران:

الأول: أن يكون الحاكم ممن يرضاه الله سبحانه، بأن يكون فقيهاً، صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه^(١)، فإن الصائن لنفسه بأن لا يأتي بالمحرمات، والمطيع بأن يأتي بالأوامر، والمخالف لهواه بأن لا يتطلب المحرم نفسياً، والحافظ لدينه بأن تقف نفسه على الواجب، فالأربعة المذكوره اثنان منها تذكر الأعمال إيجابياً وسلبياً، واثنان منها تذكر صفه النفس سليبه وإيجابيه.

والصفات النفسيه وإن لم تكن ذات تأثير فى الطاعه والعصيان فى غير مثل الكفر والإيمان، كما قرره الشيخ فى الرسائل وغيره فى غيره، إلا أن العدالة حيث كانت (ملكه) كما ذهب إليه المشهور من المتأخرين، لقوله (عليه السلام): «أن يعرف بالستر والعفاف» ولغيره، كانت لها مدخلية فى خلافة النبي (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام)، حيث قال (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائى»^(٢)، وقال

ص: ٨١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ من صفات القاضى ح ٩.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ من صفات القاضى ح ٧.

(عليه السلام): «أما الحوادث الواقعة»^(١)، إلى غير ذلك.

الثانى: أن يؤخذ القانون من الأدله الأربعة، ومن الواضح أن الحكم الذى وضعه الله سبحانه خير من حكم البشر من جهه:

((مميزات الحكم الإلهى على القانون البشرى))

((مميزات الحكم الإلهى على القانون البشرى))

ألف) عدم تأثير الظروف والأهواء فى الأول، بخلاف الثانى.

ب) ومن جهه علم الله سبحانه بما يصلح البشر، وجهل المشرعين مهما كانوا نزيهين ومعتدلين.

ج) ومن جهه أن الحكم المستند إلى الله يوجب اطمينان الإنسان فى الاستناد إليه، بخلاف الحكم الموضوع من قبل البشر، حيث لا يصلح للاستناد، فإن كل شىء من الخلق والأمر لابد وأن ينتهى إلى ما بالذات وإلا كان وراءه شىء.

ولذا قال سبحانه: ((لَهُ الْخَلْقُ وَ الْأَمْرُ))^(٢)، وقال سبحانه: ((وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُتَّهَى))^(٣).

ولنفرض أن أغلبيه المجلس فى الحكم الديمقراطى وضعت قانوناً بكل نزاه، فهل الأقلية الذين هم نواب الملايين مثلاً المخالفون لذلك القانون، يعتمدون عليه، وإذا لم يعتمد أولئك نفسياً فهل مثل هذا القانون يكون مبعث رضا الجماهير، وحيث لا اعتماد عليه عند أقلية الجماهير لا يهمهم خرق القانون.

وهذه هى من مشاكل القانون الذى تحير فيه عقلاء الغرب، ولا يجدون له حلاً.

((كيف سيطر الغرب على بلادنا))

((كيف سيطر الغرب على بلادنا))

وقد رأى الغرب أن أهم ما يتمكن به من تمزيق أوصال البلاد الإسلاميه،

ص: ٨٢

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٨٣.

٢- سوره الأعراف: ٥٤.

٣- سوره النجم: ٤٢.

ونهب خيراتهم، واستعباد أهلها، أن يفرقها بالقوميات والإقليميات واللغات، وأن يضع القانون الوضعي مكان القانون الإلهي، وأن يوصل إلى الحكم عملاء الذين يطيعون أوامره في ضرب الإسلام والمسلمين.

ولقد قال (غلاستون): ما دام القرآن قانون بلاد الإسلام، والعلماء مسيطرين على الأمة، والكعبة محل اجتماعهم، لا تستقر أرجل بريطانيا في بلاد الإسلام، قالوا له: وهل نحرق القرآن ونقتل العلماء ونهدم الكعبة، قال: لا، قالوا: فماذا نفع، قال: ضعوا القانون مكان القرآن، وفرقوا بين الدين والدولة، وارموا العلماء بما يفرق الشعب عن حولهم، واجعلوا الكعبة محل ظهور خلافاتهم، حتى تكون مبعثاً للتفرقة بدل كونها مبعثاً للتأليف^(١).

وهكذا فعل الغربيون كما أوصى، ومطالعه كتاب (الغارة على العالم الإسلامي) و(مذاكرات المس بل) و(التبشير والاستعمار) و(مذاكرات كينياز) و(مذاكرات مستر همفر) وعشرات الكتب الأخرى، تدل على هذه الحقيقة المره.

هذا بالإضافة إلى ما رآه المسلمون في هذا القرن، من تطبيق تلك المبادئ الغلاستونية.

(١) من إحياء القوميات في بلاد العرب والهند وتركيا وأفغانستان وإيران وإندونيسيا، وغيرها وغيرها.

(٢) ومن فصل الدين عن الدولة، ليأخذ مكانه القانون الوضعي، حيث صار لكل بلد قانون خلاف القانون في البلد الآخر، إمعاناً في التفرقة، مثلاً أخذ القانون في إيران (العهد الملكي) من (بلجيكا)، وفي العراق من (بريطانيا)، وهكذا.

ص: ٨٣

١- انظر: شبهات حول الإسلام: ص ١٧.

٣) ومن إحياء الاقليميات، فلكل بلد حدود، وكل مسلم في غير بلده أجنبي، بينما الكافر وطني أهلي.

٤) والعلماء حاربوا جهراً، كما حاربهم البهلويان وأتاتورك وناصر، والمسيطرون على الحكم في بغدادهم أتباع (دروزه) والخوراني وعفلق وفهد، ومن إليهم من الصليبيين والصهيونيين والشيوعيين وفروعهم.

٥) كما أوجدوا في الحجاز عائلة سعود والوهابيه، فصار الحج مركز تكفير المسلمين، وتفريق كلمتهم، وإيجاد الشقاق بين فئاتهم، إلى غير ذلك مما لنا بصده في هذا الكتاب.

الحروب الفرديه والحروب الهدفيه

الحروب الفرديه والحروب الهدفيه

الأمر الثامن: كانت الحروب في الزمان السابق حروب الأفراد غالباً، سواء كانت حروب الملوك الديكتاتوريين، أو حروب الزيجات، أو الحروب الدينيه المزيفه، حيث إن البابا يريد الاستئثار بالسلطه، فيشعل نار الحرب لأجل السيطره على أكثر ما يقدر من البلاد والعباد.

وأما حروب القبائل في الجاهليه ونحوها للأطماع، فقد كانت حروباً أطماعيه، أشبه بالحروب الفرديه، لأن شيخ القبيله كان المقرر للحرب.

وقد كانت حروب الصليبيين للبلاد الإسلاميه، وحروب المغول كلها حروباً ذات شعارات دينيه وأهداف دنيويه تقمصت لباس الدين للأطماع الدنيويه، فإن المغول وإن كانوا وثنيين، إلا أن المحرك لهم كانت المسيحيه، كما ثبت في التاريخ، ولذا كانوا يهدمون المساجد وينون مكانها الكنائس.

ولولا- الشيخ الجليل نصير الدين الطوسي (رحمه الله) لم يبق للإسلام أثر كبير على أقل تقدير في ذلك الزمان، فقد رأى أن السيل جارف ومن الممكن أن يزمه بمسايرته، وهكذا فعل، وكان من أثر ذلك:

أن طلب من الملك أن ينظر في النجوم ليرى كيف يتغلب الملك على الأعداء، وذلك بعد أن اطمأن الملك بصدقه، لأن الشيخ أظهر له عدة أعمال جليله، أمثال تبريد غرفه الملك بواسطة نوع خاص من الشوك، وإسكات نقيق الضفادع بواسطة أمعاء البقر، وغير ذلك، مما ذكر في التواريخ المفصلة.

ولما قبل منه الملك قال له: إن ذلك بحاجة إلى الكتب والأوقاف والعلماء، ولذا منح الملك إياه أن يحفظ ما يشاء فجمع حول نفسه علماء كثيرين نجاهم من القتل، وكتباً بلغت زهاء أربعمائه ألف، وحفظ أوقافاً كثيرة، باسم أن تكون ماله لاستخراج الفلكيات، حيث بنى مرصد (مراغه) المشهور، وهكذا حفظ علماء وعتبات النجف وكربلاء والحله وغيرهم.

أما اتهام بعض المتعصبين لابن العلقمي والطوسي بالتآمر مع الملك انتقاماً من السنه، فليس ذلك إلا كذباً صريحاً، يفضحه أن الشيعة في بغداد كالسنه كلاهما أصابهما إعصار المغول، كما يفضحه أن الطوسي حفظ علماء الطرفين وكتبهما وأوقافهما، وفي المثل: (ما أسهل كيل التهم، وأصعب إقامة الدليل على ذلك).

الحروب الإسلامية كانت دفاعية

الحروب الإسلامية كانت دفاعية

أما الحروب الإسلامية في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله) فقد كانت دفاعية بأجمعها، كما ذكرنا ذلك في كتاب (في ظل الإسلام)، فإن الجهاد الابتدائي وإن كان جائزاً في سبيل الله والمستضعفين، إلا أن الرسول (صلى الله عليه وآله)

أراد إتمام الحجه بعد أن كان يعلم أنه لا يبد من الاصطدام، فما أفضل أن يبدأها الكفار، وبنفس هذه الفلسفه لم يبدأ على والحسن والحسين (عليهم السلام) حروبهم فى الجمل وصفين والنهروان وكربلاء وغيرها، مع أنه كان لهم البدء بالحرب.

ومن نظر إلى كتاب (الدعوه إلى الإسلام) وهو تأليف لبعض المسيحيين، يرى كيف أن الإسلام دخل أغلب البلاد بدون حرب، وإذا كانت حرب كان الأ-كثر تعدى غير المسلمين على المسلمين أولاً فإن من طبيعه الإسلام السلام، فإن من أسامى الله (السلام)، وتحيه المسلم (السلام)، وليله القدر فى كل سنه ((سَلَامٌ هِيَ)) (١١)، وقد قال سبحانه: ((ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً)) (٢)، وقد ألمعنا إلى بعض ذلك فى كتاب (كيف انتشر الإسلام) (٣).

وبهذه المناسبه فى الحروب الدينيه والأطماعيه وما أشبهه، مما تأخذ بالآخره طابع الفرديه، نذكر حروب أوروبا للأمبراطوريه العثمانيه، وحروب العثمانيين لبلاد إيران، وحروب روسيا القيصريه من طرف الشمال والشرق، والحروب التى مزقت أوصال الإمارات الألمانيه والممالك الأروبيه، وحروب الكتلكه ضد البروتستانتيه، وكفاح رجال الدين المسيحي أمثال (إيراسمس) و(لوثر) و(كالفن) للإصلاح ضد البابا، إلى غير ذلك.

ثم تطور الباعث للحروب من الفرديه إلى الأمه، حيث أصبحت الحروب الفرديه باسم الدين والملوك والزيجات فى خبر كان، وصارت الحروب استعماريه تخوضها الأمه المستعمره من جانب، والبلاد التى تريد استقلالها

ص: ٨٦

١- سوره القدر: ٥.

٢- سوره البقره: ٢٠٨.

٣- للتفص يل الأكثر انظر (فقه السلم والسلام) للإمام الشيرازى (قدس سره).

من جانب آخر، والأمثلة عليها كثيرة، أمثال حروب بريطانيا ضد الصين، وضد العراق، حيث قتلوا في الأولى عشرين مليون إنسان، فيما سمي بحرب الأفيون، وفي الثانية مائتي ألف إنسان من ثلاثة ملايين عراقيين، ويلحق بذلك قتل البريطانيين زهاء خمسه ملايين من الهنود، في ثورتهم اللاعنفيه للاستقلال بزعامه غاندى والجناح، حيث قتلوا قسماً من هؤلاء تجويعاً، وقسماً في السجون، وقسماً عند انفصال باكستان عن الهند.

ومن هذا القبيل كانت حروب (بونابرت) وحروب تحرير أمريكا الشماليه من إنكلترا، وإمريكا اللاتينيه من إسبانيا والبرتغال، وحرب الترنسفال، وحروب البلفان، وحرب الريف في بلاد المغرب ضد فرنسا وإسبانيا، وحروب جنوب شرق آسيا، وكفاح البلاد الإفريقيه، وحروب البلاد الإسلاميه مع إسرائيل، إلى غير ذلك، حيث بدأ المستعمرون بالحرب لأجل السيطرة، أو بدأتها الدول التي وقعت تحت الاحتلال.

وقد امتدت هذه الحروب حتى الآن في أطراف فلسطين المحتله، وفي إرتريا، والفلبين، كما تجددت في أفغانستان حيث غزتها الروس، كما غزت الروس من ذى قبل الجمهوريات الست الإسلاميه، والحكومات اللامركزيه الإسلاميه السبع عشره.

كما أن بعض الحروب كانت بين دولتين استعماريتين، لأن كلاهما يريد الاستعمار، واستغلال موارد بلاد الآخر، كما في الحرب العالميه الأولى والحرب العالميه الثانيه، حيث سبقهما اشتداد التنافس الاقتصادى ونحوه بين كبريات إمبراطوريات الغرب الصناعيه، وتسابقهما في سبيل السيادة على مسالك البر والبحر، للسيطره على الشعوب واستغلال أكبر قدر ممكن من موارد البلاد، ولذا أطلق عليهما الحرب الاستعماريه.

ومنذ انتهاء الحرب العالميه الثانيه،

إلى سنه ثمانين م، تحدث فى كل شهر ونصف حرب أو ثوره أو انقلاب صغير أو كبير، ووراء الكل مطامع الشرق والغرب.

والحاصل أن الحروب غير التحريرية _ أمثال حروب الشعوب المستضعفه، والحروب الإسلاميه الدفاعيه والإنقاذيه _ ربما كانت فرديه، من ملك يريد السيطرة، أو بابا يريد الاستغلال، أو زوجه تريد فرض الرأى، أو ما أشبهه، وربما كانت جماعيه، لأجل الاقتصاد، أو توسيع رقعه السياهه، أو غير ذلك.

والقسم الأول كان الطابع العام للحروب السابقه، كما أن القسم الثانى هو الطابع العام للحروب الحاضره.

وهذا القسم من الحروب تنطلق من المنطلق السياسى الاقتصادى، لأنهما وجهان لعملة واحده، وتنتهيان إلى المنتهى السياسى الاقتصادى أيضاً.

الدوله وتنظيم الحياه الاقتصاديه

الدوله وتنظيم الحياه الاقتصاديه

الأمر التاسع: كان للاقتصاد ولايزال الدور الفعال فى حياه الأفراد والأمم، وقد ورد فى الإسلام: «من لا معاش له لا معاد له»، و«الفقر سواد الوجه فى الدارين»^(١)، و«كاد الفقر أن يكون كفرة»^(٢).

ص: ٨٨

١- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠ باب ٩٤ ذيل ح ٢٦.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٣ الباب ٥٥ من جهاد النفس ح ٤.

أما قوله (صلى الله عليه وآله): «الفقر فخرى»^(١)، فالظاهر إرادته (صلى الله عليه وآله) أنه فخره حيث إنه كان قائداً، والقائد إذا كان فقيراً كان سلوه للفقراء، ولذا قال على (عليه السلام): «ثلاثا يتبغ الفقير بفقره»^(٢).

بالإضافة إلى إيجابه التفاف الناس حوله أكثر، لأنهم يعرفونه مخلصاً، ولكي يتخذه (صلى الله عليه وآله) القاده أسوه، فإنهم إذا كانوا فقراء معوزين عرفوا ما يعانیه الفقراء، مما يحثهم على العمل لمصلحه الشعب أكثر، فإن الجائع يعرف ألم الجائع، أما الشبعان فهو يعيش فى قصر عاجى فلا يعرف مشاكل سكنه الأ-كواخ، وقيل غير ذلك فى معنى الحديث المتقدم، مما لسنا بصدده.

والدوله مكلفه بتنظيم اقتصاد الناس بحيث يكون لكل فرد الرفاه، بما للرفاه من شمول فى المعنى، وقد ذهبت المذاهب الاقتصاديه إلى أنواع خاصه من تنظيم الاقتصاد، لكن كلها أبدى فشلها، حيث لم يعالج أى منها مشكله التأخر الاقتصادى بالنسبه إلى أغلبيه الأمم.

فالرأسماليه بكلا قسميها (الرأسماليه الغربيه، حيث إن المال بيد التجار، وأغلبيه الشعب يعيش دون الرفاه، أو البؤس. والرأسماليه الشرقيه، حيث إن المال بيد الطبقة الرفيعه من الحزب الشيوعى، وكل الشعب يعيش البؤس)، والاشتراكيه، والتوزيعيه، وهما مزيجان من قسمى الرأسماليه، كلها لم تحل المشكله الاقتصاديه. كما فصلنا ذلك فى كتاب (الفقه: الاقتصاد).

ص: ٨٩

١- غوالى اللئالى: ج ١ ص ٣٩ ح ٣٨.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٠٩.

والإسلام هو المبدأ الوحيد الذى تمكن من حل المشكله الاقتصاديه، حيث أباح الاتجار والمضاربه والميراث والملكيه الفرديه من ناحيه، وحدد ذلك بأن يكون المصدر حلالاً، والمصرف حلالاً، وأن لا يكون إجحاف وإضرار، وأن يعطى الحق فى المال، على تفصيل ذكرناه فى كتاب الاقتصاد.

ولازم كل ذلك التحفظ على الحريه الاقتصاديه من ناحيه، وعلى عدم طغيان المال من ناحيه ثانيه.

فليس موقف الدستور الإسلامى من الاقتصاد موقفاً سلبياً، بل إنه قد عين بكل دقه المنهج الاقتصادي السليم، كما أنه تبعاً لذلك ليس موقف الحكومه موقفاً سلبياً، فاللازم أن تراعى الدوله تطبيق الدستور فى الحياه الخارجيه، ولم يكن الإسلام فى يوم من الأيام مثل الشرق والغرب، سواء فى السابق أو فى الحال، أما فى السابق فكانت دول العالم غير المسلمه تصب جهودها على شؤون الجيش والقضاء والأمن، ولا شأن لها بالاقتصاد لا فى أصله ولا عند الأزمات، كما لم تكن تهتم بالبطاله والأسواق والغلاء والقحط وما أشبه.

وأما فى الحال الحاضر، فالدول الغربيه تهتم باقتصاد الرأسماليين، أما سائر الشعب وهم الأكثرية الكاسحه، فغايه اهتمام الدوله لها رعايه بعض شؤونها الاقتصاديه، مما هو أقل من الرفاه، وتحت ظل مثل هذه الدول يعيش كثير من الشعب فى حاله البؤس.

والدول الشرقيه، الشعب عندها أقل من الأغنام، بل الفرد حاله حال آله فى معمل كبير، قيمته قيمه الجماد، ولذا فالبؤس والعوز والمرض هى حاله العامه، كما دل على ذلك قانون الشيوعيين،

وخطابات زعمائهم، ومشاهده من رأى بلادهم عن كتب.

والإسلام يتدخل فى الشؤون الاقتصادية، لا تدخلاً بإيراث الفوضى والإفراط والتفريط، ولا تدخلاً بالكبت وسلب الحريات وإلغاء الملكية الفردية ولوازمها، بل تشرف الدولة إشرافاً فعالاً على الشؤون الاقتصادية، من العمل والأرباح والمعامل والمزارع والمعادن وغيرها.

وتضع حداً للاحتكار والربا والإجحاف وإرهاق المستهلك وحدوث الأزمات الاقتصادية، وذلك بأمرين:

(١) تأطير القوانين الاقتصادية الإسلامية بأطر تناسب العصر، لأن كيفية تطبيق القوانين العامة تختلف حسب اختلاف الظروف، فإن الحكم يتبع الموضوع، مثلاً- إذا كانت مائه كيلومتر من الأراضى البائره، وكان الذين يريدون تعميرها مائه إنسان كل له قابليه تعمير كيلومتر، قررت الدولة لكل واحد كيلومتراً، أما إذا كانوا ألفاً كذلك قررت الدولة لكل واحد عشر كيلومتر.

وهكذا سائر الشؤون الاقتصادية، فقد يكون ربح واحد فى عشره ليس بإجحاف، وقد يكون حتى ربح عشر العشره فى واحد إجحافاً، فالذى استورد ما يكون ربحه بقدر قوته لم يكن العشر بالنسبه إليه إجحافاً، بينما من استورد ما يكون ربحه بقدر مئات أضعاف قوته يكون ربح عشر العشره له أيضاً إجحافاً غالباً، إلى غير ذلك من تغير الأحكام بتغير الموضوعات، ولا يخفى أن هذا التأطير هو شأن مجلس الأمه.

وعليه فاللازم أن يكون فى مجلس الأمه كتله اقتصاديه، تحفّ بها جمهوره من الدكاتره الاقتصاديين، وفقهاء الإسلام، والخبراء الاجتماعيين، كيما يعرفوا موازين الفقه والاقتصاد والاجتماع، فيصوبوا القوانين الاقتصادية بحيث

تطابق الإسلام وتكون صالحه فى نفس الوقت لإعطاء حياه اقتصاديه مرفهه للأمم.

أما السير فى المنهاج الاقتصادى اعتبارياً بالتأميم، أو بإطلاق حريات اقتصاديه ضاره، أو بجعل المنابع الكبرى والتجاره عمومأ أو خصوصأ بيد الدوله، أو ما أشبه ذلك، فليس إلا طفوله فى التفكير، وبدائيه فى وضع المنهاج، لا تزيد الأمر إلا إعضالاً.

فالمهم أن توضع القوانين الاقتصاديه المطابقه للموازن الإسلاميه _ وهى التى تجعل للفرد حريه العمل والملكيه الفرديه على أساس العداله الاجتماعيه والمساواه القانونيه _ على أساس الكفاءه والجدد بما لا يكون ضرراً ولا إجحافاً، وقد ذكرنا فى الكتب الاقتصاديه بعض مشخصات هذه الموازين.

٢) ضمان إجراء تلك القوانين المؤطره، وهذا شأن القوه التنفيذيه، فإن التنفيذ ليس سهلاً كما ربما يزعم، بل اللازم فى التنفيذ إجراء المحاسبات الدقيقه، وإعطاء كل ذى حق حقه، وصعوبه هذا ليس بأقل من صعوبه التأطير، مثلاً

(أ) لزيد المعمل.

(ب) ولعمرو رأس المال.

(ج) وهناك مدير يدير المحل، ويشرف على العمال.

(د) ورابع لجلب رأس المال الخام، كالصوف الذى يصنع منه القماش، ولتسويقه بعد الصنع.

(ه) والعمال باختلاف درجاتهم ومراتبهم.

ولنفرض أن المعمل كانت قيمته ألفاً، والصوف قيمته أربعه آلاف، وكان ناتج الربح خمسه آلاف، بأن كانت قيمه

البيع تسعه آلاف، فإن صاحب الصوف يأخذ أربعة آلاف قيمه صوفه الخام، وبعد ذلك يجب أن تقسم خمسه آلاف بين صاحب المعمل، ومالك الصوف، والمدير، والعمال.

وهنا المشكله، لكل واحد منهم كم من هذه الخمسه، لأن:

أ: صاحب المعمل يريد حقه من جهه تحطم شىء من معمله، وريح ذلك أيضاً، فإن المعمل عمل مجسم وله ربحه.

ب: وصاحب الصوف يريد ربح صوفه.

ج: والمدير يريد ما يقابل عمله الفكرى والجسدى.

د: وكذلك الدلال الجالب والمسوق.

هـ: والعمال يريدون بقدر عملهم الجسدى.

ومن الواضح أن مثل هذا التقسيم بحاجه إلى عده من الفقهاء والاقتصاديين والاجتماعيين ليعرفوا الشرع والعرف والموازن الاقتصاديه.

ومثل هذا الكلام يجرى باختلاف، فى كل انواع التجاره والمهن والزراعه وغيرها، فكم يكون لكل من المتضارين حتى لا يكون إجحاف من أحدهما على الآخر، وكم يكون أجر الطبيب بمختلف ما يقوم به من العمليات الجراحيه وغيرها، وكم يكون أجر المهندس، والمعلم، وصاحب المطبعه و...، وكم يكون لمالك الأرض الذى تعب عليها بدون استغلال وأخذ الفرص من الآخرين، وللزارع وللمسوقين للحاصل، إلى غير ذلك من عشرات المسائل الاقتصاديه العويصه.

الأمر العاشر: الدستور الإسلامى فى الحكم له روح تنبع من الفطره الإنسانيه، كما قال سبحانه: ((فَطَرَتِ اللَّهُ التَّى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا)) (١)، وحيث إن الإنسان بنى فى خلقته على السماح والتعاون والحرية واحترام الإنسان ومساواه أفراده والخضوع للقوه التى خلقته، فقد وضع الدستور الإسلامى على تلك المبادئ.

كما أشار إلى كل تلك المبادئ القرآن الحكيم بقوله: ((خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ)) (٢).

و: ((تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى)) (٣).

و: ((وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتى كَانَتْ عَلَيْهِمْ)) (٤).

و: ((وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (٥).

و: ((إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهَى لِذِى فَطَرَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) (٦).

إلى غير ذلك من الآيات والروايات.

وحيث إن القانون بنفسه قد لا يتلاءم مع الإنسان، لاختلاف البيئات والمناخات والشعوب وما أشبه ذلك، فقد لاحظ الإسلام فى جعل القوانين ثلاثه أمور:

١) الأمور الأصيله التى لا تختلف إطلاقاً، كالمبادئ السابقه.

٢) القوانين الكليه التى هى إطارات تصح ضمنها مختلف التطبيقات، فلكل ظرف تطبيقه الخاص به.

١- سورة الروم: ٣٠.

٢- سورة الأعراف: ١٩٩.

٣- سورة المائدة: ٢.

٤- سورة الأعراف: ١٥٧.

٥- سورة الحجرات: ١٣.

٦- سورة الأنعام: ٧٩.

٣) الأحكام الثانويه التي تطبق عند تعذر أو تعسر الأحكام الأوليه، مثل قوانين «ما لا يعلمون»، و«ما اضطروا»^(١)، و«ما استكرهوا» و«الحدود تدرء بالشبهات»^(٢)، وقاعده العدل والإنصاف، وقاعده الأهم والمهم وغيرها، وبسبب هذا التنوع في الأحكام أصبح للدستور الإسلامى جسم وروح، تستقى منهما التطبيقات فى مختلف الظروف والأحوال.

أما القوانين الوضعيه، فقد اختلف القائلون بها، بين أن يعملوا بالنص أو بالروح عند التضارب، سواء فى التشريعيه، إذا خالف الدستور الظروف، فهل يتقيد المشرعون فى وضع القوانين الجديده بإطار الدستور، أم لهم الخروج عنه إلى المماشاه مع الظروف.

أو التنفيذيه، فيما كانت السلطه التنفيذيه ترى المضاده بين قوانينها وبين متطلبات الظروف الخارجيه.

أو القضائيه، كما إذا رأى القاضى المخالفه بين روح القانون الموضوع لأجل الحق والعدل، وبين القانون الموضوع، مثلاً كانت البيئه فى جانب المدعى، لكن كانت القرائن فى جانب المنكر.

ولهذا التضاد والتناقض تجبر الدوله على تعديل القوانين بين حين وحين، وليس التعديل فى الحقيقه إلاّ تقييداً لمطلق القانون، أو إطلاقاً لمقيده، أو شطباً لقانون لتضع مكانه قانوناً ملائماً.

لكن الإسلام كما عرفت غنى عن كل ذلك، حيث إن قوانينه وضعت ذات روح وجسد، والأمر لا يخرج عنهما أبداً، ولذا ورد: «حلال محمد (صلى الله عليه وآله) حلال إلى يوم القيامه، وحرام محمد (صلى الله عليه وآله) حرام إلى يوم القيامه»^(٣).

ص: ٩٥

١- انظر الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٥ الباب ٥٦ من جهاد النفس.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٢١٩ الباب ٢١ من الحدود ح ٤.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٤ الباب ١١ من صفات القاضى ح ٤٧.

وقد وقعت البلاد بعد أن دخلها المستعمرون وعملاؤهم فى اضطراب شديد من جهة الدستور، حيث إن المشرعين الغربيين حقيقه أو ائتماراً وقعوا فى حيره بين قوانين الإسلام السائده فى البلاد، والتي لا يتمكن المسلمون بحكم دينهم أن يغضوا عنها، وبين القوانين الوضعيه التي أرادوا إجراؤها لتلوين البلاد بلون الغرب، حتى يكون ذلك ضماناً لتبعيه البلاد للغرب.

وهكذا كان شأن البلاد الإسلاميه التي استعمرها الشرق، ومن هذه الجبهه حدثت ترقيعات مشينه فى القوانين، مثلها مثل تركيب فهد مع طائر، وأصبحت الدساتير متهافته متناقضه، كما أصبح المجرون لتلك القوانين كيفيين يحملون حسب أمزجتهم.

وفى بعض البلاد كالعراق، جعل المستعمر بريطانيا منذ أول الملكيين وإلى اليوم حيث يحكم البعث، ثلاثه أشكال من القوانين: القانون المدنى المتهافت والقانون الشرعى والقانون العشائرى، والثلاثه متناقضه بعضها مع بعض، بالإضافة إلى تناقض نفس كل واحد فى مواد المتعدده، حيث إنهم أرادوا خداع المسلمين فأدخلوا فى كل واحد من الثلاثه أموراً إسلاميه وغير إسلاميه، وقد مثل أحد ظرفاء شعراء إيران حكومه رضا خان البهلوى بـ (بعير ثور نمر) (١).

أما دساتير سائر البلاد، فمن الواضح أنه لم يكن للمسيحيه وغيرها من الأديان السائده إلى ما قبل الحضاره الحديثه دستور سياسى اقتصادى اجتماعى، بل

١- قال: (اين است حكومت شتر كاو بلنك) تشبيهاً بالزرافه التي يسميها الفرس بهذا المزيج من الأسماء الثلاثه، لأنها تشبه البعير فى رقبتها، والثور فى ضخامتها، والنمر فى لون جلدها.

كان الشعار: (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)، ولما أن وضعت الدساتير تداخلت الأطماع مع الإخلاص، فالمخلصون الذين أرادوا تحرير الإنسان ورفاهه كان لهم اتجاه في كتاباتهم وأشعارهم وشعاراتهم، كالعدالة والحريه والمساواه وتخليص الإنسان من استغلال الإنسان. وأصحاب الاطماع والأهواء أمثال الرأسماليه والشيوعيه، كان لهم اتجاه آخر، من النفعيه والسيطره (ديكتاتوريه البروليتاريا)، وبين هذين الاتجاهين: المخلص والطامع، وضعت الدساتير، ولذا كانت الدساتير ترقياً مشيناً، بالإضافة إلى أن التطبيقات صارت حسب الأهواء.

هذا بالإضافة إلى أنه قد اختلفت الدساتير من بلد إلى بلد، مع أن الإنسان فيها واحد، فإذا أغمضنا النظر عن المناخات المختلفه والطبائع المختلفه، لم يكن وجه للاختلاف في الدساتير، بالإضافة إلى أن المناخات والطبائع لا تغير من الأمر المشترك، مع أن الدساتير تختلف في الأمر المشترك، مثلاً تجد بلداً يحكم بالإعدام بالنسبه إلى بائع المواد المخدره، بينما ترى بلداً آخر يبيح بيعها.

وحيثما كان بلد غربى أو شرقى يريد تصدير دستوره، كان لابد له من ملاحظه البيئه والمناخ ومزاج الشعوب المصدر إليهم، فكان يأقلمه بصفات البلاد المصدر إليها، وبذلك كان يقع التناقض بين دستور المستعمر بالكسر والمستعمر بالفتح.

وحسب هذه الأمور والتي ذكرت جملته منها وضع الدستور الغربى غالباً على العقيدته المسيحيه والفكر الرأسمالى الديمقراطى، بينما وضع الدستور الشرقى على الإلحاد والفكر الشيوعى الديكتاتورى، مع العلم أنه اختلفت البلدان الغربيه والشرقيه فى وضع الدستور المأخوذ من نفس تلك المبادئ التي آمن بها زعماءها، بين متشدد ومستهل.

بحوث فى الأحزاب

(مسأله ٣٥): نتكلم فى هذه المسأله حول الأحزاب بالقدر المحتاج إليه فى هذا الكتاب، فنقول:

الجماعه من الناس إذا لم يكن لهم لون بنائى، أى لم يبنوا على لون خاص، تسمى (شعباً)، فيقال الشعب الهندى، والشعب الإندونيسى، حيث إن الذين يعيشون فى الهند أو إندونيسيا لم يبنوا على هذا اللون، بل ولدوا فى ذلك البلد بغير إرادتهم، وإذا بنوا على شىء سمي (أمه) مثل الأمه الإسلاميه.

ثم فى داخل الشعب والأمه قد تتكون مجموعته لها هدف خاص، من سياسه أو ثقافه أو مال أو نحوها، فيسمى (جماعه) أو (جمعيه) أو (هيئه) أو (فرقه)، وفى الغالب تسمى (حزباً)، إذا كان لها هدف سياسى، أى إداره البلاد.

وقد تنسب الجماعه إلى محل جلوسهم مثل (مجلس العموم البريطانى)، ويقال: (مجلس الأمه) باعتبار أن نواب الأمه يجلسون فى ذلك المجلس، ومثله (مجلس اللوردات) وما أشبه ذلك.

وهذه الأسامى اصطلاحات _ ولا مشاحه فى الاصطلاحات _ وإن كانت هنالك واقعيه باعتبار (اللائنء) أى لا بشرط، و(البناء) على شىء من عقيدته أو عمل، والبناء قد يكون واسعاً كالأمه، وقد يكون خاصاً

كالحزب والجماعه، وفي البناء الخاص قد تكون النسبه إلى المحتوى بالكسر كالمجلس، وقد تكون النسبه إلى المحتوى بالفتح كالجماعه والحزب.

وقد ورد اسم الحزب في القرآن الحكيم، لا- بالمعنى الاصطلاحي في الحال الحاضر، فهناك سوره في القرآن الحكيم باسم (سوره الأحزاب).

واستعماله في القرآن الحكيم تاره في الخيرين، مثل ((حِزْبَ اللَّهِ)) (١).

وتاره في الشريرين، أو الاعم، مثل قوله سبحانه: ((وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ)) (٢).

وقوله سبحانه: (مَنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) (٣).

وقوله تعالى: (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) (٤).

كيف تتكون الأحزاب

كيف تتكون الأحزاب

وأصل تكوّن الحزب إنما هو من وجود الفوارق النفسية بين الناس، فكل جماعه وأمه وشعب وقبيله لابد وأن يوجد بينهم أناس لهم صفات نفسيه متمايزه وكفاءات خاصه، وتلك الصفات تدعو أولئك الأفراد إلى الأنايه تاره، وإلى المشاركه الوجدانيه أخرى.

وبذلك يجمع ذلك الإنسان حول نفسه جماعه يصبهم في اتجاهه، إما لإشباع رغبته في السيادة والأنايه، وإما لجعلهم خدمه الناس بالقيام بحوائجهم لحسه بالمشاركه مع الناس في أحزانهم وآمالهم، وهذا ما يصطلح عليه بالمشاركه الوجدانيه.

ص: ٩٩

١- سوره المائده: ٥٦.

٢- سوره الأحزاب: ٢٢.

٣- سوره الروم: ٣٢.

٤- سوره المؤمنون: ٥٣.

وحيث إن التجمع الصغير في داخل التجمع الكبير نابع عن داخل الإنسان كما عرفت، فقد كان الحزب موجوداً منذ الأول، وإنما اختلفت الضوابط والخصوصيات وتطورت حسب تطور الزمان، وحيث إن الحكم كان في كل تجمع حتى البدائي منه، إذ رئيس القبيلة يحكم في قبيلته، فالتجمع السياسي (الحزب) كان موجوداً منذ ذلك الحين.

ثم إنه فرق بين (الحزب السياسي) وبين (الجمعية السياسية) في المصطلح الحديث.

فالأول: عبارته عن جماعه ذات ضوابط خاصه تريد الوصول إلى الحكم.

بينما الثاني: يكون في هامش الحكم، مثل ما يسمى بـ (جمعية الصداقه)، حيث يكون في البلد جماعه يهون حكمه خاصه، ويدافعون عن مصلحتها، إما عماله أو أصاله، حيث يرون أن من صالح البلاد الارتباط بتلك الحكومه، فمثل هذه الجمعيه لا تريد الوصول إلى الحكم، وإنما تكون في هامش الحكم لأنها تقوى الحكم.

وإذ قد عرفت أن لفظ (الحزب) ليس إلا اصطلاحاً، فقد كان هذا اللفظ غير متداول في السابق، ولذا خلى الدستور الفرنسي المدون (١٨٣١) م عن هذا اللفظ، ثم لما دون الدستور البلجيكي مقتبساً عن الدستور الفرنسي لم يذكر فيه هذا اللفظ، ولما أخذ الدستور الإيراني عن البلجيكي في أبان الحركة الدستوريه (المشروطه) خلى عن هذا اللفظ، وإن ذكر فيه لفظ آخر بمعناه أيضاً، مثلاً ذكر في متمم القانون الأساسي الإيراني: (إن كل مجلس وتجمع لا يولد فتنه دينيه أو دنيويه ولا يوجب الفوضى فهو حر في عمله).

ومما يجب التنبيه عليه بهذا الصدد، أن العلماء الذين قادوا الحركة الدستورية، أمثال الزعيم الرشيد الواعى آية الله الآخوند صاحب الكفايه، لم يخطؤوا فى الحركة:

(١) فإن تسليمهم بالملوكيه كان من باب جعلهم الملك يسود ولا يحكم، فهو ليس إلا رمزاً لأجل اللابديه، فيكون فى الدوله نفران: رمز وحاكم. كما فى رئيس الجمهوريه ورئيس الوزراء. أو ملك انكلترا والحكوم، فقرروا ملكاً رمزاً.

ولسنا نحن الآن بصد وجه الاحتياج إلى الرمز، وإن كان يلخص فى كونه وجه المحبويه فى الدوله مما يستلزم الالتفاف حول الدوله أكثر، وإن كنا نحن لا نرى هذا الرأى، واختلاف رأينا ورأيهم من باب اختلاف الاجتهاد، لا من باب التخطئه.

(٢) كما أن انحراف الدستوريه كان مما لا بد منه، حتى وإن لم تكن مشروطه، بل إنا نعتقد أنه لولاها لكانت إيران اليوم جزءاً من الإمبراطوريه الروسيه الشيعيه.

أما أنه لولا الحركة الدستوريه لكانت إيران كذلك، فلوضوح أن تجدد الحياه فى الغرب والشرق وجمود الدوله الإيرانيه مما جمد بسببه شعبها، كان قد أوصل إيران إلى حافه الهاويه، ومن الطبيعى أن الأمه النشطه تأكل الأمه الخامله الجامده، كلما كان ضعيف أكلته الأقوياء، ولذا كان لا بد وأن تؤكل إيران، وحيث إن الغرب بعيد عن إيران، كان لا بد من أكل الشرق الشيعى لها، فإن الشيعيه كانت غازيه نشطه فى أول تكونها، ولذا تمكنت من أكل بلاد الإسلام وتحويلها إلى الشيعيه فى الجمهوريات الست وغيرها.

وقد كان من وصايا (لينين): خذوا إيران فإنها باب الشرق، وقد رأينا محاوله الشيوعيه اقتطاع آذربايجان ودخولهم شرق إيران بعد الحرب العالميه الثانيه، كما نرى الآن دخولهم أفغانستان بالحديد والنار.

وأما كيف أن الدستوريه وقفت دون تلك المحاوله، فلأن المشروطه أيقظت الشعب الإيراني مما حال دون ابتلاع دوله لها، لكن الخطأ وقع في أن من بعد الآخوند (رحمه الله) لم يقدرُوا الغرب الاستعماري حق قدره، وعذرهم في ذلك هو عدم اطلاعهم على الأوضاع العالميه، فقد مات الآخوند (رحمه الله) بالسم عند بزوغ المشروطه، والذين جاؤوا من بعده، لم تكن لهم قوه الآخوند الاجتماعيه ونفوذ الشعبى، بالإضافة إلى أنه لم تكن عندهم تلك الرؤيه المستقبليه، ولذا وقعت إيران في أنياب الاستعمار الغربى.

وبمثل هذا السبب وقع العراق في أنياب الاستعمار، حيث إن القائد المخطط للثوره ضد المستعمر، وهو آيه الله الميزا الشيرازى (رحمه الله) مات سماً عند بزوغ الاستقلال، ولم يكن لمن خلفه الرؤيه والشعبيه التى تمكنه من إيصال سفينه الاستقلال إلى الشاطئ بسلام، وبين عدم الرؤيه المستقبليه وعدم النفوذ الشعبى سقط العراق في أنياب المستعمر البريطانى العجوز.

وكيف كان، فالكلام الآن في مهيه الحزب وبعض خصوصياته.

أركان التكتل الحزبى

إشاره

أركان التكتل الحزبى

إن السياسين قالوا: بأن الحزب لا بد وأن تكون له أركان خمس.

ص: ١٠٢

الأول: يجب أن يكون الحزب شلالاً مستمراً، كالنهر الجارى الذى لا يوقت بزمان دون زمان، بل اللازم أن يكون بحيث لا يرتبط وجوده ببقاء زعمائه، كلما مات زعيم قام آخر مكانه، وحتى لو مات جميع الزعماء دفعه واحده بقى الحزب، وإنما سميناه شلالاً، لأن الواجب فى الحزب النشاط المتزايد المنذفع، وإلا فلو سار الحزب سيراً جريانياً، لتوقف عن التزايد الكمي والكيفي، وكل شئ ليس فيه تزايد أفل إلى الزوال، كما ورد فى الحديث: «ومن لم يكن فى زياده فهو فى نقصان»، إذ الأحداث تلطمه وتلطمه حتى تمحيه من الوجود.

الفلسفه الحزبيه

الفلسفه الحزبيه

الثانى: أن يكون له فلسفه حزبيه ينبعث منها، فليس الحزب عملاً خارجياً فقط، وإنما فلسفه توجب شد بعض أجزائه ببعض، وتحدد له هدفاً ووسيله، وتكون هى المرجع عند الاختلاف، وذلك مثل فلسفه استمرار الرأسماليه أو الاشتراكيه أو الشيوعيه أو تعميمها أو ما أشبهه، ومثل فلسفه تطبيق عقيدته أو شريعته أو تعميمها، إلى غير ذلك من الفلسفات التى ترجع بالنتيجه إلى العقيدته، أو النظام، أو كيفيه التطبيق.

مثلاً إنا نريد التعميم للعقيدته الإسلاميه، أو تطبيق الشريعته الإسلاميه، ويكون التطبيق للشريعته بأسلوب اللاعنف المستفاد من ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ...)) (١)، أو ((ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً)) (٢)، إلى غير ذلك.

ص: ١٠٣

١- سورة النحل: ١٢٥.

٢- سورة البقره: ٢٠٨.

فروع الحزب

الثالث: يجب أن يكون الحزب ذا تنظيمات ومؤسسات محليه ترتبط كلها بالنواه المركزيه للحزب، لأن تلك التنظيمات المحليه إذا لم تكن، لم يقدر الحزب على العمل فى ذلك المحل، ولو كانت ولكنها لم ترتبط بالمركز حصل الانفصام المخرج للحزب عن الوحده، فلا يكون بينهما ترابط، وبذلك يخرج عن كونه حزباً واحداً، بل كان مثله فى عالم الحكومات مثل الملوك للطوائف، أو كالبدن المقطوع أجزاءه.

ارتباط الحزب بالجماهير

ارتباط الحزب بالجماهير

الرابع: يلزم أن يكون الحزب مرتبطاً بالناس ارتباطاً وثيقاً، إذ إن ذلك هو الذى يمكن الحزب من التوسعه الكميّه والكيفيه والتصاعد، وإلا فلو انحصر الحزب بأعضاء خاصين بدون الارتباط بالناس، كان كأقلية فى أكثرية، مثل قله من اليهود فى ضمن بلاد المسيحيين، فإن الناس هم مصدر الاستمرار والتوسع والتصاعد، وكما لا يتمكن غصن بعد قطعه عن الشجره من الاستمرار فى الحياه وإعطاء الزهر والورق والثمر، كذلك يكون الحزب الذى قطعت صلته بالناس.

ولذا يجب على الحزب أن يكون مع الناس، فيشرح فلسفته للناس ويخدم الناس ويعطى ويأخذ منهم، وبدون هذه الأعمال الثلاثه يقطع الناس علاقتهم به، إذ الناس لا يريدون دكتاتوراً فى الفكر، ولا دكتاتوراً فى العمل، ولا من

يريد السيادة عليهم، بل يريدون من يفهمونه ويفهمهم، ومن يعطونه ويعطيهم، ومن يخدمهم لا من يستخدمهم، وإذا قطع الناس علاقتهم بالحزب بقى حزباً فى الفراغ، لا يمر زمان إلا ويدوى ويموت كما يموت الغصن المنقطع عن شجرته.

ولا يخفى أن الحزب السرى أكثر احتياجاً إلى مثل هذا الشيء، إذ طبيعه الناس الخوف من الأعمال السريه، حيث لا يعلمون ماذا وراءها، لأنها ليست فى النور حتى يرونها.

ولذا يكون من الضرورى فى الحزب السرى أن يكون هدفه معلوماً للناس، وإنما الذى يخفى عليهم هو أفرادهم، وإذا علم الناس بالهدف وبالوسيله التى يسلكها الحزب فى الوصول إلى ذلك الهدف، وإنما كان المجهول الأفراد فقط وأقنعوا بأن اختفاء الأفراد إنما هو خوفاً من بطش السلطه، وثقوا بالحزب والتفوا حوله، وحفظوه عن قمع السلطه.

فإن مثل الحزب الصحيح السرى فى الناس مثل السمكه فى الماء، فكما أنه إذا نضب الماء ظهرت السمكه وماتت، كذلك إذا انحسر الناس عن أطراف الحزب، لم يقدر على التحرك وعلى الازدياد فى الأفراد، وعلى الازدياد فى الكيف بالتصاعد الفكرى وإعطاء فكرته للناس، وبذلك يدوى ويموت.

الهدف: الوصول إلى السلطه

الهدف: الوصول إلى السلطه

الخامس: يلزم على زعماء الحزب أن يكون هدفهم الوصول إلى الحكم، سواء كان قصدهم الوصول وحدهم كما فى الأحزاب المبنيه على الديكتاتوريه، أو بمعاونه الأحزاب الأخر كما فى الأحزاب المبنيه على الديمقراطيه، وإلا فإذا لم يقصد الحزب ذلك لم يكن له هدف سياسى، وهو خارج عن محل الكلام،

وفى الاصطلاح الحديث لا يسمى مثل ذلك حزباً.

وما ذكرناه من أن قصد الحزب إذا كان الاستئثار بالحكم لوحده كان ديكتاتورياً، هو فيما إذا لم يكن هناك جناحان حقيقيان فى الحزب هما بمنزله حزبين أو أجنحه، وإلا لم يكن ديكتاتورياً إذا توفرت فى تلك الأجنحه أو الجناحين ما يتوفر فى الأحزاب المستقلة أو الحزبين المستقلين، وسيأتى الكلام حول ذلك.

ومما تقدم من المقومات الخمسه للحزب يتجلى تعريف الحزب، وهو (الجماعه المترابطه من الناس الذين لهم تنظيم على سطح الدوله، ولهم فلسفه خاصه، وهدفهم الوصول إلى الحكم).

وهناك تعاريف آخر للحزب لا يهمنى التعرض لها.

لكى يكون الحزب ناضجاً

لكى يكون الحزب ناضجاً

وأهم شىء فى الحزب هو النضج، والنضج عبارته عن:

- (١) فهم السياسه والاقتصاد والاجتماع فهماً كاملاً.
- (٢) الاتصاف بالحزم واللين والاستقامه وروح الشورى والواقعيه.

قال الشاعر:

وأحزم الناس من لم يرتكب عملاً

حتى يفكر ما تجنى عواقبه

وهذا المعنى هو شىء من الحزم، وقد وصف الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أحد تلاميذه بقوله: «كان والله بعيد المدى».

وقد قال الرسول (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «إن من مكارم الأخلاق

الدنيا والآخرة اللين والعمو والسخاء».

وقد نظم الشاعر بقوله:

مكارم الأخلاق فى ثلاثه منحصره

لين الكلام والسخا والعمو عند المقدره

والاستقامه توجب اطمينان الناس بالحزب، قال سبحانه: ((فَأَسِئْتُمْ كَمَا أُمِرْتُمْ)) (١)، والاستقامه تكون فى الكم وفى الكيف، فالسياره التى تمشى بسرعه أو ببطء غير مستقيمه، كما إنها إذا مشت تاره ذات اليمين وأخرى ذات الشمال ليست مستقيمه.

وروح الشورى، أن يكون الحزب بحيث لا- يريد الديكتاتوريه والاستبداد برأيه، ففى الحديث: «من استبد برأيه هلك» (٢). وذلك لأن الأعضاء يتفرقون عن الحزب، ولا ينضم إليه أعضاء جدد، وبذلك يضمحل الحزب.

والشورى وإن كانت تدمغ الأنانيه الكامنه فى بعض النفوس، إلا أن دماغه التأخر والسقوط أشد إيلاماً من دماغه الشورى.

والواقعيه عبارته عن رؤيه الواقع كما هو، والعمل بتلك الرؤيه، وذلك بالإضافة إلى أنه صدق، يوجب التفاف الناس حول الحزب، فإن الكذب والخداع وما أشبه أمور وقتيه، ثم تتبخر ويبقى عاذاً الموجب لانفضاض الناس من حول الحزب.

قال سبحانه: (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ) (٣).

ص: ١٠٧

١- سورة هود: ١١٢.

٢- نهج البلاغه: الحكمة ١٦١.

٣- سورة الرعد: ١٧.

نعم شجره الحق كسائر الأشجار، قد تكون بطيئه الثمر كثمره التفاح، وقد تكون سريعه الثمر كشجره اليقطين، ولذا قال سبحانه: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ) (١).

وعلى أى حال، فالحزب مثله مثل الفرد، فى أنه كلما كان متصفاً بالعلم والفضيله كان تقدمه فى المجتمع أسرع، والتفاف الناس حوله أكثر، واحتمال سقوطه أقل، وكلما كان بالعكس كان الأمر بعكس ذلك، وقد سأل رجل عن الإمام (عليه السلام) ما الحيله، فقال: «فى ترك الحيله»، فإن الحيله لا تفتو أن تنكشف وعند ذلك السقوط الذى لا قيام بعده.

ومما تقدم يفهم وجوب كون الحزب متصفاً بالدقه فى فهم الزمان ومتغيراته، إذ الزمان كالنهر الجارى كل آن غير الآن السابق، وكما قال على (عليه السلام): «يتقلب بأهله من حال إلى حال»، فإذا لم يفهم الحزب متغيرات الزمان تغير فجأه بما يسقط الحزب فى كثير من الأحيان، ويجعله تاريخاً فى ثنايا الكتب، وقد رأيت أنا ثلاثه وأربعين حزباً فى العراق كلها سقطت فى أقل من ربع قرن، وذلك بسبب عدم امتلاكها لشرائط الحزب الصحيح.

ولا يخفى أن من شرائط الحزب: الانسجام مع ذهنيات وعقائد الأمه التى يريد الحزب أن يعيش فيها، ففى البلد المؤمن لا يمكن أن يعيش حزب ليس مقيداً بالإيمان فكيف بالحزب الكافر، فإذا أراد حزب أن يعيش فى بلد الإسلام وجب عليه أن يتقيد بالإيمان عقيدةً وشريعاً ونظاماً، وبهذا السبب سقطت

ص: ١٠٨

الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والبعثيه فى جميع البلاد الإسلاميه، مهما كان الشرق والغرب وراءها وكانت مزوده بالمال والإرهاب، والسر أنها لم تكن خاليه عن الخداع والإرهاب والاستظهار بالاستعمار.

بين حزب الحاكم والحزب الحاكم

بين حزب الحاكم والحزب الحاكم

ثم إن الحزب على قسمين:

(١) الحزب الحاكم.

(٢) وحزب الحاكم.

فالأول: هو الحزب الذى وصل بالطرق الاستشاريه والانتخابات الحره إلى الحكم بأكثرية الآراء، ومثل هذا الحزب لا بد وأن يكون من الأمه وتكون له قواعد فى الأمه، بينما الثانى بالعكس، حيث إنه يصدق فى مقامين:

(أ) ما إذا كان حزباً ديكتاتوراً ضرب سائر الأحزاب، وبقي الحزب الوحيد فى الساحه، فهو حزب وحاكم فى نفس الوقت، ومثل هذا الحزب يعتمد دائماً على القوه: قوه المال وقوه السلاح وقوه الخداع، لأن الناس بطبعهم ضد الديكتاتوريه، فلا بد لمثل هذا الحزب من القوه وسيله لبقائه، ولكن لا- يمر زمان إلا- وينهار مثل هذا الحزب، طال الزمان أم قصر، أمثال الحزب الفاشستى والنازى وغيرهما.

(ب) ما إذا كوّن الحاكم الحزب، فإن مثل هذا الحزب لا- يكون إلا مهلهلاً نفعياً، لا تلائم بين أفراده، ولا هدف سامى له، ولا وسيله صحيحه، وإنما يجمعهم الانتفاع، ويحدوهم الحكم لمجرد الحكم، وهذا أيضاً فى سبيل الانهيار، أمثال

الحزب الاشتراكي الذي كوّنه ناصر مصر، وحزب رستاخيز الذي كونه شاه إيران، ومن الواضح أن مثل هذا الحزب يبقى ببقاء الحاكم، فإذا زال الحاكم زال، وقد يكون الحاكم بنفسه يحل الحزب.

أما الحزب بالمعنى السياسى الصحيح لهذه الكلمه، فهو جزء من الأمة، له هدف تقديم الأمة إلى الأمام، وإصلاح المفساد، ودرء الأخطار، فهو جزء من الأمة يمتاز عنها بالتنظيم، وكثره التفهم للواقع، وكثره العمل، فيكون من الأمة وإلى الأمة، وإذا وصل إلى الحكم وسع خدماته وإصلاحاته، حيث يتمتع حينذاك بالمال والقدرة، وحيث إن الحزب جزء من الأمة يريد خدمه كل الأمة، فهو يتكلم عن الأمة ككل، ويناضل لأجل الوصول إلى الحكم لأجل الكل، ولذا يعد من يخالفه مخالفاً للأمة.

ثم إنه وكثيراً ما يوحد الحزب القوى الذى هو خارج الحكم جهوده مع سائر الأحزاب الضعيفه، لأجل أن يقفوا ضد الحزب الحاكم، أو ضد حزب الحاكم، لأجل الوصول إلى الحكم وإسقاط الدوله، ويعدُّ الأحزاب والمنظمات الضعيفه بإعطاء بعض رغباتهم إذا ساعدوه فى الوصول إلى الحكم.

أحزاب غير سليمه

أحزاب غير سليمه

ثم إن الحزب بالمفهوم الحالى، لما لم يكن بعيد عهد بالتكوّن، وإنما كان فى السابق الحزب بمعنى الجماعه العامله، أو ما أشبهه كما تقدم، وقع العالم فى اضطراب كبير حول تكوين الأحزاب، كما هو شأن كل سريع النمو، وفى المثل: (سريع النمو سريع الزوال) و(سريع النمو كثير الاضطراب).

فقد قال بعض السياسيين: إنه لم يكن قبل مائه وثلاثين سنة حزب سياسى بالمفهوم الحديث فى أى من بلاد العالم باستثناء أمريكا الشماليه، بينما صار الحزب علناً أو سراً يعمل فى كل بلاد العالم بعد مائه عام من ذلك التاريخ.

ولأجل هذا التسرع فى تكون الأحزاب حدث أمران:

(١) ولاده الأ-حزاب الديكتاتوريه، كالأحزاب الشيوعيه فى البلاد الشيوعيه، وكالأحزاب البعثيه والاشتراكيه وما إليهما فى البلاد الديكتاتوريه، وذلك لأن الديكتاتوريه ليست إلا- أنانيه، لا- يمكن أن تنمو إلا فى بلاد ضعف الرشد الفكرى فيها، فكما أن الإنسان الأنانى لا- يمكن أن يعيش إلا فى مجتمع جاهل، كذلك الحزب الواحد الديكتاتورى لا يمكن أن يعيش فى مجتمع رشيد ناضج، ولذا نرى أنه كلما نضج المجتمع اشتد صراعه مع الحزب الديكتاتورى.

(٢) الأ-حزاب الفججه، فإن الفججه لا تكون إلا من آثار السرعة، فكما أن رجل الشارع إذا وضع فى مكان مدير قدیر لم يتمكن من الإدارة وأتى بالأعمال الفججه، كذلك إذا تكون الحزب بدون المقومات الأساسيه له فإنه يكون فجاً، وإذا كان سرياً كانت الفججه فيه أكثر، حيث لم ينبت فى جو طبيعى، وتعقدت نفسيات كوادره.

وكلما كان الحزب أكثر فججاً كان أعماله اللإنسانيه أكثر، وكان عنفه واعتباطياته أكثر، وذلك يوجب اجتنائه عن المجتمع، فلا- محل له فى المجتمع، ولا يتمكن من عمل شىء إلا بمسانده الاستعمار وبالغنف، وبقاء هذين النوعين من الأحزاب رهين بجهل الأمه، ولذا يمارس كلاهما سياسه التجهيل، ويحارب الرشد بكل قوه وخداع.

ثم إن الحزب الذى يتمتع بالشعبيه، يقدر على تكوين المظاهرات والإضرابات، وكلما كان الحزب أقدر على هذين الأمرين كان دليلاً على كثره شعبيته، وبالقوه الشعبيه المتزايدة يتمكن الحزب من فرض إرادته على الدوله،

وتحقيق المصالح الاجتماعيه حسب ما يراه صالحاً، والعكس بالعكس.

اتحاد الأحزاب واندماجها

اتحاد الأحزاب واندماجها

ثم إنه فى كثير من الأحيان تشكل الأحزاب المتعدده وحده واحده لأجل الوصول إلى الحكم، من جهة تقويه إعلام كل حزب، أو من جهة التقليل من مصارف الانتخابات، وقد تندمج بعض الأحزاب فى بعض، وذلك لقرب أهدافها، أو لإمكان وقوفها فى مواجهه الحزب القوى الذى هو ضد أهداف كل هذه الأحزاب، مثلاً الأحزاب المتعدده التى تجمعها الرأسماليه تتحد ضد الحزب الاشتراكي.

وكذلك الأحزاب المتعدده التى تجمعها الاشتراكيه، تتحد ضد الحزب الرأسمالي، إلى غير ذلك من الأمثله.

وكثيراً ما تتعارض الأحزاب عند إرادتها التوحد أو التجمع تحت وحده واحده لأجل تحديد كيفيه وكميه تقسيم الأضرار والأرباح.

وإذا حصل لهم تجمع أو توحد عينوا المرشحين فى الانتخابات، والمرشحين للسلطه التنفيذيه والسلطه القضائيه، فيعرفونهم للمنتخبين ليدلوا بأرائهم لهؤلاء المرشحين دون من سواهم، أو ليعينهم المرشحون إذا فازوا فى الانتخابات للسلطتين التنفيذيه والقضائيه، ومثل هذا الترشيح يكون بالنسبه إلى الحزب الواحد حيث يرشح من يختاره ليعرفه للأمه، كيما تدلى بأصواتها لأولئك المرشحين.

ومن الطبيعى بعد ذلك أن يتقيد النائب أو الحاكم أو القاضى فى السلطتين بأراء أكثرية حزبه فى علاج الأوضاع، لكن فى الإطار المعين دستورياً أو

تنفيذياً أو قضائياً، مثلاً الحزب الحاكم لا يرى محاربه دوله، فلا يصوّت نوابه للحرب مع تلك الدوله، أو يرى لزوم قبول زيد لا عمرو لوزاره المال، أو يكون الحزب ضد أن يدخل القاضى الفلانى ضمن القضاءه الذين هم مرجع التضارب بين الدستور والقوانين الجزئيه التى يضعها مجلس الأمم، أو تضعها السلطه التنفيذيه، إلى غير ذلك من الأمثله، لوضوح أن من يرشحه الحزب لا بد وأن يكون مقيداً بآراء الحزب، لكن فى ضمن الإطار المقرر فإنه لا يتمكن أحد فى الدول الديمقراطيه أن يتجاوز الإطار المقرر من أى السلطات الثلاث كان.

فوائد تعدد الأحزاب

فوائد تعدد الأحزاب

ونظام الأحزاب فى الدوله، يسبب:

(١) توفير الحريات للناس، حيث إن كل حزب يخاف من الحزب الآخر، فيعمل جهده فى إصلاح شأنه وخدمه الناس، لئلا يتقدم الحزب الآخر عليه، وبذلك يعيش الناس أحراراً، لا يتمكن أن يكبتهم أحدهم إلا فى إطار القانون.

(٢) كما يصل الناس فى مثل هذه الأنظمه إلى أهدافهم وحاجاتهم، وذلك لأن الحزب يعمل جاهداً لإعطاء حاجه الناس لئلا ينفرط منه أحد إلى الحزب الآخر، فهو نوع تنافس يسبب ظهور الكفاءات ودرء المظالم والتقديم بالبلاد إلى الأمام، ولذا قال السياسيون: إن الأحزاب السياسيه المتعدده تسبب للجماهير تنسم الحريات والتعبير عن آرائها وإبداء رغباتها والوصول إلى أهدافها.

ومن الواضح أن مثل هذا النظام يقوم على حزبين أو أكثر، والأكثر يجب

أن يكون بقدر تحمل الأمه، فإنه كما يكون الحزب الواحد ديكتاتورياً كذلك تكون كثره الأحزاب فوضى، وفي النظام المتعدد الأحزاب يتعين أن تكون الجوله الانتخابيه حره وصريحه، وإذا أسفر الانتخاب عن فوز فريق على الآخر انقطع التنافس والتصارع، ولم تكن أحقاد، وينتهي الأمر بوضع كل يده في يد الآخر في صداقه تامه، وإلى جوله انتخابيه أخرى، ويبدأ الجميع الفائز وغيره في العمل في إطار القانون.

ولا- يتعجب من أنه كيف ينقلب العدو صديقاً، لأنه لم تكن صداقه ولا عداوه، وإنما تنافس على الفوز، فإذا انتهى الأمر انتهى التنافس، لأن الطرفين قد ربا على ذلك، ومن الواضح أن التربيه لها أثرها، حال ذلك حال الألعاب الرياضيه، وحال الوصول إلى الدور في السابق أو اللاحق.

نعم تبقى بقايا المرات، فهي حاصله لكل متأخر على كل متقدم، وحتى إذا وصل أحدهم إلى إمامه الجماعه أو التدريس أو ما أشبه ذلك.

نعم في البلاد المتخلفه حيث لا- تربيه انتخابيه يكون الأمر بالعكس، فكثيراً ما ينتهي الأمر إلى صراع دام وإلى صدام بين الأطراف، كما شاهدنا مثل ذلك في العراق وسوريا والباكستان وغيرها.

ولذا فاللازم تأصل روح الشورى في مثل هذه البلاد حتى لا يسبب الفوز مثل هذه المآسى.

كما أن جنوح أكثر البلاد المتخلفه إلى الحزب الواحد في الحكم، إنما هو أيضاً وليد الحاله الديكتاتوريه المتأصله في النفوس، حيث توارثها الأبناء عن الآباء، فإذا ما أرادوا العمل الحزبي جنحوا إلى احتكار الأمر في أنفسهم وضرب الأحزاب الأخر.

وقد كان (ماو) قبل وصوله إلى الحكم يقول: دعوا ألف مدرسه تفتح، وألف زهره تفتح، فلما وصل إلى الحكم أظهر ديكتاتوريه هائله، وكذلك كان حال حزبي البولشفيك والمنشفيك في روسيا، إلى غير ذلك.

أما حزب البعث والحزب الشيوعي ونحوهما، فلا يمكن عدّهم في هذا الصراط، لأنهم لم يكونوا من الوطن إطلاقاً، وإنما جاء بهم المستعمر إلى الشرق الأوسط لضرب بلاد الإسلام ونهب خيراته وتمكين إسرائيل أكثر فأكثر، وقد عمل كلهم حسب المخطط المرسوم له، فهم في الحقيقة جيش احتلال لا حزب أمه وبرلمان.

الأحزاب السياسيه وبرامج الإصلاح

الأحزاب السياسيه وبرامج الإصلاح

وللأحزاب السياسيه برامج فى إصلاح أداءه الحكم وجهاز الدوله وتوفير الرفاهيه للأمة، وفى علاج مشكلات النقد والأجور والأسعار، وفى مكافحه الأزمات الاقتصاديه، وحل مشكله البطاله، وفى تعميم الثقافه، وفى توفير وسائل العمل، وتنميه الإنتاج، وتكثير الزراعه، وتصنيع البلاد، أو التقديم بها فى هذا المضمار، وفى التقارب مهما أمكن مع الشعوب وبالأخص الجيران، والتباعد مهما أمكن عن الحرب.

وإذا كان الحزب دينياً فى فكرته أو فى أفراده، حاول توسيع المناهج الدينيه وتضييق دائره الإلحاد والرذيله والفساد.

ولا- يخفى أن الإصلاح الذى يبرمجه الحزب لا- يكون قفزياً، إذ القفز العالى يوجب السقوط والانكسار غالباً، بل ينظم الحزب برامج فى جداول زمنيه معقوله للتسيير بالأمة صعداً، ولحل المشاكل بأسلوب معقول.

ولذا يحتاج الحزب إلى جيش من المثقفين والخبراء والفنيين من مختلف قطاعات الثقافه، سواء قبل وصوله إلى الحكم، أو بعد وصوله إلى الحكم، إذ عرض البرنامج على الجماهير لكسبهم حتى يصوتوا للحزب عند الانتخابات، لا- يمكن أن يكون غير مدروس بدقه، وإلا لم يتمكن الحزب من اكتساب الجماهير

الذين فيهم المثقف والعالم والخبير، وما إلى ذلك ممن يميز بين الشعار والواقع.

كما أن الحزب إذا وصل إلى الحكم ولم يقدر على تنفيذ ما وعده سقط عن الاعتبار.

ص: ١١٤

موقف الإسلام تجاه الأحزاب

(مسأله ٣٦): حيث قد عرفت في المسأله السابقه مهمه الحزب وبعض خصوصياته، نبين هنا رأى الإسلام في الحزب، وهل أنه جائز أو حرام، فنقول:

١) الحزب إذا كان مقدمه البرلمان الذى يحكم حسب الآراء والأهواء كان حراماً، وذلك لأنه مقدمه الحرام وتعاون على الإثم والعدوان، بل يعد في عرف المشرعه من أبشع المنكرات، حيث إنه يهيؤ لهدم الإسلام كله، وإحياء الباطل كله، وانتهاك الأعراض والأنفس والأموال والحقوق، ولا يخفى أن مثل هذه الأمور تجعل الشىء من أشد المحرمات وإن قيل في (الأصول) بعدم حرمة مقدمه الحرام.

٢) وكذلك يحرم الحزب إذا كان سبباً لقبض أزمه السياسه فى البلاد من دون الانضواء تحت لواء الفقيه العادل الجامع للشرائط، إذ الإسلام قرر الولاية لله سبحانه، ثم الرسول (صلى الله عليه وآله)، ثم الإمام (عليه السلام)، ثم الفقيه الذى هو نائبهم.

٣) ويحرم أيضاً إذا كان الحزب سبباً لتسليط من لا ترضى به أكثرية الأمة، ولو كان فقيهاً عادلاً، إذ قد ذكرنا فى كتاب (الحكم فى الإسلام) وهنا أن رئيس الدوله فى البلاد الإسلاميه يجب أن يكون بالإضافة إلى كونه مرضياً لله سبحانه،

منتخباً من قبل أكثرية الأمة، فإذا كان الحزب سائراً إلى جعل من ليس كذلك كان عاملاً على خلاف الموازين الإسلامية، وذلك محرم.

ومنه يعلم حرمة الحزب الواحد، أي استئثار الحزب الواحد بالحكم، حيث إنه يوجب الديكتاتورية المحرمة في الإسلام، لأن الإسلام دين بنى على الشورى وحرية الآراء في الإطار الإسلامي، هذا مع الغض عن أن الحزب الواحد يكبت ويستبد، كما قال على (عليه السلام): «من ملك استأثر»^(١)، فإذا انضمت إلى ذلك كلمته (عليه السلام) الأخرى حيث قال: «من استبد برأيه هلك»^(٢)، ظهر وجه حرمة الحزب الواحد من جهه ثانية أيضاً.

أما الحزب الذي ليس أساساً لتشريع الأحكام، وكان الهدف منه إقامة حكم الله وإيصال الفقيه المرضي لله وللأمة إلى رئاسه البلاد حسب الشورى الإسلامية، وكان لا يستبد بالأمر بأن يسمح بعمل سائر الأحزاب المكونه في الإطار الإسلامي، فمثل هذا الحزب إن توقف عليه إقامة حكم الله كان واجباً تعيينياً، وإن كانت هناك صورته أخرى لإقامه حكم الله، كان واجباً تخييراً، بيان ذلك في أمور:

الحكم لله

الحكم لله

الأول: مجلس الأمة المنتخب يجب أن يحكم بحكم الله، لا بحكم غير الله، وحكم غير الله له صورتان:

ص: ١١٨

١- نهج البلاغه: الحكمه ١٦١.

٢- انظر غرر الحكم: رقم ٧٩٢١ و٩٢٧٥.

ولى: الحكم المخالف للحكم الصريح لله سبحانه، مثل وضع حكم ينافى الحريات الممنوحة للإنسان، حيث قال تعالى: ((وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ))^(١)، أو رفع حكم حرمة الخمر، حيث قال سبحانه: ((إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ))^(٢).

الثانية: الحكم المخالف لمصلحه المسلمين، أى أن يكون التطبيق غير ملائم، مثلاً- كان الدخول فى السلم صلاحاً، فيقول بالحرب، أو بالعكس، أو أن يكون اللازم تقديم الصنائه على الزراعه، فيخصص المال للزراعه دون الصنائه، إلى غير ذلك من الأمثله.

الحزب ومقررات البرلمان

الحزب ومقررات البرلمان

الثانى: قد يكون الحزب لا يهيمه ماذا يكون الحكم، إذا وصل إلى البرلمان وهذا غير جائز، إذ التريبه الفكرية الإسلاميه مقدمه للتطبيق الإسلامى، وبدونها لا- يمكن التطبيق الإسلامى، فإذا لم يهتم الحزب بالإسلام كتشريع وكتطبيق، لم يقدر على العمل بالإسلام بعد الوصول إلى مجلس الأمة، وإلى السلطه التنفيذيه والقضائيه، وفى ذلك هدم الإسلام، وقد قال سبحانه: ((وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً))^(٣).

ومن الواضح أن كون همّ الحزب إقامه حكم الله يلازمه أن يربى أفراده على

ص: ١١٩

١- سورة الأعراف: ١٥٧.

٢- سورة المائده: ٩٠.

٣- سورة التوبه: ٤٦.

هذا اللون من الحكم تشريعاً وتطبيقاً، فحينذاك يقدر على أن يُوَطر الأحكام الإسلامية حسب متطلبات الزمان، كما ذكرنا مثاله في ما سبق، كما أنه يقدر على أن يصوّت في المجلس ويعمل في التنفيذ حسب الموازين الإسلامية، ومثاله ما إذا كان جاران للدولة كلاهما متساويان من جهة صلاح البلاد اقتصادياً، لكن أحدهما أقرب إلى روح الإسلام، اختار الحزب صداقه هذا على ذاك، فيما تتمكن الدولة من صداقه أياً منهما، إلى غير ذلك من الأمثلة التشريعية والتطبيقية.

الولاية للفقير العادل

الولاية للفقير العادل

الثالث: الذي يصح أن يجعل في الإسلام رئيساً للدولة، هو الفقير العادل الجامع للشرائط (١)، فالحزب يلزم عليه أن يكون مقصده ذلك، وإلا كان حائداً عن الإسلام، فلا يجوز له أن ينصب للرئاسه العليا غير المؤهل، كما لا يجوز له أن يصوت لغير المؤهل.

التزوير الانتخابي

التزوير الانتخابي

الرابع: لا يجوز للحزب أن يجنح إلى الأساليب الملتوية غير أسلوب الشورى وأكثرية الأمة في سبيل تقديم مرشحه للرئاسه وإن كان ذلك المرشح مؤهلاً، إذ ذلك هدم للشورى الإسلامية، وإضاعه لحق الأمة، وقد قال عليه السلام: «لا يتوى حق امرئ مسلم» (٢)، ومثل هذا جار في انتخاب أعضاء

ص: ١٢٠

١- أو شورى الفقهاء إن كان هناك أكثر من فقيه .

٢- انظر مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ٤٤٦ ب ٤٦ ح ٢١٨٢٦ وفيه: (لثلا يتوى).

مجلس الأمة، لوضوح أن هناك أمرين:

(١) كون الرئيس والمنتخب مؤهلاً بنظر الإسلام.

(٢) كونه حائزاً لأكثرية الأصوات.

فكما لا يجوز ترشيح غير المؤهل فقهياً، كذلك لا يجوز تقديم المؤهل الذي لا ترضى به أكثرية الأمة، والوصول إلى تقديمه بالأساليب الملتوية غير الشرعية.

لا لنظام الحزب الواحد

لا لنظام الحزب الواحد

الخامس: أن لا يستبد الحزب بالأمر، فالحزب الواحد استبداد لا يجوز شرعاً، لأنه إضاعه لحق سائر المسلمين.

لا يقال: إن كان الحزب الآخر يريد الإسلام تشريعاً وتطبيقاً، فلا داعى إلى تنظيم حزب ثان، بل ينضم من يريد ذلك إلى هذا الحزب الواحد، وإن كان لا يريد الإسلام تشريعاً أو تطبيقاً فلا يجوز له تشكيل الحزب السياسى، ولم لا يحق للحزب الأول منعه عن التشكيل.

لأنه يقال: نختار الشق الأول ونقول: إن الحزب الثانى يريد إقامة الإسلام لكن له رأى خاص فى كيفية التأطير و كيفية التطبيق، فمثل الحزبين فى ذلك مثل المجتهدين الذين كلاهما يستنبط فى دائره الأدله الأربعة، لكن يختلف استنباط هذا عن ذاك، فكلا الحزبين يعملان استنباطاً وتطبيقاً فى دائره الإسلام وإن كان لهما اختلاف فى الاجتهاد، واختلاف فى انتخاب الأصلح لحال الأمة فى السلطه التنفيذيه وما أشبه.

ص: ١٢١

لا يقال: إذا كان الأمر كذلك بأن يكون عدم إجازة الحزب الثاني آثلاً إلى الديكتاتوريه ومحرمًا من جهه أنه إضاعه الحقوق، كان اللازم إجازة حزب ثالث ورابع، وهكذا حتى يؤول الأمر إلى الفوضى.

لأنه يقال: اللازم إجازة كل حزب، مؤطراً بإطار عدم الفوضى، لأن ذلك لا يجوز شرعاً وعقلاً، ومن الواضح عدم التلازم بين أن يجوز الحزب الثاني وبين الفوضى، كما أن من الواضح أن أى استدلال للحزب الواحد ليس إلا جنوحاً للاستبداد.

والحاصل: إنه يلزم أن يكون الإطار إسلامياً تشريعياً وتنفيذياً، ثم بعد ذلك فلكل اجتهاده المستند إلى الأدله.

ثم الذى قد يمكن أن يستنبط من القرآن الحكيم والسنة المطهره والسيره العطره، أن سيره الإسلام كان على تشقيق المسلمين إلى جماعتين، فمثلاً- فى عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) كانت جماعتان، جماعه المهاجرين، وجماعه الأنصار، فمع أنه لم يكن بينهما أى تفاوت فى الأمور الدينيه كالصلاه والصوم والحج وما إلى ذلك، وفى الأمور الدينويه كالرئاسه فى الجهاد، وقدر الحقوق الذى كانوا يعطونه لدى التقسيم، وفى الزواج والإرث والحدود وما أشبه ذلك، مع ذلك جعلتا جماعتين متميزتين فى الاسم والتكتل، والرسول (صلى الله عليه وآله) يمدح هؤلاء تاره، وأولئك أخرى، كما كان يلتجأ إلى هؤلاء تاره إذا ضغط عليه أولئك، وإلى أولئك أخرى إذا ضغط عليه هؤلاء، كما لا يخفى على من راجع سيرته الطاهره (صلى الله عليه وآله).

قال سبحانه: (وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ

بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» (١).

وقال تعالى: (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ) (٢).

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) (٣).

وقال سبحانه وتعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) (٤).

إلى غير ذلك من الآيات التي تكرر فيها لفظ المهاجرين والأنصار بمختلف اشتقاقاتها.

وقد قال النبي (صلى الله عليه وآله) في غزوه حنين، حين أجزل قسمه الغنائم للمؤلفه قلوبهم، وجعل للأنصار شيئاً يسيراً: «لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار شعباً لسلكت شعب الأنصار، اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار» (٥).

وقد وصى (صلى الله عليه وآله) للأنصار قرب وفاته، وقال (صلى الله عليه وآله) للأنصار: «إنكم سترون بعدى أثره»، فلما تولى معاوية منعهم العطاء.

وفي الحديث، عن الإمام الباقر (عليه السلام): «جاءت الأنصار إلى رسول الله

ص: ١٢٣

١- سورة التوبة: ١٠٠.

٢- سورة التوبة: ١١٧.

٣- سورة الأنفال: ٧٢.

٤- سورة الأنفال: ٧٤.

٥- بحار الأنوار: ج ٢١ ص ١٧١ ب ٢٨.

(صلى الله عليه وآله) فقالوا: إنا قد آوينا ونصرنا فخذ طائفه من أموالنا فاستعن بها على ما نابك.

إلى غير ذلك مما يجده الإنسان بكثره فى سيرته المطهره.

وهكذا كان الأمر فى زمن الخلفاء، فهما فريقان يتصارعان أحياناً، كما يظهر من قصه سوره المنافقين، وقولهم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله): «منا أمير ومنكم أمير»، وكذلك كان فى زمن على (عليه السلام) ثم تحول الأمر إلى جماعتين أخريين هما (المضريه واليمنيه)، وفى أيام العباسيين إلى فرقتين طرفى دجله، كما فى قصه (قثم)، ويدل كل ذلك على وجود طائفتين اعتنى ببقائهما متميزتين فى إطار الكتاب والسنة، وتبع ذلك الخلفاء بنفس اللون الإسلامى أو بلون آخر.

موقف الإسلام من الأحزاب غير الإسلاميه

موقف الإسلام من الأحزاب غير الإسلاميه

بقى شىء، وهو أنه لماذا لا- يجوز الإسلام الحزب غير الإسلامى، أليس ذلك كبتاً للحريات، وأليس ذلك يوجب أن تكون حكومه الإسلام أقل حريه من حكومه إمريكا وفرنسا مثلاً، مع أن الإسلام دين الحريات، لا دين الكبت والخنق.

والجواب: إن الإسلام دين بنى على العقيدته الصحيحه والشريعته المدعمه بالأدله، وليس من الصحيح إجازته الصحيح للغلط، والمستقيم للمنحرف.

أما الصغرى فقد استدل له فى الكتب الاعتقاديه، وأما الكبرى فلوضوح أن الانحراف فى العقيدته ينتهى إلى الانحراف فى العمل، والانحراف فى العمل معناه هدم الحياه، فإجازته الحزب غير الصحيح مثل إجازته التحزب للصوص والقتله،

أما أن الانحراف في العقيدة ينتهي إلى الانحراف في العمل، فلأن العمل تابع للعقيدة، مثلاً الذي يعتقد بأن الآلهة ثلاثة ينتهي إلى جملة (دعوا ما لقصير لقصير، وما لله لله).

ومن الواضح أنه تقرير للديكتاتوريه، والتي تنتهي إما إلى الظلم في داخل البلاد كما في عهد الكنيسه، وإما إلى الظلم خارج البلاد كما في الحال الحاضر حيث يستعمر الغرب بلاد العالم بقدر إمكانه، ولا يخفى وجود الظلم في الحال الحاضر لبلاد الغرب بالنسبه إلى داخل بلادها أيضاً، كما ألمعنا إلى ذلك هنا وفي كتاب (الفقه: الاقتصاد وغيرهما).

وهل يجوز أن يفسح المجال للقاتل، أو نعطي الحريه للظلمه ليوسعوا الظلم والفساد.

وبما ذكرناه ظهر الجواب عن الإشكال الثاني أيضاً: أي كيف يكون بلد الإسلام أقل حريه من مثل أمريكا وفرنسا، وحاصل الجواب: إن تلك ليست حريه بل فوضى.

فلا يقال: إن بلد الإسلام أقل حريه.

بل يقال: إن أمريكا بجهلها أجازت الفوضى، كما أباحت الزنا وكما أجازت استغلال الإنسان القوى الرأسمالي، للإنسان الضعيف، أغلب أفراد الشعب.

هذا بالإضافة إلى جواب ثان عن هذا الإشكال الثاني، وهو أن أمريكا وفرنسا وبريطانيا، مثلاً لم تجز إلا الأحزاب التي تعمل في إطار الوطني، ولا تجيز الأحزاب التي تعمل في خارج هذا الإطار، فلا يكون لها حريات أكثر من حريات الإسلام، منتهى الأمر أن الإسلام أجاز الأحزاب الكائنه في إطار العقيدة بينما البلاد الغربيه تجيز الأحزاب الكائنه في إطار الوطني، مع وضوح أن

إطار الوطني باطل عقلاً، إذ ليس ذلك مبنياً على الكفاءات، بينما إطار الإسلام صحيح عقلاً، حيث إنه مبني على الكفاءة، فإن معنى كون الإسلام دين العقل كونه دين الكفاءة.

فهل إذا ولد الإنسان في هذا البلد أو ذاك يؤهله، لأن يكون له هذا الحق أو يسلب عنه أهليه هذا الحق.

أما أن الإنسان لو اختار هذا الطريق الصحيح في العقيدة، دون ذلك الطريق في العقيدة التي قام على بطلانها الدليل، فإنه يؤهله لأن يكون له هذا الحق، لأن الاهليه ترجع في الثاني إلى الاختيار، وليس كذلك في الأول.

لا يقال: كل من الإسلام والغرب يدعى صحه عقيدته وشريعته وطريقته.

لأنه يقال: بالإمكان الكشف عن صحه وزيف الادعاء بالبحث الحر في التلفزيون، فإن ظهرت صحه عقيدته من يريد طلب إجازه تشكيل الأحزاب غير الإسلاميه أباح الإسلام له ذلك، ولكن من أين له إثبات عقيدته.

وبعبارة أخرى: لو أراد مسلم غير مواطن في الغرب تأسيس حزب لم يجزه قانون الغرب، ويعلله بأنه ليس من أهل الوطن، وكذلك لو أراد كافر في بلد الإسلام تأسيس حزب لم يجزه الإسلام، ويعلله بأنه ليس من أهل العقيدة، وإلى هنا لا يكون بلد الإسلام أضيق دائره من بلد الغرب.

ثم يأتي الكلام في أن بلد الإسلام لم يجز الحزب الكافر لوجه صحيح عقلي، وبلد الغرب لم يجز الحزب المسلم لوجه باطل، إذ الإسلام لم يجز لفقد العقيدة وهو بمعنى عدم الكفاءة في طالب الحزب، لأن عدم إسلامه يرجع إلى اختياره، أما الغرب فلم يجز الحزب المسلم لفقد الوطني، وهو بمعنى الاعتباط، لأن عدم ولادته في ذلك الوطن يرجع إلى ما ليس باختياره، وبهذا ظهر أن الإسلام له حريه مبنيه على الصحيح، والغرب له كبت مبني على الباطل، وكم من فرق بين الأمرين.

معطيات الأحزاب السياسيه

(مسأله ٣٧): الأحزاب السياسيه ذكرت لها فوائد وأضرار، وفي هذه المسأله نذكر جمله من الفوائد التي ذكرت لها.

١: انتخاب الأصلح

١: انتخاب الأصلح

الأولى: إن الحزب السياسى هو الصيغه الكامله لتطبيق الشرط الثانى الإسلامى فى باب الحكم فى الواقع الخارجى، فإن الإسلام كما تقدم يشترط فى الحاكم أن يكون مرضياً لله وحسب شورى الأمه، أى برضاهم الذى هو رضى الأكثريه، كما هو المستفاد من الشورى، إذ انتهاء الشورى إلى توافق آراء الكل أمر نادر غالباً، فاللازم كون الحاكم منتخباً بين متعدد، كل واحد منهم يحمل مواصفات الفقيه العادل، مرضياً لأكثريه الأمه.

أما الشرط الأول: أى الفقيه والعداله و...، فذلك واضح غالباً لأهل الخبره الذين يتوفرون فى المراكز العلميه.

ويبقى الشرط الثانى: وهو اختيار أكثريه الأمه له، وذلك ما يحصل بالانتخاب، وتلك غالباً تتحقق بواسطه الأحزاب السياسيه، حيث إنهم أهل الخبره

فى تحديد الأصلح لإداره الدين والدنيا بين المتعدد.

لا يقال: فلماذا لم يكن من هذا الأمر (الانتخاب) أثر فى سالف الزمان.

لأنه يقال: لم يكن الحكم بيد المسلمين حسب موازين الإسلام بل بيد الديكتاتوريين من الملوك وما أشبه، فكان التقليد وتوابعه بيد المسلمين، وفى تعيين الأعلام والأعدل والأورع كان يكفى أهل خبره العلميه الدينيه بدون الاحتياج إلى أهل خبره السياسيه.

هذا بالإضافة إلى أنا لا ندعى أن الحكم الصحيح يتوقف على الأحزاب السياسيه مطلقاً، بل ذكرنا سابقاً وهنا أنه أفضل الطرق، فإذا رضيت الأمة بأكثرية آرائها بملك عادل، أو بمن يعينه أهل الحل والعقد، كفى ذلك فى وجود الشرط الثانى فى الحاكم، فالمهم أن يكون الحاكم مرضياً لله ومرضياً لأكثرية الأمة فى دائره المتعدد الذين كلهم فقهاء عدول، فإذا عين الفقيه العادل الذى رضيت به أغلبيه الأمة وكيلاً عن نفسه، ملكاً أو رئيساً، توفر الشرطان، وإذا عينت الأمة بالأكثرية أهل الحل والعقد، وهم عينوا الفقيه، توفر الشرطان، وإذا عينوا هم بأنفسهم بالأكثرية _ كما فى النظام الحزبى _ الفقيه، كذلك توفر الشرطان، وهذا الطريق خير الطرق بالنسبه إلى الطرق الثلاثه، كما دل عليه العقل والاستقراء، وعليه فللأمة أن تختار جماعه من الفقهاء لإداره الحكم كعشره من الفقهاء يكون بينهم الشورى، ويؤخذ بأغلبيه آرائهم فى الإداره، والظاهر أن هذا أفضل أيضاً.

(١) لأنه أقرب إلى الشورى المطلقه الشامله، لشورى الأمة (الأكثرية) وشورى النواب (مجلس الأمة) وشورى المرجعيه (شورى الفقهاء).

٢) ولأنه أقرب إلى قوله سبحانه: ((فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)) (١١)، مما يلمع إلى كون الفقهاء طائفته، ومن المعلوم أن الطائفه أقرب إلى الاستيعاب من ناحيه، وإلى الأداء من ناحيه ثانيه.

٣) ولأنه أقرب إلى جمع الكلمه، وإلى اصابه الواقع، وإلى الهيئه لآ الجماهير، وإلى سعه العمل، فإن يد الله مع الجماعه، كما فى الحديث، فإنه عقلى شرعى كما هو واضح.

٢: تحكيم إرادته الشعب

٢: تحكيم إرادته الشعب

الثانيه: إن الأفراد بما هم أفراد قوى مبعثره لا يقدرّون على تنفيذ آرائهم بالنسبه إلى مصير أنفسهم، فإن الحكم كما هو واضح، إداره الأفراد والتصرف فى شؤونهم.

وهذه الإدارة والتصرف سواء كان كلياً كما فى البلاد التى لا تؤمن بعقيده أو شريعته، حيث إن الحكام يضعون القانون وينفذون القانون بالسلطتين التنفيذيه والقضائيه، أو فى الجمله كما فى البلاد التى تؤمن بالعقيده والشريعته، حيث إن الحكام مقيدون بالإطار الخاص كما فى البلاد الإسلاميه، لابد وأن تكون تصرفاً فى الناس، ولماذا هذا التصرف دون إرادته المتصرف فيه؟

ومن هنا ينشأ لزوم كون الحاكم هو الذى يريدّه الناس، سواء كانت إرادته مطلقه، كما فى البلاد غير المؤمنه، أو إرادته مقيده بإطار خاص، كما فى الإسلام

ص: ١٢٩

حيث يشترط في الحاكم الفقيه والعداله و...، فاللازم تجميعهم في وحدات كبار تستقى من وحدات صغار، إلى أن يصل الدور إلى الأفراد، كالقدرات التي تتجمع فتكون العيون الصغار، ثم الكبار، ثم الأنهر، حتى ينصب الجميع في النهر الكبير أو البحر.

فلا بد وأن يكون هناك جماعه من الزعماء، يعرفون الأمور السياسه حق معرفتها، يستقون من المجتمع بواسطه التجمعات الصغيره، الاتجاهات والأفكار والآراء، ويوصلون إلى المجتمع، بتلك الوسائط آراءهم حول الأمور، وبذلك تتجمع القدرات والأفكار في سواقي خاصه، وتتمركز حتى تأتي بالنتائج المطلوبه التي تكون في صلاح المجتمع، فلا يكون الفرد الضعيف في مقابل قوى الدوله المتمركزه وحيداً لا- يقدر على أمر ولا- على تغيير، وعليه فالحزب يعطى القدرات المبعثره الضعيفه غير المتمركزه القدره والتمركز والجمع.

ومثله مثل الزجاج الجامع لأشعه الشمس، حيث إن ألف كيلو من نور الشمس لا يسبب إشعال شيء، أما إذا تجمع النور ولو بمقدار كف في مثل هذا الزجاج أعطى النار، وقد ورد عن الرسول (صلى الله عليه وآله): «يد الله مع الجماعة»^(١) فإن اليد بمعنى القوه والقدره، والجماعه تكون معهم قوه الله، لأن الله سبحانه جعل القوه في التجمع.

فلا يقال: كيف وفاقد الشيء لا يعطيه، بيان أن كل فرد فاقد، فكيف بجمع الفاقدين يكون الشيء الذي فقده، وأليس ذلك مثل أن يكون الإنسان بتجمع الحيوانات، أو يكون العلم بتجمع أفراد من الجهله وهكذا.

ص: ١٣٠

فإن الجواب واضح، إن التجمع صفه جديده، والله سبحانه جعل في هذه الصفه الجديده صفه القدره، وكذلك في كثير من التجمعات، فإن تجمع القطرات يكون الشلال الذى له قدره خارقه عن قدره القطرات، وتجمع البيوت تكون المدينه، وتجمع ذرات الحديد يكون الفاس القادر على هدم الجدران، إلى غير ذلك من الأمثله.

٣: مدرسه السياسه التطبيقيه

٣: مدرسه السياسه التطبيقيه

الثالثه: الحزب مدرسه السياسه التطبيقيه للجماهير، فإن المدارس لا ترتبط بالسياسه لا علمياً ولا تطبيقياً، ومدارس السياسه الخاصه بها لا- تعمل إلا- تعليم السياسه علمياً، ومن الواضح أن العلم غير العمل، فالذى يدرس الطب غير الذى له خبره فى الطبابه، وكذلك من درس الهندسه غير من عمل مده فى الأعمال الهندسيه، إلى غير ذلك.

فالحزب يوجد الفهم السياسى فى أفراده، كما أنه مدرسه علميه للسياسه، حيث إن الأفراد الذين علموا السياسه سواء فى المدارس السياسه أو فى الحزب يطبقونها تطبيقاً عملياً خارجياً، حيث التداول اليومي للمواضيع السياسيه، والتهيؤ الدائم للأخذ والعطاء السياسيين، فحالهم حال البناء الذى يبنى الدور كل يوم.

وبهذه المدرسه الحزبيه يكون التعلم والتعليم السياسيين، كما أن هذه المدرسه تعطى الرشد السياسى لكل أفراد المجتمع، حيث عرفت أن الحزب تيار كبير يصب فيه أنهر المجتمع، الأنهر المكونه من العيون الصغيره، المكونه من القطرات، وبهذا يندفع الفرد فى الحزب إلى تعلم السياسه وتطبيقها العملى، فإن ورد فى الحزب عالماً بالسياسه تقدم علمه، وإن ورده جاهلاً تعلمها، وفى كلا

الحالين يتدرب عملياً على التطبيق الخارجى.

٤: تحمل المسئولية السياسيه

٤: تحمل المسئولية السياسيه

الرابعه: المجتمع بحاجه إلى من يحمل المسئولية السياسيه، والحزب هو الذى يقدر على حمل هذه المسئوليه، بينما الفرد ليس كذلك، ولذا فالمجتمع بحاجه إلى الحزب.

وهذا ما يعبر عنه فى الاصطلاح السياسى بأن الحزب مدرسه الأخلاق، إذ ليس مرادهم الأخلاق التى يصطلح عليها فى علم الفلسفه والأخلاق، بل الأخلاق التى يجب أن تتوفر فى حملة السياسه.

ولتوضيح هذا الأمر لابد من تحليل كل أجزاءه الأربعة، فنقول:

أ) أما أن المجتمع بحاجه إلى من يحمل المسئولية السياسيه، فلوضوح أنه كما تقدم عباره عن إداره الناس، والتسلط على أموالهم وأعراضهم ودمائهم ومقدراتهم، فاللازم أن يكون فى المجتمع من يثق الاجتماع به فى إلقاء مقاليد السياسه إليه، فيحمل مسئوليه السياسه.

ب) والحزب هو الذى يقدر على حمل هذه المسئوليه، لأن الحزب عباره عن جماعه كبيره من نفس الناس، وبالنتيجه يكون معنى الحزب أن الناس يديرون أنفسهم بواسطه جمهره كبيره من أبنائهم وإخوانهم الذين يثقون بهم.

ج) أما الفرد فلا يتمكن من تحمل المسئوليه، لأن الفرد:

١: لا قدره له على الإدارة السياسيه الطويله العريضه مهما كانت قدراته كثيره.

٢: ولا دوام له، فإنه يموت أو يمرض أو ما أشبه ذلك، فلا يمكن أن يكون

٣: ولا- ضمان لبقاء نزاهته، حيث إنه كثيراً ما ينقلب الفرد النزيه في أنظار الناس إلى فرد غير نزيه، بينما الحزب لكثره أفراد له قدره الإدارة السياسيه، ولاستمرار حياته له دوام وبقاء ممتد، ولأن مفاهيم الحزب لا تتغير بمثل تغير الفرد فإذا كان الحزب نزيهاً بقي على نزاهه نسبياً، وبذلك يكون الحزب مورد ثقة الناس سياسياً، من جهه السعه العلميه، ومن جهه الامتداد الزمانى، ومن جهه بقاء النزاه الذى تحتاجه الأمه فى من تضع ثقتها عنده، أى كماً وكيفاً وجهه.

د) ومما تقدم ظهر وجه الأمر الرابع، أى وجه تسميه الحزب بمدرسه الأخلاق، فإن الفرد كما قد يكون صدوقاً مستقيماً متواضعاً محباً للخير عاملاً للخير المجتمع، وبذلك يقال: فلان ذو أخلاق رفيه، كذلك الحزب المبنى على تلك الصفات الخيره، وحيث وجد حزب لا يكون إلا من الناس وإلى الناس، لا يمكن أن يوجد حزب ليس بهذه الصفات.

((الأحزاب المنحرفه))

((الأحزاب المنحرفه))

نعم، قد يوجد فى الأحزاب السريه التى يصنعها المستعمرون، أو الأفراد المنحرفون، من لا توجد فيه هذه الصفات، لكن ليس الكلام فى مثل هذه الأحزاب، حيث إن ما يصنعه الاستعمار رتل خامس، وليس بحزب وإن يسمى باسمه زوراً، وذلك أمثال الحزب الشيوعى والبعثى فى البلاد الإسلاميه، كما أن ما يصنعه منحرف داخلى لا يكون حزباً بالمفهوم الصحيح للحزب، بل تجمع أصحاب عقد لانتقام أو وصول إلى هدف شخصى، ولذا لا يكون لأى منهما أخلاقيات، ولا يعتمد عليهما الناس، وسرعان ما يتشتت أفرادهما، بقطع الاستعمار عونه فى الأول، وبموت زعمائه المنحرفون فى الثانى.

الخامسه: الحزب مدرسه الانضباط الفكرى والعملى، وذلك لأن الحزب يحاول الوصول إلى الحكم، وسحب البساط من تحت أقدام منافسيه، وذلك لأن للحزب برنامجاً إصلاحياً يريد تطبيقه فى المجتمع، والتطبيق لا يمكن إلاً بالوصول إلى مقاليد القدره، ومقاليد القدره هى الحكم، وحيث إنه يحاول منافسه الحكومه، والحكومه مؤسسه كبيره ذات قدره وانضباط، كان لابد للحزب من الانضباط الشديده فى أفراده وبرامجه حتى يتمكن من المنافسه، فيعطى الحزب لأفراده الانضباط الفكرى، بأن يفكروا بموضوعيه وصحه واستقامه.

إذ لولا الانضباط الفكرى لم يحصل الانضباط العملى، ولولا الانضباط العملى لا يمكن مقابله الانضباط الموجود لدى الحكومه.

كما يعطى الحزب لأفراده الانضباط العملى، حيث إن كثره العمل الفكرى والجسدى هى التى توجب التفاف الناس وثقتهم وإعطاءهم الرأى للحزب فى الانتخابات، وبدون الانضباط لا يكون علم ولا عمل.

وكلما كان انضباط الحزب أحسن، وكان عمله أكثر، كان أقرب إلى النجاح، وهذا الانضباط العلمى لا تعطيه المدارس إلاً بقدر، كما أن الانضباط العملى لا يوجد إلاً فى مثل المؤسسات الحكوميه وغيرها، ومن المعلوم أن الانضباط الحكومى ونحوه لا يرتبط بالمجتمع، ليدخلوا فى مدرسته ويتعلموا الانضباط، فينحصر الأمر فى الحزب.

ولذا نجد الأحزاب يطردون من لا نشاط له ولا انضباط، إما من الحزب رأساً وإما من المهام الحزبيه، وإذا ربي الفرد فى الحزب على الانضباط الفكرى والعملى، يكون عضواً صالحاً حتى إذا خرج عن الحزب، وحتى فى أعماله الخارجه عن أعمال الحزب وهو داخل فى الحزب، وبهذا الميزان (الانضباط والنشاط)

يتقدم فرد وأفراد في الحزب على الآخرين، وقد يكون هذا الفرد أو الأفراد في رتبه متأخره من السابقين عليهم في الدخول في الحزب.

ولذا يكون هناك تصارع دائم بين القدمه والجده، فالقديم يريد احترامه وتقديمه لأنه قديم، والجديد يريد شق الطريق إلى الصف الأمامى، لأنه أليق وأنشط، بينما القديم قد ترهل وكسل، ولكن العاقبه دائماً لأكثرهم صلاحية، إذ المجتمع جبل على تقديم الأحسن.

قال سبحانه: (فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ) (١١).

٦: صنع التنافس الخلاق

٦: صنع التنافس الخلاق

السادسه: حيث إن الحزب يوجد التنافس بين أفراده من ناحيه، وبين هذا الحزب والحزب الآخر من ناحيه ثانيه، وبين أفراده وبين أفراد المجتمع المبعثرين من ناحيه ثالثه _ حيث إن الإنسان بطبعه لا يتمكن أن يرى تأخر نفسه وتقدم غيره عليه _ يكون الحزب مضمراً للتقدم والتقديم، ولذا نجد الحكومات ذات الأحزاب في تسابق دائم، سواء في العلم أو الفن، أو غير ذلك.

وقد أرشد القرآن الحكيم إلى التنافس في الخير، فقال سبحانه: (وَسَارِعُوا) (٢)، و(فَاسْتَبِقُوا) (٣)، و(وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) (٤).

٧: تقديم الشعب إلى الامام

٧: تقديم الشعب إلى الامام

السابعه: الحزب له قيمه المؤسسه، كسائر المؤسسات التي لها قيمها، فكما أن المؤسسات الاجتماعيه والاقتصاديه والتربويه وما أشبه لها قيمها، حتى أن وجودها خير من عدمها، كذلك المؤسسات السياسيه، فإن المؤسسه تقدم الأمه في الجهه التي وضعت المؤسسه لأجلها، وهكذا بالنسبه إلى الحزب، حيث إنه يقدم الأمه بالنسبه إلى السياسه.

والظاهر أن هذه الفائده ليست فائده جديده غير الفوائد السابقه، وإنما هذه إجمال لتلك الفوائد.

ص: ١٣٥

١- سورة الرعد: ١٧.

٢- سورة آل عمران: ١٣٣.

٣- سورة البقره: ١٤٨.

٤- سورة المطففين: ٢٦.

وكيف كان، فلهذه الجهة يتقدم الأعضاء إلى اختيار العضويه فيه، كما يقدمون النشاط والعون المالى لأجل تقويته، فإن الحزب لما لم يكن من قبيل الأشياء الضاره، والعقلاء يقدمون عليه كان لا بد وأن يؤخذ إقدامهم دليلاً على حسنه، مثل سائر ما يقدم العقلاء عليه، حيث إن اقدمهم دليل على حسنه.

وقد قررت جملة من الحكومات إعانه الأحزاب السياسيه بالمال لأجل تقديم شؤونها، تصديقاً منها بفائده الحزب، أمثال إيطاليا وإمريكا الشماليه وألمانيا الغربيه واليابان وغيرها، وذلك بحجه أن الحزب حتى المخالف منه للدوله، يسير فى تقديم الأمه إلى الأمام فى هذا المجال، وأنه مما يريد الشعب، فليس على الحكومه أن تلاحظ موافقته للدوله بالأكثرية أو مخالفته بالأقلية.

نعم فى أكثر دول العالم ذات الأحزاب المتعدده لا تساعد الدوله الحزب، وإنما عليه أن يحصل ما يحتاجه من الأموال، من أمثال بيع الجرائد وبطاقات العضويه وتبرعات المحسنين، إلى غير ذلك.

أما الحكومات المبنيه على وحده الحزب، فحيث إنها ديكتاتوريه، يتصرف الحزب فى أموال الأمه كيف يشاء.

ولا يخفى أن الإسلام لا يخالف ما تقدم من البنود السبعة، إذا لم تكن فيها أضرار، إذ لا شيء أهم من فوائد وجود الحزب:

(١) كتفريغ إرادة الأمة في المنتخب.

(٢) وتجميع القوى المبعثرة في الشعب.

(٣) والتقديم بالأمة سياسياً.

(٤) وتكوين المسؤولينه النظيفة الصالحة.

(٥) وصنع مدرسه الانضباط الفكرى والعملى.

(٦) وإيجاد التنافس الحر الصحيح لتقديم الأمة.

(٧) وتكوين قيمه جديده فى المجتمع فى ناحيه من النواحي والتي منها السياسيه.

ص: ١٣٧

الحزب بين مؤيديه ومعارضيه

(مسأله ٣٨): قد ذكرنا فى المسأله السابقه فوائد الحزب، ونذكر فى هذه المسأله ماذكروا من أضرار الحزب، ولنقدم المذكورات ونرى وزن كل عيب فى نفسه، وما يمكن أن يكون أهم من الأضرار والمنافع المتقدمه، حتى يوجب الجواز أو الحرمة أو الوجوب، فإن كل شىء ثبت أن له أضراراً ومنافع، إن تساوى أو زاد أحدهما بما لا يمنع النقيض كان جائزاً بأحد أقسامه الثلاثه، وإن زاد أحدهما بما يمنع النقيض كان واجباً أو حراماً.

والمذكور من الأضرار أمور:

((مزاحمه الحريه الفرديه))

((مزاحمه الحريه الفرديه))

الأول: إن الحزب يزاحم الحريه الفرديه، فإن الإنسان قبل دخوله فى الحزب حر فى آرائه وأعماله، فإذا دخل فى الحزب يجب عليه بأن يتقيد بآراء الأ-كثريه فى قوله وعمله، وإلا- طرد من الحزب، ولذا لم يكن للفرد فى الحزب أهميه خاصه، بل الأهميه للأكثريه.

وربما أضاف على ذلك بعض الإسلاميين إن تحطيم الحريه الفرديه خلاف الإسلام الذى جعل الناس مسلطين على أموالهم وأنفسهم.

وفيه:

أولاً: إن الإنسان يدخل فى الحزب باختياره، ويحق للإنسان أن يحدد من حريه نفسه بنفسه، بما لا يصل إلى القدر المحرم، ومقتضى كون الإنسان

مختاراً في شؤونه غير المحرمه أن له ذلك، فإن «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم» (١).

ثم إن الفرد حرّ في أن يخرج من الحزب في أي وقت شاء، فهو حتى بعد الدخول لم يفقد حرّيته، فالحزب لم يناف الحريه.

وثانياً: إن التقييد برأى الأكثرية في نفع الفرد إلى جنب ضرر التقييد، وهو مزيد قوه الإنسان وقدرته كما تقدم من مثال القطرات المتجمعه، والإنسان كثيراً ما يقدم المصلحه الأهم على المصلحه المهم.

وثالثاً: إن الفرد في الرأى والعمل ليس دائماً يقع في الصف المقابل للأكثرية، ونفع كونه في الصف الموافق أحياناً يوازي أو يغلب على ضرر كونه في الصف المخالف أحياناً، والفرق بين هذا وسابقه أن السابق كان يقول: إن ضرر المخالف يقابل بنفعه في كونه قوياً بالانضمام، وهذا يقول: إن ضرر المخالف في هذا الرأى المخالف مثلاً يقابل بنفعه في الرأى الآخر الموافق.

((خلاف وحده الأمه))

((خلاف وحده الأمه))

الثاني: إن وجود الحزب يخالف وحده الأمه، سواء في الحكومات ذات الأحزاب، أو الحكومات ذات الحزب الواحد، حيث الأحزاب تفرق كلمه الأمه في الأول، والحزب الواحد يوجب تشقيق الأمه إلى الحزبي واللاحزبي في الثاني، فلو لم يكن حزب كان جميع الأفراد بشكل واحد، ورأى الكل أنهم أفراد أسره واحده، بخلاف ما إذا تشكل الحزب داخل الأمه، حيث تتكوّن الانتماءات المختلفه، ويحدث التضارب والاختلاف.

ولا يخفى أن هذا الرأى يخالف أصل الحزب وحدهً وتعددًا.

وهناك رأيان آخران:

ص: ١٣٩

١: الرأى الذى يخالف الحزب الواحد، لأنه يوجب الديكتاتوريه ولا يفسح المجال إلا لمن كان فى اتجاهه فقط.

٢: الرأى الذى يخالف الأحزاب المتكثره المتعدده، بحجه ضرر الأحزاب المتعدده دون الحزب الواحد.

موقف الشيوعيه تجاه الأحزاب

موقف الشيوعيه تجاه الأحزاب

الشيوعيه والفاشيه من أنصار الرأى الثانى.

أما الشيوعيه، فقد استدللت لرأيها، بأن اللازم قياده الشعب إلى الاشتراكيه حيث لا طبقات، والحزب إذا كان متعدداً كان سبباً للطبقات، فلا ينتهى الأمر إلى الاشتراكيه.

وأما الفاشيه، فقد استدللت لرأيها، بأن الأمه واحده وتعدد الأحزاب يوجب تحطم الوحده، فالجمع بين فائده الحزب حيث إنها مدرسه السياسه، وبين ضرر تعدد الأحزاب، يوجب أن يكون فى البلد حزب واحد.

وحيث قد تقدم فوائد الحزب المتعدد فى المسأله السابقه، لابد وأن نتعرض لرد الرأيين الآخرين، أى عدم الحزب وعدم الحزب المتعدد.

فنقول: أما ما ذكر للحزب من الضرر، فالجواب عنه:

إنه إن أريد بتشقق الأمه التشقق الضار، فهو أول الكلام، وإن أريد التشقق غير الضار، كان التشقق غير مهم، فلا يمكن أن يكون التشقق سبباً لإلغاء الحزب.

إن قلت: كل تشقق ضار.

قلت: ليس كذلك، فإن الأخذ ببعض الأمه لتقديم الأمه إلى الأمام نافع، وهو كذلك

فى كل مؤسسه اجتماعيه أو اقتصاديه أو ثقافيه أو غيرها، بل وحتى الدين كذلك، قال سبحانه: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ) (١).

وسبب ذلك أن كثيراً من الناس لا يتحملون التقدم، فى آيه جهه كان التقدم، سياسيه أو اجتماعيه أو اقتصاديه أو غيرها، حسداً، أو جهلاً بظنهم ضرر ذلك التقدم، ولذا حارب الناس حتى الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) والمصلحين.

قال سبحانه: (يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) (٢).

وقال تعالى: (وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ) (٣).

وقال عز من قائل: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) (٤).

إلى غير ذلك من الآيات والأخبار.

فإذا تكوّن حزب لتوعية الأمة، وللسير بهم فى طريق الشورى الصحيحه، كى لا يستغلهم الديكتاتوريون، لابد وأن يجهل بعض فوائد ذلك، كما لابد وأن يحارب من يريد الاستبداد هذا العمل، وبذلك تتشقق الأمة.

هذا بالإضافة إلى أنه لو قيل بضرر التشقق، لكان ربحه من الجهه التى ذكرناها أكثر من ضرره، ولدى الموازنه لابد وأن يقدم الربح على الضرر، فمثله مثل عمل الجراح، إما لأنه ليس بضرار، أو أنه ضار لابد منه، لأن ما يتبعه من الصحه فائده ترجح

ص: ١٤١

١- سورة البقره: ٢١٣.

٢- سورة يس: ٣٠.

٣- سورة غافر: ٥.

٤- سورة النساء: ٥٤.

على ضرره.

وأما ما ذكره الشيوعيون دليلاً على لزوم وحده الحزب، فيرد عليه أنهم يريدون ضرب الاستغلال كما يزعمون، ولا ربط لذلك بوحده الحزب وتعددته، إذ من الممكن تعدد الحزب في إطار العمال، كما كان من الممكن تعدد الحزب في إطار الاستغلال في أمريكا ونحوها.

وقولهم: لا بد وأن ينتهي تعدد الأحزاب إلى تسلل الاستغلال إلى بعضها، قول لم يقيم عليه دليل، والحقيقة: إن بناء الشيوعيه حليت الديكتاتوريه فى مذاقهم فأرادوها، ولما قوبلوا بالاعتراض أجابوا بهذا الجواب، الذى بمثله يجب كل ديكتاتور، أليس إنهم يجيئون: بأن الخطر يهدد البلاد إذا ما رضوا بحزب آخر، وقبلهم قال الديكتاتور الكبير فرعون: ((إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدَّلَ دِينُكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفُسَادَ)) (١)، إلى غير ذلك من التبريرات التى يتذرع بها المستبدون لإخفاء جوهر مآربهم.

موقف الفاشيه تجاه الأحزاب

موقف الفاشيه تجاه الأحزاب

ويأتى بعد ذلك دور الفاشيين، وأى منا لا يعلم ديكتاتوريه هذا الحزب، ويكفى بذلك دليلاً على أن كلامهم صرف تبرير مهلهل تختفى وراءه الديكتاتوريه، وإلا فهل سحق إرادته نصف الأمه الذين لا يرون رأى الحزب الواحد أفضل، أو إعطاء الإراده لكل الأمه، فيريدون ما يشاؤون.

هذا مع الغض عما تقدم من

هذا مع الغض عما تقدم من

ص: ١٤٢

أن كل تقدم يوجب تشقق الأمة، وأنه لا ضرر في ذلك إطلاقاً.

هذا مع أن نسلم أن بعض الأحزاب كبعض الأفراد انتهازيون وصوليون نفعيون، لا تصح إجازتهم وإطلاق سراحهم، لكن انحراف البعض ليس ملازماً لانحراف كل بعض، وقد قالت الفلاسفة من القديم: (الجزئى لا يكون كاسباً ولا مكتسباً).

ثم إنه ينتقض من يحارب تعدد الأحزاب ويسلم أصل الحزب بحجه أن التعدد يسبب التشقق، بنفس الحزب الواحد، أليس الحزب الواحد أيضاً يسبب تشقق الأمة إلى الحزبى واللاحزبى، وإذا يعود المحذور بالحزب الواحد أيضاً.

ثم يأتى دور النتائج، فهل الإنسان فى ظل الحزب الواحد أكثر مأساه، أو الإنسان فى ظل الأحزاب المتعدده، ومن يقول بالثانى، لابد وأن يكون غالطاً أو مغالطاً.

هل يزيد الحزب المشاكل إعضالاً

هل يزيد الحزب المشاكل إعضالاً

الثالث: إن الحزب يلون كل مشكله باللون السياسى، وإن كانت المشكله اجتماعيه أو اقتصاديه أو نحوهما، وذلك لكى يجنى الحزب من وراء ذلك أرباحاً سياسيه، فى تقويه نفسه، أو تضعيف الحزب المخالف له، ليسحب البساط من تحت أقدامه.

أما وجه ضرر تلوين كل مشكله باللون السياسى فهو أن حل المشكله يصعب حينئذ، بينما إذا لم تلون باللون السياسى كان حلها سهلاً، وبقاء المشكله تتضرر الأمة، فالحزب بالآخره يوجب تضرر الأمة.

مثلاً قد تغلق الدوله الجامعات لأجل تعديل مناهجها، حيث كانت تلك

المناهج قديمه لا- تساير تقدم العلم والصناعه، وحل هذه المشكله أن تتعاون الأحزاب في وضع البرامج الصحيحه التقدميه للجامعات، كيما تفتح بعد مده قليله، وإذا حصل ذلك التعاون انتفعت الأمه بفتح الجامعات، بينما الحزب السياسى المخالف للدوله علناً كان أو سراً يفسر غلق الجامعات بأن الدوله لا تتحمل انتقاد الطلاب والأساتذه لسوء تصرف الدوله، ولذا أغلقت الجامعات لتستريح من انتقادهم ومظاهراتهم وإضراباتهم أطول مده ممكنه، وبذلك يبرر الحزب المناوى عدم اشتراكه في إصلاح المناهج، وبذلك تتضرر الأمه من خبره وعمل الأفراد الصالحين الذين لا يشاركون بتأثير من الحزب المناوى في إصلاح المناهج، إلى غير ذلك من الأمثله.

ولا- يخفى أن هذا النقد إنما يوجهه إلى الحزب أصحاب السلطات، وذلك بقصد أن يظهر الحزب أمام الرأى العام مضرراً بمصالح الأمه، فيكون لهم المبرر فى الديكتاتوريه، التى يريدونها لانفسهم، ويختفون وراء المبررات لابقاء صفتهم الاصلاحيه.

ويرد على هذا التبرير أن اتخاذ بعض الأحزاب مثل هذه التهجمات على الدوله لا يوجب أن يكون الحزب غير ذى فائده أكثر من ضرر هذا النحو من التهجم، والأمه ليست جاهله إلى هذا الحد حتى لا تدرك أن أيه من الجهتين الدوله أو الحزب المخالف صادق فى مدعاها، والمفروض أن كليهما تملك وسائل الإعلام والدعايه، سواء كان الحزب المناوى محظوراً أو مجازاً.

هل يضيق التحزب من آفاق الفكر

الرابع: إن الحزب ضيق، أى يوجب تضيق إطار فكر أعضائه، فلا يهتم عندهم الحق والباطل، بل المهم عندهم رأى الحزب مهما كان ولهذا قال سبحانه: ((كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)) (١) بينما الفرد غير الداخلى فى الحزب ليس له هذا الأفق الضيق، بل يكون مع الحق أين وجدته، ولهذا اشتهر عند الناس لفظه (الحزبيات الضيقه).

وفيه أولاً: إن هذا حال كل انتماء إلى دين أو قوم أو أرض أو لغه أو ما أشبهه، وهل يمنع كل انتماء لذلك،

وثانياً: لا تلازم، حيث إن الأحزاب الطبيعیه هم فى المجتمع ومن المجتمع وإلى المجتمع، ومثل هذا الحزب لا بد وأن يحس كما يحس المجتمع، وإذا كان هناك ضيق حتى فى مثل هذا الحزب فلا بد وأن يتحمل هذا الضيق، لما فيه من الفوائد المتقدمه، من باب قاعده الأضرار والأرباح.

وهذا الإشكال نشأ من غلبه كون الأحزاب فى الشرق الأوسط أحزاباً استعماريه ليست من المجتمع، ولا إلى المجتمع، ولا فى المجتمع، بل هى أحزاب ديكتاتوريه تطبق أوامر الأسياد، وليذهب المجتمع بعد إلى الجحيم!، كما هو الحال فى حزب البعث والحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى وغيرهم، ولهذا كان شعارهم: (نفذ ثم ناقش)، وكان ديدهم الفرديه، والمطاره للأحزاب الأخرى، والاستبداد بالسلطه، وإلى آخره.

نعم لا بد للحزب من المراقبه الكامله حتى لا ينحرف، فإنه باعتباره قوه،

ص: ١٤٥

و{الإنسان ليطنى * أن رءاه استغنى} (١١))، وجب كبرياء أفراده إذا لم يواظبوا مواظبه كامله، حاله حال سائر القدرات، أمثال العلم والمال والسلاح والعشيره وغيرها، بل المواظبه اللازمه فى الحزب أكثر من المواظبه اللازمه فى الفرد، من جهه أنه مؤسسه، والمؤسسات لها أعداء كثيرون، بينما ليس الأفراد كذلك، و«كل ذى نعمه محسود» (٢)) كما فى الحديث، فإذا لم يكن لأفراد الحزب المواظبه الكامله _ ولو مشوا مشياً عادياً _ كان لهم خطر السقوط.

هذا بالإضافة إلى أن سلبيات الفرد فى الحزب، تسرى إلى كل الحزب، لأنهم وحده واحده، ما لبعضهم لجمعهم، وما على بعضهم على جمعهم.

الحزب والوسائل الأخلاقية

الحزب والوسائل الأخلاقية

الخامس: إن الحزب مدرسه الانحراف، حيث إن الذين يرأسون الحزب حيث يريدون امتداد بقائهم فى الرئاسة، لا بد لهم من الكذب والخداع والتضليل، إذ بدون هذه الأمور يقصر بقاؤهم، بل ولا يقدر على السيطرة الكامله على الحزب وإظهار أنفسهم بمظهر النشط العامل لخير المجموع، إلى غير ذلك من المحاذير المقارنه للسلطه.

وفيه:

أولاً: لا نسلم كليه التلازم، فهذه الكليه مثل كليه التلازم بين التسلط على البلاد وبين انحراف الطبقة المتسلطه، ومثل كليه التلازم بين كل قدره من علم ومال وجاه... وبين الانحراف.

وثانياً: إذا سلم بالتلازم، فاللازم المقارنه بين الأضرار والمنافع، ولا شك أن المنافع أكثر، حيث الترشيد الفكرى للأمة والوقوف فى وجه طغيان السلطه

ص: ١٤٤

١- تحف العقول: ص ٤٨. مجموعه ورام: ج ١ ص ١٢٧.

٢- سورة المؤمنون: ٥٣.

والتنافس الحر للتقدم، إلى غير ذلك مما تقدم فى مسأله منافع الحزب.

هل الحزب عدو للديمقراطيه

هل الحزب عدو للديمقراطيه

السادس: إن الحزب يأتى إلى المجتمع بعنوان كونه مؤسسه للديمقراطيه، بينما الحزب من أعداء الديمقراطيه، وذلك لأن الحزب إنما يتكون لأجل جعل الناس متساويين فى الحقوق، وإتاحه الفرصه لكل فرد فى التقدم والتمتع بكل مزايا المجتمع، من المال والرأه والسلطه وغيرها، وحيث يصل بعضهم إلى قياده الحزب، ينسى مصالح حتى قاعده الحزب من الأفراد، بل مصالح سائر الأمه، وإنما كل هممه مصالح نفسه إبقاءً لما حصله، واكتساباً لمصالح جديده.

ولذا نجد أن رؤساء الأحزاب يتنعمون بأضعاف أضعاف ما يحصله أفراد القاعده.

وحيثناك تقوم فئه من الحزب بنقد الزعماء، حتى يقوضوا عروشهم، ويأتى بعدهم جماعه أخرى إلى الرئاسه يكررون نفس المنهج السابق إذا وصلوا إلى القياده، فالحزب مطيه للاستغاليين والديكتاتوريين أعداء الديمقراطيه والعداله الاجتماعيه.

وفيه:

أولاً: إن هذا الأمر يأتى بالنسبه إلى الحكومه، فهل هؤلاء الناقدون للحزب يرون مثل هذا الرأى فى الحكومه، وإذا لم يكونوا يرون ذلك _ وهم لا يرون ذلك بالفعل _ فما هو مبررهم لتجوزهم الحكومه، بينما لا يجوزون مثل ذلك فى الحزب.

وثانياً: لا نسلم أن كل حزب يعيش فى الحريات حاله هكذا، فإن الرقابه الجماهيريه تمنع مثل ذلك، أما الحزب الذى يعيش فى حاله ديكتاتوريه فليس الكلام فيه، إذ مطرح نقد أولئك فى الأحزاب الديمقراطيه.

ص: ١٤٧

وثالثاً: نسأل هل إطلاق السلطه تفعل ما تشاء خير أم وجود أحزاب تراقب السلطه، وإن كان بعض رؤساء الأحزاب يفعلون ما ذكرتهم.

وكيف كان، فالمجتمع والرقابه جناحان للتقدم، وفي الحديث: «يد الله مع الجماعة»^(١)، وقد شرع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأجل الرقابه، فانسلاخ المجتمع عن أحدهما معناه هبوط المجتمع، كما هو المشاهد في البلاد الديكتاتوريه، حزبيه كانت أو غير حزبيه.

وبعكسه ما يشاهد في البلاد الاستشاريه، وإن كان لنا مأخذ على البلاد الديمقراطيه، بأنها انحرفت عن طريق الاستشاريه والعداله الاجتماعيه إلى الرأسماليه التي تتدخل في كل شيء، سياسه كانت أو اجتماعاً أو اقتصاداً أو ثقافه أو غيرها، فتحزفه، كما ألمعنا إلى شيء من ذلك في كتبنا الاقتصاديه.

ص: ١٤٨

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٧.

صور التجمع وأشكاله

(مسأله ٣٩): التجمع له صور، ألمعنا إلى إجمالها فى السابق، ولتوضيح الصور المذكوره لما فيها من الفائده السياسيه، نأتى فى هذه المسأله إلى تفصيل بعض تلك الصور، فنقول:

١: التكتلات النقابيه

١: التكتلات النقابيه

من التجمعات النقابيه، وقد أسست النقابات فى الأصل لتجميع قطعه خاصه من الأمه، لأجل رعايه مصالحها.

وقد ذكر فى القرآن الحكيم، حيث قال سبحانه: ((وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ...)) (١).

وقد كان بيد والد المرتضى والرضى (قدس الله أسرارهم) نقابه الطالبين.

وحيث انتقلت علوم المسلمين إلى الغرب وعرفوا بفائده هذا الشىء، شكلوا هم أول نقابه فى بريطانيا كما يقال للعمال، وقد اعترفت بمشروعيتها الدول الصناعيه، وأخذت تنتشر هناك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

ص: ١٥٠

المسيحي، وكان الاعتراف بها في المملكة المتحدة على نطاق واسع، ثم اعترفت بالنقابه فرنسا عام (١٨٨٤ م)، وهكذا توالت البلاد الصناعيه في تكوين النقابات للعمال.

هدف تشكيل النقابات

هدف تشكيل النقابات

وإنما يكون العمال النقابات للدفاع عن مصالحهم، التي أهمها زياده الأجر وتخفيض ساعات العمل، وليس ذلك اعتباراً وظلماً من العمال لأصحاب العمل، سواء كان صاحب العمل رأسمالياً أو شركة أو حكومه، بل لأجل الأجر العادل للجسد، بأن يكون الأجر بقدر العمل، بما يسبب الرفاه للعامل، وأن يكون بقدر العمل والفكر، فيما يكون العمل جسدياً فكرياً كما في المدير ونحوه.

والغالب أن التضخم يسبب ارتفاع الأسعار، بينما الأجر لا ترفع بقدر ذلك الغلاء، كما ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (الفقه: الاقتصاد).

كما أن النقابه تهتم لحمايه العامل ضد إصابات العمل وأخطار المهنة، وحمايه المرأه العامله بصوره خاصه، حيث نعومتها الطبيعیه، وحيث لها واجبات الحمل والولاده والرضاع وحقوق الزوج، وكذلك حمايه الأطفال العاملين، إذا كان هناك طفل عاملاً.

وتهتم بتوفير ساعات الراحة للعمال، وأوقات الرفاه والإجازات السنويه، وإنشاء تأمينات جماعيه، وصناديق ادخار تساهم الدوله فيها للتأمين في حال البطاله والعجز والشيخوخه، وضمان التعليم للعامل، وتوفير الوسائل الصحيه والمدرسيه وما أشبه للعامل وأسرته، وإذا كان إجحاف على العمال دعت النقابه

إلى الإضراب والمظاهرات مما يوجب إعطاءهم حقهم.

وفى نظر الإسلام لا بأس بهذا الأمر، بل هو لازم شرعاً، إذا كان من طرق إنقاذ الحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتقديم بهذا القطاع من الأمانة إلى الأمام، وقد جعل الإسلام دساتير خاصة ومناهج محددة للعمال والفلاحين، مذكوره فى الفقه الإسلامى، وفى الأحاديث الشريفه، وقد جمع جملة من علمائنا حقوقهم فى كتب خاصه، فعلى الطالب مراجعتها.

نقابات جديده

نقابات جديده

ولم يتوقف أمر النقابات إلى حد نقابه العمال، بل تعدته إلى نقابات الفلاحين، والمعلمين، والأطباء، والمهندسين، والصيادله، والطيارين، والموظفين، إلى غير ذلك من سائر أصحاب المهن وعمال المصالح.

وهناك مجلس إداره، وأعضاء منتخبين، وانتخابات حره للجمعيه الإداريه، كل سنه مثلاً مره، إلى غير ذلك.

ثم تعدى نشاط النقابات من الأمور المذكوره سابقاً إلى السياسه، وكانت هى النواه الأولى لتكوين الأحزاب العماليه فى مختلف البلدان الصناعيه فى الغرب وغيره، وحاولت أن تستغل مثل ذلك الشيوعيه فتجعله سلماً إلى تسلمها السلطه وبناء الديكتاتوريه على أكتافهم، مما لسا بصدد تفصيله الآن.

وإنما تدخلت النقابات فى السياسه، لأجل أن توصل أصوات العمال ومطالبهم إلى مسامع مجلس الأمانة، لإجبار السلطه التنفيذيه على الاتخاذ الإجراءات اللازمه بشأن إنصاف العمال.

وبقيت نقابات لم تربط نفسها بالسياسه كامله

ص: ١٥٢

وإن كان لها دلو من الدلاء فى هذا المجال.

وحيث إن النقابات تحتاج إلى المال، لأجل شؤون العمال حال البطالة والمرض والشيخوخة وما أشبهه، كان لابد لها من وضع صناديق لجمع المال، والاتجار بذلك المال للاسترباح، بغرض وفاء الحاجات لا لغرض التجاره على غرار الشركات، وإلا خرجت عن نظام النقابات إلى نظام الشركات، وذلك غير مقصود للنقابه.

٢: القوى الضاغطة

اشاره

٢: القوى الضاغطة

ب) القوى الضاغطة، وهى عبارته عن جماعات من الناس لهم مطالب معينه فى إطار مصلحتهم أو المصلحه العامه، يشكلون مظاهرات وإضرابات ومراجعات إلى الدوله، لإلغاء قانون، أو تشريع قانون، أو تعديل قانون.

وقد يطلق على هذه الجماعات كلمه (لوبي)، ويرمز بهذه الكلمه إلى الممرات وغرف الانتظار والمداخل والأشخاص الذين يترددون على المجالس التشريعيه للتأثير على أعضائها، وهم يطلبون من رجال الحكومه وممثلهم من المجالس النيابيه أن يستجيبوا لمطالبهم، بتشريع أو إلغاء أو تعديل قانون وفق طلبهم، لإعطائهم حقاً أو رفع كلفه عنهم، أو إعطاء الجماهير ذلك الحق، أو رفع الكلفه عن الجماهير.

وهذا الممر أو غرفه الانتظار بمثابة المأوى لحقوق الجماعه، ومنها يتوجهون لتفسير مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم، ويعبر عن اللوبي فى اللغه العربيه باللولب.

وأهم الشرائط فى هذه القوى الضاغطة:

١) استخدام الضغط بدون العنف، ولا شق عصا الطاعه، وإلا كان فوضى

واضطراباً، ولا تستعمل هذه القوى الضغط بتحطيم الأملاك الحكوميه، ولا الأملاك الخاصه، ولا عرقله المواصلات وإرهاب الناس فى الشوارع، ولا حرق المباني ونهب الحوانيت والقتل والجرح وما أشبهه، فالضغط أدبى بالإضراب والمظاهرات ومراجعته القوى.

٢) أن يكون الضغط فى خطوط مدروسه لفته معينه، تبدى فيها الجماعه احتجاجها على السلوك المتبع فى رعايه مصالحها، أو المصالح العامه.

وذلك مثل إضراب عمال الموانئ وشحن السفن والمناجم والمواصلات وغيرها، فى فرنسا وإمريكا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وغيرها. فقد شكل (مارتن) مسيره سلميه كبيره للاحتجاج على التميز العنصرى فى إمريكا، كما فعل جماعه إضراباً لمنع مطار خاص فى اليابان.

وهذا دائم ومستمر فى البلاد الغربيه التى لها بعض الحريات، بينما لا يوجد مثل هذا الشىء فى البلاد الشيوعيه إطلاقاً، إذ تقابل مثل هذه الحركه بمنتهى القسوه والعنف والقتل الجماعى، إذ لا- قيمه للإنسان فى هذه البلاد، وإنما قيمته قيمه آله حقيره فى معمل كبير، إلا- ما حدث فى بولونيا فى هذه الآونه الأخيره، فلم تتمكن الحكومه الشيوعيه من قمعه بشده، لأجل خوفها من الدعايه المضاده فى العالم، ومن تدخل الغرب بما لا يحمد للشيوعيين عقباه.

وقد تبعت البلاد الشيوعيه فى القمع القاسى البلاد ذات الانقلابات العسكريه الغربيه، أمثال إيران الشاه، ومصر عبد الناصر والسادات، وعراق قاسم وسلام والبعث وغيرها، حيث إن الإضراب والمظاهره تقابل بأقسى العنف، وذلك لأن حكومات هذه البلاد عميله يأتى بها الغرب الأمريكى أو البريطانى أو الإسرائيلى أو ما أشبهه، لإملاء جيوب المستعمر، وتحطيم بلاد الإسلام، ومن

الواضح أن الأحزاب والمظاهره وما أشبه تنافى مثل هذه المصلحه للمستعمر، ومثل هذه الحاله تكون فى بلاد العملاء الوراثنين.

موقف السلطه تجاه القوى الضاغطه

موقف السلطه تجاه القوى الضاغطه

الحكومات الديمقراطيه ولو الصوريه منها، تتخذ كثيراً وسائل السلم فى إرجاع القوى الضاغطه إلى حالتها الطبيعيه، وذلك بإعطاء بعض حقوقها وإرضائها للتنازل عن بعض دعاواها الأخر.

مثلاً إذا كان التضخم بمقدار خمسه فى المائه، وطالب العمال بواسطه القوى الضاغطه تلك الزياده فى الأجور، أعطتهم الدوله ثلاثه فى المائه، وأقنعتهم بالتنازل عن الاثنين الآخرين، بحجج تكون فى الصوره صحيحه.

وتعمل الحكومات اليوم جاهده على علاج ارتفاع الأسعار، والتوفيق بين أرباب الأعمال والعمال، كما ينشأ ضمن النظام السياسى فى الدوله مجلس اقتصادى، أو لجنه خاصه للتوفيق بين الأسعار والأجور حتى لا يؤدي اتساع الهوه إلى موجه من السخط والتذمر تنتهى بتهديد النظام السياسى.

وقد ذكرنا فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) أن الغالب فى أسباب هذا الغلاء الفاحش الذى أورث التضخم، هو أنانيه الحكومات الرأسماليه والشيوعيه على حد سواء، حيث إنها تصرف مبالغ طائله فى التسلح، وهذا يوجب صرف الشىء الكثير من المواد والنقود فى هذه الجبهه وبه يحدث التضخم.

ثم إن مطالب القوى الضاغطه، قد تكون غير عادله، مما يضر إعطاؤها بالآخرين

خصوصاً إذا كانت القوى الضاغطة قوه مرتبطه بخارج البلاد، كما هو الحال بالنسبه إلى الصهيونيه المتواجده فى إمرىكا وفرنسا وبريطانيا، فإن القوه اليهوديه حيث إنها تلاحظ الشبكه العالميه لليهود من ناحيه، ومصالحه إسرائيل من ناحيه ثانيه، لا تهتم بمصالح البلاد التى تقطنها، وإنما تضغط على تلك البلاد لأجل مصالحها الخاصه، وبذلك يختل توازن البلاد.

فباللزم أن تلاحظ القوى الثلاث _ التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه _ قدر العدل فى القوه الضاغطه، فتعطيها ولا تتعدى عن ذلك، حيث يورث التعدى الفوضى والاضطراب واختلال التوازن، فقد تزعم القوى الضاغطه السلطه التشريعيه فتشرع قانوناً ليس فى مصالحه البلاد، أو تطلب القوه الضاغطه تنحى السلطه التنفيذيه عن الحكم بحجه عجز التنفيذيه عن حل المشاكل، فإذا استجابت التشريعيه لذلك كان معناه ضعف السياسه، إلا إذا كان الحق مع القوى الضاغطه.

والقوى الضاغطه البريئه لها أهميتها فى البلدان الديمقراطيه، لأنها القوى المعبره عن مطالب الجماعات فى ميادين الاقتصاد والزراعه والتجاره والعمل والمهن وما إلى ذلك.

وكل قوه لجماعه معينه تنبؤ عن نشاط تلك الجماعه فى الدفاع عن مصالحها، وعن عداله القضيه أو عدم عدالتها، فالجماعه إن لم تكن مربوطه بالخارج وكانت ناضجه، كانت مصالحها أقرب إلى العداله، بخلاف العكس.

وتستعين الهيئات التشريعيه بأراء جمعياتها فى الحصول على رأى الجماعات الضاغطه، فاللزم على القوه التشريعيه أن تعرف قدر وقيمه الجماعات الضاغطه، حتى لا تخطئ فى إعطائها دون قدر العداله، أو فوق قدر العداله، إذ كلا الأمرين يمثل انحرافاً عن الحق، بالإضافة إلى أن إعطاءها فوق حقه يشكل خطراً على اقتصاد البلاد وميزانيتها، ورؤوس أموال الشركات وأرباحها، والنظام

وقد ذكرنا هنا إجمالاً، وفي الكتب الاقتصادية تفصيلاً، أن الاقتصاد السليم هو الذى يعترف بالملكيه الفرديه بما فى فلكها، فى إطار الحق العادل للعمل الجسدى والفكرى والمواد والشرائط والعلاقات، فاللازم على التشريعيه ملاحظه هذه الجبهه عند إعطاء القوى الضاغطة مطالبها، فاللازم أن لا- تكون القوى الضاغطة كلاً- على النظام الديمقراطى ومحرفه له، بل عوناً له فى وضع العداله فى نصابها، وجعل الاستشاره والأكثرية ميزاناً فى أمورها.

ولذا فاللازم زم المتطرفين فى القوى الضاغطة، حتى لا- يتعدوا عن حدودهم، وتجنيب المسؤولين عن النظام عن دخولهم فى القوى الضاغطة، وإلا كان ذلك تمهيداً للانحراف واختلالاً بالتوازن.

والجماعات الضاغطة تكون إسلاميه، إذا قامت بواجب إحقاق الحق وإبطال الباطل، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فلم تعد الحق ولم تطلب الأمر الجائر، فهى بالنتيجه جماعه، و«يد الله مع الجماعه» بشرط أن تلتزم بالإطار الإسلامى.

٣: الجمعيات التعاونيه

اشاره

٣ : الجمعيات التعاونيه

ج) الجمعيات التعاونيه، تؤسس على أساس إعطاء كل ذى حق من المنتج والمستهلك حقه، بالإضافة إلى التخفيف عن المستهلك مهما أمكن، حتى يتمكن من الوصول إلى حاجاته، فإن المستهلك قد لا يصل إلى حاجه إطلاقاً، وقد يصل إلى حاجه بأكثر من قيمته، وكذلك المنتج قد لا يتمكن من الإنتاج إطلاقاً، كما

قد يتمكن من الإنتاج لكن بصعوبه أكثر من الصعوبه المتعارفه، وقد يستغل فيعطى إنتاجه بأقل مما يجب أن يعطيه.

ولذا كانت الجمعيات التعاونيه وسيله وضع الحق فى نصابه بواسطه شعبها الثلاث:

(١) شعبه تعاونيات المنتج.

(٢) وشعبه تعاونيات الموزع.

(٣) وشعبه تعاونيات المستهلك.

فإن هذه الجماعات الثلاث حيث تجمع كل طائفه منهم المصلحه المشتركه، يشكلون تعاونيات لأجل الوصول إلى تلك المصلحه، سواء كانت تعاونيات زراعيه أو صناعيه أو بنائيه أو ثقافيه أو غيرها.

وهذه التعاونيات لها أنظمه خاصه، وتشريعات وأساليب تنفيذ، ونجاح التعاونيات يؤدي إلى كون الكسب مشروعاً، وإلى الوقوف فى وجه الربا والاحتكار والإجحاف، وإلى الوقوف فى وجه اختفاء المواد الأوليه والسلع، حيث لولاها لعمل المحتكرون ذلك حتى يبيعوها بأسعار باهضه، كما أنها تقف دون سوء التوزيع، ودون استغلال حاجه المنتج لبيع منتوجاته بأقل من قيمه العادله، إلى غير ذلك من الفوائد، والتي منها أيضاً عدم تمكن الشيوعيه من الاستغلال المكذوب للعمال والفلاحين، فهى تقف بوجه كلا الانحرافين الرأسمالى والشيوعى.

وأحياناً تمتد نشاط التعاونيات إلى إعانه الأقسام الثلاثه فى غير الأمور الاقتصاديه، كزواج عزابهم وعلاج مرضاهم وثنقيف جهالهم إلى غير ذلك.

والتعاونيات تأخذ العون من الدوله غالباً، كما أن الدوله تشرف على صحه سيرها، وتراقب نشاطها حتى لا تتحول إلى شركات تجاريه غرضها الربح وتكوين رأس المال بهذا الاسم.

جمعيات أخرى

وإلى جانب الجمعيات التعاونية المتقدمة، تؤسس جمعيات تعاونية من نوع آخر:

(١) مثل الجمعيات التي تؤسس في صورة صناديق لإقراض طائفه معينه كالفلاحين، أو كل من يطلب العون، واللازم في المنهج الإسلامى أن لا يكون القرض بربا، كما يلزم أن لا يكون اقتراض الصندوق من الناس بربا، بل يمكن تدارك الأمرين بجعل قسم من المال فى المضاربه، فيعطى الصندوق أجور عماله من الأرباح المقرره له بالنسبه لا- بقدر خاص، سواء كانت المضاربه بالأموال التبرعيه التي هى ملك الصندوق، أو بأموال الناس الذين أودعوها فى الصندوق بدون إرادته أرباحها، أو مع طلبهم أرباحها المضاربيه النسيه.

وكثيراً ما تعطى الجمعيات التعاونية للإقراض الزراعى السلف، نظير إيداع حاصلات الزارع فى مخازن الجمعيه إلى حين ارتفاع الأسعار وبيعها بما يتفق وجهد الفلاح المقترض، حتى لا يدفعه الاضطراب إلى بيع حاصله بخساره أو بأقل من الربح المناسب لعمله.

(٢) والجمعيات التي تؤسس لأجل إعطاء سائر المحتاجين حوائجهم، مثل جمعيه الزواج، وجمعيه بناء المساكن، وجمعيه تشجير البلاد، أو تصنيعها، أو تجميلها، وجمعيه تشغيل العاطلين، وجمعيه بناء المستشفيات، ودور العجزه، ودور الحضانه، وغيرها.

وفى النظر الإسلامى كل جمعيه تعاونيه بالشروط الإسلاميه، حسنه ومرغوب فيها، يشملها قوله سبحانه: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى)) (١)، وقوله (صلى الله عليه وآله): «يد الله مع الجماعة» (٢) وغيرهما.

كما أن الرأسماليه والشيوعيه من أشد الناقمين على الجمعيات، أما الرأسماليه فلأنها تريد امتصاص جهود الناس، والجمعيه تقف دون ذلك، وأما الشيوعيه فلأنها تريد زياده نقمه الناس لتتسبب السلطه باسم العامل والفلاح، والجمعيات تقف دون هذا الهدف.

٤: التكتلات الرأسماليه

٤: التكتلات الرأسماليه

د) التكتل الرأسمالى، وذلك بتجمع أصحاب رأس المال الذين منهجهم فى الاقتصاد منهج الرأسماليه، لأجل امتصاص المزيد من أموال الأمه، بالربا والاحتكار والإجحاف والاستغلال، وصنع وعمل ما يدر ربحاً من دون نظر إلى ضرره على الشعب، مثل صنع المواد الضاره وفتح المواخير وغير ذلك.

وحيث إن مثل هذا التكتل ينكشف أمره فوراً فيحول القانون دون عملهم، كان لابد لأمثاله من السيطرة على الأحزاب السياسيه والقضاء والسلطه التنفيذيه ووسائل الإعلام، حتى تكون أكثرية المجلس لهم، فلا يشرعون قانوناً ضد رأس المال لإنصاف الناس، وإذا كان قانون هكذا لم تنفذه القوه التنفيذيه، وإذا أوصل الأمر إلى القضاء، توقف القضاء عن إدانتهم، وأخذ الإعلام الذى سيطروا عليه

ص: ١٦٠

١- سورة المائده: ٢.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ١٣٧.

يضلّل الرأى العام، فلا يكون الرأى العام ضدهم، وهكذا يسخر رأس المال كل القوى لأجل بقائه وامتداد سيطرته.

وبعد ما يطمئن التكتل من إحكام قدرته فى الأمه، يفعل ما يشاء فى كنز أفراده الثروات الفاحشه، على حساب كد الفقراء وعرق العمال ودماء الذين يقتلون فى ساحات الحرب بسلاح الرأسماليين الذين هم تجار الأسلحه، ويريدون رواج هذا السوق.

وبالجمله تعمل هذه التكتلات ضد الغالبية فى الخفاء، وتقيم حكومات وتسقط أخرى، بمختلف الاتهامات التى لا أساس لها، إلا أنها أرادت الوقوف دون نشاط الكتله، وهذا الوضع له الأثر الفعال فى بلاد رأس المال، كأمريكا وألمانيا الغربيه وما أشبه تلك البلاد.

ومثل هذه الأمور كلها محرمة فى الشريعه الإسلاميه، بل بعضها من أشد المحرمات كالربا الذى ورد فيه: ((فَأَذْنُوبًا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)) (١)، وأن درهماً منه أعظم إثمًا من سبعين زنيه كلها بذات محرم (٢)، كما ورد أن «غبن المسترسل سحت» (٣)، إلى غيرها من النصوص.

والعلاج أن ينظم الاقتصاد ليكون فى قبال الأشياء الخمسه: (العمل والفكر والمواد والشرائط والعلاقات)، وإذا كان الاقتصاد بهذا اللون الإسلامى العادل لم يتكون رأس المال المجحف، ليتكون التكتل الرأسمالى الأنف الذكر.

ص: ١٦١

١- سورة البقره: ٢٧٩.

٢- انظر تفسير القمى: ج ١ ص ٩٣.

٣- الكافى: ج ٥ ص ١٥٣ باب آداب التجاره ح ١٤.

تقسيمات الأحزاب السياسيه

(مسأله ٤٠): تقسم الأحزاب السياسيه إلى عده تقسيمات نذكر أهمها، لنرى مزاياها، والأصلح منها عقلاً، والأوفق بالقواعد الإسلاميه شرعاً، فنقول:

الأحزاب العلنيه والأحزاب السريه

الأحزاب العلنيه والأحزاب السريه

(١) الحزب قد ينشأ في الإطار الحكومى، وقد ينشأ خارج الإطار الحكومى.

ولابد في القسم الأول أن يكون علنياً وله كل الامتيازات القانونيه، وقد يسبق مثل هذا الحزب الحكومه بأن تكوّن الحزب، ثم وصل إلى الحكم وقرر له القانون وجعلت له الامتيازات، كما أنه قد تسبق الحكومه الحزب، كما إذا جاءت الدوله وقررت قانون الأحزاب.

فمثلاً- في العراق قبل حكم الملكيين لم يكن حزب، ولما جاء الملكيون نظموا الأحزاب وقرروا قوانينها، وكذلك كان الأمر بالنسبه إلى بعض الأحزاب في إيران.

أما في إيران قبل الحركه الدستوريه فلم تكن هناك أحزاب، وإنما كانت جمعيات ومنظمات ومجالس شكلتها الاضطرابات التي حدثت من ثوره التبغ، فلما أرسى المشروطه دعائمها تحولت المنظمات وما إليها إلى جماعات سياسيه

انتهت إلى تكون الأحزاب، أما قبل الثورة فقد كانت في إيران أحزاب سياسيه حكوميه، ومناوءه للحكومه، نشطت لموافقه الملكيه كـ (رستاخيز) وبقيت بعضها الإسلاميه تعمل بتلكو، ومن دون موافقه الحكومه لها.

أما القسم الثاني، فإن كانت الحكومه ضعيفه عمل الحزب علناً، وحيث تضعف الحكومه لا تتمكن من منعه أو تحديده، بل يكون هو والحكومه في منافسه دائمه، وإن كانت الحكومه قويه اضطر الحزب إلى العمل سراً، ووقع مطرود الحكومه.

لكن هذا القسم المطرود المختفى يكون قوياً في المعنى، بل أقوى من الحكومه في بعض الأحيان، لأن مثل هذا الحزب لما كان خارج النظام مبعوضاً عند الحكومه، وعاملاً لتقويض الحكومه، لا بد له أن يقوى نفسه كماً وكيفاً، ليتمكن من مقابله النظام.

وسلاح مثل هذا الحزب في مقابل النظام الدعايه الواسعه ضد النظام، والتهجم على أركانه، والتشكيك في كل ما يتبناه النظام من مشاريع، ولو كان الحزب في الحقيقه مؤمناً بأولئك الأشخاص أو بتلك المشاريع.

والأحزاب السريه غالباً تتشقق وتلتحم، وذلك لأن سريه الحزب تفسح المجال لظهور الأنانيات، إذ لا مناقشات ولا شورى حقيقيه غالباً، ولا جماهير تقف دون التشقق، ولذا قلما تجد حزباً سرياً إلا وتجده قد انشق على نفسه، وأحياناً حدثت منه عده انشقاقات.

كما أن حزبين سريين قد يلتحمان لتوحيد جهودهما ضد الحكم القائم، خصوصاً إذا كان الضغط شديداً.

وفي مثل هذه الأحوال ربما يوجد حزب جديد أقدر من الحزب السابق على قياده دفه المعارضه، وأحياناً يضمحل الحزب السابق أو الحزبان السابقان، لإخلاء المكان للحزب الجديد.

وحاله التشقق والالتحام توجد في الأحزاب العلنيه أيضاً، بجهه الاختلاف في النظر وقله النضج، وبسبب توحيد الجهود

للتحصيل على مغنم أكثر، سواء المغنم الشخصي أو المغنم الهدفيه، فإن أصحاب الأهداف يعدون الوصول إلى أهدافهم من أكبر المغنم.

الأحزاب الشخصيه

الأحزاب الشخصيه

١) الأحزاب قد تكون شخصيه، أى أن الشخص القوى سواء كان فى الحكم أو خارج الحكم، يكوّن حزباً، فقد يكون هدفه الأنانيه وحب الظهور، وقد يكون هدفه برامج إصلاحيه أو ثوريه، يريد إجراءها فى المجتمع، وغالباً إذا كان الشخص الموجد للحزب أنانياً لم يبق الحزب، إذا ضعفت تلك الشخصيه أو ماتت، لأن هذا الحزب ليس هدفاً حتى يمتد بعد ضعف أو موت مؤسسه.

أما إذا كان الحزب وجد لأجل الهدف، وكان حاوياً على عناصر الدوام، دام وإن مات أو ضعف المؤسس له.

ومن عناصر الدوام الشورى، والاهتمام باقتصاديات الحزب، وبتقافه أفراده، وسعه الارتباط بالناس، حيث إن الشورى تمنع الاستبداد والأثره الموجه لتفرق القلوب، والاقتصاد والثقافه والارتباط أسباب بقاء الماديات والمعنويات والأجواء الصالحه.

وقد تكون الشخصيه قويه إلى حد أن الأحزاب تستمد منه الشخصيه وتنفيؤ تحت ظلاله حتى بعد موته، كما حدث مع (ديغول) رئيس فرنسا، وإن لم يكن هو حزبياً ولا مؤسس حزب.

ح) وقد تكون الأحزاب وقتية، فيتشكل الحزب في وقت خاص ولأجل هدف خاص، فإذا انتهى ذلك الهدف انتهى الحزب، كما إذا أراد أحد الحصول على مقام في مجلس الأمة، أو في السلطة التنفيذية، فإنه يشكل جماعه ويتخذ مقراً ويخرج جريده، ويعمل لأجل التفاف الناس حوله، فإذا فاز في الانتخابات أو ما أشبهه أو لم يفز، أغلق محله وحل حزبه، وانفض الناس من حوله، وكذلك إذا تشكل الحزب لأجل عدو خارجي، أو كارثة داخلية، أو اضطرابات، أو ما أشبه ذلك.

وهذه الأحزاب الوقتية أشبه بالتجمعات، وغالباً انسجام حقيقي بين أفرادها، ولذا لا تتمكن من إدامه عمرها بعد انتهاء الوقت المذكور.

نعم، قد ينتهز بعض أعضائها الفرصه لتشكيل حزب حقيقي لا ينتهي بانتهاء الفصل المذكور.

وكثيراً ما تتوحد تجمعات واقعيه عند الأمور المذكوره، لطرد العدو الخارجي، أو الكارثة الداخليه، فتشكل حزباً واحداً، كما فعلت ذلك تجمعات الجزائر، وشكلت (جبهه تحرير الجزائر)، ويسمى هذا التجمع بالجبهه أو الاتحاد أو ما أشبه ذلك، وهكذا فعل الفلسطينيون حين تجمعوا تحت ألوئه متعدده منها (منظمه فتح).

ثغرتان في الكفاح الفلسطيني

ثغرتان في الكفاح الفلسطيني

وإن كان ربما يؤخذ على بعض المنظمات الفلسطينيه مأخذان مهمان، ويعد أن

تنجح هذه المنظمات بسبب وجود هاتين الثغرتين فيها، وهما:

الأولى: إنها تجمع تحت لواء فلسطين أو العرب، ومن الواضح أنه لا تنجح في بلاد الإسلام إلا التجمعات الإسلامية، فإن شعور الناس وعواطفهم مع الإسلام، والقومية والوطنية لا أساس لهما من الصحة في نظر المسلمين.

هذا بالإضافة إلى أن اليهود يحاربون تحت لواء دينهم، والدين سلاح ليس عند هؤلاء مثله، لأنهم لم يحاربوا تحت لواء الدين.

وثانياً: التجمع تحت لواء الوطنيه والقومية أوجب ابتعاد سائر المسلمين منهم إلا- عاطفياً أحياناً، فلماذا يحارب الباكستاني والاندونيسي مثلاً لأجل وطن جماعه أو قوم غير قومه.

والمظنون أن الأستعمار البريطاني الأمريكى الإسرائيلى الروسى، هو الذى أوقع أهل فلسطين فى هذا الفخ، حتى يبتعد عنهم سائر المسلمين، فلا يقدرُوا على الحرب الحقيقيه، كما حصل ذلك بالفعل.

أما الخطب والتجمعات والجرائد وما أشبهه، فلا تخرج عن كونها أموراً هامشيه، لا تتمكن أن تدخل فى المتن، لتنهى الحرب فى صالح أهل البلاد من المسلمين الفلسطينين.

وعذرهم بأنه لا بد لهم من تجنب اسم الإسلام، لأجل إرضاء المسيحيين، فالجواب ذكره القرآن الحكيم: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (١)، بالإضافة إلى أن أيهما خير، إرضاء (٨٥٠) مليون مسلم غير عربى، أو (١٥) مليون عربى مسيحي، على تقدير أن يكون عدد المسيحيين هذا الرقم، وتأتى بعد ذلك مسأله الأ-كثريه، فاللازم اتباع الأ-كثريه الإسلاميه، أو العربيه، أو

ص: ١٦٦

الفلسطينيه وهم المسلمون ولا حق للأقلية أن لا ترضى لا شرعاً ولا عرفاً، والزمان كفيل بأن يظهر صحه ما ذكرناه أو صحه ما عملوه، وإن كان التاريخ أيضاً يدل على صحه ما ذكرناه، لأن مستقبل الدنيا كماضيها، فالإسلام نجى فلسطين من الظلم أول ما فتحها الإسلام، ثم استردها بعد الحروب الصليبيه، والآن لا يستردها إلا الإسلام.

الثانيه: إن هناك محاولات جاده من المستعمرين لإدخال هؤلاء فى لعبه الأمم، والثورى إذا دخل فى اللعبه سقط، كما دل على ذلك سالف التاريخ وحاضره، والثورى لا- يوالى العملاء، سعودياً كان أو عراقياً، لمثلت الاستعمار البريطانى والإسرائيلى والأمريكى، إلى غير ذلك مما هى معروفه.

وقد يجاب عن ذلك بأنهم مضطرون، لأجل تحصيل المال، ولأجل الإعلام، ولأجل أن لا يضربهم هؤلاء العملاء.

لكن هذا الجواب غير مقنع، فمن هدف الثوره تحصيل المال النظيف، لا أن يكون الثورى تاجراً، وعمل التجاره غير عمل الثوره، والإعلام المرتبط بالعملاء يضر بدل أن ينفع، أما أن لا- يضربهم العملاء فإن العملاء لا يتجاوزون خط أسيادهم فى الكف والضرب، وكفهم خدعه أسوأ من ضربهم.

وهذا شىء معلوم فى الفنون الدبلوماسيه، كما هو معروف فى الموازين العسكريه.

كيف ننقذ فلسطين؟

ولا بأس هنا بالإلماع إلى كيفية إنقاذ فلسطين كلها من أيدي اليهود، كما أنقذت كلها من ذى قبل من الصليبيين، والكيفية تعرف من سبب سقوط فلسطين، وهى ضعف الحكومه العثمانيه التى كانت حاميه فلسطين، لأنها لم تر أهميه لقوله سبحانه: ((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ))^(١)، ولغير ذلك من الموازين الإسلاميه.

أما الآن، فاللازم أن يشكل المسلمون تكتلاً داخل كل بلاد الإسلام وغيره، مثل تكتل اليهود فى العالم تحت لواء الصهيونيه، وذلك التكتل يأخذ بأسباب القوه من العلم والصناعه والمال والسلاح والدعايه وغيرها، فإذا وصلت قوتهم التنظيميه وسائر قواهم بقدر قوه الصهاينه، وزودوا بالإيمان، قابلوا بقواهم الماديه قوه الغاصبين، وبقواهم المعنويه (الإيمان) قوى من وراء اليهود من المستعمرين الشرقيين والغربيين، وبذلك يحصل النصر بإذن الله تعالى.

والكلام حول إنقاذ فلسطين طويل، نكتفى منه بهذا القدر، حيث إنه خارج عن صلب البحث فى هذا الباب، والله العاصم الناصر.

الأحزاب الهدفيه

الأحزاب الهدفيه

(د) وقد تكون الأحزاب هدفيه، أى تشكل للوصول إلى هدف خاص،

ص: ١٦٨

وهذه الأحزاب هي الأحزاب الحقيقية، إن لم تكن بهدف تقوية المستعمرين، وإلا كانوا عملاء، ولا كلام لنا فيهم.

ومثل هذه الأحزاب تتكون من الجماعه الذين تتقارب أفكارهم، ولذا نجد أن الأحزاب الثوريه غالباً تشكل من الشباب، حيث إن التغيير وتجديد البناء يلائم أفكار الشباب، بينما الأحزاب المحافظه تشكل غالباً من الشيوخ وكبار السن، حيث إن المحافظه على القديم والسير في ركاب التقاليد أقرب إلى أفكار الشيوخ، ونادراً ينعكس الأمر، فالشباب قد يدخل في المحافظين، والشيوخ قد يدخل في الثوريين، لأن بنيتهم الفكرية تلائم غير طبقتهم.

وهكذا تشكل الأحزاب الدينيه من المتدينين، والأحزاب الإلحاديه والحياديه من الملحدين والحياديين، وينطبق على ذلك قوله سبحانه: ((قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)) (١)، وقد قال أحد الحكماء: قل لي في ماذا يفكر المرء أقول لك أي رجل هو.

وحسب هذا التقسيم فالأحزاب قد تنظر إلى المستقبل (الشباب)، وقد تنظر إلى الماضي (الشيوخ)، وقد تنظر إلى الدنيا والآخرة (المتدينون)، وقد تنظر إلى الدنيا (الملحدون والحياديون)، فإن كان نظره إلى الآخرة سليماً، كما قال سبحانه: ((ادَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ)) (٢) كان ملحداً، وإن كان بغير مبالاه كان حياً.

الأحزاب اليمينية واليسارية

الأحزاب اليمينية واليسارية

ه) وقد تصنف الأحزاب إلى اليمينية واليسارية، وكل منهما إفراطى،

ص: ١٦٩

١- سورة ال إسرائ: ٨٤.

٢- سورة النمل: ٦٦.

واعتدالى.

قالوا: فاليمين الإفراطى هو الذى يريد الرجوع إلى القديم، وينظر إلى الحاضر والمستقبل شرراً.

واليمين المعتدل هو الذى يريد حفظ الحاضر، لا نظر له بالنسبة إلى الماضى أو المستقبل.

واليسار الإفراطى هو الذى يهدف الشيوعيه، أى ما فيه اللاتات الخمسه (لا دين، لا أخلاق، لا حريه، لا ملكيه، لا عائله).

واليسار المعتدل هو الذى يريد الاشتراكيه.

وأكثر هذه الأربعة رجعيه هو اليسار المتطرف، لأنه يقول: كان الإنسان فى قديم الزمان شيوعياً، والآن يجب العود إلى ذلك القديم.

ثم من بعده الاشتراكي، ثم اليمين المتطرف، ثم اليمين المعتدل، لكن هذه الأحزاب التى لا-تنظر إلى الآخره لابد وأن تعد رجعيه، حيث لا نظره لهم إلى المستقبل، كما قال سبحانه: ((يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ)) (١).

هذا بالإضافة إلى أنهم يرجعون فى التشريع والتنظيم والتنفيذ إلى الهوى والشهوات والميول النفسيه، وهذا رجعيه بحتة، حيث إن العقل تقدمى، ومنه تستمد الرؤيه المستقبليه، ولذا ورد فى الحديث: «من ساوى يومه فهو مغبون» (٢).

وقال سبحانه: (قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا) (٣).

وقال الشاعر الإسلامى:

وقال بنى المسلمين تقدموا

وأحب إلينا أن نكون المقدماء

ص: ١٧٠

١- سورة الروم: ٧.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩٥ من جهاد النفس ح ٥.

٣- سورة الحديد: ١٣.

(و) وقد تقسم الأحزاب إلى الأحزاب الإسلامية والأحزاب الكافره.

فالحزب الإسلامي بمعناه الصحيح، هو الذي يعمل لإعاده حكم الإسلام، ولإعاده توحيد المسلمين.

والأحزاب الكافره هي التي تعمل لتقويه سيطره الكفار، أمثال: (البعث: الغربى) و(الشيوعى: الشرقى) أما ما يخلط بين هذا وذاك، أو يقف حياداً من العقيدة والشريعة، فأحرى به أن ينطبق عليه قوله سبحانه: ((مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ)) (١).

من مقومات الحزب الإسلامى

من مقومات الحزب الإسلامى

ومن معالم الحزب الإسلامى الصحيح:

(١) أن يكون متفائلاً بالنسبه إلى المستقبل، كما قال سبحانه: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ) (٢)، إلى غير ذلك من الآيات الكريمت، والروايات المباركات.

(٢) أن يعتقد بتساوى الإنسان، وإنما الفارق التقوى، كما قال سبحانه: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَقَاكُمْ) (٣).

ص: ١٧١

١- سورة النساء: ١٤٣.

٢- سورة القصص: ٥ _ ٦.

٣- سورة الحجرات: ١٣.

وقال (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسيه كأسنان المشط»^(١).

وقال (عليه السلام): «الناس أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق»^(٢)، إلى غيرها.

٣) يرى تساوى الرجل والمرأة فى كل الشؤون، إلا الشؤون النابعة من الفرق بينهما خلقه، حيث وضعت الشريعة الإسلامية فروقاً تبعاً لآثار تلك الفوارق الخلقية، أما من يريد تنقيص الرجل حقه أو سحب المرأه إلى مراكز الفساد، وفرض الأعمال الخشنة التى لا تناسب مع خلقتها الجسديه عليها، ومع وظائفها الطبيعیه من الحمل والولاده والرضاع والتربيه، ومع جمالها وعواطفها وأنوثتها، فلا ينبغى أن يسمى حزباً رجعيّاً فحسب، بل وخارجاً عن دائره العقلانيه.

٤) أن يرى لزوم اقتران العلم بالإيمان، إذ العلم بدون الإيمان إعطاء السلاح بيد الشهوات، كما نرى ذلك فى العالمين الغربى والشرقى، ونتيجته حربان عالميتان، وتهيؤ لحرب ثالته، وألف مليون جائع، والقلق والحروب والثروات وملاً السجون و... كما أن الإيمان بدون العلم سطح بدون عمق، ولذا قال سبحانه: ((شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ))^(٣).

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «قيمه كل امرئ ما يحسن»^(٤)، إلى غير ذلك من الآيات والروايات.

ص: ١٧٢

١- الاختصاص: ص ٣٤١.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

٣- سوره آل عمران: ١٧.

٤- نهج البلاغه: الحكمة ٨١.

٥) أن يرى عدم التفكيك بين الدين والسياسة، بل السياسة جزء من الدين، ولزوم الانتخابات الحرة، وكون الحاكم مرصياً لله ولأكثرية الأمة، ولزوم وحده بلاد الإسلام، ولزوم رفاه الأقليات تحت الحكم الإسلامي، وإعطائهم حقوقهم.

٦) أن يرى في الاقتصاد، بطلان الخطين الشيوعي والرأسمالي وما يدور في فلكهما، وصحة الخط الإسلامي الذي يجعل المال في قبال خمسه أشياء كما سبق، وبذلك يعيش الكل متساويين اقتصادياً حسب العدل، وينعمون بالرفاه، وإعطاء الحاجات، وينالون ما يسبب تقدمهم وظهور كفاءاتهم، كما قال سبحانه: ((وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا)) (١)، إلى غيرها من الآيات والروايات الواردة بهذا الصدد.

٧) وقد حاول المستعمر الغربي والشرقي لتربيته الأحزاب الإلحادية أو الحيادية أو المذبذبة في بلاد الإسلام، ولا يصح أن يسمى أحدها بالحزب الإسلامي، أو بحزب المسلمين.

ونذكر هنا نموذجاً واحداً من تلك الأحزاب، والتي شكلها جماعه ممن أحسن ما يقال فيهم إنهم كانوا مغفلين، قبل ثلاثة أرباع قرن في إيران، والذي كان يسمى بالحزب الديمقراطي العمومي، وقد كان منهج حزبهم الذي طبعوه مؤلفاً من مقدمه وسبعه فصول، واثنين وثلاثين مادة، وعناوين الفصول هي هذه:

الأول) الترييه الإسلاميه.

الثاني) الحقوق المدنييه.

الثالث) الانتخابات.

الرابع) القضاء.

ص: ١٧٣

الخامس) الأمور الدينيه والمعارف.

السادس) الدفاع القومى.

السابع) الاقتصاد.

ثم اشتمل البرنامج المذكور فصل الدين عن السياسه و...

ومن غير الخفى استعماريه:

(١) جعل الدين فى زاويه خاصه، غير مرتبط بسائر الأمور، كما فى البند الخامس.

(٢) وفصل الدين من السياسه، كما ذكر فى المنهج.

(٣) وتسميه الحرب دفاعاً، لا جهاداً.

(٤) وإضافه القوميه عليه بدل الإسلاميه.

إلى غير ذلك مما ذكر فى داخل البرنامج.

أحزاب الأقليات

أحزاب الأقليات

ز) وقد تشكل الأقليات أحزاباً للدفاع عن مصالحها، سواء كانت الأقلية دينيه، أو لغويه، أو نازحين من بلد آخر، أو ما أشبه ذلك، ومثل هذه الأحزاب لا تسمى نفسها الأحزاب المدافعه عن الأمه، ولا تجمع حول نفسها كل من تمكن، بل من كان داخلاً فى تلك الأقلية.

وفى البلاد التى فيها جمله من الأقليات، مثل الكرديه والعربيه واليهوديه والمسيحيه، فى تركيا وما أشبه، تشكل كل أقلية منهم حزباً، وذلك لتحصيل منافع أكثر، من مدارس ومصحات وإذاعه وثقافه خاصه بهم، وما أشبه ذلك.

ص: ١٧٤

وفى الإسلام نسمى غير المتدين بدين الإسلام أقلية، أما المتدين بهذا الدين فلا فرق بين أفراده فى أى جهة من الجهات كما هو واضح.

ولذا لا يصح تشكيل حزب أقلية من جهة اللغة أو القوم أو ما أشبه.

وكثيراً ما يصل من أحزاب الأقلية مندوبون إلى المجلس، مثل وصول الإيرلنديين إلى مجلس العموم البريطانى، ومثل وصول أعضاء من الحزب الكردى إلى مناصب رفيعة فى الدولة فى العراق عام (١٩٦٠ م).

وينبغى هنا الإلماع إلى أن تشكيل الأ-كراد حزباً فى العراق، إنما كان لأجل اضطهاد القومية العربية للأكراد مما اضطرتهم إلى تشكيل حزب الأقلية وحمل السلاح فى وجه الحكم، فإنهم قالوا إذا كنتم أنتم أيها العراقيون قوماً عربياً فنحن قوم كرد، فلماذا يكون لكم كل شىء ولا- يكون لنا شىء، لكن العراق إذا صارت إسلامية زالت الفوارق، وكان الميزان الكفاءة، فلا فرق بين الكردى والعربى والفارسى وغيرهم، وإنما كل مسلم متساوى الحقوق مع الآخرين.

وفى إيران شكلت الأبرامنه فى أوائل الحركة الدستورية حزب (دشناكسيون)، إلى غير ذلك من أمثله الأ-حزاب للأقليات فى البلاد الإسلاميه وغيرها.

وكلما كان حزب الأقلية أكثر نضوجاً، تمكن من الوصول إلى أهدافه أسرع.

وربما يتبدل حزب الأقلية إلى حزب سياسى حاد، إذا لم تستجب الدولة إلى مطالبها، كما تبدل حزب (الاتحاد الإسلامى الأحمر) الذى تشكل فى إندونيسيا إلى الحزب الشيوعى، زعماء منه أنه بهذه الطريقه يتمكن من إنقاذ حقوق المسلمين.

كما أن حزب الأقلية قد يتبدل إلى حزب الأكثرية إذا سار فى هذا الطريق، مثل الحزب (الديمقراطى المسيحى) فى ألمانيا، حيث تمكن من النفوذ فى كثير من الكاثوليك والبروتستانت، فصاروا من أنصاره وبذلك صار حزباً للأكثرية.

ثم إن من الضروري على الدوله أن تلاحظ أحزاب الأقلية، لكي لا تسبب تجزأه الدوله فيما كان الحزب قوياً، كما حدث ذلك بالنسبه إلى الجناح الإسلامى فى حزب المؤتمر فى الهند، حيث سبب تجزأه الهند إلى الهند وباكستان، وذلك أثر عدم قبول حزب المؤتمر إعطاءهم حق الأكتريه فى الأقلية، بأن يعملوا بالنسبه إلى المسلمين الذين كانوا يمثلونهم ما يشاؤون، فقال الجناح الإسلامى: الآن وأتم تحت الاستعمار البريطانى وضعفاء، لا تقررنا لنا ذلك الحق، فإذا وصلتكم إلى الحكم وكانت لكم الأكتريه ذاب المسلمون فى أكتريتكم، ولذا جنح الجناح الإسلامى بقائده (جناح) إلى الاستقلال.

وهناك خلاف بين المسلمين فى باكستان والمسلمين فى الهند، هل كان استقلال باكستان فى نفع البلاد، حيث لولا الاستقلال لذاب المسلمون فى الأكتريه غير الإسلاميه كما يقوله الباكستانيون، أو كان الأصلح العكس، بأن لاتستقل باكستان حيث تكون القوه الإسلاميه فى القاره الهنديه ضمان رجوع الهند إلى كما كانت فى أيديهم قبل استعمار بريطانيا للهند، منذ ثلاثمائه وخمسين سنه، حيث إن الإسلام دخل الهند من زمان الإمام السجاد (عليه السلام) وأخذ البريطانيون الهند من أيدي المسلمين بعد كونها فى أيدي المسلمين قرابه عشره قرون، كما يقوله الهنديون.

وقد ابتلى باكستان بابتلاء التجزأه من جهه حزب الأقلية الذى تشكل فى باكستان الشرقى باسم حزب (العوام) حيث قوى هذا الحزب وبمساعده الهند وسائر الحكومات الاستعماريه تمكن من تجزئه باكستان، وتولدت بذلك حكومه (بنغلادش)، واللازم على مسلمى هذه البلدان الثلاثه (الهند

وينغلاش وباكستان) أن يكونوا حزباً قوياً واحداً، لإرجاع قاره الهند إلى الحكومه الواحده الإسلاميه، وذلك ممكن بعد أن نعرف أن الهنود منذ القديم أهل حكمه وتأمل وإنصاف، فإذا وجدوا الحق رجعوا إليه.

ولهذا السبب رجعوا إلى الاستقلال لما وجد حزب المؤتمر، ولم ينفذ بريطانيا كل ألعبيها في إبقائها خاضعه لتاجها، كما أن الشيوعيه لم تتمكن أن تجد موضع قدم فيها مع كونها جاره لها، ومع شدة الفقر والبؤس في الهند، حتى أن أعضاء الحزب الشيوعى فى (٨٠٠) مليون هندي، لا يتجاوز عن (٣٠) ألفاً، مع أنه حزب مجاز قانوناً، كما أن إمريكا لم تتمكن من جذبها إلى جانب نفسها، وكذلك لم تتمكن روسيا مع كثره ما أغريا به الهند للدخول فى فلكهما.

ثم إنه قد تشكل أحزاب الأقلية بالنسبه إلى الصنائع والمهن، مثل حزب أصحاب الصنائع، وحزب التجار، وما أشبه، لكن الغالب فشل هذه الأحزاب، حيث إن الأممه لا تقف وراء هذه الأحزاب، وكل حزب لا يستمد نشاطه وقوته من الأممه لا بد وأن يفشل بالآخره.

الأحزاب العماليه

الأحزاب العماليه

أ) الأحزاب العماليه، وهذه الأحزاب تشكلت أول ما تشكلت فى البلاد الغربيه، لأجل إنقاذ حقوق العمال من أيدي الرأسماليين، الذين كانوا يظلمونهم بأخذ كثير من أتعابهم، وقد كانت تلك الأحزاب تشكل سريره، لأن الحكومات كانت بأيدي الرأسماليين وهى تمنع مثل هذه الأحزاب، ثم تسربت الشيوعيه

إلى هذه الأحزاب، وقد زعم أولئك العمال أن في الشيوعيه خلاصهم، لأنها أداه هدم وإذا تمكنوا من هدم الحكم بالعنف ووصلوا هم إلى الحكم _ كما وعدهم الشيوعيون المتسللون _ تحسنت أحوالهم، ولم يستغلهم الرأسماليون، لكن سرعان ما أنقذت الأحزاب العماليه من زيف الشيوعيه:

(١) بتشكيل النقابات للعمال، وقد كانت تلك النقابات حره، فتحسنت أحوال العمال نسبياً بما لم يحتاجوا إلى الانضواء تحت لواء الشيوعيه.

(٢) إن الشيوعيه التي وصلت إلى الحكم في روسيا أظهرت نواياها تجاه العمال، فالحكومته صارت ديكتاتوريه إلى أبعد حد، فسحقت العمال تحت أرجلها، كما سحقته سائر الناس، والقتل والموت والسجن والتعذيب التي شاهدها العمال والفلاحون في أيام لينين وستالين لم يحدث مثلها في كل تاريخ العالم حسب ما حفظه التاريخ مما سبب عداة العمال في كل مكان للشيوعيه.

ثم البلاد الغربيه أجازت الأحزاب العماليه الشيوعيه، فأخذت تعمل ببعض حريه، لكن لم ينضو بعد ذلك تحت لوائها إلا ندره يدارون غالباً من بلاد الروس، وأمامي كتاب مطبوع قبل ست سنوات أحصى أفراد الأحزاب الشيوعيه في كل البلاد حسب الإحصاءات الرسميه لتلك البلاد، ويجد الإنسان في ذلك الإحصاء ضئله أفراد الأحزاب الشيوعيه في البلاد الغربيه ونحوها، فعددهم في فرنسا زهاء ثلاثه وثلاثين ألفاً، وفي ألمانيا الغربيه تسعه وثلاثون ألفاً، وفي سويسرا ثلاثه آلاف، وفي انكلترا ثمانيه وعشرون ألفاً، وفي كل من البلجيكيك والسويد خمسه وعشرون ألفاً، إلى غير ذلك.

كما إنى رأيت في إحصاء رسمي آخر أن عدد الشيوعيين في إمريكا الشماليه زهاء خمسين ألفاً.

وليس معنى ذلك أننا نقول بأن الغرب أعطى العمال والفلاحين حقهم، بل معناه إن العمال والفلاحين رضوا بلقمه العيش التي حصلونها تحت مظله النقابات بدلاً من الانضواء تحت ألوية الشيوعيه التي تحرمهم حتى لقمه العيش.

ولو أن البلاد الشيوعيه أعطت لعمالها وفلاحها مهله أسبوع واحد لإبداء آرائهم فى أجواء حره، لم يبق من العمال والفلاحين فى الحزب الشيوعى حتى أمثال أعداد الأحزاب الشيوعيه التي تتواجد فى البلاد الغربيه، وإن كانت الدول الشيوعيه تنكر ذلك فلتجرب التجربه التي جعلها (الماديه الديالكتيكيه) الدليل الوحيد فى كل العلوم والمعارف، وفى المثل: (التجربه أكبر برهان).

ومما يؤيد ما ذكرناه تجربه شىء من الحريه فى مصر والعراق والسودان وإيران وغيرها، فقد خرج العمال من الحزب الشيوعى بمجرد أن أتاحت لهم فرصه ضئيله، حيث لم يبق فى تلك الأحزاب منهم إلا المرتبطون بروسيا والصين وما يدور فى فلكهما، والآن نجد الصين حيث صار لشعبها بعض التنفس بعد موت الديكتاتور (ماو)، تنزل تصاوير ماركس ولنين وستالين وماو عن الساحات والدوائر والمحلات وغيرها، ويخرجون من الحزب الشيوعى زرافات، مع أن الديكتاتوريه بعد باقيه فى تلك البلاد.

هذا مع العلم أن البلاد الرأسماليه لا تعطى حق العامل والفلاح، كما لا تعطيهما الحريه الصحيحه.

ولو وصل الإسلام إلى تلك البلاد، فأعطى العمال والفلاحون حقهم الشرعى فى المال وفى الحريه، على ما بيّننا خطوطهما العريضه فى كتابى: (الاقتصاد) و(نريدها حكومه إسلاميه) وغيرهما، لرأوا ما لم يكونوا يحلمون به.

وكيف كان، فقد آلت حاله الأحزاب العماليه فى العالم إلى ثلاثة مصائر:

الأول: حال الأحزاب العماليه فى البلاد التى أعطيت لهم بعض الحريه فى العمل، وفى هذه البلاد تقلّصت إلى أدنى حد، كما أنها لم تستقل كاملاً، بل صارت عملاء للشيوعيه العالميه نوعاً ما.

الثانى: حالهم فى البلاد التى لم تعط لهم حريه، فأخذت تعمل فى السر، وفى هذه البلاد تمكنت الشيوعيه العالميه من تكثير أعداد المنتمين إليها، بالمال والإغراء والدعايه، وساعدتها على ذلك ضغوط الحكومات المحليه.

الثالث: حالهم فى البلاد التى تحكمها الشيوعيه، وفى هذه البلاد حلت مثل هذه الأحزاب إطلاقاً، واستبدت بالأمر زمره ديكتاتوريه تسحق العمال بكل قسوه.

قله أفراد الأحزاب الشيوعيه

قله أفراد الأحزاب الشيوعيه

ولذا نجد أن أعضاء الحزب الشيوعى مع ما لهم من الامتيازات، ومع ما يخشون من بطش الحكومه إذا لم يقبلوا الدخول فى الحزب بل دخولهم، ومن الخروج من الحزب بعد دخولهم، قله بالنسبه إلى أهالى البلاد مما يدل على أن أعضاء الحزب لو وجدوا الحريه لم يدخلوا فيه أو خرجوا عنه، حتى يكون حال الحزب الشيوعى فى البلاد الشيوعيه حال الحزب الشيوعى فى البلاد غير الشيوعيه، التى أعطى فيها للحزب الشيوعى الحريه.

ولا بأس بهذه المناسبة أن نذكر أعضاء الحزب الشيوعي في البلاد الشيوعي حسب الإحصاءات الرسميه إلى قبل ست سنوات:

فعددهم في الصين ذات الألف مليون زهاء خمسه وعشرين مليوناً، وفي الاتحاد السوفياتي ذات أكثر من ربع مليار زهاء اثني عشر مليوناً، وفي كل من رومانيا وبولونيا مليونان، وفي چيكوسلفاكيا مليون ونصف، وفي كوبا ثمن مليون، إلى غير ذلك، مع أنا نظن أن الأعداد المذكوره مبالغ فيها، حيث إن الإحصاءات رسميه في بلاد لا حريه فيها ولا رقابه، ومن المعلوم أن الديكتاتوريين يبالغون في كل شيء منسوب إليهم، بينما يذكرون ضئله كل شيء مرتبط بخصوصهم.

وقد رأينا المبالغه في طرفي التضخيم والتقليل، في عراق قاسم، والديكتاتوريين الذين قفزوا على الحكم بعده، وفي إيران البهلويين، وفي غيرهما.

ولا بأس بالإلماع إلى بعض هذه المظاهر في جملة من بلاد العالم:

ففي البرتغال كانت الدوله تعلن لمدته ثلاثين سنه، أن أكثرية الجماهير تريد الدوله، ولما سقط النظام قبل سبع سنوات ظهر أنه إلى أي حد كان الشعب يكره النظام، وأنه كان يحكم بالحديد والنار.

وفي الحبشه (أثيوبيا) حيث إن الاستعمار من عادته تغيير أسامي البلاد الإسلاميه لقطع صلتها بماضيها الإسلامى المجيد، كان (هياسيلاسى) يحكم البلاد بأبشع ديكتاتوريه منذ انتهاء الحرب العالميه الثانيه، إلى ما قبل سبع سنوات، ويظهر أن الناس يريدونه، وهم في بحبوه الحريه والرفاه، ولما سقط ظهر أنه إلى أي حد كان الشعب في كبت وفقر وإرهاب.

وفى اليونان لما سقط الديكتاتوريون العسكريون قبل سبع سنوات تقريباً، خرج الناس إلى الشوارع يظهرون الابتهاج والفرح بتحرير بلادهم من الطغاة المستبدين، بينما كان العسكريون من قبل يظهرون حب الشعب لهم، باستثناء زمرة عميله خائنه!

ص: ١٨٢

(مسأله ٤١): قد تقدم أن الأحزاب الإلحاديه ممنوعه فى البلاد الإسلاميه، وكما لا يحق لمسلم أن يمنح إجازة حزب رأسمالى إمرىكى، لأن الرأسماليه منهج منحرف وإمرىكا دوله استعماريه، كذلك لا يحق لمسلم أن يمنح إجازة حزب شيوعى روسى أو صينى، لأن الشيوعيه منهج منحرف، وكل من روسيا والصين دوله استعماريه، ولهذا الميزان لا تجاز الأحزاب المنحرفه والأحزاب المرتبطه بالاستعمار.

أما الأحزاب الإسلاميه التى تهتم بالشؤون الإسلاميه خاصه، أو بكل شؤون البلاد الإسلاميه بصوره عامه، والأحزاب التى تهتم بشؤون البلاد خاصه، كالأحزاب العماليه، والأحزاب الاقتصاديه، والأحزاب الاجتماعيه، وما أشبه، فتمنح لها الإجازة بشرط أن لا تخرج عن الإطار الإسلامى.

ووجه الجواز جمع قانونى الحريه الإسلاميه والتعاون، وقد قال سبحانه: ((وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ)) (١)، وقال تعالى: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى)) (٢)، وقال (صلى الله عليه وآله): «يد الله مع الجماعه» (٣)، إلى غير ذلك.

ص: ١٨٣

١- سوره الأعراف: ١٥٧.

٢- سوره المائده: ٢.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٧.

وإننا لا يهمننا اسم الحزب، بل المهم أن يكون هناك جماعه واعون نزيهون يتكتلون لبناء (الأفكار) و(الأشياء) فى ضوء الإسلام، مع جزئياته مع العصر الحديث، لإخراج البلاد عن الاستعمار أولاً، ولبناء بلاد الإسلام بناءً حضارياً إسلامياً ثانياً، ولجعل زمام العالم فى يد الإسلام ليقود العالم إلى الرفاه والسلام ثالثاً.

وإنما قلنا لبناء الأفكار والأشياء، لأن العالم الإسلامى تخلف عن العصر الحديث فكراً وشيئاً، وما دام لم بين البلد بهذين البنايين لا- يتمكن من الخروج عن حائل الاستعمار، فكيف بالمرحلتين الثانيتين، ولتوضيح ما ذكرناه نقول: إن المسلمين منذ النهضه الغربيه مروا بأدوار ثلاثه، كأدوار الطفل:

(١) فإن الطفل أول ما يولد يكون حاله أشبه بحال النائم، لا يفهم فكراً ولا شيئاً.

(٢) ثم بعد مده يفهم الأشياء، ولا يفهم الأفكار، ولذا يأخذ فى الأكل واللعب وسائر الأعمال الإراديه، لكن بدون فكر، وبدون الاطلاع على ما وراء الأشياء، ولذا نراه يمد يده ليأخذ القمر، ويشعل الثقاب بدون مبالاه لاجتناب النار، ويقفز فى الماء بدون ملاحظه أنه يغرق، ويبدل الذهب بالتمر، بدون إدراك أن قيمه الأول ألوف أضعاف قيمه الثانى، إلى غير ذلك من الأمثله.

وسبب كل ذلك أنه أدرك الأشياء ولم يدرك الأفكار، وإنما يفعل الأشياء تقليدياً، وبدون إدراك الحسن والقبح، والصحه والسقم، والشرائط والمزايا والخصوصيات.

(٣) وفى الدور الثالث حين يكبر الطفل، يشرع فى فهم الأفكار، أى ما وراء الأشياء، ولو لم يفهم الطفل فى هذه المرحله الثالثه الأفكار، كان ناقصاً

يجب علاجه، كما أنه إذا لم يقلد في المرحلة الثانية ولم يفهم الأشياء كان ناقصاً.

(٤) وهكذا مر المسلمون بحاله النوم والتقليد، عند ما صدموا بالغرب الناهض في مده مائه وخمسين سنة الأخيره.

أما الدور الثالث، وهو دور الإدراك وفهم الأفكار، فلم يصل إليه المسلمون، فصار مثلهم مثل الطفل الذى وصل إلى دوره الثالث، لكنه بعد لم يتجاوز الدور الثانى، وقد قلنا إن مثله مريض يجب أن يراجع بشأنه الطبيب، فيما نرى أن اليابان وفى نفس الوقت مرت بالمرحلة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة.

وعليه فما تقدم من وجوب التكتل للبناء الفكرى الشئى، ليس المقصود منه تكوين الحزب فقط، وأنه عصى سحره للإنقاذ وغيره، بل المقصود منه الإيصال بالمسلمين إلى المرحلة الثالثة فى فتره زمنيّه معقوله تتناسب وبناء الأفكار والأشياء.

والأحزاب التى تتمكن من أن تقوم بهذه المهمه يجب أن تكون:

(سياسيه)، تفهم أعماق السياسيه ولها نضج سياسى.

و(حره) لا- تخاف مطارده السلطه، لتتمكن من أن تعمل بكل حريه، حتى تظهر كفاءات أفرادها فى مختلف الميادين المحتاج إليها.

و(شعبيه) مرتبطه بالشعب بأن يكون منهم وإليهم، فهى ليست إلا جزءاً من الشعب عامله لإنقاذه، وحينئذ يلتف الشعب حولها بما يمكنها الوصول إلى هدفها.

الحزب بين اعضاءه ومناصريه

(مسأله ٤٢): الارتباط بين الأفراد وبين الحزب على ثلاثة أقسام:

الأول: أعضاء الحزب، الذين سجلوا أنفسهم كأعضاء، ولا يكون فرد عضواً إلا إذا عرفه الحزب بالذات، أو كان له شاهد كفاءة وتزكيه، وإذا قبل في الحزب وضع تحت التجربه لمدته، فإن ظهر منه الإخلاص والنشاط والإيمان بمبادئ الحزب فهو، وإلا طردوه عن العضويه.

والنواه المركزيه للحزب تنتخب الأعضاء، لتجعل لكل واحد منهم مهمه، أخذاً من الرئيس، وانتهاءً بالعضو العادي، الذي له مهمه سائر الأعضاء، ويشترك كل الأعضاء في كل برامج الحزب الجماهيري، أمثال الانتخابات، ونشر المناشير، وبيع الصحف، والمظاهرات، وغير ذلك.

وبقدر نشاط أعضاء الحزب وصلاحياتهم للانسجام مع الأمه، يكون تقدم الحزب.

ومن الواضح أن في الأعضاء من يعملون للحزب ليل نهار، فلا عمل لهم سوى ذلك، وهؤلاء يتقاضون من الحزب أجورهم، وكلما كان العضو أكثر إخلاصاً للهدف كان أكثر قناعه بضئاله الأجور التي يتقاضاها، فبينما كان بإمكانه أن يعمل خارج الحزب براتب خمسمائه دينار يعمل للحزب بربع هذا

الراتب وهكذا، فالحزب مؤسسه لها موظفون، بمختلف نشاطاتهم واندفاعاتهم وأجورهم وأعمالهم.

الثانى: المناضرون للحزب، وإن لم يقبلوا العضويه، وهؤلاء هم الذين لهم نفس هدف الحزب ويتعاطفون مع الحزب لكنهم لا يستعدون للعضويه، وهؤلاء يشتركون فى الانتخابات والمظاهرات، ويقرؤون نشرات الحزب وجرائده، ويدافعون عنه، ويسددونه قدر إمكانهم، ويكونون عيونهم وآذانه وألسنته فى المجتمع، ومن المعلوم أن دائره هؤلاء أوسع من دائره الأعضاء. ومن المناصرين غالباً ينتخب الأعضاء لدى الاحتياج.

الثالث: الجماهير الذين ليسوا بأعضاء ولا مناصرين، وإنما لهم هوى فى الحزب، يشتركون فى انتخاباته، كل مره يكون للحزب انتخابات سنويه أو ما أشبهه، وإن لم يشتركو فى مظاهرات الحزب، ولم يعقدوا علاقات قريبه معه.

وكلما كانت الجماهير الملتفه حول الحزب أكثر، كان فوز الحزب فى الانتخابات لمجلس الأمه أو غيره أقرب، ولا تلتف الجماهير حول حزب ما إلا إذا رأوا منه برنامجاً صحيحاً، ونشاطاً واسعاً، وخدمه صادقه، وصادقه مع الناس بريئه، ولذا قد ينشأ حزب ويترقى سلم الصعود بسرعه، بينما قد ينشأ حزب ويبقى مده ثم يزول ويتلاشى.

وقد رأيت فى العراق ثلاثه وأربعين حزباً تلاشت شيئاً فشيئاً، حتى لم يبق منها إلا الاسم فى بعض ثنايا التاريخ، ولم يكن ذلك إلا لفقدان تلك الأحزاب للمقومات الأساسيه للحزب، وإنما كان لهم تجمع وقتى لههدف عابر، مثلها مثل (سحابه صيف عن قريب تقشع).

التشكيلات المتدرجه للحزب

التشكيلات المتدرجه للحزب

ثم أعضاء الحزب، وهو الأمر الأول الذى ذكرناه، يشكلون بين أنفسهم ثلاثه تشكيلات، بعضها فوق بعض، ومؤسستين مركزيتين إحداهما فوق الأخرى، كما ويشكلون مؤتمراً عاماً بين كل فتره وأخرى.

(١) التشكيل الأول: (الوحده الصغيره) المكونه من عدد محدد، كثلاثه أو خمسه أو سبعة أو ما أشبه، التى تتشكل فى المحله أو الشارع أو السوق، ولهذه الوحده مسؤول هو الرابط بين الوحده وبين التشكيلات الفوقيه، ويجمع أفراد هذه الوحده كل أسبوع أو أسبوعين، أو أقل أو أكثر، مره واحده للتداول فى الشؤون السياسيه أو المرتبطه بالسياسه، كالأشؤون الاقتصاديه أو الاجتماعيه أو الثقافيه أو غيرها، ويدير الجلسات ذلك المسؤول الذى ينتخب من قبل الوحده بين فتره وفتره بأكثرية الأصوات.

وحيث إن مثل هذه الوحده يسكن أعضاؤها فى محل واحد، يمكن إعلامهم بما يجرى فى الحزب أو البلاد بسرعه، وحتى إذا لم تسمح الدوله بالحزب وكان غير مجاز أمكن اجتماعهم بسهولة، لبعده نظر الرقابه الحكوميه عنهم، لأن كونهم فى محل واحد طبيعى فلا يلفت اجتماعهم الأنظار.

المواصفات الضروريه للوحده الحزبيه

المواصفات الضروريه للوحده الحزبيه

واللازم على الوحده أن ترفع من معنوياتها، بالمطالعه والمذاكره والمناقشه،

وإلا فمجرد الاجتماع الفارغ لا يعطى مفعولاً جيداً.

كما أن الوحده الناجحه هي التي تتمكن أن توجد الانسجام بين أفكار الحزب وأفكار المجتمع، لا بمعنى أن تسف إلى المجتمع إذا كان مجتمعاً متأخراً، بل بمعنى أن تتمكن من أخذ يد المجتمع إلى الصعود خطوه خطوه، باللف واللين والإقناع، كما قال سبحانه: ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) (١).

ومن أخطر ما يوقع الوحده في الانزلاق، أن ترفع الوحده نفسها عن طبقه الشعب إلى طبقه الكبراء، وأن تأخذها الأنانيه، فتفعل عن وحي ذلك، وقد أشار القرآن الحكيم إلى كلا الأمرين في آيتين:

((الآيه الأولى))

فقال سبحانه: ((الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاهِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُطْرًا)) (٢).

ففي المؤمنين ثلاث صفات حميده:

١: قلبهم مع الله: ((يُرِيدُونَ وَجْهَهُ)).

٢: وجسمهم مع الله: ((يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاهِ)).

٣: وهم مستمرون في هذا الطريق: ((وَالْعَشِيِّ)).

كما أن في الذين أخلدوا إلى الأرض من المستكبرين ثلاث صفات سيئه، ضد صفات المؤمنين:

١) قلبه غافل: ((مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا))، ومن غفل عن الله غفل عن نفسه ولم يفهم مصالح شخصه، كما قال سبحانه: ((نَسُوا اللَّهَ فَنَسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ)) (٣).

ص: ١٨٩

١- سورة النحل: ١٢٥.

٢- سورة الكهف: ٢٨.

٣- سورة الحشر: ١٩.

٢) ويتبعون في أعمالهم القطب المخالف لله سبحانه: ((وَاتَّبِعْ هَوَاهُ)).

٣) وليس لهم استقامه في أمورهم، فإن الهوى تميل كل يوم إلى جانب: ((وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا)).

ولذا فعليك أيها الرسول (صلى الله عليه وآله) وكل من كان على طريقك اتباع ثلاثه أمور:

١: لا تطرد المؤمنين حتى تبعد منهم جسماً: ((وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ)) (١).

٢: ولا ينحرف قلبك عنهم: ((وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) (٢).

٣: ولا تجعل قطب اتجاهك غير الله سبحانه: ((تُرِيدُ زِينَةَ الدُّنْيَا)) (٣).

((الآيه الثانيه))

ب) وقال سبحانه: ((وَلَا تُصَيِّرْ كَفْرًا لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا)) (٤)، ((إِنَّكَ لَمَنْ تَخَرَّقَ الْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّبِعِ الْجِبَالَ طُولًا)) (٥).

فكن ملائماً مع الناس، لا- في مظهر الكبر والأنانيه وعدم الاعتناء بهم، وكن في نفسك متواضعاً وإن لم يكن هناك ناس فلا تضرب برجلك الأرض كما يفعله الجبارون لإرضاء أنانيه أنفسهم، ولا ترفع صدرك وعطفك حين المشى كبرياءً واستعلاءً على الطبيعه، فمهما ضربت الأرض فإن الأرض لا تنشق تحت رجلك، وإنما تتعب رجلك، ومهما مددت قامتك كما يفعله الأنانيون، فإنك لا تصل إلى طول الجبال، فكيف بما هو أطول وأرفع من الجبال، وإنما تتعب جسمك.

والحاصل: كن متواضعاً مع الناس، ومع الطبيعه التي خلقها الله سبحانه، فإن السماء والأرض لا تتكبران،

ص: ١٩٠

١- سورة الأنعام: ٥٢.

٢- سورة الكهف: ٢٨.

٣- سورة الكهف: ٢٨.

٤- سورة لقمان: ١٨.

٥- سورة الإسراء: ٣٧.

فقد {قالنا أتينا طائعين} فلا ينبغي الكبرياء لمن هو أصغر منهما.

ثم أليس الحزب إنما شكل لخدمه الناس، وان كان إسلامياً لخدمه الله سبحانه أيضاً، وهل يمكن خدمه الله وخدمه الناس بالتكبر والاستعلاء.

وبعد فالحزب يحتاج إلى جمع الناس حول نفسه، والناس لا يجتمعون حول الأنانيين، وفي المثال: (قطره من العسل تجمع حول نفسها من الذباب ما لا يجمعه طن من العلقم).

وما ذكرناه في (الوحده) جار في سائر أعضاء الحزب، وكلما كان اتساع دائره عمل الفرد في الحزب أكثر، كان احتياجه إلى اتباع ما ذكرناه في الوحده أكثر، لأنه بقدر دائره الاتساع تكون مسؤوليه الصلاح والإصلاح، فمن كان معاشراً مع عشره كان اللازم عليه مراعاة الأخلاقيات مع عشره، بينما الذي يعاشر مائه يلزم عليه مراعاة الأخلاقيات مع مائه، وهكذا.

واللازم على أفراد الوحده إيجاد الائتام بين سياسه الحزب وبين السياسه العامه في الدوله _ في غير الدول المديكتاتوريه التي يجب على الحزب هدمها بكل حال _ وذلك لأن الغالب أن سياسه الجماعه الصغيره تخالف سياسه الجماعه الكبيره، لأن الجماعه الصغيره تريد فتح المجال لنفسها للتقدم، والجماعه الكبيره قد ملأت المجال فلا تريد فسح المجال للجماعه الصغيره، ولذا فإذا كانت الوحده تريد تقديم الحزب لزم عليها أن تعرف كيف تقدم من الخلل والفرج ومواضع الثغره حتى لا تصطدم بالسياسه العامه للدوله.

ولنفرض أن سياسه الحزب تقديم عضو منه لوزاره الخارجيه، وسياسه الدوله بقاء الوزير السابق في مثال التعارض في السلطه التنفيذيه، فإن الحزب يجب أن يدرك كيف يتمكن من التقديم بما لا يوجب التصادم، إذ التصادم في الغالب يوجب انتكاس القوه الصغيره أمام القوه الكبيره.

الوحده المدينه للحزب

الوحده المدينه للحزب

٢) التشكيل الثانى: (الوحده المدينه)، حيث يجتمع فى هذه الوحده المسؤولون فى الوحدات الصغيره، مثل أن فى المدينه عشر وحدات، فى شوارعها وأسواقها ومحلاتها، فإن عشره مسؤولين يشكلون وحده المدينه، وإذا كانت المدينه كبيره يمكن تشكيل وسط بين الوحده الصغيره وبين وحده المدينه.

فمثلاً مدينه ذات مليون إنسان، لا يمكن جمع المسؤولين فى الوحدات الصغيره فيها فى وحده المدينه، بل اللازم وحده متوسطه بين الولايتين، فللمحلات وحده متوسطه، وللشوارع وحده أخرى، وللمؤسسات الحكوميه وحده ثالثه، وللمهنيين وحده رابعه، وللعمال وحده خامسه، وهكذا، وهذه الوحدات المتوسطه يجتمع مسؤولوها فى وحده المدينه.

وأحياناً يحتاج الأمر إلى وحدات متوسطات بين الوحدات الصغيره وبين وحده المدينه، بحيث تكون بين تلك الوحدات المتوسطه أيضاً سلسله مراتب، فوحدات شوارع محله تجتمع فى وحده المحله، ووحدات المحلات تجتمع فى وحده المنطقه الشرقيه للمدينه مثلاً، ووحدات المناطق تجتمع فى وحده المدينه، وهكذا.

الوحده العامه للحزب

الوحده العامه للحزب

٣) التشكيل الثالث: (الوحده العامه)، التى تجتمع فيها كل وحدات المدن، وغالباً تجعل عاصمه البلاد مقراً لها، فمثلاً فى شوارع كربلاء:

١: وحدات

ص: ١٩٢

أوليه، ثم لهذه الوحدات مسؤول عام، ولوحدات (المسيب) و(الطويريج) و(الشفائيه) ثلاثه مسؤولين عامين، فهؤلاء المسؤولون يشكلون:

٢: وحده فوق على مستوى المحافظه، ثم المسؤولون فى كل محافظه محافظه يشكلون:

٣: وحده فوق هى اللجنه المركزيه للحزب.

وقد لا تكون الوحده رقم (٢) حسب التقسيمات الإداريه للبلاد كالمحافظات فى المثال، بل تكون حسب التقسيم الصالح بنظر الحزب، مثل شرق البلاد وغربها وجنوبها وشمالها، ومثل القوميات التى تقطن البلاد، مثل: (عرب خوزستان) و(أكراد سنندج) وغيرها و(أتراك آذربيجان) و(فارس الوسط) فى إيران، إلى غير ذلك من التقسيمات الصالحه لتشكيل الوحده رقم (٢) فى البلاد.

ثم هناك أمر رابع وخامس وسادس مرتبط بالتشكيلات رقم (١، ٢، ٣) فـ:

٤: هو اللجنه التنفيذيه للوحده رقم (٢)، وذلك لأن أعمال الوحده رقم (٢) كثيره، فلا بد للوحده المذكوره أن تنتخب بعض أعضائها ليشكلوا وحده منبثقه منهم، لأن يكونوا المشرف على سير الأعمال وتنظيم الأمور.

٥: وهو اللجنه التنفيذيه للوحده رقم (٣)، وهذه تشكل لكثيره أعمال الوحده المركزيه مما لا بد لها من انبثاق لجنه من خيره أفرادها للأشراف العام والتنظيم العام.

والغالب أن تكون هذه اللجنه رقم (٥) أهم جبهه فى كل الحزب، وإذا أوتوا العلم والفهم والأخلاق والنشاط تمكنوا من ترفيع الحزب، وبالأخره من ترفيع البلاد، سواء كانوا فى الحكم أو فى المعارضه أو حتى إذا كانوا يعملون فى السر، لتقديم الحكومه أو تقويضها.

وحيث ذكرنا الفكر، لا- بأس هنا بالإلماع إلى حقيقه مهمه، هي أن الفكر له مكان الصداره، لأنه الذى يقود الفرد والأمه إلى الصلاح والفساد، فالطبيب والمهندس والاقتصادى والفقير إنما وصلوا إلى هذه الدرجات، لأن فكرهم أولاً قادهم إلى لزوم السير فى هذا الخط، وكذلك كل مجرم وسفاك وطاغوت وديكتاتور إنما سار فى خطه لأن فكره سبب له ذلك.

ولعل ما ورد من قوله (صلى الله عليه وآله): «نيه المؤمن خير من عمله، ونيه الكافر شر من عمله»^(١)، يشير إلى ما ذكرناه، كما جعله كشف الغطاء (رحمه الله) أحد احتمالات الروايه، حيث احتمل فيها أكثر من ثلاثين احتمالاً.

ولذا فالواجب على الحزب، أن يهتم بالتفكير أكثر من اهتمامه بالعمل، فإن العمل وراء الفكر، وقد يعطى الفكر للعمل قيمه كبيره، بينما قد يكون العمل بدون الفكر ذا قيمه قليله جداً.

وكما أن العمل إذا زاد أو نقص يفقد مفعوله أحياناً، بل ينقلب إلى ضده، كما إذا خالط الماء شىء من العفص حيث يوجب الماء مزيداً من العطش عوض أن يرفع العطش، أو إذا نقص من السكنجيين الخل زاد فى الصفراء بدل أن ينقص من الصفراء، كذلك إذا زيد فى الفكر أو نقص منه، انقلب الفكر فى كثير من الأحيان ضاراً عوض كونه نافعاً.

مثلاً إن الحزب الإسلامى يفكر فى تشكيل وحدات عامله فى كل قطر إسلامى، لتنمو تلك الوحدات حتى تتمكن من إسقاط الجدر الاستعماريه، لترجع الأمه الواحده إلى حكومتها

الواحدة، التي هي حالتها الطبيعيه، وإذا بالاستعمار يأتي ليضيف إلى هذه الفكره، فكره أن تكون من مبادئ هذا التشكيل تساوى البشر فى البلاد الإسلاميه من غير فرق بين مسلمهم وكافرهم أمام القانون، فإن هذه الزيادة فى أصل الفكره توجب أن ينقلب التشكيل ضاراً.

وهكذا إذا نقص من الفكر، كما إذا انضمت إلى الفكره الآنفه، فكره وجوب الشروع من البلاد العربيه فقط، فلا يدخل فى الأمر غير عربى، فإن نقص الفكر عن الإسلاميه العامه إلى الإسلاميه العربيه فقط، يوجب تشقيق المسلمين، وهو ضار بالعمل، لا أنه ليس بنافع فحسب.

المؤتمرات العامه للحزب

المؤتمرات العامه للحزب

٦: والمؤتمرات العامه للحزب، فان الحزب يعقد فى كل فتره زمنيّه خاصه، مثل كل سنه مره، مؤتمراً عاماً من الأعضاء الذين هم أعضاء فى كل الوحدات واللبان المذكوره آنفاً، وذلك لإجراء الانتخابات العامه.

وكيفيته أن يكون لكل فرد صوت بمقدار خدماته، أو يكون لكل فرد مهما كان صوت واحد، بالأسلوب الذى يقرره منهج الحزب.

ويخطب فى المؤتمر الرؤساء، فيذكرون إنجازات الحزب فى العام المنصرم، وما يحتاجه الحزب فى الحال الحاضر، ورؤيه الحزب للمستقبل، وما يحتاجه المستقبل من العده، وأحياناً يتكلم غير الرئيس فى الوحده ونحوها، كما يقررون الأعمال المستقبلية إما بأكثرية الآراء، وإما بالاقتراع، أو بغيرهما مما يساعد عليه منهج الحزب.

واللازم أن يتم الانتخاب للأعضاء الذين يحضرون المؤتمر، والذين يصوت

لانتخابهم، فى أجواء حره، وحينذاك يكون الحزب استشارياً ديمقراطياً، فإن لم تكن الأجواء حره، كان الحزب ديكتاتورياً، ونتيجه ذلك هى تصفيه الديكتاتور لأصدقائه، كما حدث فى روسيا وفى الصين وفى غيرهما من البلاد الشيوعيه.

فقد قتل ستالين أصدقاءه، كما قتل ماو أصدقاءه، وكما قتل عبد الناصر عبد الحكيم عامر وأصدقاءه الآخرين، وقتل بكر وصادق أصدقاءهما أمثال ناصر الحاننى وگردان التكريتى، إلى غيرهم من الديكتاتوريين، هذا غير قتلهم سائر أفراد الشعب.

ولذا فاللازم فى أعضاء الأحزاب أن يقفوا بشده دون ديكتاتوريه الكلمه والعمل، وإلاّ تنتهى الديكتاتوريه المذكوره إلى ديكتاتوريه التصفيات الجسديه.

وكذلك يلزم أن يقف أعضاء الحزب دون عدم عقد المؤتمرات المقرر فى المنهاج، لأن معنى عدم عقد المؤتمرات أن الرؤساء لا يرغبون فى زحزحه مكانتهم فى الحزب، وهو نوع آخر من الديكتاتوريه.

ويجب أن لا يخدع الأعضاء بممارسه الرؤساء النوعين السابقين من الديكتاتوريه: عدم حرية الأجواء الانتخابات، وعدم انعقاد المؤتمرات.

وأحياناً يهدد بعض الرؤساء بالخروج عن الحزب إذا لم يستجب الأعضاء لقوله، وحينئذ يكون اللازم قبولهم استقالته، لأن ذلك أهون من بقائه ديكتاتوراً مسلطاً على رقابهم، من فقدهم عضواً نشطاً كثير العمل، كما يتفق غالباً أن العضو النشط هو الذى يمارس الديكتاتوريه.

واللازم أن يعرف الأعضاء أن كل عذر لعدم انعقاد المؤتمر، ولسلب الحرية فى الأجواء الحزبيه، غير مقبول.

فإن الرؤساء قد يعتذرون لعدم عقدهم المؤتمر، أو سلبهم حرية الأجواء بأن الحزب يعمل فى خفاء، وذلك ما لا يلائم عقد المؤتمر، وقد يعتذرون بأن حرية

الأجواء تظهر التناقضات الموجودة في الحزب، وقد يعتذرون بأعذار واهيه أخرى، وكلها تبريرات تختفي وراءها ديكتاتوريه الرؤساء.

فكلما ابتعد المؤتمر عن المؤتمر الآخر في الفواصل الزمنيه، وكلما كانت الأجواء في داخل الحزب خانقه، كان ذلك دليلاً على ديكتاتوريته، وأنه يسبر إلى تأليه الفرد وتسليطه على رقاب الحزب ليفعل مايشاء.

اختلاف الاتجاهات الحزبيه

اختلاف الاتجاهات الحزبيه

ثم إن قياده الحزب يجب أن تلاحظ بعين الاعتبار أمرين مهمين:

الأول: إن رؤساء الفروع الذين يتجمعون في المؤتمر، كانت لهم أجواء خاصه في بلادهم، خصوصاً إذا كانت البلاد متنائيه واللغات مختلفه، والحكومات المسيطره على تلك البلاد متعدده، وتلك الأجواء تفرغ العضو إفراغاً فكرياً وعملياً خاصاً.

ولذا يمكن الاصطدام بين القياده وبين أولئك الرؤساء، فاللازم تفادى هذا الأمر بالجلسات التحضيريه التي تقرب من وجهات النظر، حتى لا يقع الاصطدام ثم الشقاق، كما يحدث كثيراً في الأحزاب.

والأحزاب الشيوعيه المنشقه بعضها على بعض شاهده لذلك، حيث إن الأحزاب الشيوعيه مبنيه على الديكتاتوريه والعنف، وبذلك يقع التشقق الفظيع بين أعضائها، فإن كان الحزب مسيطراً على الدوله قتل المسيطرون المنشقين، وإن لم يكن مسيطراً نشطت الاغتيالات بينهم، والتعاون مع السلطه لضربها البعض غير المرغوب فيه، إلى غير ذلك من أساليبهم التصفويه.

ص: ١٩٧

بين الحزبين القدامى والجدد

بين الحزبين القدامى والجدد

الثانى: إن الصغار الحزبيين يكبرون ثقافياً وسياسياً، ومكانه اجتماعيه، وهؤلاء يريدون أن يفتحوا طريقهم إلى التقدم فى درجات الحزب، وكثيراً ما تكون لهم كفاءات إن صبوها فى الحزب تقدم الحزب، وتمكن من الوصول إلى أهدافه.

ومن المعلوم أن القدامى فى الحزب يقفون دون تقدمهم، لأن ذلك يكون على حساب تأخر القدامى، أو التنازل عن بعض امتيازاتهم، فاللازم على القاده العقلاء للحزب أن يجمعوا بين تقدم الأفراد الجدد وبقاء الأفراد القدامى على نشاطهم، فإن القدامى لهم خبره والسابقه، والجدد لهم النشاط والكفاءه المتناميه مما يوجب عدم الاستغناء عن أى منهما.

وقد قال سبحانه: ((وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ))^(١).

وفى الحديث: «لا يتوى حق امرئ مسلم»^(٢)، إلى غيرهما من الآيات والروايات الشامله لما نحن فيه.

المحسوبيه والمنسوبيه فى الحزب

المحسوبيه والمنسوبيه فى الحزب

كما أن هناك مشكله أخرى يقع فيها الحزب غالباً، هى مشكله المحسوبيه والمنسوبيه، فكثير من القياديين يريدون إدخال بعض ذويهم فى المناصب

ص: ١٩٨

١- سوره الأعراف: ٨٥.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ٢١٥ الباب ٤٦ من الشهادات ح ٥.

الحساسه، وفي كل من الإدخال وعدمه محذور، حيث إن في الإدخال محذور عدم كفاءه ذلك العضو، فهو يضر الحزب أحياناً بدل أن ينفعه، وفي عدم الإدخال محذور خروج القيادي المذكور عن الحزب، وفي ذلك خساره الحزب، واللازم حل هذه المشكله بالموازنه بين أكثر الأمرين نفعاً، أو أقلهما ضرراً من باب قاعده الأهم والمهم.

نعم إذا كانت التريه الحزبيه نظيفه، والرقابه الاجتماعيه على الحزب شديده، يكون وقع هذه المشكلات الثلاث: (الأولى والثاني والمحسويه) أقل، وحلها أسهل.

ولا يخفى أن هذه المشكلات كلها أو بعضها هي مشاكل اجتماع في حاله تقدم، أو ممكن التبدل، كالجمعيات والنقابات والتكتلات والحكومات وغيرها.

وكلما كانت الرقابه الاجتماعيه على هذه التجمعات أكثر وكانت التريه صحيحه، والانسجام العام بين الأفراد أقوى وأمتن، كانت المشاكل المذكوره أقل بروزاً، وأسرع حلاً، والتريه والانسجام يمكن تقويتهم بتكثيف الحوار والمناقشات الحره، وخصوصاً إذا كانت تحت إشراف المجتمع أو عقلاء الحزب، حيث يظهر لكل طرف جوانب القوه والضعف في آرائه ومتطلباته.

بين الأنظمة السياسيـه والأحزاب

(مسألـه ٤٣): الأنظمة السياسيـه المبنيه على الأحزاب على قسمين:

١: النظام السياسي ذو الحزب الواحد.

٢: والنظام السياسي ذو الأحزاب.

والقسم الثاني ينقسم إلى ما كان بعض الأحزاب مسيطراً على الحكم مع حريه الأحزاب الأخرى، وذلك لقله أعضاء تلك الأحزاب الأخرى، وما ليس كذلك.

وما ليس كذلك ينقسم إلى النظام ذي الحزبين فقط، أو ذي الأحزاب، فالأقسام أربعة:

(١) ذو الحزب الواحد.

(٢) ذو الحزبين.

(٣) ذو أحزاب أحدها مسيطر.

(٤) ذو أحزاب كلها تتصارع على الحكم.

ولايـه يخفى أن الحكومات كانت قبل أن تكون الأحزاب لها هذه الشخـصيه الحاضرـه، وإن كان واقع الحزب موجوداً في كل حكومه، إما بصوره القبائل وإما بصوره الطبقة الممتازه لثروتها أو قوتها العسكريه أو أمور أخرى، وعليه فالأحزاب بهذه الصوره الحاضرـه تشكل حديث غالباً، يتكون في ظل الدوله التي لها مشخـصات جغرافيه ودينيه وقوميه خاصه، ثم يترعرع ويكبر حتى يتمكن أن يصل إلى الحكم.

وتأثير الحكومه والحزب أحدهما في الآخر من

قبيل تأثير الولد والعائلة أحدهما في الآخر، فالولد يكون في العائلة ويتأثر بالعائلة، ولما يكبر يؤثر في العائلة، وتدرجياً يغير وجه العائلة إلى وجهه نفسه.

١: في النظام الحزبي الواحد

إشاره

١: في النظام الحزبي الواحد

والنظام الحزبي الواحد أول ما حدث في التاريخ، كما قال بذلك بعض السياسيين، هو في زمان لينين، حيث ألف كتابه (ما ذا نصنع)، وطرح هناك لزوم وحده الحزب، وبرر بذلك ديكتاتوريته والتي انتهت إلى جعل روسيا أسوأ مكان يضطهد فيه البشر، وقد كانت قبل هذا النظام مكاناً للحريات النسبية، والأحزاب المتعدده، وكان اضطهاد قيصر للإنسان الروسي، أقل من اضطهاد الشيوعيين له بأقل من نسبه الواحد إلى الألف.

ولا ينتهي هذا الاضطهاد إلا برجوع الحريات إلى روسيا، والظاهر من الغليان داخل روسيا وتحرك الإنسان الروسي للخلاص من هذا النير الاستعبادي أن خلاصهم قريب بإذن الله تعالى.

ولولا مساعده أمريكا والجبهه الغربيه لستالين في الحرب العالميه الثانيه، لكانت الديكتاتوريه الشيوعيه خبراً ينقل في ثنايا التاريخ، لكنهم ساعدوا الشيوعيه حتى تمكنت من إبقاء ديكتاتوريتها والاستمرار في اضطهاد الشعوب المتسلطه على رقابها بالحديد والنار، ولا تزال أمريكا تساعدها بالقمح وبالعلم، ولكن من طبيعه الديكتاتوريه أن لا تبقى، لأن الإنسان جبل على الحريه، والحريه هي صاحبه الكلمه أخيراً.

وقد كانت إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وغيرها ذات حزب واحد ديكتاتور، لكن تحطمت ديكتاتوريه إيطاليا وألمانيا بانتهاء الحرب العالميه

ص: ٢٠١

الثانية، حيث انهزمت النازيه والفاشيه، والبرتغال تحطمت ديكتاتوريتها قبل سبع سنوات بالانقلاب الذى حدث هناك، كما تحطمت ديكتاتوريه إسبانيا بموت (فرانكو)، والصين وبولندا أخذتا تتململان للخروج عن هذا الطريق بعد موت (ماو) فى الصين، وبعد التحرك العمالى فى بولندا.

أما الديدكتاتوريات العميله الصغيره، أمثال: (الشاه) و(برك) و(السادات) و(صدام)، فمنها ما سقطت، ومنها ما تترنح للسقوط، ولم يبق من الأنظمه الديدكتاتوريه إلاّ نظام روسيا وما يدور فى فلكها من أوروبا الشرقيه ونحوها، واللازم تظافر الجهود لتحطيمها، لأجل خلاص الإنسان من هذا المرض العضال.

قال سبحانه: {وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين} (١١).

كما أن اللازم خلاص البلاد الرأسماليه، كأمريكا من أخذ رأس المال بخناق الناس، وقد ذكرنا أسلوب الخلاص من هذين النظامين فى جمله من كتبنا، مثل (الفقه: الاقتصاد) و(إلى حكومه ألف مليون مسلم) وغيرهما، والله سبحانه المستعان.

بطلان منطق الأحزاب الفاشسيه والشيوعيه

بطلان منطق الأحزاب الفاشسيه والشيوعيه

ثم إن الأحزاب الفاشسيه والأحزاب الشيوعيه، وإن اختلفتا فى التكتيك والمنطق، لكنهما لا-يختلفان فى الجوهر، حيث إن كليهما تحطمان الحريه، وتطاردان الاستشاريه الديمقراطيه.

فالشيوعيه تقول: إن الديمقراطيه كذب لبسها رأس المال لينخفى جشعه تحت هذا الثوب المهلهل، ولذا يجب تحطيمها إلى الديدكتاتوريه بقصد تحطيم رأس المال.

ص: ٢٠٢

والفاشسيه تقول: إن الديمقراطية ضعيفه، لا- أثر لها إلا انتهاز الشيوعيه هذا الضعف لتقوى نفسها وتتسلط على البلاد، فتطبق منهاجها بالدم والنار والحديد، ولذا فاللازم تحطيم الديمقراطية المهلهله بقصد تحطيم الشيوعيه المنتهزه.

والصحيح بطلان كليهما كبطلان الرأسماليه، وإنما اللازم وجود الحكومه الاستشاريه التى لا يأخذ برقبته رأس المال، وقد تقدم أن الصحيح فى الحكومه أن تكون فى الإطار الإسلامى.

أضرار الحزب الواحد

بطلان منطق الأحزاب الفاشسيه والشيوعيه

والحكومه ذات الحزب السياسى الواحد، عرضه للزوال السريع، بينما الحكومه ذات الأحزاب ليست كذلك، والسبب أن الناس لا يتحملون الديكتاتور، وحتى أعضاء الحزب الواحد تكون بينهم الديكتاتوريه، إذ الديكتاتوريه إذا تحركت عجلتها لا- تفهم الغريب والقريب، وتسحق كل من وقف فى طريقها، ولذا نجد الديكتاتوريين يقتلون حتى أقرب المقربين إليهم، فشاہ إيران قتل أخاه، وعبد الناصر قتل زميله عامر، والبكر وصدام قتلا زملاءهما، كرشيد مصلح وحر دان التكريتى.

أما ماو وستالين وهتلر، فلقد أكثروا القتل فى أصحابهم.

ومن الواضح أن الوضع بهذه الحاله لا- يدوم، ولا- يقصد عدم الدوام على الإطلاق، بل الدوام المترقب من الحكومه، فعمر الحكومات الديكتاتوريه أقصر من عمر الحكومات الديمقراطيه.

هذا بالإضافة إلى أن الحكومات الديكتاتورية دائماً متأخرة بالنسبة إلى الحكومات الديمقراطية، وذلك لأن الديكتاتورية ضد ظهور الكفاءات، بينما الديمقراطية مهد ظهور الكفاءات، وكلما ظهرت الكفاءات وأعطيت لها فرص العمل كان التقدم أكثر.

ولذا نجد الشيوعيين دائماً محتاجين إلى الديمقراطيين، حتى الديمقراطيين في الجملة، كما هو الحال في الحكومات الغربية.

وكلما كانت الديكتاتورية أكثر كان التأخر أكثر، كما أنه كلما كانت الديمقراطية أكثر كان الدوام والثبات أكثر.

أما كيف بقيت روسيا إلى الحال، فقد تقدم وجهه، فإن أمريكا وسائر البلاد الاستعمارية الغربية هي التي أوجدتها، كما أنها هي التي أنقذتها في الحرب العالمية الثانية، وهي التي أبقتها، حيث إن بسببها:

(١) تتمكن من امتصاص أموال الناس بالباطل، لتخويفهم إياهم من الشيوعيه، كما تستدر أمريكا وبريطانيا بلاد النفط العربي بهذه الوسيله.

(٢) وتجعل منها سوقاً لقمحها تكنولوجيتها، ولذا نرى أن الغرب لما لم يرد بقاء شيوعيه الصين، أخذ يجرها إلى جانب الغرب منذ أواخر (ماو).

((من سمات الحزب الواحد))

((من سمات الحزب الواحد))

والتصفيات الجسديه والسجن والتعذيب بدون المحاكمه حتى المحاكمه السوريه، من أظهر سمات الحكومه ذات الحزب الواحد، كما أن الكذب والدجل وقلب الحقائق ظاهره أخرى من ظواهر هذه الحكومات، كيف لا، وقد قال زعمائهم: (لا دين، ولا أخلاق).

وحتى رؤساء الحزب لم يستثنوا من التصفيه، كما صفى بلغانين وبيريا، بل والمشهور أن ستالين هو الذى قتل لينين، وأساس التصفيات في الحكومات الديكتاتورية هي النزاع على الكرسي والسيطره.

والطبقه داخل الحكومات الديكتاتورية تدور رحاها على أشدها،

فهناك طبقه الحاكم التى لها كل شىء، وطبقه الشعب التى ليس لها حتى الشع من الخبز.

ولذا تجد الطبقيه فى روسيا الشيوعيه بشكل لم يوجد لها مثيل طول التاريخ، فمثلاً- فى إمريكا المال بيد التجار وهم كثره، والحكم بيد الحكام، وبين التجار والحكام وإن كان تقارب من ناحيه، إلا أن بينهما تدافعاً من ناحيه ثانيه، بينما فى روسيا المال والحكم بيد طبقه واحده هى الطبقيه المستكبره التى تفعل ما تشاء.

وإننا نعتقد خطأ كلا النظامين، إذ اللازم أن يكون المال بيد الكل، والحكم بيد الكل، كما قال سبحانه: ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)) (١).

وقال تعالى: ((وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) (٢).

وقد ذكرنا فى كتاب (الفقه: الاقتصاد) و(الفقه: الحكم فى الإسلام) كيفيه توزيع المال بما يخالف المناهج الأربعة (الرأسماليه، والاشتراكيه، والشيوعيه، والتوزيعيه)، وكيفيه توزيع الحكم بما يكون شورى حقيقيه، لا- شورى صوريه كما فى إمريكا والبلاد الرأسماليه.

ثم إن بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وما أشبه، حيث أخذت البلاد المستعمره تحت نفوذهم فى آسيا وإفريقيا تتحرر، واضطروا بسبب الضغوط العالميه إلى الانسحاب من تلك البلاد، مكروا لرجوعهم إليها بنشر مبادئ الديكتاتوريه فى تلك البلاد، كما أخذوا أزمه الديكتاتوريين الذين جاؤوا باسم التحرر إلى منصفه الحكم، وكان هدفهم من ذلك تضجر أهل البلاد من الديكتاتوريين وطلبهم رجوع الاستعمار، لأنهم كانوا أقل عنتاً فى حال الاستعمار من عنتهم

ص: ٢٠٥

١- سورة الحشر: ٧.

٢- سورة الشورى: ٣٨.

٢: النظام ذو الحزبين

٢: النظام ذو الحزبين

والنظام ذو الحزبين هو الذى يقوى فيه حزبان سياسيان، مثل بريطانيا وإمريكا الشماليه، وليس معنى ذلك أن لا حزب سياسى آخر فى مثل هذه البلاد، بل هناك تجمعات صغيره فى جانب هذين الحزبين، مثلاً فى إمريكا إلى جانب الحزبين الديمقراطى والجمهورى أحزاب صغار تنصب فى نهر الحزبين الكبيرين، مثل الحزب العمالى والحزب الاشتراكى وحزب المزارعين وحزب تحريم المسكرات والحزب التقدمى.

والحزبان فى كلا البلدين لهما إطار واحد، وإن اختلفا فى الاجتهادات الحزبيه، مثلاً أحد الحزبين يهتم بالداخل أكثر، والحزب الآخر يهتم بالخارج أكثر، وأحد الحزبين يهتم بصنع السلاح والصناعات الثقيله، والحزب الآخر يهتم بالأشياء التجميليه كالثلجات والمبردات والمدافئ وما أشبه وهكذا، والعمده فى الدوله ذات الحزبين، أن الحزبين يكونان بمنزله جناحى الطائر فى طيران الأمه.

وفى كلمه للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «يطير المرء بهمته كما يطير الطائر بجناحيه»^(١)، فكل حزب يهتم لجمع الناس حول نفسه، ولذا يخدمهم ويتقرب إليهم ويقضى حوائجهم، كما أن كل واحد منهما يقف بالمرصاد للحزب الآخر،

ص: ٢٠٦

فكلما رأى زله نشرها، وبذلك يعيش الشعب فى راحه من الديكتاتوريه والأحكام التعسفيه التى يبتلون بها فى الحكومات ذات الحزب الواحد، حيث لا- محاسبه ولا- مراقبه، كما أنه لا دافع للحزب الواحد فى جلب رضايه الناس، ولذا يكثر غير الراضين، وحيث لا مسؤول فالحزب يتخذ منهج الديكتاتوريه والقتل والتعذيب ومصادره الأموال مخلصاً لتصفيه أعدائه، وقد قال على (عليه السلام): «من ملك استأثر»^(١).

وجمله من بلاد العالم اتخذوا مسلك الحزبين فى الحكومه، لكن جملة منها وقعت فى شباك الاستعمار، فلم ينفع الحزبان فيها فى توفير الرفاه وإيجاد جو الحريات الصادقه فى الشعب، إذ ليس وجود حزبين فى الدوله كل شىء، بل اللازم وجود سائر مقومات الحريه والرفاه والاستقلال.

لا- يقال: إن كان وجود حزبين يكفى فى رفع الظلم، فلماذا نرى أن بريطانيا وإمريكا من أكثر بلاد العالم ظلماً، لا بالنسبه إلى البلاد المستعمره بالفتح، بل بالنسبه إلى شعوب أنفسها، حيث الطبقيه الحاده، فبطون تتخم وبطون تحرم.

لأنه يقال: إن الحزب فى كلاً- البلدين وقع أسير رأس المال، ورأس المال يتحرك لتقويه نفسه من دون ملا-حظه الغريب والقريب، فالشعب مثاله مثال طائر فى قفص، بينما شعب ذى حزب واحد كطائر ملفوف بالقيود، ولا- خلاص للعالم من الاستعمار، ولا لشعوب البلدان المستعمره بالكسر من الاستغلال، إلا بتحطيم رأس المال المنحرف، وتوزيع الثروه توزيعاً عادلاً، حسب الأمور

ص: ٢٠٧

الخمسه، التي ذكرناها في (الفقه: الاقتصاد).

هذا فقط من ناحيه التحرر من حيث المال، أما التحرر الحقيقي فليس إلا في ظل الإسلام، كما قال سبحانه: (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) (١).

٣: النظام ذو الأحزاب المسيطر أحدها

٣: النظام ذو الأحزاب المسيطر أحدها

أما النظام ذو أحزاب أحدها مسيطر، فذلك لا يكون إلا إذا كان في أحد الأحزاب مؤهلات أكثر لإداره الحكم، وكان له أنصار كثيرون، إما لسوابقه وإما لأنه تمكن من استقطاب رضايه الناس أكثر، وحفظ نفسه عن الانزلاق.

فقد ورد في الحديث: «من أصلح فاسده أرغم حاسده»، والهند منذ استقلالها من يد بريطانيا عام (١٩٤٨ م) إلى الآن كذلك، حيث يسيطر على الحكم فيها (حزب المؤتمر) الذي تحمل أكثر الأتعاب في تحريرها، ولذا فهذا الحزب له الأ-كثريه في المجلسين التشريعي والتنفيذي، وأما سائر الأحزاب المجازه فليس لها شيء يذكر، وإن كانت لهم الحريات في مجال السياسه، أما الأحزاب الأخر في الهند، مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، فلم يتمكنوا من أخذ الزمام عن يد حزب المؤتمر.

والسبب أن دينك الحزبين ثبت ارتباطهما بالأجنبي، فلم يلتف حولهما الناس، كما أنه لم يكن لهما سوابق نضال، بالإضافة إلى أن الحريه الموجوده

ص: ٢٠٨

١- سورة الأعراف: ١٥٧.

فى الهند تقف دون هذين الحزبين بالمرصاد، لأن كلاً من الحزب الشيوعى والاشتراكى لا- يتمكن أن يعيش إلا فى جو من الديكتاتوريه والظلام، فإذا لم يجد مثل هذا الجو لم يتمكن أى منهما أن يعيش إلا عيشه لا يموت فيها ولا يحيى، فإن كلاً من الشيوعيه والاشتراكيه خلاف العقل والمنطق، كما بينا ذلك فى كتبنا الاقتصاديه.

أما بعض الأحزاب الأخرى فى الهند، فليس لها سوابق ولا- برامج مغريه، ولذا فإنها بقيت فى ذيل القافله، وقد حاولت كل من بريطانيا وإمريكا وروسيا والصين جر الهند إلى تبعيتها، لكنها آبت بالفشل، وليس معنى ما ذكرناه أنا نرضى بالنظام فى الهند، وإنما هذا بيان لسبب تسلط الحزب الواحد، أو كيف أن سائر الأحزاب لم تتقدم منذ ثلث قرن.

٤: النظام ذو الأحزاب المتصارعه

٣: النظام ذو الأحزاب المسيطر أحدها

وأخيراً يأتى دور النظام ذى الأحزاب المتكثره والى تتصارع كلها على الحكم، من غير انصباب فى نهر حزبين، كما تقدم فى حزبي إمريكا.

وفى مثل هذا النظام يمكن أن لا يفوز أحد الأحزاب بأكثرية الآراء، ولذا لا يتمكن أحد الأحزاب أن يأخذ بأزمه القدره فى يده، وإنما تتشكل منهم الحكومه الائتلافيه، وبقدر قدره كل واحد منهم فى الفوز السياسى تكون بيده الوزارات، فإذا فرض أن أحد الأحزاب كان له ٥٠٪ من المجلس، والثانى له ٣٠٪، والثالث له ٢٠٪، وزعوا الوزراء فيما بينهم بتلك النسبه، فإذا كان عدد الوزراء عشرين كان للأول عشره، وللثانى سته، وللثالث أربعه، وهكذا.

ص: ٢٠٩

وإذا لم تأتلف الدوله من قدرات الأحزاب سقطت الدوله، وقد كان لإيطاليا قبل سبع سنوات هذا النوع من الحكم.

لكن إذا كان تعيين رئيس الجمهوريه من قبل الأمة مباشره، فرئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهوريه، لم تتمكن القوه التشريعيه (مجلس الأمة) فى صوره ائتلاف الدوله من إسقاطها، لأن القوه التشريعيه فى أغلب الأحيان لا- تتمكن من تعبئه الرأى العام لإسقاط منتخبهم للقوه التنفيذيه: (رئيس الجمهوريه).

كما كان الحال فى فرنسا عام (١٩٥٨ م) حينما اختير ديغول رئيساً للجمهوريه فى المره الثانيه، وفائده هذا النحو: (الحكم فى فرنسا) أنه يمنع من إسقاط الدوله كلما لم ترغب فيها القوه المقننه، ومن الواضح أن سقوط الدوله يوجب الضعف وفوضى البرامج المقرره للإصلاح والتقدم.

ثم لا يخفى أن الانتخابات قد تكون ذات درجه، وقد تكون ذات درجتين، فالأولى عباره عن فوز من له أكثره الأصوات بالنسبه لكرسى مجلس الأمة، فإذا كان هناك عشر مرشحين، حصلوا على الأصوات (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦) كان الفائز من حصل على (١٦)، لأنه أكثر المرشحين أصواتاً بالنسبه.

أما الانتخابات ذات درجتين، فمن حصل على (١٦) صوتاً، لا- يفوز بكرسى المجلس، لأنه لم يحصل على الأكثره المطلقه، والأكثره المطلقه هى (٥١) من مجموع الأصوات الذى هو مائه صوت، وإذا كانت الانتخابات ذات درجتين تتحد الأحزاب الصغار، ويتنازل المنتخبون بعضهم لبعض، ويبقى فى الميدان فائزان فقط يجربان حظهما فى الانتخابات الثانيه، فمن فاز بأكثره الأصوات المطلقه (٥١) فى المثال، حصل على كرسى المجلس، لكن الأحزاب التى اندمجت فى الانتخابات وتنازلت بعضها لبعض، لا تفعل ذلك

اعتباطاً، بل فى مقابل ضمانات وغنائم يوفرها الحزب الفائر بمنتخبه للحزب الذى لم يفز.

طريق معرفه أحجام الأحزاب

طريق معرفه أحجام الأحزاب

ثم إن معرفه أحجام الأحزاب إنما تكون:

١: فى الأحزاب السريه بقدرتها على نشر الإشاعه ضد الحكم، فيما إذا لم يصل الحزب إلى إمكانيه خلق الفوضى، وإلا كانت مظاهر الفوضى دليلاً على حجم الحزب.

مثلاً لو تمكن الحزب من إيجاد الفوضى بالمظاهرات والإضرابات وإحراق المباني الحكوميه وما أشبه فى بلد واحد، كان دليلاً على أن له قوه خمس الحزب الذى يتمكن من فعل ذلك فى خمسه بلاد.

وهكذا بالنسبه إلى نشر الإشاعات، مثلاً الحزب الشيوعى السرى فى بلد كذا، ضد إدخال ماده الدين والفضيله فى المدارس، بناءً على قول ماركس: لا دين، لا أخلاق، فإذا صممت الدوله على ذلك أخذ الحزب الشيوعى السرى فى إشاعه أن هذا العمل خلاف التقدميه، ورجوع إلى الوراء، فإذا أريد معرفه قوه الحزب الشيوعى، القوه الكيفيه، وإن لم يظهر بذاك القوه الكمييه فى عدد أفراديه، علم ذلك من إمكانيه إشاعتهم فى البلدان، فإن تمكنوا من الإشاعه ضد المشروع فى عشر البلد كان دليلاً على قوتهم بهذا القدر، وهكذا.

٢: أما معرفه أحجام الأحزاب العلنيه، فقد ذكروا لها مقاييس ثلاثه:

(١) معرفه كمييه المنتسبين وكيفيتهم، هل لهذا الحزب ألف منتسب أو عشره

آلاف، وكم له من الأطباء والمعلمين والمهندسين ورجال الدين، إلى غير ذلك.

(٢) معرفه كميّه الناخبين وكيفيتهم، والكيفيه وإن لم تكن تعطى الصوت الزائد، فإن لكل ناخب صوتاً واحداً، إلاّ أنها تعطى الوزن، حيث إن الناس تبع للمتقين مثلاً.

(٣) معرفه عدد المقاعد البرلمانيه، وكيفيه أفراد الحزب فى البرلمان، لأن الكيفيه لها وزن فى التأثير على سائر الأعضاء وفى الرأى العام الضاغط على أعضاء البرلمان، ومن الواضح أنه يقل احترام الحزب عند ما يقل عدد نوابه، لأن وزنه فى المقررات يخف ويتضاءل إمكان حصوله على مقاعد أو مكاسب أو معلومات من الناخبين، وتبعاً لقله احترامه وقله مكاسبه يقل نموه فى المجتمع.

ولا يخفى أن البحث فى الأحزاب طويل يصل إلى مجلد أو أكثر، ولذا ألف فيه (موريس) وغيره كتاباً مستقلاً، لكننا ذكرنا بعض تلك المباحث هنا إلماعاً إلى الخطوط العامه لهذا الشأن السياسى الذى له وزنه فى عالم اليوم، ومن شاء التفصيل فليرجع إلى المفصلات، والله الموفق المستعان.

ص: ٢١٢

أصالة الحرية

(مسأله ٤٤): الأصل فى الإنسان (الحرية) فى قبال الإنسان الآخر (١) بجميع أقسام الحرية، إذ لا وجه لتسلط إنسان على إنسان آخر وهو مثله.

كما أن الأصل فى الإنسان العبودية لله سبحانه، فإنه هو الذى خلقه ورزقه وكل أموره بيده، لا تصرفاً فقط بل بقاءً أيضاً، حيث إن الإنسان باق بإرادة الله تعالى، فإن أقل لحظه يصرف الله لطفه عن الإنسان يلحقه بالعدم، وقد مثل الحكماء لذلك _ والأمثال تقرب من جهه وتبعد من جهه _ بالصور الذهنيه، فإنها موجوده فى الذهن ما دام اللاحظ يعيرها الانتباه، فإذا صرف ذهنه عنها لم تكن شيئاً.

ولعل الإمام الصادق (عليه السلام) أشار إلى ذلك، فيما حاصله أن إنساناً سأله (عليه السلام) عن شأن الله فى الكون بعد كونه سبحانه لا يحتاج إلى أكثر من لحظه فى خلق الكون وإبقائه إلى الأبد، كما للإنسان الذى يصنع ماكنه ثم يشغلها ويدعها وشأنها، فلا شأن له سبحانه بعد ذلك، وحاصل جواب الإمام (عليه السلام): إن الاستمراريه مستنده إليه سبحانه فى كل لحظه.

وعليه فلا يطابق المثل مع شأن الله فى الخلق، كما أن قوله سبحانه: (كُلَّ

ص: ٢١٣

يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ (١) لعله إشاره إلى ذلك.

وكيف كان، فيدل على أصله حريه الإنسان قول على أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً» (٢).

وقد ذكر هذه الأصالة الفقهاء في مسأله الرق، فراجع كلامهم.

وقد خرج عن هذا الأصل استعباد أسراء الحرب، إذا رأى الإمام (عليه السلام) ذلك صلاحاً، فإنه مخير بين أمور: (القتل، والسجن، والفك ببدل، والفك بلا بدل، والاسترقاق)، ومن يزعم أنه إهانته لكرامه الإنسان نسأله هل هو أكثر إهانته أم سجنه، لا شك أن السجن أكثر إهانته، لأنه تقييد لحريات كثيرة، بينما الاسترقاق تقييد لحريات قليلة، فإذا جاز السجن جاز الاسترقاق بطريق أولى.

كما أن من يزعم أن القصاص في العضو قسوه، نسأله هل القتل أكثر قسوه أو القصاص، فإذا كان القتل جائزاً كان قصاص بعض الأعضاء جائزاً بطريق أولى، وحيث ذكرنا في كتاب (الفقه الاقتصاد) و(القصاص) تفصيل الكلام حول ذين الأمرين، لم يكن داع إلى الإعادة.

أقسام الحريات

إشاره

أقسام الحريات

والمقصود في المقام الإلماع إلى بعض الحريات وخصوصياتها، فنقول:

قد تبين مما سبق أن الحريه ليست من الحقوق الموضوعه ، حتى يعطيها إنسان لإنسان آخر، أو يسلبها إنسان عن إنسان آخر.

ص: ٢١٤

١- سورة الرحمن: ٣٠.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٣١.

نعم، لمولى العبد _ العبد المتقدم _ أن يحرره، كما ذكره الفقهاء فى كتاب الرق، وفى ما عدا ذلك فالإنسان حر، سواء أقر به فرد أو جماعه أو دوله، أو لا.

والحرية وإن كانت حق الإنسان ولا يمكن إيجاد التزلزل فى أسسها، لكنه قابله التأطير بالأطر المعقوله، ونذكر ذلك ضمن أمور:

الحرية الجسديه

إشاره

الحرية الجسديه

الأول: فى الحرية الجسديه والعملية:

١) فكل إنسان حر فى بدنه لا يملك، فى غير المورد المستثنى سابقاً، وما كان يفعله الغرب من سرقة الإنسان وبيعه والاستيلاء عليه بالقوه، كان عملاً باطلاً فى نظر العقل والإسلام، إلى أن ألغاه بعض عقلائهم، وقد أحصى التاريخ أنهم فى فتره خاصه استعبدوا بمثل ذلك الطريق مائتى مليون إنسان كما فى كتاب (تشریح جثه الاستعمار) وغيره، والعقلية الغربيه الاستعماريه والتي تبعتها الشريه الشيعويه فى الاستعمار وهضم حقوق الشعوب، هى نفس تلك العقلية الاستعباديه القديمه، لبست ثوب العصر، والحقيقه هى الحقيقه، وإن كانت الآن ظهرت فى صوره أبشع.

حرية العمل

حرية العمل

٢) كما أن كل إنسان حر فى عمله، فلا يحق لأحد أن يجبر أحداً على عمل، نعم يمكن استثناء صورته عن ذلك، وهى ما إذا كان إنسان قادراً على عمل يتناسب

ص: ٢١٥

وشأنه، لكنه لا يعمل ويجعل نفسه وعائلته كلاً على الناس، فإنه لا يبعد أن يكون للدولة حق الإجبار، لأن تركه يتسول إفساد له، والدولة الإسلامية مكلفه برعايه المصالح وهذا منها، بالإضافة إلى أنه تضييع لعائلته.

وقد ورد: «لعن الله من ضيع من يعول»^(١)، فيما إذا كانت له عائلته.

ومن باب الإجبار على العمل لأجل رزق نفسه ورزق عائلته، الإجبار على العمل لأجل أداء دينه، فيما إذا كان قادراً على العمل الذى يتناسب وشأنه، كما أفتى بعض الفقهاء بذلك، وإذا لم يقدر الشخص على العمل وعلى أداء دينه بالعمل، كان على بيت المال رزقه وأداء دينه، كما ورد فى الأحاديث، وفصلنا الكلام حول ذلك فى (كتاب الزكاه) من (الفقه).

حريه خصوصيات العمل

حريه خصوصيات العمل

٣) وكذلك كل إنسان حر فى خصوصيات العمل، من ساعاته وكميته وكيفيته وزمانه ومكانه وغير ذلك، لأن «الناس مسطون على أموالهم وأنفسهم»^(٢).

نعم للإنسان أن يسلب هذه الحريه عن نفسه بالمعاهده والمعامله، فإن كون حق السلب له نوع من الحريه، كما إذا آجر نفسه عشره أيام ليعمل لزيد عمل كذا، بشرط كونه مؤطراً بالإطار الإسلامى ن الشروط والخصوصيات، إذ لا يحق

ص: ٢١٦

١- الوسائل: ج ١٤ ص ١٢٢ الباب ٨٨ من مق د مات النكاح ح ٦.

٢- ان ظر بحار ال أنوار: ج ٢ ص ٢٧٢ ح ١١.

للإنسان المعامله خارج هذا الإطار، ولذا قال الفقهاء: الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم، لا على أحكامهم.

التساوى بين الأفراد

التساوى بين الأفراد

(٤) وهل التساوى بين أفراد الإنسان، الأبيض والأسود، والعربى والعجمى وما أشبه ذلك، نوع من الحرية، كما قال بذلك بعض السياسيين، أو أنه داخل فى باب آخر، احتمالان، وإن كانت النتيجة أنه لا حق فى منطق الإسلام فى أى نوع من التمييز الذى لا يرجع إلى الكفاءات، والدين من الكفاءات كما ذكرناه سابقاً.

فلا حق للدوله أن تجعل بعض مؤسساتها أو ما أشبه ذلك خاصاً بالأبيض دون الأسود، أو لغه كذا دون لغه كذا، وهكذا، كما كان القانون الأمريكى وبعض البلاد الاستعماريه الأخرى يوجب التمييز العنصرى، فإن ذلك خلاف موازين العقل والشرع، فإن التمايز فى منطق الشرع للتعرف لا للتناكر.

قال سبحانه: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١١).

وقال (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسيه كأسنان المشط» (٢)، إلى غير ذلك.

أما المؤسسات الخاصه كفندق لزيد، ومطعم لعمرو، فهل يحق له التمييز، الظاهر أن له ذلك بمقتضى تسلط الناس على أموالهم، لكن بشرط أن لا يكون

ص: ٢١٧

١- سورة الحجرات: ١٣.

٢- الاختصاص: ص ٣٤١.

تميزه إهانته لكرامته الإنسان، مثلاً يحق له أن يجعل مطعمه خاصاً بالرجال، أو فندقه خاصاً بأهل بلد كذا، أما إذا كان إهانته كما إذا تبنى أصحاب الفنادق على عدم السماح للسود بدخولها، لم يكن لهم حق في ذلك، واللازم على الدولة كسر هذا التبنى، لأنه إهانته ولا حق للإنسان في إهانته غيره.

حرية الدين

حرية الدين

الثاني: حرية الدين، كما قال سبحانه: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ))^(١)، وفي هذا الأمر صور وفروع:

أ) لا يجبر إنسان أن يبدل دينه إلى الإسلام، سواء كان أهل كتاب إجماعاً، أو غير أهل كتاب على الأظهر، بدليل إطلاق الآيه المتقدمه، والرسول (صلى الله عليه وآله) لم يجبر أحداً من المشركين على الإسلام، كما في أسارى بدر وأهل مكه وأهل الطائف وغيرهم، وعمله (صلى الله عليه وآله) حجه، إلا إذا ثبت أنه لأمر ثانوى، كقاعده الأهم والمهم ونحوها، وحيث لم يثبت ذلك في المقام فمقتضى القاعده المستفاده من (إلا ليطاع) و(أسوه) وغيرهما أن الحكم أولى يلزم اتباعه (صلى الله عليه وآله) فيه.

كما لم يؤثر عن على (عليه السلام) أنه أجبر كافراً غير كتابى على الإسلام، مع وضوح كثره الوثنيين في زمانه (عليه السلام) تحت حكمه.

ب) كما لا يجبر إنسان أن يبقى على دينه، إذا أراد أن يبدل دينه إلى دين

ص: ٢١٨

آخر غير الإسلام، مثلاً أراد الوثني أن ينتصر، أو المجوسى أن يتهود، أو ما أشبه ذلك، إذ لا دليل على الجبر، فالأصل عدمه، و(من بدل دينه فاقتلوه) منصرف إلى المسلم يريد تبديل دينه.

وإذ كان الأصل عدم الإجبار فلا فرق بين تبديل الدين إلى الأسود أو الأحسن أو المساوى، فالأول كتهود النصراني، والثاني عكسه، والثالث كانتقال عباد الشمس إلى عباد القمر.

نعم مقتضى القاعده أنه إذا غير أحدهم دينه إلى دين ثان أجريت عليه أحكام الدين الجديد، لقاعده «ألزموهم بما التزموا به»، وغيره مما ذكرناه في (الفقه: كتاب القضاء) وغيره، لأنه كلما تحقق الموضوع تبعه الحكم.

(ج) لا- يحق لمسلم أن يبدل دينه، نصاً وإجماعاً، وقد ذكرنا حكم المرتد في (كتاب الحدود والتعزيرات) وأنه لماذا لا يسمح الإسلام للارتداد، وأن ما قرره مما يؤيده العقل أيضاً، كما أن له شبيهاً في سائر بلاد العالم سواء الديمقراطية منها أو غيرها.

وقد ذكرنا هناك الفرق بين الرجل والمرأه في العقاب إذا بدلا دينهما، والفرق بين المعاند والشاك المشتبه حقيقه، كما أنه ذكرنا هناك أنه إذا تاب المرتد قبلت توبته وإن كان الارتداد عن فطره، كما أن أحكام الارتداد لا تترتب على ما إذا كان الارتداد جماهيرياً، بأن حدثت فتنه ارتد فيها جماعات كبيره، وإنما الأحكام تترتب على الارتدادات الفرديه.

(د) الكفار الذين يعيشون في بلاد الإسلام، لهم الحريه في إبراز عقيدتهم بدون أن يدعوا المسلمين إليها، كما أن لهم الحريه في إجراء مراسيم عباداتهم، ولا يتعرض مسلم لهم بسوء، ولهم أن يعملوا حسب شريعتهم في عقدتهم ونكاحهم وإرثهم وعباداتهم، بشرط أن لا يظهروا بالمناكير الإسلاميه(1)، ولهم الحريه في

ص: ٢١٩

١- أى ما يراه الإسلام منكراً.

موارد نزاعاتهم أن يرجعوا إلى قاضى المسلمين وإلى قاضيههم، وإذا رجعوا إلى قاضى المسلمين حق للقاضى أن يقضى بحكم الكفار أو بحكم المسلمين أو لا- يقضى بينهم وإنما يردهم إلى قضاتهم، ولا- يحق للدوله التدخل فى شؤونهم التى لا- تضر المسلمين، ولا تنافى مصلحه البلاد.

ويأخذ المسلمون منهم المال المسمى بالجزية، كما يأخذون من سائر المسلمين المال المسمى بالخمسة والزكاة، أما هم فليس عليهم خمسة ولا زكاة، والجزية يجب أن تكون غير مجحفه بهم، وأخذ المال منهم إنما هو فى قبال حمايه الدوله لهم، وفى قبال القيام بمصالحهم، وإعطاء فقيرهم.

وإذا فعل الكفار المنكرات فى دينهم لم تمنعهم الدوله، فليس واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلا- بالنسبه إلى المسلمين.

وللدوله الإسلاميه أن تساعدهم فيما ليس بحرام عند المسلمين، كما أن الدوله تساعد المسلمين كذلك، وللدوله الحق فى بر الكفار والإحسان اليهم، على ما قال سبحانه: {لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم} (١).

وقد ذكرنا مدارك هذه الأحكام فى كتاب (القضاء) و(الجهاد) و(الزكاة) و(الاقتصاد) وغيرها من الكتب الفقهيه، وسيأتى بعض الكلام فى الأقليات أيضاً فى مسأله آتية إن شاء الله تعالى.

حريه البيان والقلم

اشاره

حريه البيان والقلم

الثالث: حريه البيان والطبع، وفى هذه المسأله أمور:

ص: ٢٢٠

أ) فى الأدله التى أقيمت على لزوم هذه الحريه عقلاً وشرعاً.

ب) فى حدود هذه الحريه، وأنه هل يجوز ترويج العقائد السياسيه ونحوها الضاره، وفى مطارده الدوله للبيان والطبع وحدودها، فنقول:

١) أما الأدله التى أقيمت على لزوم هذه الحريه فهى الأدله الأربعة، مثل الكتاب العزيز، حيث قال سبحانه: ((وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ)) (١)، وإجماع علماء المسلمين، وإطلاق السنه فى الحريه، كقوله (عليه السلام): «وقد جعلك الله حراً» (٢).

أما العقل فقد استدل به لها بوجوه:

١: لو لم يكن البيان والطبع حراً لم تطلع الحكومه على مواضع النقص فيها، كما لم تطلع على احتياجات المجتمع، مع لزوم رفع الحكومه لمواضع النقص وإعطائها الاحتياجات، فاللازم على الأفراد أن يكونوا أحراراً فى كل ما يقولون، وفى كل ما يكتبون، بحيث لا يخافون من مطارده السلطه لهم، وحينذاك يقولون ويكتبون فتطلع الحكومه على الحاجات والنقائص، وفى الحديث: «خير الإخوان من أهدى إلى عيوبى».

٢: إذا لم يكن البيان والطبع حراً لم يترب الناس تربيه سياسيه، لأن التربيه السياسيه إنما تتولد من المناقشه وبيان الفضائل والردائل والحسن والقييح، فينظر الناس إلى الأقوال المتضاربه والآراء المختلفه ويختاروا الحسن ويتركوا القبيح.

هذا بالإضافة إلى أن حريه البيان والطبع توجب كون الناس فى متن السياسه لا الانزواء السياسى، فإنه كما يقال: (الحرب دولاب التقدم) كذلك المنازعات السياسيه دولاب التقدم، وإلا يؤول الأمر إلى إطاعه الناس للأمر

ص: ٢٢١

١- سورة الأعراف: ١٥٧.

٢- نهج البلاغه: الحكمه ٣١.

السياسيه بدون إبداء الرأى ورفض السىء وقبول الحسن.

٣: إذا لم يكن البيان والطبع حراً، بأن صار الكبت والإرهاب حول ذلك، أوجب الانفجار، إذ الناس جبلوا على مقاومه الكبت، كما جبلوا على التحقيق والتعمق فى الأمور الممنوعه، وفى المثل: (الضغط يوجب الانفجار).

كما أن الكفاءات تظهر فى جو الاحتكاك، لأن الغالب كون الإنسان يسمو بنفسه عن النقد، وفى الحديث: «من أصلح فاسده أرغم حاسده».

٤: عدم حريه البيان والطبع يؤدى إلى ديكتاتوريه الحكام، إذ المعارضه والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هى التى تقف دون سير الحاكم فى طريقه الذى تميله عليه أهواؤه وشهواته، وحتى إذا كان عادلاً فى نفسه، إذ {كل حزب بما لديهم فرحون} (١)، وفى الحديث: «لن تقدر أمه لا يؤخذ من قوبها حق ضعيفها غير متمتع» (٢).

حدود حريه البيان القلم

حدود حريه البيان القلم

ت) أما حدود هذه الحريه، فاللازم أن تحد بما لا يوجب ضرراً على الغير، ولا كذباً، سواء كان الغير فرداً أو مجتمعاً، لأنها حينئذ تعد تجاوزاً وليست حريه، ويكون حالها حال حريه القتل والسرقة وانتهاك الأعراض.

ولو اختلف المبين والطابع مع الدوله فى أن ما أبداه فى حدود المستثنى منه أو المستثنى، كما قد يتفق كثيراً، كان المرجع الهيئه المنصفه القضائيه التى تقضى هل أن ما قاله

ص: ٢٢٢

١- سورة المؤمنون: ٥٣، سورة الروم: ٣٢.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٣١.

أو كتبه داخل في نقد الأخلاق والدين نقداً خارجاً عن أساليب البحث والتحقيق، ونشراً للصور القبيحة، وتحريكاً للأفراد بارتكابهم الجنايه والأعمال اللاإنسانيه أو لا، وفي المثل: (لا حره لأعداء الحره).

ومما ذكرناه تبين الجواب عن إشكالات القائلين بلزوم إعطاء البيان والطبع كل حره، بدون أى قيد أو شرط، مستدلين بأمر:

أولاً: لأنه إذا قيدت الحره لم يطلع المجتمع عن حقائق نفعه تنفعه، فلإن عدم اطلاعهم موجب لحرمانهم عن كثير من النضج والتقدم ورفع النقائص.

وثانياً: إذا قيدت الحره بقيد ما، لزم فسح المجال أمام قوه الشرطه للمنع عن الأشياء النافعه أيضاً، لأن الشرطه لا يميزون بين المستثنى والمستثنى منه فى كثير من الأحيان، فيمنعون النافع بزعم أنه ضار.

وثالثاً: لا خط فاصل بين النافع والضار، ولا قاعده تحدد الأمرين، فإن النافع عند إنسان ضار عند آخر، وبالعكس، فتقييد الحره يوجب كبت الحره.

وجه الجواب: إن النافع والضار أمران عرفيان، كسائر المواضع العرفيه، ولو وقع لبس فى مصداق كان المرجع الهيئه القضائيه المنصفه، وعليه فلا يوجب الاستثناء فسح المجال أمام قوه الشرطه للكبت، كما لا يوجب حرمان الناس من الحقائق.

والاستدلالات المذكوره مثل أن يقال: يجب ترك الناس وشأنهم فى أن يفعلوا ما يشاؤون من غير تحديد بعدم العمل الضار، استناداً إلى الإشكالات الثلاثه على التحديد، فإذا لم يسلم المستشكل حره العمل المطلق من غير نظر إلى المصلحه والمضره، يقال له: كيف لم تقبل الحره المطلقه فى العمل، وقبلت الحره المطلقه فى البيان والطبع، مع أن الإشكالات الثلاثه مشتركه الورد فى العمل والقول والطبع.

وحاصل جوابنا عن الإشكالات

بالحل أولاً، وبالنقض ثانياً.

ومما تقدم ظهر أنه لا حق شرعاً ولا عرفاً في إطلاق حريات الذين يهدفون إلى تقويض النظام الصحيح، ولا الذين يهدفون إلى تقويض النظام أى نظام كان بدون أن يكون هناك احتمال عقلائي لأن يخلف نظام أحسن مكان النظام السابق، فإنه من رفع الفساد بالفسد، ولذا فاللازم عدم السماح للشيوخيين بإبداء آرائهم بياناً أو طباعه، ونحن نسأل أمثال هؤلاء هل الحرية حق أو ليست بحق، فإن قالوا: إنها حق، قلنا: فلماذا تدعون إلى الديكتاتورية (ديكتاتورية البروليتاريا)، وإن قالوا: إنها ليست بحق، قلنا: فلماذا تطالبوننا بإعطائكم الحرية.

كتب الضلال

كتب الضلال

وقد ظهر بما تقدم أنه لا حق للدولة في مطارده كتب مختلف العقائد والمبادئ إذا لم تكن تلك الكتب ضاره، بأن كانت محل تناول العلماء الذين لا يخشى خداعهم، فإن الكتاب الضار مثله مثل الدواء الضار، فكما أنه لا يجوز للدولة السماح بتناول الطفل له لأنه محل خطر استعماله والتضرر به، بينما يجوز للدولة السماح بتناول الدكاتره الناضجين له لأنه يؤمن عاقبته، كذلك بالنسبه إلى الكتب الضاله المنحرفه، كما ذكر ذلك الفقهاء في مسأله (كتب الضلال).

وليس معنى ما ذكرناه أن الدوله تمنع عن طبع الكتب إلا بعد الرقابه، فإنه تحديد للحرية بلا مبرر، مثله مثل دوله تمنع التجول في الشوارع والأسواق ليلاً بحجه المنع عن السرقة، وذلك لأن الأصل الحرية إلا ما خرج بالدليل.

بل معناه أن الدوله لها حق المصادره إذا طبع شيء ضار بالعامه، مما يعد

كتاب الضلال، كما أن للدوله معاقبه السارق إذا ظهرت سرقة.

بقى شىء، وهو أن للدوله حق منع المطبوعات الضاره فى حاله الحرب، مما يوجب تضعيف الجيش أو كشف أسراره للعدو أو ما أشبه ذلك، لأنه داخل فى المستثنى على ما تقدم.

نعم لابد وأن تثبت الدوله لدى الهيئه المنصفه القضائيه أن المطبوعات المذكوره داخله فى الضاره، وإلا ففى بعض الأحيان تكون المطبوعات الناقده للدوله فى حال الحرب لأجل التبصير بمواقع الخطأ والصواب، إذ الديقكتاتوريه فى حال الحرب نفس الديقكتاتوريه فى حال السلم، فكما أن الديقكتاتور فى حال السلم إذا سكت عنه تصرف سيئاً، كذلك الديقكتاتور فى حال الحرب، فاللازم ملاحظه الهيئه المنصفه القضائيه أن المطبوعات التى هى مورد التنازع بين الدوله وبين أصحاب تلك المطبوعات، هل إنها ضاره بالقضيه أو إنها صد أمام الديقكتاتوريه.

فإن من المعلوم أن الديقكتاتوريه فى حال الحرب قد تضر الأممه أضعاف الديقكتاتوريه فى حال السلم، كما أن ديككتاتوريه هتلر أسقطت ألمانيا إلى الحال، وديكتاتوريه ناصر قسمت اليمن وألقت بمصر فى أحضان إسرائيل، وديكتاتوريه قاسم شطرت العراق إلى الشمال والجنوب وألقت فى أحضان الإنكليز بواسطه عملائه البعث.

حريه التجمعات

اشاره

حريه التجمعات

الرابع: حريه التجمعات والاجتماعات، ويدخل فى هذا الأصل كل اجتماع وتجمع، سواء كان وقتياً بعقد مجلس وتداول رأى، أو غير وقتى كالشركات،

ص: ٢٢٥

والنقابات والجمعيات، والهيئات وما أشبه ذلك، حيث إن العصر الحاضر عصر أمثال هذه الاجتماعات.

١: فإن الصناعات وضعت في يد الإنسان امتدادات كبيرة، وهذه الامتدادات حيث لا يتمكن الفرد من الاستفادة منها في حال كونه فرداً، اضطر الأفراد إلى التجمع للاستفادة من هذه الامتدادات، سواء في المواصلات أو المعامل أو الأسلحة أو أجهزة الإعلام أو غير ذلك.

٢: وكذلك حيث تجمعت قدرات كبيرة، أمثال القدره الرأسماليه، والقدره الشيوعيه ، وهذه القدرات الكبيره تضطهد الأفراد، اضطر المضطهدون بالفتح إلى انضمام بعضهم إلى بعض، ليكونوا قدره في قبال تلك القدرات حتى يحدوا من نشاط القدره المناوئه، (فإن القدره لا تروضها إلا القدره).

والحاصل: إن التجمع إما لجلب النفع، أو لدفع الضرر، وفي الحديث: «يد الله مع الجماعة»^(١)، وشعار الديكتاتوريين (قو نفسك حتى احترمك)، وقد تقدم في بعض المسائل السابقه مباحث حول القدره وأن القدره تحتاج إلى الترويض، وإلا كانت كالنيران المحرقه والمياه المغرقه.

وهنا بحوث:

أ) لا حق للدوله في منع التجمع، سواء كان تجمعاً وقتياً مثل مجلس احتفال أو عزاء أو تبادل رأى، أو تجمعاً استمرارياً مثل عقد الجمعيات والنقابات والهيئات وما أشبه ذلك، وذلك لما تقدم من أصاله حريه الإنسان.

ص: ٢٢٤

نعم، إذا أثبتت الدولة لدى القضاء أو الهيئة المنصفه أنها ضاره، حق لها المنع، كما يحق لها المنع عن كل عمل ضار ولو كان القائم به فرداً.

ومنه ظهر أنه لا- حق للدولة في حل الجمعيات، لأنه تصرف في حريات أفرادها، وكذلك في المنع عن المدارس وسائر المؤسسات الأهليه، لأنه تصرف في شؤون الأفراد وحرياتهم.

ومنه يظهر وجه بطلان تأميم المدارس والمصارف والمعامل وما أشبه ذلك، وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في (الفقه: الاقتصاد).

كسر الإضرابات

كسر الإضرابات

(ب) لا حق للدولة في كسر الإضراب عن العمل، إلا إذا كان خلاف الوفاء بالعقد.

أما المستثنى منه فلأن للإنسان حريه أن يعمل أو لا يعمل، حسب قاعده: «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»^(١)، وقد تقدم في بعض المسائل السابقه حكم ترك العمل وأنه جائز إلا في صور خاصه ألمحنا إليها هناك.

وأما المستثنى، فإذا استأجرت الدولة الشرعيه أو رئيس العمل أجراء، بدون إكراه ولا إجحاف، لم يحق لهم الإضراب عن العمل.

والإضرابات التي تتفق في الحال الحاضر لا تخرج عن أحد عاملين:

(١) عامل ظلم رئيس الأعمال للعمال، فيضرب العمال لأجل تقاضى حقوقهم المشروعه، فإن كل مؤسسه صناعيه أو زراعيه أو دوليه لها طرفان

ص: ٢٢٧

١- راجع بحار الأنوار: ج ٢ ص ٢٧٢.

أو أطراف، فإذا لم توزع الثمار بين الكل بالعدل كان للمهضوم حق الإضراب للوصول إلى حقه.

مثلاً- في المعامل يجب أن يقسم الربح بين (المعمل) لأنه عمل متراكم له بقدر استهلاكه وبقدر ربحه، وبين (صاحب رأس المال) وبين (المدير) وبين (العمال)، كل بقدر جهده الفكري والجسدي.

وحيث إن الغالب في الحكومات الرأسمالية ظلم الرأسمالي للعمال، كان لهم حق الإضراب حتى يصلوا إلى حقهم، ومقصودنا بالحكومات الرأسمالية ما كان رأس المال آخذاً بالزمام، سواء كان الرأسمالي التجار كما في أمريكا، أو كان الرأسمالي الحكومة كما في روسيا الشيوعية.

وكذلك الحكم بالنسبة إلى الدوله والموظفين، حيث يجب عليها أن تعطيهم بقدر حقهم الجسدي والفكري، وهكذا بالنسبة إلى صاحب الأرض والفلاحين، وقد ذكرنا في كتاب (الفقه: الاقتصاد) صحه ملك الأرض واستيجار الفلاحين للزرع فيها عقلاً وشرعاً.

٢) عامل إرادته الشيوعيين ونحوهم فوضى العمال حتى يفرضوا إرادتهم، فإن من أساليب وصول روسيا الشيوعية وسائر البلاد الشرقيه الاستعماريه إلى فرض إرادتها على الحكومات الضعيفه أنها تكون نواه الشيوعيه فى المعامل والأراضى والدوائر وما أشبه، ثم لما تريد تلك الحكومه الاستعماريه مغانم من تلك الحكومه الضعيفه، تحرك الشيوعيه المحليه لضرب مصالح الحكومه الضعيفه، حتى تضطر إلى قبول شروط الحكومه المستعمره، وأحياناً تكون الشيوعيه المحليه وليده بريطانيا وإمريكا وما أشبه، فتشرب هذه الحكومات الغربيه حسواً فى ارتغاء.

وعلى أى حال، يكون هذا الإضراب ظلماً بحتاً، ظلماً فى الإضراب، وظلماً فى الهدف من الإضراب، وهو شروط الاستعمار الواقف وراء الإضراب، ومثل هذا الإضراب يكون تخريباً، لا- حقاً للعمال والفلاحين ومن إليهم، ولذا لم تكن من الحرية فى شىء.

حرية المظاهرات

حرية المظاهرات

ج) لا حق للدوله فى منع المظاهرات وتوقيفها، حيث إن المظاهرات نوع من التجمع للاحتجاج على بخس حق العمال والفلاحين ومن إليهم، لكن يأتى هنا الكلام المتقدم فى الإضراب من حيث المستثنى منه والمستثنى، لأن كلا الأمرين من باب واحد.

ولا- يخفى أن المظاهرات والإضراب وإن أوجبت توقف العمل الموجب للخسائر، إلا أن توقف العمل لو كان حقاً كان حقهما مقدماً، لأنهما من مظاهر الحرية التى تقدم أنها من الحق الطبيعى للإنسان.

والدوله لها الحق فى أن تتدخل فى عمل العمال، وربطه بالمعمل ورأس المال والمدير:

١: فتعين حق كل من الأربعة، بحيث لا يكون إجحاف من جانب لجانب آخر، بأن يوزع الربح بينهم بالعدل.

٢: وتقرر القوانين فى الإطار الإسلامى لرفع الاختلاف بين الأطراف.

٣: وتقرر العقوبات للمتخلف فى إطار الحدود الإسلاميه، أما أن تكون للدوله فوق ذلك فالأصل العدم، لأنه مناف للحرية، أو خارج عن المقررات الإسلاميه.

ص: ٢٢٩

حريه الإضراب عن الطعام

(د) ويمكن أن يلحق بهذا الباب، حق الإضراب عن الطعام، فإن ذلك جائز شرعاً، وتقتضيه الحريه الإسلاميه، فيما إذا لم يكن الإضراب موجباً للموت أو شل قوه أو عضو.

أما المستثنى منه فلاأصل.

وأما المستثنى فلحرمه إهلاك الإنسان نفسه، وضرره على نفسه ضرراً بالغاً.

قال سبحانه: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (١).

وقال تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٢).

وقال (صلى الله عليه وآله): «لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام» (٣).

إلى غيرها من الآيات والروايات المذكوره فى محلها.

نعم إذا توقف حق على ذلك، بأن كان الأمر من باب الأهم والمهم، وعلم الموضوع قطعاً يمكن احتمال جوازه، كما يجوز الذهاب إلى العدو مع أنه يعلم أنه يقتله إذا توقف نصره الإسلام على ذلك، وكما يجوز قتل المسلم إذا تترس به الكفار، بل ربما قيل إن إقدام الأئمة (عليهم الصلاه والسلام) على شرب السم مع أنهم كانوا يعلمون أنه سم، كان من باب الأهم والمهم، مثلاً- الإمام الرضا (عليه السلام) كان يعلم أنه لو لم يشرب السم قتله المأمون بالسيف، ومن المعلوم أن الموت بالسيف فضيع جداً، ودونه أن يموت (عليه السلام) بالسم، بل ربما كان اتهمه بتهمه أوجب تحطيم شخصيه الإمام (عليه السلام)، وهل يستبعد المؤامره لتحطيم

ص: ٢٣٠

١- سورة النساء: ٢٩.

٢- سورة البقره: ١٩٥.

٣- الكافى: ج ٥ ص ٢٩٢ ح ٨.

الشخصيه بمثل مؤامره قارون ضد موسى (عليه السلام) فى قصه اتهامه، ولللكلام موضع آخر.

وكيف كان، فإذا كان للإنسان حريه الإضراب عن الطعام فلا حق للسلطه فى كسر إضرابه قسراً، سواء بواسطه إيجاره الماء والطعام، أو بواسطه ربطه بالأبر المغذيه أو غير ذلك، وإن حدث خلاف بينه وبين السلطه فى أنه حق أم لا، كان مقتضى القاعده الرجوع إلى الهيئه المنصفه القضائيه، فإن حكمت للمضرب ترك وشأنه، وإن حكمت للسلطه كان لها حق الإيجار ونحوه.

ولابد بأس بالإلماع إلى ما نقصده من (الهيئه المنصفه القضائيه)، وإن كان تفصيل الكلام حول ذلك خارجاً عن بحثنا الآن فى السياسه، فنقول:

إن الأمور التى يقع فيها النزاع بين السلطه وبين الأفراد أو الجماعات، قد تتعلق بالموضوعات وقد تتعلق بالأحكام، ومن الواضح أن الموضوعات تشخيصها من شأن العرف، كما أن الأحكام شأنها مرتبط بالفقهاء والقضاه، وحيث إن الغالب فى مثل نزاعات السلطه والأفراد أو الجماعات، احتياجها إلى توضيح الأمرين، أى الموضوع والحكم معاً، كان اللازم تشكيل جماعه من العرف الخبير والقاضى البصير ليدققوا فى الأمر، ويضعوا الحلول الشرعيه للنزاع.

فى حريه أنواع الاكتساب

اشاره

فى حريه أنواع الاكتساب

الخامس: حريه أنواع الاكتساب والمعامله، سواء كان الكسب بالعمل الجسدى، أو العمل الفكرى كالإداره، أو العمل المهنى كالطبايه، أو كان الكسب بحيازه المباحات، من غير فرق بين البيع والشراء والإجاره والمضاربه والمزارعه

والمساقاه وغير ذلك، بشرط أن لا- يكون إجحافاً، وأن يكون المكسب حلالاً، وأن لا يكون ضرراً على ما فصلناه في كتاب (الفقه: الاقتصاد).

نعم، اللازم أمران:

١: أن لا- يكون التعامل خارجاً عن الموازين الإسلاميه المذكوره في الفقه، وبمطالعه الفقه يظهر أن المسائل الفقيهيه كلها مبنيه على الأدله العقلية، بالإضافة إلى وجود الأدله الشرعيه لها.

٢: أن يعطى الإنسان الحق المقرر في الشريعه للدوله الإسلاميه المشروعه، وإذا لم تكن دوله إسلاميه مشروعته أعطى الحق لنواب الإمام (عليه السلام)، وذلك لأن الدوله إذا لم تكن مشروعته فالواجب تقويضها لا مساعدتها، وإذا كانت مشروعته فالواجب إبقاؤها وتأييدها، وليس المال الذى تأخذه الدوله المشروعه إلاّ اتباعاً لرأى الأكثرية في الأخذ، بالإضافة إلى مشروعته الأخذ بعنوان الخمس أو الزكاه أو ما أشبهه، من الحقوق الماليه المذكوره في الشريعه.

ولذا لا يحق للدوله المنع عن أى لون من ألوان الاكتساب المشروع، تجاره داخلية كانت أو خارجيه، لأنه قوف أمام الحريه، وقد عرفت تطابق العقل والشرع على حرمة سلب الناس حرياتهم.

ومنه يعلم عدم حق الدوله فى مصادره أموال الناس، سواء الأموال المنقوله أو الأموال غير المنقوله، كما لا حق للدوله فى وضع اليد على المنابع العامه الطبيعیه، كالبهار والمعادن، أو غير الطبيعیه كالمعامل الكبار على ما هو أسلوب الاقتصاد الاشتراكي، بل للدوله أمران:

١: الرقابه لئلا- يفوت إنسان الفرصه على إنسان آخر، كان يستولى على الغابه مثلاً- بحيث يمنع الآخريين من الانتفاع بها، لأن مقتضى الجمع بين {خلق

لكم} (١١) و«من سبق» (٢٢)، أن لكل أحد حق السبق في إطار (لكم)، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (الفقه: الاقتصاد).

٢: الرقابه لثلا يجحف إنسان بحق إنسان آخر، مثلاً اللازم أن يكون إنتاج المعمل بين العامل والمدير وصاحب المعمل وصاحب رأس المال بالعدل لا الإجحاف، كما تقدم الإلماع إلى ذلك.

الحريات فى الظروف الاستثنائيه

الحريات فى الظروف الاستثنائيه

نعم يحق للدوله:

١: سلب مالكيه الأفراد.

٢: أو توقيف نوع خاص من التصرف.

٣: وجعل العقوبات الرادعه لمن تصرف ذلك النوع، فى موارد خاصه.

(١) مثلاً- إذا احتاجت المدينه إلى شوارع أو حدائق، مما بدونها تنفشى الأمراض، أو يكون العسر والجرح العام، حق للدوله المشروعه سلب مالكيه أصحاب الدور والأراضى ونحوها الواقعه فى طريق الشارع ونحوه، وإنما يحق للدوله ذلك لأهميه المشروعات المذكوره بالنسبه إلى دليل المالكيه، فإن فى المقام تعارضاً بين دليل (الناس مسلطون) وبين دليل (لا ضرر ولا حرج)، وحيث أهميه الثانى يقدم على الأول.

لكن اللازم فى هذا الحال إعطاء الدوله القيمه العادله لأرباب تلك الدور ونحوها، لأنه مقتضى الجمع بين الحقين، كما ذكروا مثل ذلك فى الأخذ من أموال الناس فى حال المخمسه، وإذا كان فى

ص: ٢٣٣

١- سور ه البقره: ٢٩.

٢- مستدرک الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٥.

مسير الشارع وقف عام أو خاص أعطت الدولة بقدر بدله، ليؤسس مثل ذلك الوقف في مكان آخر، لقاعده: «الوقف حسب ما وقفها أهلها»، بعد ضمها إلى قاعده ارتكاز أذهان الواقفين، كما ذكرها الفقهاء في كتاب الوقف، وألمع إليه الشيخ المرتضى (رحمه الله) في كتاب المكاسب.

وحيث إن سلب مالكيه الأفراد ضروره، والضرورات تقدر بقدرها، لا يحق للدولة سلب القدر الزائد من المحتاج إليه، كان تستملك بقيه العرصه، كما اعتادت الحكومات الجائره استملاك بقيه العرصه، فالباقى من القدر المحتاج إليه لرب الأرض ونحوها، إن شاء باعها للدولة، وإن شاء تصرف فيه كما يشاء، لقاعده (الناس مسلطون)(1).

(2) ومما تقدم ظهر وجه حق الدولة المشروعه في توقيف نوع خاص من تصرف المالك، وذلك لتقديم الأهم على المهم، كما إذا وقفت الدولة بناء المعامل، أو المقصب، أو جعل المقبره في طرف من المدينه لأجل كون ذلك ضرراً على الناس، أو عسراً وحرماً عليهم، فلمالك الأرض أن يتصرف في أرضه كيف يشاء لكن لا يحق له أن يتصرف التصرف الذى منعه الدولة، وحقيقه ذلك أنه إسقاط حريه أقل لحريات أكثر، فهو ممارسه الحريه وليس منعاً عن الحريه.

يبقى الكلام فى أنه إذا منعت الدولة نوعاً خاصاً من التصرف، وسبب المنع نقصان قيمه الشىء الممنوع التصرف فيه، فهل الدوله مكلفه بدفع التفاوت من بيت المال أم لا، احتمالان، فإذا كانت الأرض قبل منع نصب المعمل فيها تسوى ألفاً، وبعد المنع ثمانمائه، فهل الدوله مكلفه بإعطاء المائتين، احتمالان،

ص: ٢٣٤

من أنه إضرار من الدولة فاللازم تداركه، ومن أن الدولة لم توجه الضرر المذكور بل لم يكن لصاحب الأرض هذا الحق واقعاً، حيث إن المالك لا يحق له إضرار الآخرين، وإنما الدولة نبهت المالك على ذلك، ونفذت المنع الشرعى الذى كان موجهاً إلى المالك واقعاً، والثانى أقرب، وإن كان فى بعض مصاديق المسأله نوع من التأمل.

ثم لا فرق فى المسألتين السابقتين (١ و ٢) بين أن يكون الأهم المقدم على المهم معيناً أو مردداً، والمردد كما إذا دار أمر الشارع المزمع فتحه بين أن يفتح فى ملكك زيد أو فى ملكك عمرو، فإنه إذا جاز فتحه كان للدولة ترجيح أيهما شاءت، ولا- يحق لأحدهما المنع بأن يحتج بأنه لا يتعين أن يكون الفتح فى داره، وكذا فيما إذا كان أمر منع نصب المعامل مردداً بين منعه فى شمال المدينة أو جنوبها، فاخترت الدولة المنع عن النصب فى الجنوب مثلاً.

أما لماذا يكون للدولة حق كل عقوبه رادعه، فلأنه للجمع بين دليل ولاية الفقيه الجامع للشرائط المنتخب من قبل الأكثرية، وبين دليل الوقوف أمام المنكر (دفع المنكر)، فالتعزير الذى هو العقاب الأولى للمحرمات، حسب ما ذكروا فى باب الحدود، إذا لم يكن رادعاً لم تصل الدولة إلى هدفها.

وقد فرض وجوب وصول الدولة، حيث إن الهدف من المصالح العامه التى وضعت الدولة لرعايتها، فعدم وضع العقاب الرادع تضييع لحق الناس، وقد ورد (لعن الله من ضيع من يعول)، ومن باب المثال نقول: إنه إذا كانت سرعه سير السيارات فى الشارع الفلانى تورث الاصطدام كثيراً، ولم يكن منع الدولة السواق وتعزير المسرع منتجاً، فهل تترك الدولة الأمر مما يسبب تلف الأرواح والنفوس، أو تجعل العقاب الرادع مثل السجن والغرامه وما أشبه، لا شك أن مقتضى الأدله

الثانى، وقد ذكرنا طرفاً من الكلام فى ذلك فى كتاب (الحدود والتعزيرات) وكتاب (الحكم فى الإسلام) وغيرهما.

سائر الحريات

اشاره

سائر الحريات

السادس: حريه سائر شؤون الإنسان.

١: مثل نكاحه وطلاقه، وفى نفس الوقت نكاحها وطلاقها، إذ النكاح لا يكون إلا برضايه الزوجين، والطلاق وإن كان بيد الرجل فقط إلا أن لها أن تجعل شرطاً لنفسها حال النكاح، أن تكون وكيلاً عن الرجل فى طلاق نفسها، بشرط خاص مثل أن يسيء معاملتها، أو لا- يقوم بواجب نفقتها أو أمورها الجنسيه أو ما أشبه ذلك من الشروط التى ليست مخالفه للكتاب والسنة ولا لمقتضى العقد، على التفصيل الذى ذكره فى باب الشروط.

٢: ومثل بنائه كيف شاء.

٣: ودراسته.

٤: وسفره واقامته.

٥: وزراعته وصناعته، إلى غير ذلك من الحريات.

نعم للدوله التدخل فى الحد من بعض الحريات إذا كانت هناك أحكام أهم من تلك الحريه، ولكن بعنوان حكم ثانوى، وله حينئذ مفعوله ما دام قانون الأهم والمهم، حاله حال قانون الاضطرار الذى له مفعوله ما دام موضوع الاضطرار باقياً.

مثلاً إذا كان فتح حدود بلاد الإسلام فى وجه بضاعه الأجنبى يوجب

ص: ٢٣٦

غزو الأجنبى بلاد الإسلام ببضائعهم، مما يوجب الاستعمار الاقتصادى بما ينطوى ذلك على المخاطر، من توقف عجله الاقتصاد الإسلامى وانتشار البطالة وتأخر بلاد الإسلام، حق للدولة الإسلاميه المنع عن استيراد البضائع الأجنبيه، إلا بشروط وقيود ثقيله، مما يوجب ارتداع التجار عن استيرادها، أو المنع عن الاستيراد مطلقاً.

ثم إنه كما لا يحق الإكراه المباشر بالتدخل فى شؤون الإنسان لمنع حرياته، كأن يكره صاحب المعمل العامل على العمل، سواء على أصل العمل أو على بعض خصوصيات العمل، كذلك لا يحق الإكراه الأجوائى بأن يهيا إنسان أو جماعه أو دوله الأجواء بحيث يضطر الإنسان أن يعمل عملاً، أو بكيفيه ما مثل ما يتضمن أضراراً أو إجحافاً أو ما أشبه ذلك.

كما إذا اتحد أصحاب البضائع أن لا يعطوا لحمالى الميناء أكثر من أجره كذا مما كان إجحافاً بحقهم، أو اتحد الحمالون على قيمه إجحافيه فى عملهم لأصحاب البضائع، إلى غير ذلك، لأنه أيضاً إكراه، فإن إطلاق المنع عن الإكراه كما يشمل الإكراهات الفرديه، يشمل الإكراهات الإجوائيه.

ومن قبيل ذلك ما لو اتحد التجار الكبار على تنزيل البضاعه بحيث أوجب ذلك لتعطيل بائعى الفرد عن العمل، حيث لا ينفعهم المبيع كذلك لتضررهم، مثلاً إنهم يشترى كل وحده بعشره ويبيعونها بإحدى عشره، فإذا خفض التجار البضاعه إلى ثمانيه، لم يتمكن هؤلاء من العمل، حيث إن ربح الثمانيه لا يكفى إداره شؤونهم، وقد ذكرنا طرفاً من الكلام فى ذلك فى كتاب (الفقه: الاقتصاد).

٦) وكذلك حقه فى أن يتكلم أو لا يتكلم، أو يحضر أو لا يحضر، فى موارد

الشهادات، إذا لم يكن دليل شرعى يوجب الحضور أو الشهاده، كما ورد فى مثل: ((وَلَا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا)) (١) على التفصيل المذكور فى كتاب الشهادات.

ويدخل فى هذا الباب عدم الحق للدوله فى أخذ الإقرار عن الناس بالجبر، كما اعتادت الحكومات الغربيه والشرقيه فى الحال الحاضر ذلك، حيث يعذبون الناس فى السجون والمحاكم، لأجل أن يعترف بما يعلمه أو بما يريدون منه، فإنه خلاف الحريه وكرامه الإنسان، وقد منعه الإسلام أشد المنع، كما ذكرناه فى كتاب (القضاء) و(الحدود) وغيرهما.

نعم، للحاكم تكرار الاستنطاق فيما إذا اشتبه فى صدق الشخص، حتى يظهر صدقه أو كذبه، كما فعله داود وعلى (عليهما السلام) فى قصص مشهوره، وهذا التكرار فى الاستنطاق وإن كان منافياً للحريه، إلا أنه لا بد منه من باب الأهم والمهم.

ومنه يعلم أنه لو لم يستعد للتكرار حق للدوله حبسه حتى يستبين الأمر.

ومن هذا القبيل إذا كان يعلم بشىء لا بد للدوله كشفه، لكنه يأبى من البوح به، كما إذا كان شريكاً جرم هرب أحدهما ووقع الآخر فى قبضه العدالة، ولم يستعد المجرم المقبوض عليه من إعطاء اسم صديقه، كان للدوله سجنه إلى أن يعترف.

ويلحق بهذا الباب حق أطراف النزاع، سواء كان أحد الأطراف الدوله أو لا، فى جعل المحامين لأنفسهم عند المنازعات، وذلك لإطلاق دليل الحريه، وقد جعل على (عليه السلام) وكيلاً لنفسه فى نزاع كما ذكر فى الكتب الفقيهيه.

وكذلك لا يحق للدوله دخول مساكن الناس لإلقاء القبض على المتهمين، فإنه

ص: ٢٣٨

حرق لحياتهم، إلا إذا أمر القاضي بذلك، وإنما يحق للقاضي أن يأمر بذلك لقاعده الأهم والمهم، وبيانه أن حفظ الحريات الفرديه يقتضى أن يكون كل إنسان قادراً من أن يعمل أعماله بكل حريه على ما تقدم، وشرط تمكن كل فرد من من الاستفادة من حرياته وجود الأمن، لأنه لولا الأمن وقع المجتمع فى معرض مهاجمه اللصوص والمختطفين والقتله والسراق وما أشبه، وفى مثل هذا الجو لا أثر للحريات، وحيث يجب على الدوله مراعاة المصالح العامه، والتى من أهمها حفظ أجواء الأمن، وكان لازم ذلك توقيف المشتبه بهم والمجرمين الذين ثبت جرمهم، كان لابد أن يكون للقاضى حق إعطاء الشرطه إجازة اقتحام المساكن، وتوقيف الأفراد وجليهم واستجوابهم وعقاب المتخلف، إلى غير ذلك مما ذكرناه فى كتاب (الحدود والتعزيرات).

ويؤيد ذلك استمرار السيره منذ زمان الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى يومنا هذا على ذلك، مما لسا بصدد تفصيله الآن.

تأطير القوانين بمقتضى الحريه

تأطير القوانين بمقتضى الحريه

بقى شىء، وهو أن الحكومه الصحيحه لما كانت جامعته بين إرادته الله وإرادته الإنسان، فالمعنى الذى ذكرناه فى بعض المسائل السابقه أى:

١: أن تكون القوانين إسلاميه.

٢: أن يكون الرئيس مرضياً لله سبحانه.

٣: أن يكون الرئيس مرضياً لأكثرية الأمة.

ص: ٢٣٩

٤: أن توضع القوانين بسبب نواب الأمة في إطار الإسلام ورضايه الأمة.

كان اللازم أن تنطلق القوتان: التأطيريه (التشريعيه) والتنفيذيه، من الحريه الإنسانيه التي هي الأصل في كل إنسان على ما تقدم، فلا توطر القوانين الإسلاميه بالأطر الكابته للحريه، بل اللازم أن يراعى في التأطير أمران:

أ) الإسلام.

ب) العقد الاجتماعى للنواب فى المجلس الذين هم وكلاء الأمة، والوكاله عقد، وللقوه التنفيذيه وكلاء الأمة مباشره أو بواسطه نواب المجلس، على اختلاف كيفيه انتخاب رئيس الجمهوريه، مباشره من الأمة أو بسبب النواب.

فاللازم أن يكون التأطير للقوانين الإسلاميه حسب مصلحه الأمة، لأنهم لم يوكلوا الوكلاء وكاله تشمل العمل خلاف مصلحتهم، ومن الواضح أن حفظ حريات الأمة من أهم مصالحهم التي يجب على وكلائهم فى التشريعيه والتنفيذيه ملاحظتها والانطلاق منها، فكل قانون خلاف الإسلام أو خلاف مصلحه الأمة فى تضيق حرياتها باطل مردود.

الأول: لأنه ليس بإسلامى.

الثانى: لأنه تصرف فى شؤون الموكل بدون رضاه.

أسباب الخضوع للسلطه

أسباب الخضوع للسلطه

وهذا البحث ذكرناه لربطه بمبحثنا الذى هو حريه الفرد، وتوضيحه يتوقف على وجه لزوم إطاعه الناس للحكومته، هل هو من جهه الدين، أو الحق الطبيعى، أى لأن قوانين الحكومه مأخوذه من القوانين الطبيعىه، فكلما كان

ص: ٢٤٠

القانون الاجتماعى أوفق بالقانون الطبيعى كانت النتائج أحسن، أو العقد الاجتماعى أى أنه نوع تعامل بين الحكومه والأفراد كالتعامل بين الوكيل والموكل، أو لأن قوانين الدوله أحسن إطار لتنمية الحريات والملكات فى الأفراد وتشغيل الطاقات الكامنه فى النوع لنفع الإنسان؟

فقد اختلفت آراء السياسيين فى ذلك على الوجوه الأربعة المذكوره، وتفصيل الكلام فى الأقوال المذكوره بقدر ما يتحملة هذا الكتاب، هو:

أنه لما لم يكن أمر الحكومه بمجرد أنه أمر الحكومه واجب الإطاعه، إذ ليس ذلك آخر الحلقه، لا بد وأن ينتهى إلى ما يكون آخر الحلقه، ليقتنع الناس بلزوم الإطاعه، و آخر الحلقه هو (اللذه والألم) فإن الإنسان ميال إلى اللذه ويفر من الألم، سواء كانا جسديين أو روحيين، وبذلك ظهر أنه ليس آخر الحلقه (الضار والنافع) كما ربما توهم، إذ يبقى مجال السؤال بعد إثبات كونه ضرراً أو نفعاً، بأنه لماذا أجلب النفع وأدفع الضرر.

وما ذكرناه من أن آخر المطاف اللذه والألم، إنما هو مع الغض عن مرتبه أرقى من ذلك ممن لا يطلب دفع الألم واستجلاب اللذه، وإنما يفعل للحسن ويترك للقبح، كما قال على (عليه السلام): «وجدتك أهلاً للعباده»^(١)، ومن نافله القول أن قوله (عليه السلام) لا ينافى قوله سبحانه: {رغباً ورهباً} ^(٢)، إذ ليس فى الايه رغباً فى جنته، ورهباً من ناره، فيمكن أن يكون المراد رغباً فى رضاه، ورهباً من عدم لطفه، وهذا يساوى معنى «وجدتك أهلاً للعباده».

ص: ٢٤١

١- تحف العقول: ص ١٧٥.

٢- سوره الأنبياء: ٩١

وكيف كان، حيث لا يصلح أمر الحكومه بنفسه مصدرًا للطاعه، انقسم السياسيون إلى أربع طوائف:

الأول: المتدينون، حيث قالوا: إن أمر الحكومه واجب الإطاعه من جهه أمر الدين به، ومن الواضح أن الدين أصوله مبنيه على العقل، وفروعه مبنيه على وجوب شكر المنعم، ولذا كان لزوم إطاعه الحكومه مبنياً على العقل، وهذا هو الذى نرجحه نحن، إذ ما عدا ذلك لا يصلح أن يكون مصدرًا.

الثانى: القائلون بالحق الطبيعى، قالوا: إن الكون له طبيعه خاصه فى سيره، وكل مخالف لتلك الطبيعه لا بد وأن يرتطم بما يوجب هلاكه، والقوانين الوضعيه التى تنفذها الحكومه هى ما طابق تلك القوانين الكونيه، فإطاعه الحكومه إنما هى لأجل عدم الارتطام بالقوانين الكونيه، مثلاً- الطبيعه تقتضى أن يتهيا الجسم لإفراغ المنى إذا وصل العمر إلى السادسة عشره، فإذا وضع القانون على طبق ذلك وتزوج الإنسان سعد واستراح، وإذا لم يوضع القانون على طبق ذلك أو لم يطبق الإنسان القانون، فهو إما أن يسلك سبيل الانحراف، وفى ذلك الأمراض الزهريه والعقد النفسيه، وإما أن لا يباشر أصلاً، وفيه الأمراض التى تتولد من الرواسب المنويه.

وهذا وإن كان صحيحاً، إلا- أنه لا- يغنى عن الدين، إذ الدين وضع أحكامه على المصلحه والمفسده، كما قرر فى الكتب الأصوليه، فالذى يكشف عن القانون الطبيعى إنما هو الدين، إذ واضع الكون وهو الله هو الذى يعلم قوانين الكون.

وعليه فالقائل بهذا القول وإن اصاب فى الكبرى: القوانين الوضعيه يجب أن تطابق القوانين الطبيعه، إلا أنه أخطأ فى الصغرى: الذى يطابق القوانين الطبيعه هو ما يضعه الناس من عند أنفسهم.

الثالث: القائلون بالعقد الاجتماعي، وهؤلاء يقولون بأن وجوب إطاعه الحكومه إنما هو لأجل القرار الذي عقده الجانبان: الحكومه والأمة، في قيام الأولى بمصالح الثانيه، في قبال قيام الثانيه بإطاعه الأولى، فالإطاعه وفاء بالمعامله التي جرت بين الطرفين.

أقول: هذا إنما يتم إذا لم نقل نحن بالموازنين الدينيه، وإلاّ لزم أن يكون هذا القول في الإطار الدينى، إذ كل عقد خارج عن الموازين الدينيه فهو باطل لا يجب الوفاء به، أما الإشكالات الأخر التي أوردوها على هذا القول فغير تامه.

الرابع: إن قوانين الدوله أحسن إطار لتنميه الحريات وتشغيل الطاقات، ولذا يطيعها الناس، وهذا يتم إذا كانت القوانين صحيحه، وصحه القوانين لا تكون إلاّ إذا كانت مستنده إلى الله سبحانه وكان التطبيق بيد المجتهد العادل، وإلاّ فأى دليل على كون القانون كذلك.

ص: ٢٤٣

الدستور بين السلب والإيجاب

(مسأله ٤٥): الدستور اصطلاح فى العصر الحاضر لموجز الإطارات التى تعمل الدوله بمقتضاها فى مختلف الأمور المرتبطه بالشؤون الداخليه والخارجيه.

وقد استدلووا لاحتياج الدول إليه بأمر:

١: إن الدوله إذا تبدلت احتاج الشعب إلى أن يفهم علاقته بالسياسه الجديده، فلا بد لهما بالتوافق بينهما من وضع كليات القوانين بصوره موجزه، حتى يعرف الجميع حقوقهم وواجباتهم، كما جعلت إيران عند الحركه الدستوريه، والهند وباكستان والسيلان بعد استقلالهم عند انتهاء الحرب العالميه، وجمله أخرى من البلاد مثل هذا القانون، ومثال ذلك ما لو أخذ جماعه من الناس وكلاء للتصرف فى أموالهم، احتاج الموكلون والوكلاء إلى جعل ضوابط للوكاله المذكوره، تعين الحق والواجب لكلا الجانبين.

٢: إن أغلب البلاد فيها جماعات وأحزاب وأديان وقوميات ولغات، فاللائزم أن يعين الدستور العام الذى يكون لكل تلك الفئات، فى أمورهم التقنيه والتنفيذيه والقضائيه والماليه وغيرها، وبذلك تكون أمه واحده، أو شعباً واحداً فى دوله واحده، ولا يقع بينهم الشجار والخصام بدون وضوح الإطار العام للدوله مما يكون مرجعاً لجميعهم.

٣: حيث إن الغالب أن البلاد الوسيعة المترامية الأطراف لا تتمكن فيها الدولة من إعطاء حقوق الأفراد النائية عن العاصمة، ممن يسكنون الأرياف والقرى الحدودية، وذلك يوجب ضعف علاقتهم بالدولة وانفصالهم أحياناً، والمؤامرات تجد محلاً خصباً في مثل أولئك، وخصوصاً الغالب أن الدول المتجاورة مختلفون في أمور مما يسبب أن يتآمر أحدهم ضد الآخر، كان الدستور كصمام أمان لا طمينا الكل بوحدته نظر الحكومه إليهم جميعاً، وإعطاء حقوقهم كإعطائها لحقوق من في المدن والقرى القريبه من العاصمة.

٤: إن الدستور يوجب توحيد البلدان المتحدّه، حيث إنه يكون للجميع قانون واحد يرجعون إليه، فالدول الأعضاء يعرفون حقوقهم وواجباتهم، والكل خاضع للقانون، لأن الكل اشترك في وضعه بالأكثرية.

أقول: إن تم ما ذكره مبرراً لتدوين الدستور في البلاد غير الإسلاميه، فقد يناقش في ذلك بأنه لا تتم هذه الأمور مبرراً للتدوين في البلاد الإسلاميه باعتباره أصلاً سياسياً وأساسياً ثابتاً، إذ تلك الأسباب غير موجوده في البلاد الإسلاميه.

(١) فالدوله الإسلاميه أنشأت منذ أربعه عشر قرناً، أسسها رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المدينه المنوره، كما سيأتى في بعض المسائل الآتية كيفيته تأسيس الرسول (صلى الله عليه وآله) لها.

(٢) والبلد الإسلامى مشتمل على أكثرية مسلمه كلهم خاضعون للإسلام أصولاً- وفروعاً ولا- خلاف، والأحزاب والمنظمات السياسيه قابلون بالإسلام بحكم أنهم مسلمون، وإنما يختلفون في الاجتهادات وكيفيه التطبيقات، أما الأقليات غير الإسلاميه فهم يعملون في أمورهم الخاصه حسب موازينهم،

وفى أمورهم العامه حسب موازين الدوله المقرره للذمين.

(٣) وإعطاء الحقوق للأفراد لا يتبع القانون الأساسى سلباً وإيجاباً، سواء كانوا فى أطراف البلاد أو فى قلب العاصمه، فإن القانون الإسلامى وضع بالعداله، كما أن المطبق له يجب أن يكون عادلاً وفيه لا- ظلم، فأين مكان القانون الأساسى من الشريعه أو التنفيذ.

(٤) ومنه يعلم النقد على الأمر الرابع.

(٥) فإذا فرضنا عدم وجود حكومه واحده إسلاميه لكل بلاد الإسلام، وأنها كانت دولاً، فلا نفع لقانون أساسى مدون فى التوحيد وعدمه.

ولتوضيح الأمر فى عدم احتياج البلاد الإسلاميه إلى القانون الأساسى نقول: هل القانون الأساسى موجز عن الأدله الأربعة: الكتاب والسنه والإجماع والعقل، أم لا، فإن كان موجزاً عنها، فما الفائدة فى تدوينه، بل تدوينه ربما يضر لأنه يصرف المرجعيه للكتاب والسنه إلى نفسه لدى الاختلاف، حيث نراهم يرجعون إلى القانون الأساسى، لا إلى المصدر الحججه شرعاً وعقلاً، وإن كان مخالفاً لها كان مرفوضاً.

لا يقال: إنما يدون القانون الأساسى وهو موجز عن الأدله الأربعة ليكون مرجعاً عند الاختلاف.

فإنه يقال: كيف صار الموجز مرجعاً، ولم يكن المفصل مرجعاً، بينما الرجوع إلى المفصل يحل الاختلاف، لتقبل الكل له بخلاف الموجز.

إن قيل: فى المفصل تختلف الاجتهادات.

قلنا: فى الموجز كذلك أيضاً.

إن قلت: فما هو الحل.

ص: ٢٤٦

قلت: واضحات الكتاب والسنة لا اختلاف فيها، والأمور المجمله سواء فى الحكم أو فى التطبيق _ مثل كيف نطبق قانون الخمس والزكاة فى الحال الحاضر ليقوم بواجبات الدولة المالىة _ يرجع بشأنها إلى رأى أكثرية الفقهاء المراجع للمسلمين، فإن كان عشره فقهاء فى أربعة مدن هم مراجع التقليد، واختلف مجلس الأمة فى الحكم أو فى الموضوع، رجح فقهاء الشورى فى مجلس الأمة إلى أولئك الفقهاء المراجع فى استجلاء الأمر، فما استقر عليه رأى الأكثرية من المراجع طبق فى البلاد.

لا يقال: كيف يؤخذ برأى أكثرية الفقهاء ويترك الآخرون.

قلنا:

أولاً: يقال: كيف يؤخذ برأى أكثرية فقهاء الشورى فى مجلس الأمة لدى الاختلاف فى المجلس، مع أن الرجوع إلى الفقهاء المراجع أولى، لأنهم مورد تقليد الجماهير، واعتماد الجماهير عليهم أولاً وبالذات.

وثانياً: إطلاق دليل الشورى يحكم بذلك.

وثالثاً: الأولوية فى المقام من اختلاف القاضى والمراجع فى الاجتهاد فيما كان المراجع المخاصم مجتهداً، أو فى التقليد فيما كان المراجع المخاصم مقلداً، وقد اشتهر بينهم لزوم الرجوع إلى القاضى، وأن فصله حجه على المتنازعين وإن تخالفاً اجتهاداً.

وعلى أى حال، فتدوين موجز عن الكتاب والسنة، إن لم يكثر المشكله لا يحلها، بل ولا يقلل منها، ولما ذكرناه من أن الجماهير المسلمه لا ينظرون نظر الاحترام إلا إلى الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وجدنا فى إيران المشروطه كان المسلمون أول من أداروا ظهرهم على الدستور، وكذلك حدث فى كل

ص: ٢٤٧

بلد إسلامى، جعل له وثيقه أو قانون أو غير ذلك من الاصطلاحات.

ولا يستغرب من قولنا عدم الاحتياج إلى الدستور، فبريطانيا عاشت منذ تسعمائه سنه بدون أن يكون لها قانون أساسى مدون، مع أنه ليس لهم مرجع كالكتاب والسنة مما يقبله كل الأمة.

ويؤيد عدم احتياج البلاد الإسلاميه إلى القانون الأساسى أن الناس لا- يمكن جمعهم باسم هذا القانون، وإنما يمكن جمع المسلمين باسم الكتاب والسنة.

وقد جمع العلماء المسلمين فى إيران باسم الكتاب والسنة فى حربهم مع روسيا قبل قرن ونصف، وفى حربهم مع بريطانيا فى ثوره التبغ، وفى حربهم مع الاستبداد الداخلى والاستعمار الخارجى فى الثوره الدستوريه، وفى حربهم مع الشيوعيه فى آذربايجان، وفى حربهم مع الاستعمار وعملائه فى قصه تأمين النفط، وفى حربهم مع إمريكا فى العصر الحاضر.

وكذلك جمع شعب العراق العلماء باسم الكتاب والسنة فى حربهم مع بريطانيا قبل ستين سنه، والآن يجمع العلماء الشعب العراقى بنفس ذلك الاسم لحربهم مع بريطانيا وإسرائيل وإمريكا الذين استعمروا العراق فى قفاز البعث.

وهكذا حدث الأمر فى كل بلاد الإسلام فى حربهم مع الاستعمار الخارجى والاستبداد الداخلى.

هذا ولكن الأمر حول الاحتياج أو عدم الاحتياج إلى القانون الأساسى بحاجه إلى تأمل أكثر، والله العالم.

تقسيمات الدستور

تقسيمات الدستور

ثم إن علماء السياسه قسموا القوانين الأساسيه إلى أقسام:

أ) القانون المشكل تغييره، والقانون السهل تغييره.

ص: ٢٤٨

فالأول: هو ما لا- يغير إلا- بصعوبه، مثل قانون اتحاد إفريقيا الجنوبيه حيث إن تغييره يحتاج إلى تصديق أغلبه ثلثي أعضاء المجلسين، وقانون الهند حيث صرح بأنه لا يمكن تغيير قوانين الولايات الهنديه إلا إذا وافق على ذلك أكثره أعضاء المقننه لكافه الولايات، وقانون أستراليا حيث إن قانونها لا يغير إلا إذا وافق على ذلك أكثره أربع ولايات من ولاياته الست فى استفتاء شعبى عام.

والثانى: هو ما يسهل تغييره، كما إذا وافق أكثره المجلس على التغيير، فيكون حال تغيير الدستور حال جعل وحذف سائر القوانين العاديه، وهذه الحاله موجوده فى إنكلترا، فإنه وإن لم يدون فيها دستور إلا أن مجموعه من الأعراف والتقاليد وما أشبه لها حال الدستور، فإذا إريد تتميم أو تغيير بعضها كان للمجلس ذلك بأكثره الآراء.

وفى الإسلام حيث قد عرفت عدم الاحتياج إلى الدستور، يكون تغيير الحكم حيث يختلف أحياناً اجتهاد المجتهدين، حسب رأى الفقهاء المراجع المشرفين على الدوله بكافه أجهزتها، أما تغيير التأطير للقوانين الإسلاميه بما تلائم العصر كما مثلنا له فيما تقدم، فيكفى فيه رأى أكثره المجلس مع تصويب أكثر شورى الفقهاء المتواجدين فى المجلس.

نعم إذا كان تغيير التأطير من الأهميه بمكان لزم الرجوع فيه إلى الفقهاء المراجع، قال (عليه السلام): «أما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها لى رواه أحاديثنا»^(١)، وإنما جعلنا تغيير الحكم من اختصاصات المراجع، لأن المفروض

ص: ٢٤٩

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ من صفات القاضى ح ٩.

تقليد أكثره الأمه لهم، فلا شأن للمجلس وشورى فقهاه فى التغيير بدون مراجعتهم.

ب) الدستور لدوله واحده، والدستور لدوله متحده، فالأول كالدوله الواحده والثانى كالدول المتعدده التى أتحدت فيها بينما لكن لم تصبح دوله واحده، فالقسم الأول له دستور واحد، أما القسم الثانى فله قسمان من الدستور:

١: قسم يشترك فيه الجميع.

٢: وقسم يختص بكل دوله من تلك الدول، فلا القانون بكله واحد فى الجميع حتى تتشكل من الجميع دوله واحده، ولا لكل دوله قانون خاص بها من غير قوانين مشتركه بين الجميع حتى تكون دولاً.

مثلاً- الخارجيه والماليه والمدفاع مشتركه بين الكل، أما الداخليه والقضاء وما أشبه فلكل دوله قانونها الخاص بها، وربما حدث التناقض بين الدول المذكوره فى قوانينها، مثلاً بعض الدول تبيح بيع الأفيون، بينما دوله أخرى تحرم ذلك أشد التحريم، كما هو الحال فى الولايات المتحده الأمريكيه.

أما فى الإسلام فقد عرفت فيما تقدم أن اللازم أن يكون لجميع المسلمين حكومه واحده، ويكون كلها بلداً إسلامياً واحداً، أما إذا فرض عدم إمكان ذلك فدخلت البلاد فى اتحاد، فاللازم أن يتحد قانون الجميع، لأن الإسلام لا يتغير قانونه بتغيير المناطق.

نعم يمكن أن يكون المشرف الأعلى على هذه الدوله العضو عده من الفقهاء، بينما المشرف الأعلى على دوله أخرى من دول الأعضاء عده آخرين، ويختلفون فى بعض الفتاوى وحسب اختلافهم تختلف قوانين هذه الدوله من تلك، كما أن اختلاف الفتوى بين مجتهدين يوجب اختلاف عمل مقلديهم.

ص: ٢٥٠

ج) ربما يقسم بعض السياسيين القانون الإساسى إلى:

١: القانون الجمهورى.

٢: والقانون البرلمانى.

فالأول: ما إذا كانت القوه التنفيذيه بموازاه القوه التشريعيه، فكما تعين الأممه نوابها كذلك تعين رئيس الجمهوريه، كما فى الجمهوريه الإسلاميه فى إيران، وكما فى الولايات المتحده الأمريكيه.

والثانى: كما إذا كانت القوه التنفيذيه تابعه للقوه التشريعيه، بأن تعين الأممه نوابها، والنواب ينصبون القوه التنفيذيه، كما فى بريطانيا وبعض البلاد الأخر.

وقد ذكرنا فى ما تقدم أن كلاً من القسمين لا مانع منه فى الدوله الإسلاميه، وإن كان الأقرب إلى الشورى والرقابه الشعبيه المستفاده من قانون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر القسم الأول.

التناقض بين القوانين

التناقض بين القوانين

د) قد سبق فى بعض المسائل السابقه الإلماع إلى أن القوانين المتداوله فى البلاد الديمقراطيه على أربعة أقسام:

١) الدستور.

٢) القوانين العاديه التى يقرها مجلس الأمم.

٣) القوانين التى تضعها السلطه التنفيذيه فى مجال صلاحيه القوه التنفيذيه.

ص: ٢٥١

٤) القوانين التي تضعها السلطة القضائية في مجال صلاحية القوه القضائية.

وعليه فربما يقع التضاد بين الدستور وبين قانون أحد من المقنين الثلاثة الآخرين، كما قد يقع التضاد بين قوانين المجلس وبين قوانين التنفيذ والقضائية، أو يقع التضاد بين قوانين التنفيذ وقوانين القضائية.

وقد اختلفت الأقوال في كيفية علاج هذه المتضادات، لكن الأقرب إلى المنطق أن يقدم الدستور على كل الثلاثة الآخر عند تضادهما، وأن يقدم قانون المجلس على قوانين القضائية والتنفيذية، لأن الدستور هو الأصل بالنسبة إلى الثلاثة، كما أن قانون المجلس أصل بالنسبة إلى التنفيذ والقضائية، أما مع تعارض التنفيذ والقضائية فاللزام جعل الحكم القانون الأساسي، فان فقد فالحكم قانون المجلس، فإن فقد فالمرجع هو السلطة القضائية العليا في الدولة، لأنها المرجع في مثل هذه الأمور.

أما في الإسلام فالمرجع الأصل هم الفقهاء المراجع، لأن اللزام الرجوع إليهم في «الحوادث الواقعة».

والكلام حول شؤون القوانين الأساسية وغيرها طويل نكتفي منه بهذا القدر، والله سبحانه العالم.

طرق الحيلولة دون طغيان الحكومه

طرق الحيلولة دون طغيان الحكومه

ثم إن القانون لا يكفى بنفسه ضماناً لإجرائه، وإن كان في غاية النزاه والاستقامه، بل الحكومه هي التي تضمن الإجراء، ومن طبيعه الحكومه الفساد، حيث إنها قدره كبيره والقدرة تطغى: ((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ)) (١)، فإن الإنسان

ص: ٢٥٢

يأخذ الغرور إذا رأى نفسه غنياً، مهما كان نزيهاً قبل وصوله إلى الحكم، إلا في الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) والقليل من الناس جداً، ولا مخلص من الفساد الطارئ على الحكومه إلا بضبطها ضبطاً دقيقاً بكل شدة، وقد ذكر علماء السياسة أن الضبط يكون بأمور.

الأول: كثره وقوه المسؤولين الدينين، حيث إنهم غالباً خارج الحكم، وفي نفس الوقت متنفذون في الناس، تخافهم الدوله، ويقفون صداً دون فسادها، وكلما كثر عدد هؤلاء وزاد نفوذهم كان ضبطهم للدوله أكثر.

الثاني: أخذ التدابير اللازمه لضبط الدوله من جهه القوانين المتضمنه لعزل وإخراج العاتى من أفرادها.

الثالث: جعل المشاورين النزيهين والأقوياء لأفراد الدوله المقتردين منهم، كرئيس الجمهوريه والوزراء ومن إليهم.

الرابع: فى الموارد اللازمه تعرض أمورهم على العامه، ليكونوا رقباء على الدوله، فتخاف الدوله الرأى العام.

الخامس: تكوين وتنظيم وتوسعه المؤسسات المهنيه، حتى يدافع كل صنف عن أفراده بواسطه المؤسسه المرتبطه به، ولا شك أن الحكومه مجبوره على اتباع هؤلاء، حيث إن الأفراد الذين يشكلون المؤسسه المهنيه لهم خبره وتجربه ومعرفه بالمشاكل وحلولها، والناس لذلك ملتفون حولهم، وحيث إن الدوله تخاف على سمعه نفسها إذا أرادت مخالفتهم تضطر إلى الأخذ برأيهم.

وذلك يحد من ديكتاتوريه الدوله، لخشيته من الرأى العام الملتف حول المؤسسات المذكوره.

أما لدى اختلاف الدوله والمؤسسات المهنيه، فالمرجع القوه القضائيه.

السادس: تكثير الجرائد والمجلات النزيهه، حيث إن الحكومه تخاف نقدها، لعلمها بتأثيرها على الرأى العام، وذلك يوجب ضبط القوى الثلاث عن الانحراف، وقد كان نابليون الديكتاتور المشهور يقول: (ترهبنى أربع صحف أكثر مما ترهبنى مائه ألف بندقيه).

لكن اللازم فى المطبوعات أمران:

١: أن تكون بأيدى نزيهه واعيه، لوضوح أن غير مثل هذه الأيدى لا تدرك مواقع الضعف والخطأ فى الدوله، ولعل ضررها يكون أقرب من نفعها.

٢: أن تكون الصحف مهتمه بالحقائق فى قوالب ملائمته، فالإهانه والهتك والتهريج والكذب وما أشبه لا تفيد فى المقصود المذكور من إيقاف الدوله عند حدها.

السابع: الوقوف بكل شدة دون بقاء غير النزيهين فى أى من السلطات الثلاث، فإن البقاء يورث الغرور والتمادى فى الغى.

الثامن: تكثير الاجتماعات، حيث إن الاجتماع محل تبادل الرأى وتداول المشوره، وفيها تظهر مساوى الدوله، مما يجعلها الرأى العام آله للضغط على الدوله المنحرفه، ولذا تمنع الدول أحياناً الاجتماعات، وتكره الدول مراكز الاجتماع حيث تعرف أنها محل النقد وكشف سوءاتها، أمثال المساجد والحسينيات والمدارس، وتتخذ الدول حيله أيام شهر رمضان والمحرم ونحوهما حيث إنها مراسم الاجتماع.

التاسع: الاهتمام لصحة الاقتصاد العام، إذ انحراف الاقتصاد سواء كان بسبب الأثرياء كما فى الرأسماليه، أو بسبب الحكومه كما فى الشيوعيه، حيث كلتاها تسلط فئه خاصه على جهود الناس وأتعابهم، يوجب أمرين:

(٥) اشتغال الناس بلقمه عيشهم عن نقد الحكومه وإبداء معاييها.

٦) تسلط القله على كل مقاليد البلاد، بسبب ما بيدها من الثروه، حتى أن النقد يكون كصيحه فى واد، والرأى العام لا يهيؤ حتى يضعط على الدوله.

العاشر: توسعه وتعميق الثقافه الحيويه، حيث إن الجهل يمنع معرفه الناس بمواضع العيب فى الدوله، وكلما توسعت الثقافه وتعمقت ازداد الرأى العام خبرويه، وبازدياد خبرويته لا تتمكن الدوله من إعمال الديكتاتوريه والفساد.

ص: ٢٥٥

ضروره تشكيل الحكومه الإسلاميه

(مسأله ٤٤): نذكر في هذه المسأله بعض الأمور المرتبطه بالحكومه الإسلاميه، وإن كنا قد ذكرنا بعض الأمور المرتبطه بهذه الشؤون في كتاب (الحكم في الإسلام)، وألمعنا إلى بعضها الآخر في مسائل آنفه في هذا الكتاب، فنقول:

يجب إرساء الحكومه الإسلاميه، وجوباً عينياً ضرورياً، ويدل على ذلك:

الرسول ص قدوه

الرسول ص قدوه

(أ) كونه من باب الأسوه الواجب، إذ اللازم العمل على طبق أعمال الرسول (صلى الله عليه وآله).

قال سبحانه: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ) (١)، والآيه تدل على الوجوب كما لا يخفى، إلى غير ذلك من أدله وجوب الأسوه.

وقد قال علي (عليه السلام): «فليتأس متأس بنبيه وإلا فلا يأمنن الهلكه» (٢).

والرسول

ص: ٢٥٦

١- سورة الأحزاب: ٢٢.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ١٦٠.

(صلى الله عليه وآله) قد أرسى الحكم فى المدينة المنوره، بعد أن اشتغل فى مكه المكرمه طيله ثلاث عشره سنه بتربيته الرجال الذين يمكن الاعتماد عليهم فى إرساء ذلك، فقد كون (صلى الله عليه وآله) فى المدينة المنوره الجيش، وجبى المال، وجعل موازين القضاء، وبين القوانين المرتبطه بإداره البلاد، وبعث السفراء والرسول، أى إنه (صلى الله عليه وآله) جعل السلطات الثلاث وإن لم تكن منفصله بعضها عن بعض.

وفى القرآن الحكيم والسنه المطهره آيات وروايات بشأن الحكم، قال سبحانه: ((فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)) (١).

وقال سبحانه: ((وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ)) (٢).

وقال سبحانه: ((فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَّ)) (٣).

وقال سبحانه: ((وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)) (٤).

وفى آيه أخرى وثالثه: ((... هُمُ الظَّالِمُونَ)) (٥)، ((... هُمُ الْكَافِرُونَ)) (٦).

وقال سبحانه: ((إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ)) (٧).

وقال سبحانه: ((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) (٨).

إلى غيرها من الآيات

ص: ٢٥٧

١- سورة المائدة: ٤٨.

٢- سورة المائدة: ٤٩.

٣- سورة ص: ٢٦.

٤- سورة المائدة: ٤٧.

٥- سورة المائدة: ٤٥.

٦- سورة المائدة: ٤٤.

٧- سورة النساء: ١٠٥.

٨- سورة النساء: ٦٥.

المباركات، بل وآيات آخر مرتبطه بالحكم، مثل: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ) (١).

وقال سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) (٢).

وقال سبحانه: (فَتَفَشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) (٣).

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) (٤).

وقال سبحانه: (وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (٥).

وقال سبحانه: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) (٦).

ومن الواضح أن الوحدة لا يمكن توفرها إلا تحت ظل الحكومة الإسلامية، كما أن الدعوه إلى الخير والأمر والنهي والأخوه لا يمكن إيجادها أصلاً أو كمالاً إلا بالحكومة الإسلامية.

الأئمة والعلماء قدوه

الأئمة والعلماء قدوه

ب) وقد عين الرسول (صلى الله عليه وآله) من بعده الخلفاء بالنص بأسمائهم تاره، وبالإجمال أخرى كقوله (صلى الله عليه وآله):
«الخلفاء»

ص: ٢٥٨

١- سورة الأنعام: ١٥٣.

٢- سورة آل عمران: ١٠٣.

٣- سورة الأنفال: ٤٦.

٤- سورة الأنعام: ١٥٩.

٥- سورة آل عمران: ١٠٤.

٦- سورة الحجرات: ١٠.

بعدي اثني عشر»(١١).

وقوله (صلى الله عليه وآله): «الأئمة من قريش»(١٢).

وبالعموم ثالثه، كقوله (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائي، قيل يا رسول الله: ومن خلفاؤك، قال: الذين يأتون من بعدي ويروون حديثي وسنتي»(١٣).

ومن الواضح أن نصب الخلفاء يكون دليلاً على إرساء الحكم والدولة، وقد قام الأئمة (عليهم الصلاة والسلام) بعده (صلى الله عليه وآله) بدور الحكم إما مباشرة حيث أمكن ذلك، كما فعله على (عليه السلام) والحسنان (عليهما السلام) عند تمكنهم، وإما تسبيهاً، كالثورات التي أقاموها (عليهم السلام) بسبب أولادهم ومواليهم وأقربائهم.

فقد كانوا (عليهم السلام) يقودون الثورات ضد الأمويين والعباسيين من وراء الستار، بعد أن كانوا يربون الثائرين في بيوتهم وحجورهم، ثم كانوا يمدونهم بالدعاء، وينعونهم بعد مقتلهم، ويدفعون الأموال إلى من بقى منهم، ويلعنون قتلهم، وإنما لم يكن الإمام (عليه السلام) هو الذي يقوم بالثورة الظاهرة، لأجل تكميل المسيره الفكرية، عقيدة وشريعته، على ما فصلنا ذلك في كتاب (الفقه: الاقتصاد)، وأخيراً كان يظهر أمرهم (عليهم السلام) في معارضة السلطة والعمل لاجتثاثها، ولذا كان الجائرون يلقون عليهم القبض وينهبون أموالهم ويحرقون دورهم ويسجنونهم وأخيراً يقتلونهم، وإلا فهل السلطات الجائرة تفعل مثل ذلك بغير المعارضين لها المقوضين لدولها.

ولذا نجد عصور الأئمة (عليهم الصلاة والسلام) مليئة بالثورات الشعبية التي كان يتزعمها أولاد الأئمة وأقرباؤهم وتلاميذهم وأتباعهم، ففي عهد الإمام السجاد

ص: ٢٥٩

١- أمالي الصدوق: ص ٢٥٥ المجلس ٥١ ح ٧.

٢- أمالي الصدوق: ص ٢٥٥ المجلس ٥١ ح ٨.

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٦٥ الباب ٨ من صفات القاضي ح ٥٠.

(عليه السلام) ثار التوابون وحكم المختار وثار أهل المدينة.

وفى عهد الإمام الباقر (عليه السلام) قام بالثوره أخو الإمام زيد بن علي بن الحسين (عليهما السلام)، وبعد مقتله ثار ولده يحيى بن زيد.

وفى عهد الإمام الصادق (عليه السلام) حدثت ثوره عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب (عليهم السلام)، وبعده تفجرت ثوره محمد بن عبد الله ذى النفس الزكية من أحفاد الإمام الحسن (عليه السلام)، وكذلك ثار أخوه إبراهيم بن عبد الله.

وفى عهد الإمام الكاظم (عليه السلام) ثار الحسين بن علي شهيد فخر جمع كبير من بنى هاشم، وثار يحيى وإدريس.

وفى عهد الإمام الرضا (عليه السلام) ثار أخو الإمام (عليه السلام) زيد، وثار محمد بن إبراهيم أبو السرايا، ومحمد الديباج ابن الإمام الصادق (عليه السلام) وإبراهيم بن الإمام الكاظم (عليه السلام).

وفى عهد الإمام الجواد (عليه السلام) ظهرت ثوره عبد الرحمان بن أحمد من أبناء عم الإمام الجواد (عليه السلام)، ومحمد بن القاسم من أحفاد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام).

إلى غيرها مما يجدها الطالب فى كافة التواريخ المعنيه بهذا الشأن.

وإظهار بعض الأئمة (عليهم الصلاه والسلام) ما ينافى بعض الثورات المذكوره، كان إظهاراً من باب التقية الإيجابيه، كما كانوا أحياناً يظهرون التبرى عن أخص أصحابهم، مما هو مذكور فى علم الرجال، ولذا كانوا يقولون لمن تبرؤوا عنه فى خفاء أن مثلهم مثل السفينه، حيث خرقها العالم حفظاً لها، فيما كان ((وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا)) (١).

ص: ٢٦٠

وقد أثرت تلك الثورات وما رافقها من تهجم الأئمة (عليهم الصلاة والسلام) على الحكام أموراً:

١: تهييج الرأى العام ضد تلك الحكومات الجائرة، ولذا قامت ثورات أخر ضدهم.

٢: إسقاط بعضهم كما أسقطوا الأمويين ومحوهم عن الوجود.

٣: إسقاط شرعيتهم، وإظهار أنهم غصاب ديكتاريون، لا يمتون إلى الإسلام بصله، والتي بسببها أنقذوا الأمة من الضلال.

٤: الحد من ديكتاتوريتهم، وإنقاذ المستضعفين من براثنهم، وجعلهم يرتعدون من الرأى العام الإسلامى.

٥: وأخيراً أسست حكومات فى عرض حكوماتهم مما ذهبت بشوكتهم، أمثال حكومه المختار وطباطبا فى الكوفه، زهاء عام المائتين من الهجره، وحكومه الأدارسه فى عهد الإمام الصادق (عليه السلام) فى المغرب، إلى غير ذلك.

وبعد الأئمة (عليهم الصلاة والسلام) قام العلماء الذين هم خلفاء الرسول (صلى الله عليه وآله) حسب الحديث المتقدم بنفس الدور، فحاربوا السلطات الجائرة، وأسسوا الحكومات قدر الإمكان، وأوقفوا الطغاه إلى حد ما، وتعرضوا للطرده والسجن والقتل والحرق، لأنفسهم ولمكتباتهم، وإلى غير ذلك، وتمكنوا كثيراً ما من تسديد بعض الحكومات ولو بقدر.

كما لا يخفى ذلك لمن راجع تواريخ الناصر، والرضى، والمرضى، والمفيد، والطوسى، ونصير الدين، وأبناء طاووس، والشهيدى، والعلامه، وابن فهد، والمجلسيين، والبهاى، والكركى، والشيرازيين، وكاشف الغطاء، والمجاهد، والآخوند، والخالصى، والشفتى، والسيد نور الدين صاحب التفسير، والقمى،

والأصفهاني، والحبوبي، وشرف الدين، وغيرهم (قدس الله أسرارهم) ممن ذكرت أحوالهم في جملة من التواريخ. ومن الجدير أن يتصدى لجنه من العلماء الواعين، لكتابه تفاصيل هذه الأمور، ولعلها تبلغ مجلدات ضخام، والله المستعان.

تطبيق قوانين الإسلام متوقف على إقامة الدولة

تطبيق قوانين الإسلام متوقف على إقامة الدولة

ج) وقوانين الإسلام شامله لقوانين الحكم، ولو لم يرد الإسلام الحكم لم يكن وجه لجعل هذه القوانين:

١) مثل قوانين الحرب المذكوره في كتاب الجهاد، المنقسم إلى:

١: الجهاد الابتدائي، في سبيل إنقاذ الناس من الخرافه، وإنقاذهم من المستكبرين الذين يظلمونهم، كما قال سبحانه: ((وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ)) (١).

وقال سبحانه: ((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ)) (٢).

وقال سبحانه: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا)) (٣)، والرباط الكون في الثغر الإسلامي لمراقبه تحرك العدو.

٢: وإلى الجهاد الدفاعي.

٣: وإلى الجهاد مع البغاه.

وفي كلمات الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة الطاهرين (عليهم الصلاة والسلام) ثروه كبيره في هذا الجانب، وقد ذكرنا

ص: ٢٤٢

١- سورة النساء: ٧٥.

٢- سورة الأنفال: ٦١.

٣- سورة آل عمران: ٢٠٠.

جملة من الروايات والأحكام فى كتاب (الفقه: الجهاد).

٢) وقوانين الأموال، من الخمس والزكاة والخراج والجزية، ومن الواضح أن الخراج والجزية من شؤون الدولة، أما الخمس والزكاة فأحكامهما المتعددة تدل على أنهما أيضاً من شؤون الدولة، مثل كون الخمس على أرض الذمى التى اشتراها من المسلم، إذ من الواضح أن الذمى لا يعتقد بالخمسة، فكيف يدفعه بدون القوه، ومثل إرسال الجبات لأجل الزكوات، ومثل كون الإمام الزائد له والمعوز عليه، ومثل أحكام بيت المال، وما ذكرناه فى الخراج والجزية لا يحتاج إلى بيان، وقد ذكرنا طرفاً من الكلام فى الأمور الماليه الإسلاميه فى كتاب (الفقه: الاقتصاد).

٣) والأحكام المرتبطه بالمرافعات، والحدود والقصاص والديات، فإن القضاء والشهادات ومعاقبه المجرمين حداً وقصاصاً وديهً من شؤون الدولة، إذ بعض هذه الأمور وإن كان بالإمكان إجراؤه بدون الدولة، إلا أن المجموع من حيث المجموع لا يمكن أن يقوم به إلا الدولة، بحيث لولا جعل الدولة كان تشريع هذا المجموع من دون فائده.

٤) هذا بالإضافة إلى الأحكام المتفرقه فى مختلف الأبواب، مثل إذا حضر الوالى جنازه فهو أحق بها، وصلاه الجمعة من شأن الإمام، والخلفاء ابتزوا هذا المنصب، كما فى دعاء الإمام السجاد (عليه السلام)، وأحكام الحج المرتبطه بالإمام، إلى غير ذلك.

وفى الحديث: «حلال محمد (صلى الله عليه وآله) حلال إلى يوم القيامة، وحرام محمد (صلى الله عليه وآله) حرام إلى يوم القيامة» (١).

ص: ٢٤٣

١- الكافى: ج ١ ص ٥٨ باب فضل العلم ح ١١.

(د) الأمر لا يخلو إما من قيام الناس بدون الحكومة، أو مع حكومه جائره، أو مع حكومه عادله، وحيث يبطل الأولان يتعين الثالث.

أما بطلان الأول: فواضح، وإن زعم ماركس أنه يأتي يوم يعيش الناس فيه بدون حكومه، لأن الاختلاف بين الطبقات يزول، حيث يتساوى تقسيم المال فلا حاجة إلى الحكومه، لكن يرد على هذا الكلام.

أولاً: إن الاقتصاد ليس البناء التحتى لكل شىء كما زعم، حتى إذا زال الاختلاف تزول كل الأبنية الأخرى التى جعلها فوقه.

وثانياً: إن الناس بحاجة إلى إداره شؤونهم، والإداره العامه هى الحكومه، كما تقدم فى بعض المسائل السابقه.

وثالثاً: إن الاختلاف والظلم موجودان، ولا يمكن رفع الاختلاف والظلم إلا بالحكومه، ولذا رد آراء ماركس حتى المفكرون من الشيوعيين الذين جاؤوا من بعده.

وأما بطلان الثانى: فلأن الله سبحانه نهى عن الجور وأمر بالعدل وحرص على إزالة العدوان، فكيف يقر الظلم ولا يأمر بإقامه حكومه عادله.

وإذا.. لم يبق إلا الثالث، وهذا بالإضافة إلى أنه عقلى، قد أشير إليه فى الآيات والروايات:

مثل قوله سبحانه: (إِنَّمَا وَدَّعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) (١)، حيث إن ولايه سائر الأئمه (عليهم السلام) والعلماء امتداد لولايه من ذكر فى الآيه الكريمة، ومعنى الولايه هو حقه فى

التصرف فى شؤونهم، فإن مقتضى «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم» أنه لا حق لأحد فى التصرف فى أمورهم، والآيه تدل على استثناء تصرف الولي، فلا يقال: إن الحكم مستلزم للتصرف، «والناس مسلطون» يمنع كل تصرف.

وقال سبحانه: ((أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) (١).

و(أولو الأمر) هم خلفاء الرسول (صلى الله عليه وآله)، سواء عينهم بالاسم، أو بالصفه الكليه كما تقدم فى «اللهم ارحم خلفائى» (٢).

وقال على (عليه السلام) فى (نهج البلاغه): «أما والذى فلق الحبه، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجه بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا- يقاروا على كظه ظالم ولا- سغب مظلوم، لألقت حبلها على غاربها، ولسقت آخرها بكأس أولها» (٣)، فالله سبحانه أخذ على العلماء تولى الحكم، لأن الإمام (عليه السلام) كان فى صدد وجه تقبله للإماره بعد عثمان.

وقال (عليه السلام): «لابد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل فى إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفىء، ويقاتل به العدو، وتأمّن به السبل، وتؤخذ به للضعيف من القوى» (٤)، فإن فى أثر النظم والاستقرار المؤمن يعمل لدنياه وآخرته، والكافر يتمتع لدنياه، كما قال سبحانه: ((يَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ)) (٥)، وكل تحت حكمه يصل إلى أجله المقرر الطبيعى فلا فوضى حتى يحترم القتل الناس قبل

ص: ٢٤٥

١- سورة النساء: ٥٩.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٦٥ الباب ٨ من صفات القاضى ح ٥.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ٣١.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ٤٠.

٥- سورة محمد: ١٢.

آجالهم الطبيعيه، وبواسطه الحاكم يجمع المال لأجل المصالح، ويقاقل به المعتدون، ولا ينتشر قطاع الطرق حتى لا يتمكن الناس من السفر، ولا يأكل القوى الضعيف.

ولذا قال الإمام (عليه السلام): (فاجر) ولم يقل (ظالم)، إذ الظالم تجب إزالته، أما الفاجر الذي هو عاص في نفسه، لكنه يراعى النظام فيترتب عليه ما ذكره (عليه السلام) من الفوائد وإن لم يكن حاكماً شرعياً.

وروى الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «إنا لا نجد فرقه من الفرق ولا مله من الملل بقوا وعاشوا إلا بقيم ورئيس، لما لا بد لهم منه في أمر الدين والدنيا، فلم يجز في حكمه الحكيم أن يترك الخلق، لما يعلم أنه لا بد لهم منه ولا قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوهم، ويقسمون به فيئهم، ويقيم به جمعهم وجماعتهم، ويمنع ظالمهم من مظلومهم»^(١).

وقال الصادق (عليه السلام): «اتقوا الحكومه، فإن الحكومه إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين»^(٢)، فإن الظاهر منه أن العادل العالم جعل حاكماً من قبل الله سبحانه.

وفي حديث القداح: إن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ولكن ورثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحفظ وافر»^(٣)، بناءً على أن الوارث يقوم مقام المورث، فكما كان الأنبياء (عليهم السلام) حكاماً، يكون العلماء كذلك.

ص: ٢٦٦

- ١- عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢ ص ٩٩ الباب ٣٤ ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٧ الباب ٣ من صفات القاضي ح ٣.
- ٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٩ الباب ١١ من صفات القاضي ح ١.

وروى السكوني، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الفقهاء أمناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا، قيل: يا رسول الله وما دخولهم في الدنيا، قال (صلى الله عليه وآله): اتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم»^(١)، وإطلاق الأمانة يشمل الحكم.

وفى خبر عمر بن حنظله، عن الصادق (عليه السلام): «ينظر إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف، وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو حد الشرك بالله»^(٢)، فإنه يشمل الحكم إما بالمناط أو بالإطلاق، والحديث موجود في كتب المشايخ الثلاثة.

وقال علي (عليه السلام) كما في (نهج البلاغه): «أيها الناس أن أحق الناس بهذا الأمر، اقومهم عليه، واعلمهم بامر الله فان شغب شاغب استعجب، وان ابى قوتل»^(٣).

وفى خبر رواه (تحف العقول) عن الإمام الحسين (عليه السلام) سيأتي نقله بتمامه إن شاء الله تعالى، قال (عليه السلام): «ذلك بأن مجارى الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه»^(٤).

وروى الكافي، عن الباقر (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال، ورع يحجزه عن

ص: ٢٦٧

١- الكافي: ج ١ ص ٦٤ ح ٥.

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٧٦ الباب ٩ من صفات القاضي.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٣.

٤- تحف العقول: ص ١٧٢.

معاصى الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي، حتى يكون لهم كالوالد الرحيم»(١).

وروى ابن أبى الحديد، عن الإمام الحسن (عليه السلام) أنه قال: «إنما الخليفة من سار بكتاب الله وسنه نبيه صلى الله عليه وآله»(٢).

وفى (نهج البلاغه) قال على (عليه السلام): «إن أحق الناس بهذا الأمر أقومهم عليه»(٣).

وعن (روضه الواعظين): إن الإمام الحسين (عليه السلام) قال: «فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، والداين بدين الله، الحابس نفسه على ذات الله»(٤).

وعن كامل ابن أثير، أنه روى عن الإمام على (عليه السلام) أنه قال: «أيها الناس إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم، وإنه ليس لى دونكم إلا مفاتيح ما لكم معى»(٥).

ويؤيد ذلك أن خازن عثمان لما ألقى المفاتيح أمام عثمان، قال ما حاصله: إنه خازن مال المسلمين لا خازن الخليفة.

ص: ٢٤٨

١- ال كافي: ج ١ ص ٤٠٧ باب ما يجب من حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام ح ٨. ثم قال الكليني رحمه الله: وفى روايه أخرى: (حتى يكون للرعية كالأب الرحيم).

٢- شرح نهج البلاغه: ج ١٦ ص ٤٩.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٣.

٤- روضه الواعظين: ج ١ ص ١٧٣ فى ذكر مقتل الحسين (عل يه السلام).

٥- الكامل لأبن الأثير: ج ٣ ص ١٩٣ ذكر بيعه أمير المؤمنين (عليه السلام).

من هو الحاكم الإسلامى

(مسألة ٤٧): الحاكم الإسلامى هو الذى يجمع بين شرطين:

الأول: كونه مرضياً لله سبحانه تعالى.

الثانى: كونه منتخِباً من قبل أكثرية الأمة.

أما الشرط الأول: فإن الولاية لله سبحانه عقلاً وشرعاً، فلا يحق لأحد تولى الأمر بدون رضاه سبحانه.

أما عقلاً: فلأن الله سبحانه خالق الخلق ومالك الملك، وكما لا يجوز عقلاً أن يتصرف أحد فى ملك أحد إلا برضاه، كذلك لا يجوز التصرف فى ملك الله إلا برضاه.

وأما شرعاً: فلورود الآيات والروايات بلزوم أن يكون من يلى الأمور مرضياً له سبحانه، مثل آية {إنما وليكم} (١)، وآية {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ} (٢)، وغيرهما مما تقدم، ومثل الروايات المتقدمة.

وأما الشرط الثانى: فلقوله سبحانه: {أَمْزُهُمْ شُورَى} (٣)، وقوله تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} (٤)، فإن إطلاق الآيتين يعطى أنه بدون الشورى لا يصح الحكم إلا فيما

ص: ٢٤٩

١- سورة المائدة: ٥٥.

٢- سورة النساء: ٥٩.

٣- سورة الشورى: ٣٧.

٤- سورة آل عمران: ١٥٤.

خرج، مثل حكم الرسول وحكم الإمام (عليهما السلام)، وحكم من عيناه نصاً، مثل تعيين الرسول (صلى الله عليه وآله) أسيداً على مكة، وتعيين على (عليه السلام) مالكاً لمصر، فإنه لا- مجال للشورى مع النص في الموضوعات، كما لا مجال للشورى مع النص في الأحكام.

وحيث إنه لا حكم إلا ما ورد به كتاب أو سنه، كما ورد بذلك النصوص وقد ذكرنا بعضها في مسأله آنفه، يبقى مجال الشورى في الموضوعات، فما دل على أن الشورى فيه ليس على سبيل الوجوب نقول بعدم وجوب الشورى فيه، وإلا- فظاهر الآيه الوجوب، ولذا نقول بوجوب الشورى في الحكم، وقد ذكرنا في كتاب (الفقه: الحكم في الإسلام) أدله الشورى في الحكم الواردة في الكتاب والسنه.

وعلى هذا يكون هناك انتخابان للناس:

الأول: انتخابهم للفقيه العادل الجامع للشرائط، كما سيأتى بيان الشرائط حتى يكون هو الذى يتولى عامه الأمور، وهذا ما يسمى بولاية الفقيه، فإذا كان هناك جماعه من الفقهاء العدول، اختار المسلمون أحدهم رئيساً أعلى للدولة، ويحق لهم أن يختاروا جماعه منهم ليكونوا رؤساء الدوله بالاستشاره فيما بينهم، وهذا الثانى أقرب إلى روح الإسلام، حيث إن الإسلام استشارى، كما أنه أقرب إلى الإتيان، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «رحم الله امرءاً عمل عملاً فأتقنه»^(١)، وهؤلاء الفقهاء هم الذين يقررون السياسه العليا للدولة بالاستشاره فيما بينهم، إما

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٨٣ الباب ٦٠ من الدفن ح ١.

بأن يجعل بعضهم رئيساً والبقية مشاورون، وإما بأن تنفذ الأمور بالهيئة الجماعية.

الثانى: انتخابهم لنواب الأمة، الذين يكونون بدورهم تحت إشراف الفقهاء، أى تكون ولايه الفقيه المشرفه العليا على النواب وعلى غيرهم، وبعد ذلك إن شاءت الأمة انتخبت رئيس الجمهوريه، وبالتشاور بين الثلاثه يكون انتخاب الوزراء (السلطه التنفيذيه) والهيئه العليا للقضاء، وإن شاءت الأمة جعلت انتخاب رئيس الجمهوريه على السلطه التشريعيه مع السلطه الفقهيئه، ولعل انتخاب الأمة لرئيس الجمهوريه أقرب إلى روح التشاور، وإن كان يجعل الأمر أصعب.

حكم التعارض بين المرجع وشورى الفقهاء

حكم التعارض بين المرجع وشورى الفقهاء

ولا يخفى أنه بانتخاب الفقهاء لا يسقط الفقيه عن منصبه التقليدى المخول إليه شرعاً، فهو مرجع إذا قلده الناس، كان فى الحكم أو لا، وإذا لم يكن فى الحكم ودار الأمر عند المقلد بين طاعته أو طاعه شورى الفقهاء فى مورد اختلاف نظرهما، فالظاهر لزوم اتباع المقلد لشورى الفقهاء، فهو من قبيل تردد المقلد بين رأى مجتهده ورأى القاضى فيما حدث نزاع رجعا إلى القاضى، حيث ذكروا لزوم أخذ رأى القاضى، وقد فصلنا البحث فى ذلك فى كتاب القضاء.

وإنما نرجح اتباع المقلد لشورى الفقهاء على اتباعه لمرجعه:

أولاً: للمناط فى مسأله القاضى.

وثانياً: لظهور بعض الروايات فى ذلك، مثل ما فى (نهج البلاغه) حيث قال

ص: ٢٧١

(عليه السلام): «وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعه ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين»^(١)، واختصاص الأمر بالمهاجرين والأنصار دون كل المسلمين:

١: لأن كل المسلمين ذلك اليوم كانوا راضين بما يفعله المهاجرون والأنصار.

ولأذن الإسلام كان فى بدو أمره، حيث كان إيكال الأمر إلى كل المسلمين خطراً على الدوله من جهة تربص الفرس والروم بالأمه.

أما حمل كلامه (عليه السلام) على أنه من باب إلزام الخصم بما التزم به، لأن الكتاب موجه إلى معاويه، فهو خلاف الظاهر، إذ اللازم حمل الكلام على البرهان إلا إذا لم يكن مساق له إلا الجدل.

بل يمكن أن يستفاد ترجيح رأى شورى الفقهاء على رأى مرجع تقليده فى مورد الاختلاف مما يرتبط بشؤون الدوله، من العله فى قوله (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك، ودع الشاذ النادر، فإن المجمع عليه لا ريب فيه»^(٢)، إذ المراد بالمجمع عليه الشهره بقرينه الصدر، والعه آتية فى المقام، فهو من قبيل منصوص العله.

وفى المقام روايات آخر يمكن أن يستفاد منها ذلك:

مثل ما رواه أبو أمامه، كما عن الخصال، قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «أيها الناس أطيعوا ولاة أمركم تدخلوا جنه ربكم»^(٣).

ص: ٢٧٢

١- نهج البلاغه: الكتاب ٦ إلى معاويه.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٨٦ الباب ٩ من صفات القاضى ح ٢.

٣- الخصال: ج ١ ص ٣٢١ باب السنه ح ٦.

وعن الصدوق (رحمه الله عليه) أنه روى عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «المحمدية السمحة إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شهر رمضان، وحج البيت، والطاعة للإمام، وأداء حقوق المؤمن» (١).

وروى أبو حمزة، عن الباقر (عليه السلام)، أنه سأل عن حق الإمام، فقال (عليه السلام): «حقه عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا»، قلت فما حقهم عليه، قال: «يقسم بينهم بالسوية، ويعدل في الرعية» (٢).

وروى الكافي، عن عبد الأعلى، عن الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «السمع والطاعة أبواب الخير، السامع المطيع لا حجه عليه، والسامع العاصي لا حجه له، وإمام المسلمين تمت حجته واحتججه يوم يلقى الله عز وجل» (٣).

وعن ابن أبي الحديد، أنه روى عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «أما بعد، فإن الله جعلكم في الحق سواء، أسودكم وأحمركم، وجعلكم من الوالي وجعل الوالي منكم، بمنزلة الولد من الوالد والوالد من الولد، فحقكم عليه إنصافكم، والتعديل بينكم، والكف عن فيئكم، فإذا فعل ذلك وجبت عليكم طاعته، فيما وافق الحق» (٤).

إلى غير ذلك.

وقد تقدم الإلماع إلى أن ولاية الفقيه امتداد لولاية النبي والإمام (عليهما السلام)، كما امتداد ولاية النبي والإمام (عليهما السلام) إلى من نصبوه بالاسم، فلا يقال: إن بعض الروايات المذكورة خاصة بالإمام (عليه السلام) فلا تشمل ما نحن فيه.

ص: ٢٧٣

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٧٤ الباب ٤٨ من مقدمات النكاح ح ١.

٢- الكافي: ج ١ ص ٤٠٥ في ما يجب من حق الإمام على الرعية ح ١.

٣- الكافي: ج ١ ص ١٨٩ في فرض طاعة الأئمة ح ١٧.

٤- شرح نهج البلاغة: ج ٣ ص ١٩٥.

وبعد ما تقدم من اشتراط أن يكون الوالى مجتهداً عادلاً لا- حاجه إلى ذكر أنه لابد أن يعمل بقوانين الله سبحانه، إذ أن أى انحراف عنها يسقط عدالته، وإذا سقطت لزم على المسلمين إسقاطه وسحب الثقة عنه وتبديله بالرجل الصالح، وأنه لا طاعه له على المسلمين، أما عدم وجوب طاعته فى المعصيه، فأوضح من أن يخفى، فإنه «لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق».

وعن الخصال: إنه روى سليم بن قيس، عن على (عليه السلام)، قال: «احذروا على دينكم ثلاثه» إلى أن قال: «ورجلاً أتاه الله سلطاناً، فزعم أن طاعته طاعه الله، ومعصيته معصيه الله وكذب، لأنه لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق» إلى أن قال: «لا طاعه لمن عصى الله، إنما الطاعه لله ولرسوله ولولاه الأمر عليهم السلام»^(١).

هذا بالإضافة إلى أن جملة من الروايات حذرت عن اتباع العالم العاصى، مما تدل على المقام بالطريق الأولى، مثل ما تقدم فى خبر السكونى المتقدم فى المسأله السابقه: «الفقهاء أمناء الرسل»^(٢).

ومثل ما عن محجه الكاشانى (رحمه الله عليه)، روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «العلماء أمناء الرسل على عباد الله عزوجل ما لم يخالطوا السلطان فإذا فعلوا ذلك فقد خانوا الرسل فاحذروهم واعتزلوهم»^(٣).

وعن خراجيه الفاضل القطيفى، قال: روى عن المعصوم (عليه السلام): «العلماء أحباء الله ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، ولم يميلوا فى الدنيا، ولم يختلفوا أبواب السلاطين، فإذا رأيتم مالوا إلى الدنيا واختلفوا أبواب السلاطين

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٥٨٨ الباب ٨٢ من النكاح.

٢- غوالى اللئالى: ج ٤ ص ٧٧ ح ٦٥.

٣- المحجه البيضاء: ج ١ ص ١٢٨ الباب السادس.

فلا تحملوا عنهم العلم، ولا تصلوا خلفهم، ولا تعودوا مرضاهم، ولا تشيعوا جنائزهم، فإنهم آفة الدين وفساد الإسلام، يفسدون الدين كما يفسد الخل العسل».

وعن الديلمي في مسنده، إنه روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «إذا رأيت العالم يخالط السلطان مخالطه كثيره، فاعلم أنه لص».

إلى غيرها من الروايات التي تأتي جملة أخرى منها أيضاً إن شاء الله.

ولا يخفى أن شورى فقهاء حفظه مجلس الأمة، غير شورى الفقهاء المراجع الذى تقدم الكلام حوله، حيث إنهم المرجع الأعلى للدولة، بل شورى الفقهاء المراجع هم الذين يعينون (شورى الحفظه)، إما مستقلاً أو بالتعاون مع سائر وكلاء الأمة.

ص: ٢٧٥

(مسأله ٤٨): قد ظهر مما تقدم أن الدوله الإسلاميه رئيسها الأعلى هو الفقيه الجامع للشرائط، سواء كان بصوره فرديه، أو بصوره اجتماعيه، حسب اختيار الأمه أحد الأمرين.

وقد ذكر بعض الكتاب الإسلاميين إمكان تعيين الرئيس بالبيعه، أو بسبب أهل الحل والعقد.

واستدلوا لذلك، بأن المسلمين بايعوا الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبأن أهل الحل والعقد عينوا الخليفه الثالث، بل بما تقدم من كلام على (عليه السلام) من كفايه اختيار المهاجرين والأنصار.

لكن كلاً الأمرين محل نظر، إذ البيعه إنما تكون بعد الانتخاب ومظهره له، لا أنها تعين رئيس الحكومه، فالمسلمون بعد أن صدقوا رساله الرسول (صلى الله عليه وآله) بايعوه، ولو لم تكن البيعه كانوا مصدقين له، وكذلك كانت بيعه بعض الخلفاء، فالبيعه كانت نوعاً من التأكيد، فالبايع يبيع نفسه وأهله وماله لله، في قبال أن يعطيه الله الجنه، كما قال سبحانه: ((إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ)) (١).

هذا بالإضافة إلى أنه لم تكن البيعة انتخاباً للرسول، لأنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) بايعوه أم لا، بل كانت إظهاراً وتأكيداً، ولذا بايعوه (صلى الله عليه وآله) تحت الشجرة في صلح الحديبية مع أنهم كانوا قد بايعوه قبل ذلك، وكانت عله هذه البيعة التأكيد وإرهاب الكفار، فالبيعة لا شأن لها، ولذا إذا انتخبوا بدون البيعة كان لازماً، وإذا بايعوا بدون المؤهلات كانت باطلة.

نعم من بايع كان الأمر عليه آكد، {فمن نكث فإنما ينكث على نفسه} (١١)، كما أن حجة الوالى عليه تكون أقوى، حيث إن الوالى يستدل ببيعه على أنه قبل وانتخب، فلا حق له فى النقض، ولذا استدل الإمام (عليه السلام) على الناكثين بأنهم بايعوه، ولذا كان خلفاء الجور يجبرون الناس على البيعة بالسيف، حتى يستدلوا بعد ذلك لجهله الناس بأنه بويع لهم بالخلافه.

وقد قال خطيب مرتزق فى مجلس معاويه بحضور يزيد: (أمير المؤمنين هذا، وأشار إلى معاويه. فإن مات فهذا، وأشار إلى يزيد. ومن أبى فهذا، وأشار إلى السيف) فقال له معاويه مستبشراً: اجلس فأنت أخطب الخطباء.

حال ذلك حال تزييف الانتخابات فى الزمن الحاضر، حيث إن الدول الديكتاتورية تجبر الناس على الإدلاء بأصواتهم لنفع الديكتاتور، والظريف فى الأمر أن الديكتاتور يخرج فائزاً بتسع وتسعين صوتاً من المائه، بينما فى ما يكون الانتخاب فيه شبه الحر لا يخرج الفائز إلا بأكثرية ضئيله غالباً.

وكيف كان، فالبيعة لا شأن أساسى لها فى تشكيل الحكومه.

ص: ٢٧٧

وأما انتخاب أهل الحل والعقد، فدليله وهو الشورى التى أتت بالخليفه الثالث، غير تام، فإن الشورى الوارده فى الكتاب والسنة معناها شورى الجميع لا شورى جماعه، فبأى حق تسقط آراء الآخرين.

وقد تقدم الجواب عن الاستدلال بكلام على (عليه السلام) وأنه كان فيما قبلت الأمة ما يفعله أهل الحل والعقد، بالإضافة إلى تعسر الانتخابات من جميع الأمة فى ذلك الزمان، كما أشار إليه على (عليه السلام) فى كلمه له كما فى (نهج البلاغه): «ولعمري لئن كانت الإمامه لا تتعقد حتى تحضرها عامه الناس فما إلى ذلك من سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار»^(١).

هذا مع الإشكالات الأخر التى ذكروها فى قصه الشورى، وقد أشار إليها على (عليه السلام) فى قوله: «فيا لله وللشورى»^(٢)، فراجع شروح نهج البلاغه وشرح تجريد الاعتقاد للعلامه الحلى وللقوشجى وغيرها مما لسننا نحن بصدده هنا.

نعم ربما أورد على انتخاب الأكثرية، دون أهل الحل والعقد فقط، بأن الأكثرية غالباً جاهلون بالسياسه، ولذا تشتري أصواتهم، وكثيراً ما ينتخبون غير الصالح، بخلاف ما إذا كان زمام الانتخاب بيد أهل الحل والعقد فإنهم لدرائتهم السياسيه لا يخدعون، فلا يأتى غير الصالح إلى الحكم.

لكن هذا الإيراد غير تام، مع الغض عن أدله الشورى الظاهره فى العموم، وعن أنه لماذا تسقط حق الجماهير

١- نهج البلاغه: الكتاب ٦.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٣.

فى اختيار من يتولى شؤونهم، إذ لا نسلم جهل الأكرتبه، إذ الأكرتبه حث تتجمع آراءهم لهم رؤيه حسنه، ولذا يقال: (محكمه الاجتماع) وهم المرجع فى أن أى الأطباء والمهندسين و... خير من غيره.

واشترء الصوت أحياناً لا يخذش حسن رأى الأكرتبه، ولا نسلم أنهم ينتخبون غير الصالح، فإن انتخابهم لغير الصالح نادر.

ثم ببقى المجال للنقض برأى أهل الحل والعقد، فهل هم لا يقعون تحت تأثر الدعايات، ولا يراعون مصالح أنفسهم، ولا يبيعون أصواتهم، وقد ذكر التاريخ أخطاء آراء أهل الحل والعقد بما لم يذكر مثله، فى آراء العامه.

وقد تقدم إطلاق دليل الشورى، وفى القرآن الحكيم: ((وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى)) (١)، وقد ذكرنا فى كتاب (الفقه: الحكم فى الإسلام) جملة من أدله الشورى فراجع.

ص: ٢٧٩

شروط الحاكم الإسلامى

(مسأله ٤٩): يشترط فى الحاكم الإسلامى أمور عشره:

أ) البلوغ، فإن غير البالغ مولى عليه، فلا يكون ولياً، وقد ذكر فى الروايات أنه لا يجوز أمر الغلام.

ولا يخفى أن البلوغ الشرعى فى الرجل أقصاه إتمامه الخامسة عشره والدخول فى السادسة عشره، أما القوانين التى تجعل البلوغ عند اكتمال الثامنة عشره، فهى مخالفه للعقل والشرع، ولماذا التأخير إلى هذا السن وقد اكتملت طبيعته بدليل الإيماء، وإن اريد اكتمال العقل فلا إشكال فى أنه أمر تدريجى كل درجه لاحقه يكون العقل فيها أنضح من الدرجه السابقه.

والحرية أيضاً شرط، بنفس الدليل السابق.

ب) العقل، واشتراطه لا يحتاج إلى دليل، وقد أطبق على اشتراطه العقل والشرع، والسفيه والمعتوه ومن أشبه كلهم داخلون فى من لا عقل له.

ج) الإيمان، فإنه لا يصح انتخاب غير المؤمن رئيساً، ((وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً)) (١)، هذا بالإضافة إلى أنه ربما يستدل لذلك بالأكثرية، حيث إن الأكثرية الإسلاميه ترغب فى اختيار المؤمن، إلى غير ذلك من الأدله التى

ص: ٢٨٠

ذكرت في مواضعها، وقد ذكرناها نحن في كتاب (الفقه: الاجتهاد والتقليد) تفصيلاً، ولذا لا داعى إلى تكرارها هنا، سواء بالنسبة إلى هذا الشرط أو الشرائط الأخر.

(د) العلم عن استنباط من الأدلة الأربعة، أى الكتاب والسنة والإجماع والعقل، حيث قد ثبت حججه الأمور المذكوره فى أصول الفقه، وقد ألمعنا إلى جملة من أدله بعضها فى بعض المسائل السابقه.

(ه) العدالة التامه، وقد قال (عليه السلام): «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»^(١).

وقد روى المشايخ الثلاثة، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «اتقوا الحكومه، فإن الحكومه إنما هى للإمام، العالم بالقضاء، العادل فى المسلمين، لنبي أو وصي نبي»^(٢).

وروى (روضه الواعظين) عن الإمام الحسين (عليه السلام) أنه قال: «فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، والدائن بدين الله، الحابس بنفسه على ذات الله»^(٣).

إلى غيرها، وستأتى بعض الروايات الأخر داله على ذلك.

(و) طهاره المولد، بأن لا يكون ولد زنا، بأن قد ثبت شرعاً أنه ولد زنا، فإنه وإن لم يذنب لكنه لا يصلح لإمامه المسلمين، وقد ذكرنا أدله ذلك عقلاً وشرعاً فى كتاب (الفقه: الاجتهاد والتقليد) و(كتاب الشهادات) وغيرهما.

(ز) الحياه، وهذا الشرط واضح بالنسبه إلى قائد الأمه، وإن كان فيه خفاء بالنسبه إلى مرجع التقليد، وجهه الوضوح أن الميت لا يقدر على القيادة، فلا يصح

ص: ٢٨١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٥ الباب ١٠ من صفات القاضى ح ٢٠.

٢- الكافى: ج ٧ ص ٤٠٦ باب أن الحكومه إنما هى للإمام ح ١. والتهذيب: ج ٦ ص ٢١٧ الباب ٨٧ فى من إليه الحكم ح ٣. والفقيه: ج ٣ ص ٤ الباب ٣ فى اتقاء الحكومه ح ١.

٣- روضه الواعظين: ج ١ ص ١٧٣ فى ذكر مقتل الحسين (عليه السلام).

أن تبقى الأمه بدون المرجح الأعلى ليقودهم.

المرأة والقيادة

المرأة والقيادة

ح) الذكوره، وليس اشتراط الذكوره فى المرجح القائد تنقيصاً للمرأة وإهانته لها، بل من جهه أنها خلقت غير خشنه، فلا تكلف بالأشياء التى تحتاج إلى الخشونه، كما أن الرجل خلق خشناً، فيكون حمل الأمور الخشنه عليه.

وقد مثلنا لذلك فى بعض كتبنا بقسمى السياره، وقسمى المعامل، حيث إن السياره المصنوعه لحمل المسافر غير المصنوعه لحمل الحديد، فعدم حمل الحديد على سياره المسافرين ليس إهانته وتنقيصاً بالنسبه إليها، وكذلك عدم صنع الأشياء الخشنه فى المعامل اللطيفه، ليس إهانته لها وتنقيصاً لقدرها، وإنما من باب وضع كل شىء موضعه.

كما أن أقلية إرث المرأة وديتها إنما كانت لأجل أن الرجل مكلف بنفقه المرأة، بنتاً وزوجهً وأماً وأختاً، فحيث كلف الرجل بالنفقه جعل حظه أكثر.

أما لماذا كلف الرجل بالنفقه، فلأنه القادر على الأعمال الخشنه دون المرأة.

ويدل على أن للمرأة شأناً غير شأن الرجل، أنا نجد فى العالم الغربى والشرقى، حيث يقولون بأنهم ساووا بين الجنسين، وحيث إن الطريق مفتوح أمام المرأة لنيل كل ما يتمكن الرجل من نيله، أنه لم تصل المرأة إلى ما وصل إليه الرجل، من الرئاسة والوزاره والسفاره وقياده الجيش والاختراع والاكتشاف وما أشبه، ولماذا، إن عدم وصول المرأة إلى تلك المناصب والأمر:

إما لأن فطره المرأة لم تخلق لمثل هذه الشؤون، وإما لأن الرجل لم يدع

لها مجالاً، وإما لأن القانون جار عليها ففرق بينهما.

لكن المفروض أن القانون يساوى بين الجنسين، كما أن الطريق مفتوح أمام كلا الجانبين، فليس إلا قضيه الفطره، والفطره لم تكن جائره، ولولا المرأه كان الخلق ناقصاً، كما أنه لولا الرجل كان كذلك: ((ما ترى في خلق الرّحمن من تفاوتٍ)) (١).

وعلى المثل السابق لو لم تكن فى البلاد السياره الكبيره كان البلد محتاجاً إليها، كما أنه إذا لم تكن فيها السياره لأجل المسافرين كان البلد محتاجاً إليها.

لا يقال: إن أفراداً من النساء وصلن إلى الوزاره والرئاسه والاكتشاف.

لأنه يقال: لماذا أفراد، أليس لو كانت الخلقه فيهما واحده، كان اللازم تساويهما، إن لم تكن المرأه أكثر أفراداً حيث إنها أكثر عدداً من الرجل.

وبهذا تبين أن المراد (بأنهن نواقص) كما فى بعض الروايات، يراد بالنقص عدم كونها بقدر الرجل، لا النقص بمعنى عدم التمام، فليس مثل المرأه والرجل مثل الإنسان الذى له يد واحده والإنسان الذى له يدان، حيث إن الأول ناقص، بل حالهما حال الحمام والبازي، حيث إن صغر جثه الأول وعدم تزوده بالمخلب ليس نقصاً، بل إن الأول أعطى كيلواً من اللحم ولم يعط المخلب بينما أعطى الثانى كيلوين والمخلب، قال سبحانه: ((فَسَأَلَتْ أَوْدِيَةَ بِقَدْرِهَا)) (٢).

نظرة الإسلام إلى المرأه

نظرة الإسلام إلى المرأه

وبما ذكرنا يجمع بين الروايات الوارده التى يتوهم أنها فى ذم المرأه

ص: ٢٨٣

١- سورة الملك: ٤.

٢- سورة الرعد: ١٧.

والروايات الواردة في مدحها، والجمع يكون بقرينه الآيات والروايات الآخر، مثل قوله سبحانه: ((وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ)) (١).

وقوله سبحانه: (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) (٢).

وقوله سبحانه: (وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ) (٣).

وقوله سبحانه: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (٤).

وقوله سبحانه: (فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (٥).

وقوله سبحانه: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (٦)، إلى غير ذلك.

فلا- نقص في حقها، وهي مشموله كالرجل بأن الله مدح نفسه في خلقها: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} (٧)، في خلق هذا وهذه، وهي مصوره بأحسن صوره، والأ-تقى منهما أكرم عند الله، ولا نقص في خلقها: {فما ترى في خلق الرحمن من تفاوت} (٨)، وهي جاءت إلى الدنيا سلاماً كما جاء الرجل كذلك.

ولذا نجد إلى جنب الرجال العظام نساءً عظيمات، كآدم وحواء، وإبراهيم وهاجر، وموسى وآسيه، وعيسى ومريم، ومحمد وخديجه، وعلي وفاطمه، والحسين والزينين، والصادق وأم حميده، والهادى وحكميه، والمهدى ونرجس، صلوات الله عليهم أجمعين.

ص: ٢٨٤

١- سورة البقره: ٢٢٨.

٢- سورة المؤمنون: ١٤.

٣- سورة غافر: ٦٤.

٤- سورة الحجرات: ١٣.

٥- سورة الملك: ٣.

٦- سورة القدر: ٥.

٧- سورة المؤمنون: ١٤.

٨- سورة الملك: ٣.

والروايات التي يتصور أنها في ذم المرأة، ليست إلا- لجعلها في المكان اللائق بها، فإذا قال إنسان: إن سياره المسافرين قليله الأجهزة لا تقدر على نقل الحديد، ليست مهياً للسير في الصحارى الخشنه والطرق الوعره، أفهل يعد ذلك ذمًا لتلك السيارة، أم أنها لبيان واقعها حتى لا- تحمل ما لا طاقة لها به، ثم لماذا الذم، هل الذم لخلقه الله، وهل هي خلقت نفسها حتى تذم بفعلها الاختياري، ولا اختيار لها، أم الذم على شيء ليس من صنعها، وهل يذم الإنسان على ما ليس باختياره، وحيث لا يرجع الذم لا إلى صنع الله، ولا- إلى ذاتها حيث إنها لم تخلق نفسها، لا بد وأن يكون المراد بيان حقيقتها، حتى لا تدخل في مجال ليس من مجالها.

وهذا الوجه جار في كثير من الروايات الواردة في الأبواب المختلفه، مثل الواردة مما ظاهره ذم (الغنى) أو ذم (الفقر) أو ذم (البكاء والندبه وما أشبه على الميت).

والبحث حول المرأة طويل، لم نكن بصدد التعرض له إلا إلماعاً بالمناسبه لجعلها بمعزل عن قياده الأمة.

فقد روى الشيخ الطوسى فى الخلاف، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا يفلح قوم ولتهم امرأه»^(١).

وروى الخصال، عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: «ولا تولى المرأة القضاء، ولا تلى الإمامه»^(٢).

(ط) وهل يشترط أن يكون القائد الذى تختاره الأمة أعلم ممن سواه، قال به بعض الفقهاء، تبعاً لما ذكر جمع من اشتراط تقليد الأعلام.

والظاهر عندنا عدم الاشتراط، تبعاً لما ذكرناه فى التقليد من عدم وجود

ص: ٢٨٥

١- الخلاف: ج ٣ ص ٢٢٨ كتاب القضاء المسألة ٦.

٢- الخصال: ج ٢ ص ٥٨٥ باب ٧٣ ح ١٢.

دليل كاف على لزوم الأ-علميه، ولذا نفى اشتراطه غير واحد من الفقهاء مطلقاً، كصاحبى المسالك والجواهر وغيرهما، أو فى الجملة حتى أن فى المسأله عشره أقوال أو أكثر.

وقد فصلنا أدله الطرفين فى (كتاب التقليد) من شرح العروه، وإن كان لا شك أن كونه أعلم أفضل، واللازم أن يكون المراد بالأعلم هنا أعلم بأمور الدين والدنيا، لأن الإدارة بحاجه إلى كليهما.

صفات أخرى للقائد

صفات أخرى للقائد

ي) قد ذكر فى جملة من الروايات بعض الصفات الأخرى فى القائد، أو مطلقاً مما يمكن أن ينطبق الأمر على القائد، والظاهر أن أغلبها على سبيل الأفضليه، وإن كان من الممكن وجوب بعضها.

فعن على (عليه السلام) فى (نهج البلاغه) أنه قال: «أيها الناس إن أحق الناس بهذا الأمر أقومهم عليه، وأعلمهم بأمر الله، فإن شغب شاغب استعتب، وإن أبى قوتل» (١).

وعن الاحتجاج، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «ما ولت أمه قط رجلاً وفيهم من هو أعلم منه، لم يزل أمرهم سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا» (٢).

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) كما فى (نهج البلاغه): «وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالى على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامه المسلمين البخيل

ص: ٢٨٦

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٣.

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٨٦ ط الأعلمى.

فتكون فى أموالهم نهمته، ولا الجافى فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشى فى الحكم فيذهب بالحقوق ويقف به دون المقاطع، ولا المعطل للسنة فيهلك الأمه»(١).

وفى الكافى، عن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا تصلح الإمامه إلا لرجل فيه ثلاث خصال، ورع يحجزه عن معاصى الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلى حتى يكون لهم كالأب الرحيم»(٢).

وفى الآيه الكريمة: {ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار}(٣).

وفى آيه أخرى: {خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين}(٤).

وقال سبحانه: {فبما رحمه من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر}(٥).

وقال تعالى: {إنك لعلى خلق عظيم}(٦).

وقال تعالى: {الذين يدعون ربهم بالغداه والعشى يريدون وجهه ولا تعد عيناك عنهم تريد زينه الحياه الدنيا ولا تطع من أغفلنا قلبه عن أمرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً}(٧).

وقال تعالى فى ذم بعض الصحابه: {عبس وتولى * أن جاءه الأعمى}(٨) الآيات.

ص: ٢٨٧

١- نهج البلاغه: خطبه ١٣١.

٢- الكافى: ج ١ ص ٤٠٧ باب ما يجب من حق الإمام ح ٨.

٣- سوره هود: ١١٣

٤- سوره الأعراف: ١٩٩.

٥- سوره آل عمران: ١٥٩.

٦- سوره القلم: ٤.

٧- سوره ال كهف: ٢٨.

٨- سوره عبس: ١ _ ٢.

مما يدل على أن اللازم أن لا يكون المسلم كذلك فكيف بالقائد.

وروى عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «ولا- تقبلن في استعمال عمالك وأمرائك شفاعه، إلا شفاعه الكفاءه والأمانه»^(١).

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما عن (تحف العقول): «إنا والله لا نولى هذا العمل أحداً سأله أو أحداً حرص عليه».

وعن (الإمامه والسياسه): إن ابن عباس توسط لنصب الإمام (عليه السلام) طلحه والزبير والبيّن عنه (عليه السلام) في البصره والكوفه، فقال: «ويحك إن العراقيين بهما الرجال والأموال، ومتى تملكا رقاب الناس يستميلا السفیه بالطمع، ويضربا الضعيف بالبلاء، ويقويا على القوى بالسلطان، ولو كنت مستعملاً أحداً لضره ونفعه، لاستعملت معاويه على الشام، ولولا ما ظهر لى من حرصهما على الولايه لكان لى فيهما رأى»^(٢).

وفى (نهج البلاغه) أنه قال (عليه السلام): «إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم فى الآثام، فلا يكونن لك بطانه»^(٣).

أقول: فإذا كان الأفضل ترك مثل هذا الوزير، كان ترك جعله قائداً للأمة أولى، فيما إذا كان عادلاً، وإلا لم يصح نصبه لخروجه بشرط العدالة.

ومما تقدم ظهر لزوم اطلاع القائد على مجارى الزمان، فإنه داخل فى جملة من الإطلاقات المتقدمه، هذا بالإضافة إلى روايات خاصه، مثل ما قاله الصادق (عليه السلام) لمفضل (رحمه الله عليه): «العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس»^(٤)، أى ما يوجب اللبس والشبهه حتى لا يعرف كيف يصنع، ويوجب ذلك سقوطه فى المشكلات.

ص: ٢٨٨

١- شرح نهج البلاغه: ج ٢٠ ص ٢٧٦.

٢- الإمامه والسياسه: ج ١ ص ٥٢.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ٥٣.

٤- تحف العقول: ص ٢٦١.

وعن الوافى، عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «العامل على غير بصيره كالسائر على غير الطريق، لا تزيده سرعه السير من الطريق إلا بعداً»^(١).

الحاكم الإسلامى والاستشاره

الحاكم الإسلامى والاستشاره

كما أن اللانزم على الحاكم الإسلامى كثره الاستشاره، وفى القرآن الحكيم آيات حول الاستشاره، تقدمت جمله منها، كما تقدمت بعض الروايات حول ذلك.

وقد استشار الرسول (صلى الله عليه وآله) حول أمور متعدده فى حروبه، كما استشار على (عليه السلام) فى قضايا متعدده.

وعن مجمع البيان فى ذيل آيه: ((وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ))^(٢)، أنه روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما من أحد يشاور أحداً إلا هدى إلى الرشده»^(٣).

وقال على (عليه السلام) كما فى (نهج البلاغه): «فلا تكلمونى بما تكلم به الجابره، ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادره، ولا تخالطونى بالمصانعه، ولا تظنوا بى استتقالاً فى حق قيل لى، ولا التماس إعظام لفسى، فإنه من استتقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره بعدل»^(٤).

وعن شرح نهج البلاغه، أن علياً (عليه السلام) قال لطلحه والزبير: «ولو وقع حكم ليس فى كتاب الله بيان ولا فى السنه برهانه لساورتكما»^(٥).

ص: ٢٨٩

١- الوافى: ج ١ ص ٣٩ س ٢٢.

٢- سوره الزمر: ١٧.

٣- انظر مجمع البيان: مجلد ٥ جزء ١٣ ص ١٤٦.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

٥- شرح نهج البلاغه: ج ٧ ص ٣٩، وبحار ال أنوار: ج ٣٢ ص ٢٢.

وعن المحاسن، عن الباقر (عليه السلام)، أنه سئل عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما الحزم، قال: «مشاوره ذوى الرأى واتباعهم»^(١).

وفى (نهج البلاغه) قال على (عليه السلام): «لا غنى كالعقل، ولا فقر كالجهل، ولا ميراث كالأدب، ولا ظهير كالمشاوره»^(٢).

وقال (عليه السلام): «من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها فى عقولها»^(٣).

إلى غيرها من الروايات.

لكن اللازم أن تكون المشوره بموازينها، إذ ليس كل أحد يستشار، كما ليس فى الأحكام الشرعيه استشاره، بل الاستشاره فى أمرين:

(١) فى الإطارات، بعد لزوم أن يكون المحتوى الأدله الأربعة.

(٢) فى التطبيقات فى مجلس الشورى، والهيئه التنفيذيه، والقوه القضائيه، ولا- حق لهم فى أن يستشيروا فى حكم شرعى هل يجعلوه كما قاله الشارع أو لا، ولا فى تطبيق الحكم على الموضوع المتبين أنه موضوع لذلك الحكم، فإن حلال محمد (صلى الله عليه وآله) وحرامه لا يتغيران إلى الأبد.

وقد وردت روايات بالنسبه إلى المشوره بصدد ما ذكرناه، فقد قال على (عليه السلام) كما فى (نهج البلاغه): «ولا تدخلن فى مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله»^(٤).

اقول: لأن البخيل يسيء الظن بأن الله لا يكفيه إذا احتاج، والحريص يسيء

ص: ٢٩٠

١- المحاسن: كتاب المنافع، باب الاستشاره ح ١٤.

٢- نهج البلاغه: الحكمه ٥٤.

٣- نهج البلاغه: الحكمه ١٦١.

٤- نهج البلاغه: الرساله ٥٣.

الظن بالله بأنه لا ينزل عليه رزقه، والجبان يسيء الظن بالله بأنه سبحانه لا ينصره إذا أقدم في الحق.

وروى معاوية بن وهب، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «استشر في أمرك الذين يخشون ربهم»^(١).

وروى سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام) أنه قال: «استشر العاقل من الرجال الورع، فإنه لا يأمر إلا بالخير»^(٢).

وروى الحلبي، عنه (عليه السلام) أنه قال: «إن المشورة لا تكون إلا بحدودها، فمن عرفها بحدودها وإلا كانت مضرتها على المستشار أكثر من منفعتها له،

فأولها: أن يكون الذي تشاوره عاقلاً.

الثانية: أن يكون حراً متديناً.

الثالثة: أن يكون صديقاً مؤاخياً.

والرابعة: أن تطلع على سرّك، فيكون علمه به كعلمك بنفسك، ثم يستر ذلك ويكتمه.

فإنه إذا كان عاقلاً انتفعت بمشورته، وإذا كان حراً متديناً أجهد نفسه في النصيحة لك، وإذا كان صديقاً مؤاخياً كتم سرّك إذا أطلعت على سرّك، وإذا أطلعت على سرّك فكان علمه به كعلمك تمت المشورة وكملت النصيحة»^(٣).

الزهد ضروره ملحه للقائد

الزهد ضروره ملحه للقائد

ومن ألزم الصفات في القائد: أن يكون زاهداً في الدنيا بطبعه، وذلك ينفع

ص: ٢٩١

١- المحاسن: ص ٦٠١ الباب ٣ من كتاب المنافع ح ١٧.

٢- المحاسن: ص ٦٠٢ الباب ٣ من كتاب المنافع ح ٢٤.

٣- المحاسن: ص ٦٠٢ الباب ٣ من كتاب المنافع ح ٢٨.

المجتمع من ناحيه أنه لا- يطمع في أموالهم، ولا- يفرط في تكثير الزوجات لنفسه فيذرهما كالمعلقه لا- ذات بعل ولا مطلقه، ولا يفعل الشيء الدون للوصول إلى السمعه الكبيره والرئاسه العريضه، ومن ناحيه أن وقته كله مصروف في خير العباد وإنهاض البلاد، بينما الراغب يصرف كثيراً من وقته في شهواته.

وقد قال سبحانه: (وَلَا تَمَدَّنْ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (١).

ويروى عن المسيح (عليه السلام) أنه قال: «الدنيا داء والعالم طيب، فإذا رأيتم الطيب يجر الداء إلى نفسه فاتهموه» (٢).

وقال (عليه السلام): «الدنيا قنطره فاعبروها ولا تعمروها» (٣)، ومراده (عليه السلام) عماره راغب في مقابل عماره مسافر.

وفي (نهج البلاغه) كلمات للإمام (عليه السلام) بهذا الشأن، فقد قال (عليه السلام): «ألا- وإن لكل مأموم إماماً يقتدى به ويستضيء بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد، وعفه وسداد» (٤).

ص: ٢٩٢

١- سورة طه: ١٣١.

٢- بحار الأنوار: ج ١٤ في مواظب النبي عيسى (عليه السلام) ص ٣١٩ ح ٢٢.

٣- بحار الأنوار: ج ١٤ في مواظب النبي عيسى (عليه السلام) ص ٣١٩ ح ١٢.

٤- نهج البلاغه: الكتاب ٤٥.

وقال (عليه السلام): «أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه، والله لا أطور به ما سمر سمير، وما أم نجم في السماء نجماً، لو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله، ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة، ويكرمه في الناس ويهينه عند الله» (١).

وقال لبعض ولاته: «وإني أقسم بالله صادقاً لئن بلغني أنك خنت من فيء المسلمين شيئاً، صغيراً أو كبيراً، لأشدن عليك شدة تدعك قليل الوفرة، ثقيل الظهر، ضئيل الأمر» (٢).

وروى عنه (عليه السلام) أنه قال: «إن الله جعلني إماماً لخلقه، ففرض على التقدير في نفسي ومطعمي ومشربي وملبسي كضعفاء الناس، كي يقتدى الفقير بفقري، ولا يطغى الغنى غناه» (٣).

وقال (عليه السلام): «إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفه الناس كي لا يتبغ بالفقير فقره» (٤).

وروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «الفقر فخري» (٥).

وقد ذكرنا وجهه في بعض المسائل.

بقي شيء:

وهو أن الحاكم الإسلامي يتساوى في القانون الإسلامي مع غيره، في العبادات والمعاملات والزواج والطلاق والحدود والديات والقصاص وغير ذلك، حتى أنه إذا قتل جينياً ولجته الروح حق لولى الجنين أن يقتله قصاصاً، إذا كان قتله إياه عمداً.

وإذا كانت له منازعه، حضر مع طرفه عند القاضى، ولو كان طرفه ذمياً، فموازين القضاء تطبق عليه كما تطبق على غيره من غير فرق.

ص: ٢٩٣

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٦.

٢- نهج البلاغه: الرساله ٢٠.

٣- الكافي: ج ١ ص ٤١٠ فى سيره الإمام ح ١.

٤- الكافي: ج ١ ص ٤١٠ فى سيره الإمام ح ٣.

٥- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٥٥ ح ٨٥.

واللازم عليه إغاثة الملهوف وقضاء الحوائج والاستماع إلى الشكاوى ورد الظلمات، وإلا كثر الفساد فى البلاد، ويئس الناس من العدل، وبذلك يسقط عن العدالة، وكان اللازم عزله.

وقد ورد أن علياً (عليه السلام) عزل قاضيه أبا الأسود الدؤلى، فلما أتاه قال: يا أمير المؤمنين لم عزلتنى وما خنت وما جنيت، قال (عليه السلام): «لأنك يعلو صوتك صوت الخصمين» (١).

كما طلب (عليه السلام) واليه حيث اشتكت عليه عنده امرأه فى قصه ذات مغزى كبيره.

ولم يؤخر (عليه السلام) فى قصه شاكيه على زوجها إلى العصر حيث تبرد الهواء، بل رافقها إلى دارها فى الظهره وأصلح بينهما (٢)، فكيف بالسكوت على الظلم، أو مساعده الظالم بإبقائه.

وقد كتب الإمام السجاد (عليه السلام) إلى أحد الساكتين على الظالمين الموالين له: «واعلم أن أدنى ما كتمت وأخف ما احتملت أن آنت وحشه الظالم، وسهلت له طريق الغى، بدنوك منه حين دنوت، وإجابتك له حين دعيت، فما أخوفنى أن تكون تبوء بإثمك غداً مع الخونه، وأن تسأل عما أخذت بإعانتك على ظلم الظلمه، إنك أخذت ما ليس لك ممن أعطاك، ودنوك ممن لم يرد على أحد حقاً، ولم ترد باطلاً حين أدناك، وأحبيت من حاد الله، أو ليس بدعائه إياك حين دعاك جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم، وجسراً يعبرون عليك إلى بلاياهم،

ص: ٢٩٤

١- إحقاق الحق: ج ٨ ص ٥٤٨.

٢- بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ١١٣ فى جوامع مناقبه.

وسلماً إلى ضلالتهم، داعياً إلى غيهم، سالكاً سيئهم، يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهال إليهم، فلم يبلغ أخص وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلاّ- دون ما بلغت من إصلاح فسادهم، واختلاف الخاصه والعامه إليهم، فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك فكيف ما خربوا عليك، فانظر لنفسك فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسؤول»(١).

ونختم هذه المسأله بروايه رواها صاحب (تحف العقول) عن الإمام الحسين (عليه السلام):

قال: «اعتبروا أيها الناس بما وعظ الله به أولياءه من سوء ثنائه على الأخبار، إذ يقول: {لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم}»(٢)، وقال: {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} إلى قوله: {لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}»(٣)، وإنما عاب الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمه الذين بين أظهرهم المنكر والفساد فلا يهونهم عن ذلك، رغبه فيما كانوا ينالون منهم، ورهبه مما يحذرون، والله يقول: {فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ}»(٤)، وقال سبحانه: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}»(٥)، فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضه منه، لعلمه بأنها إذ أدت وأقيمت استقامت الفرائض كلها، هينها وصعبها ... وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام مع رد المظالم

ص: ٢٩٥

١- تحف العقول: ص ١٩٨.

٢- سوره المائده: ٦٣.

٣- سوره المائده: ٧٨ _ ٧٩.

٤- سوره المائده: ٤٤.

٥- سوره التوبه: ٧١.

ومخالفة الظالم، وقسمه الفىء والغنائم، وأخذ الصدقات من مواضعها، ووضعها فى حقها.

ثم أنتم أيتها العصابه، عصابه بالعلم مشهوره، وبالخير مذكوره، وبالنصيحه معروفه، وبالله فى أنفس الناس مهابه، يهابكم الشريف، ويكرمكم الضعيف، ويؤثركم من لا فضل لكم عليه، ولا يد لكم عنده، تشفعون فى الحوائج إذا امتنعت من طلبها، وتمشون فى الطريق بهيبه الملوك وكرامه الأكابر، أليس كل ذلك إنما نلتموه بما يرجى عندكم من القيام بحق الله، وإن كنتم عن أكثر حقه تقصرون.

فاستخففتكم بحق الأئمه، فأما حق الضعفاء فضيعتم، وأما حقكم بزعمكم فطلبتم، فلا مالاً بذلتموه، ولا نفساً خاطرتكم بها للذى خلقها، ولا عشيره عاديتموها فى ذات الله، أنتم تتمنون على الله جنته ومجاوره رسله وأماناً عن عذابه، لقد خشيت عليكم أيها المتمنون على الله أن تحل بكم نقمه من نعماته، لأنكم بلغتم من كرامه الله منزله فضلتكم بها، ومن يعرف بالله لا تكرمون، وأنتم بالله فى عباده تكرمون، وقد ترون عهود الله منقوضه فلا تفزعون، وأنتم لبعض ذمم آبائكم تفزعون، وذمه رسول الله (صلى الله عليه وآله) محقوره.

والعمى والبكم والزمن فى المدائن مهمله لا- ترحمون، ولا- فى منزلتكم تعملون، ولا- من عمل فيها تعنون، وبالادهان والمصانعه عند الظلمه تأمنون، كل ذلك مما أمركم الله به من النهى والتناهى وأنتم عنه غافلون، وأنتم أعظم الناس مصيبه لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسعون ...

ذلك بأن مجارى الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمانة على حلاله وحرامه، فأنتم المسلموبون تلك المنزله، وما سلبتم ذلك إلا بتفرقكم عن الحق واختلافكم فى السنه بعد البيئه الواضحه، ولو صبرتم على الأذى وتحملتكم

المؤونه فى ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد وعنكم تصدر وإللكم ترجع، ولكنكم مكنتم الظلمه من منزلتكم، واستسلمتم أمور الله فى أيديهم، يعملون بالشبهات ويسرون فى الشهوات، سلطهم على ذلك فراركم من الموت، وعجابكم بالحياه التى مفارقتكم.

فأسلمتم الضعفاء فى أيديهم، فمن بين مستعبد مقهور، وبين مستضعف على معيشتته مغلوب، يتقلبون فى الملك بآرائهم، ويستشعرون الخزى بأهوائهم، اقتداءً بالأشرار، وجرأه على الجبار، فى كل بلد منهم على منبره خطيب يصقع، فالأرض لهم شاغره، وأيديهم فيها مبسوطه، والناس لهم حول لا يدفعون يد لأمس، فمن بين جبار عنيد، وذى سطوه على الضعفه شديد، مطاع لا يعرف المبدأ المعيد.

فيا عجباً، وما لى لا أعجب، والأرض من غاش غشوم، ومتصدق ظلوم، وعامل على المؤمنين بهم غير رحيم، فالله الحاكم فيما فيه تنازعنا، والقاضى بحكمه فيما شجر بيننا.

اللهم إنك تعلم أنه لم يكن ما كان منا تنافساً فى سلطان، ولا التماساً من فصول الحصام، ولكن لنى المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح فى بلادك، ويأمن المظلومون من عبادك، ويعمل بفرائضك وسننك وأحكامك، فإنكم إن لا تنصرونا وتنصفونا قوى الظلمه عليكم، وعملوا فى إطفاء نور نبيكم، وحسبنا الله وعليه توكلنا، وإليه أنبنا واليه المصير»(١).

ص: ٢٩٧

بين قوانين الله والقوانين البشريه

(مسأله ٥٠): لقد وضع الإسلام قوانين لأمر سته:

(١) علاقه الإنسان بربه.

(٢) علاقه الإنسان بنفسه.

(٣) علاقه الإنسان بالإنسان.

(٤) علاقه الإنسان بالحيوان.

(٥) علاقه الإنسان بالنبات.

(٦) علاقه الإنسان بسائر الأمور الطبيعيه المخلوقه فى الكون.

وقد وضع الإسلام لهذه الأمور عشرات الألوف من القوانين، مما قد جمع جملة منها بعض الفقهاء فكانت أكثر من ربع مليون قانون فى الفقه فقط، دون قضايا العقيدة والأخلاق والآداب وما إلى ذلك.

والقوانين التى قررها الله سبحانه أصلح من القوانين التى يضعها البشر لثلاثه أمور:

أ) إن الله عالم بحقيقه الإنسان وحقيقه الكون، فيعلم الصالح من القوانين من فاسدها، والإنسان مهما كان نزيهاً ليس بمطلع على الحقائق، ولذا نجده

تمكن من الوصول إلى القمر وإلى أعماق البحر، حيث عرف حقائقهما في الجملة، بينما لم يتمكن من وضع القانون لنفسه، بحيث يتخلص من الفقر والجهل والمرض والفوضى والرديله والحرب وما أشبه ذلك.

ب) إن الله سبحانه لا تملئ الشهوات عليه شيئاً، ولذا يكون قانونه في صالح الإنسان بما هو إنسان، أما البشر فمهما كان نزيهاً عند نفسه، تملئ عليه الشهوات والأهواء والمجتمع ما يسبب تحريف قانونه الذي يضعه، مما لا يصلح لكل البشر.

ولذا نجد المقننين في بلاد الشيعية يضعون القانون في نفع ديكتاتوريه الحكام، والمقننين في البلاد الرأسمالية يضعون القانون في نفع الرأسماليين وهكذا، ومن المعلوم أن كلتا الطريقتين خطأ، فالقانون المتولد منهما يكون خطأً لا محاله.

ج) أن قانون الأرض لا يحترم، حيث إن المنفذ له هو البوليس، ولذلك لا يسيطر إلا على بقع خاصه من المجتمع الظاهره للبوليس، ولذا كثرت الجرائم والمفاسد في كل الأرض، بينما قانون الله سبحانه يحترم من الأعماق، حيث احترام المؤمن لله وخشيته منه، ولذا تقل الجرائم عند المتدينين إن لم تتعدم رأساً، وليس كذلك غير المتدينين حيث تكثر عندهم الجرائم.

وعلى هذا فاللازم اتباع قوانين السماء، مع الغض عن الثواب والعقاب في الآخرة، فإن قوانين الإله أصلح بحال البشر، أما إذا لوحظت الآخرة والجنه والنار، فالقوانين الإلهيه هي المنجيه فقط، بينما في اتباع سائر القوانين العقاب والنكال.

كيف يمكن إجراء قوانين الإسلام

كيف يمكن إجراء قوانين الإسلام

وحيث إن تعديل قوانين الشرق والغرب التي غزت بلاد الإسلام بقوانين

الإسلام أمر صعب، من ناحيه الاستنباط ومن ناحيه التطبيق، لأنه قد حدث فى الاجتماع متغيرات كثيره كلها بحاجه إلى استنباط أحكامها من الأدله الأربعة.

كما أن وضع قانون السماء مكان قانون الأرض أمر يحتاج إلى مزيد الدرايه والخبرويه لئلا تحدث الفوضى فى المجتمع، فاللازم أن يستعين مجلس الشورى الإسلامى بمئات الخبراء والفنيين فى مختلف مجالات الحياه، وبمئات العلماء الراشدين الفاهمين للدين عن اجتهاد واستنباط، فيقسم المجلس إلى لجان، لجنه للشؤون الاقتصاديه، ولجنه للشؤون الزراعيه، ولجنه للشؤون التجاريه، ولجنه للشؤون العسكريه، ولجنه للشؤون الثقافيه، وهكذا.

وبمعاونه القسمين من الخبراء، خبراء الدين وخبراء الدنيا، يضعون القوانين المؤطره بالإطار الدينى، والملائمه للتطبيق الدينوى، ثم يطبقون تلك القوانين على الحياه، بمعونه السلطين التنفيذيه والقضائيه.

و بدون ذلك لا يمكن تطبيق قوانين الإسلام بيسر، إن سلم أنه ممكن ولم نقل إنه مستحيل، فإن صلاحيه ذلك هى من شأن المجلس، والمجلس وحده لا يقدر إلا بالأسلوب الذى ذكرناه.

أمير المؤمنين (عليه السلام) يضع مناهج الحكم

وملحقاً بهذه المسألة حيث قد أشرف الكتاب على الانتهاء، نذكر جملة من كلمات على أمير المؤمنين (عليه السلام) المذكوره في (نهج البلاغه) المرتبطه بمختلف شؤون الحكم، لتكون نبراساً للذي يريد الاهتداء بهدى الإمام (عليه السلام) في هذا الباب. ومن المعلوم أن قول وفعل وتقرير الإمام (عليه السلام) حجه، حيث إنها من السنه التي هي أحد الأدله الأربعة، وحيث إن الإمام (عليه السلام) قد طبق حكم الإسلام إبان مزاولته للخلافه، والله المستعان.

العدل والظلم

العدل والظلم

قال عليه السلام:

«أما والذي فلق الحبه، وبرأ النسمه، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجه بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظه ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفته عنز»^(١).

ص: ٣٠١

فيما أراد رده على المسلمين من قطائع عثمان

قال عليه السلام:

«والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الإمام لرددته، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»^(١).

«ولئن أمهل الظالم فلن يفوت أخذه، وهو له بالمرصاد على مجاز طريقه، وبموضع الشجا من مساع ريقه»^(٢).

«ولقد أصبحت الأمم تخاف ظلم رعاتها، وأصبحت أخاف ظلم رعيتي»^(٣).

«أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه، والله لا أطور به ما سمر سمير، وما أم نجم في السماء نجماً»^(٤).

«أيها الناس، أعينوني على أنفسكم، وأيم الله لأنصفن المظلوم من ظالمه، ولأقودن الظالم بخزامتة، حتى أورده منهل الحق وإن كان كارهاً»^(٥).

«فهم أسراء إيمان لم يفكهم من ربقة زيغ ولا عدول ولا وني... فحنوا بطول الطاعة اعتدال ظهورهم»^(٦).

«وقسمها على الضيق والسعة فعدل فيها لبيتلي من أراد بميسورها ومعسورها، وليختبر بذلك الشكر والصبر من غنيها وفقيرها»^(٧).

«ووسعهم عدله، وعدلت بلساني عن مدائح الآدميين»^(٨).

«واجزه من ابتعائك له مقبول الشهادة، مرضى مقاله، ذا منطق عدل، وخطبه فصل»^(٩).

ص: ٣٠٢

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٥.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٩٧.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ٩٧.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٦.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٣٦.

٦- نهج البلاغه: الخطبه ٩١.

٧- نهج البلاغه: الخطبه ٩١.

٨- نهج البلاغه: الخطبه ٩١.

٩- نهج البلاغه: الخطبه ٧٢.

«سيرته القصد، وسنته الرشد، وكلامه الفصل، وحكمه العدل» (١).

«فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل، هدى وهدى، فأقام سنه معلومه، وأمات بدعه مجهوله، وإن السنن لنيره لها أعلام، وإن البدع لظاهره لها أعلام. وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضل وضل به، فأمات سنه مأخوذه، وأحيا بدعه متروكه. وإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا- عاذر، فيلقى فى نار جهنم، فيدور فيها كما تدور الرحي، ثم يرتبط فى قعرها» (٢).

«واقدموا على الله مظلومين، ولا تقدموا عليه ظالمين» (٣).

الظلم ثلاثه

الظلم ثلاثه

قال عليه السلام:

«ألا- وإن الظلم ثلاثه، فظلم لا يغفر، وظلم لا يترك، وظلم مغفور لا يطلب. فأما الظلم الذى لا يغفر فالشرك بالله، قال الله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ)) (٤)، وأما الظلم الذى يغفر فظلم العبد نفسه عند بعض الهنات، وأما الظلم الذى لا يترك فظلم العباد بعضهم بعضاً، القصاص هناك شديد، ليس هو جرحاً بالمدى ولا ضرباً بالسياط، ولكنه ما يستصغر ذلك معه» (٥).

«فإن الله فى عاجل البغى، وآجل وخامه الظلم، وسوء عاقبه الكبر، فإنها مصيده إبليس العظمى» (٦).

«فانظروا كيف كانوا حيث كانت الأملاء مجتمعه، والأهواء مؤتلفه، والقلوب

ص: ٣٠٣

١- نهج البلاغه: الخطبه ٩٤.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ١٥٧.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٥١.

٤- سوره النساء: ٤٨.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٦.

٦- نهج البلاغه: الخطبه ١٩٢.

معتدله، والأيدى مترادفه، والسيوف متناصره، والبصائر نافذه، والعزائم واحده، ألم يكونوا أرباباً في أقطار الأرضين، وملوكاً على رقاب العالمين، فانظروا إلى ما صاروا إليه في آخر أمورهم، حين وقعت الفرقة، وتشتت الألفه، واختلفت الكلمه والأفئده، وتشعبوا مختلفين، وتفرقوا متحاربين، قد خلع الله عنهم لباس كرامته، وسلبهم غضاره نعمته، وبقي قصص أخبارهم فيكم عبراً للمعتبرين».

«فاعتبروا بحال ولد إسماعيل وبنى إسحاق وبنى إسرائيل (عليهم السلام)، فما أشد اعتدال الأحوال، وأقرب اشتباه الأمثال»(١).

«استعدوا للمسير إلى قوم حيارى عن الحق لا- يبصرونه، وموزعين بالجور لا- يعدلون به، جفاه عن الكتاب، نكب عن الطريق»(٢).

«الذي صدق في ميعاده، وارتفع عن ظلم عبادته، وقام بالقسط في خلقه، وعدل عليهم في حكمه»(٣).

«وكان الجور هواهما فمضيا عليه، وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكومه بالعدل، والصمد للحق سوء رأيهما، وجور حكمهما»(٤).

«فلا- تكلموني بما تكلم به الجباريه، ولا- تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادره، ولا تخالطوني بالمصانعه، ولا تظنوا بي استثقلاً في حق قيل لى، ولا التماس إعظام لنفسى، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره بعدل»(٥).

«والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهداً، أو أجر في الأغلال مصفداً،

ص: ٣٠٤

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٩٢.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٥.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٨٥.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٧.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

أحب إلى من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء من الحطام، وكيف أظلم أحداً لنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول في الثرى حلولها» (١).

قصته (عليه السلام) مع عقيل

قصته (عليه السلام) مع عقيل

قال عليه السلام:

«والله لقد رأيت عقيلاً- وقد أملت حتى استماحني من بركم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور، غير الألوان من فقرهم، كأنما سودت وجوههم بالعظم، وعاودني مؤكداً، وكرر على القول مردداً، فأصغيت إليه سمعي، فظن أنى أبيعه ديني، وأتبع قياده مفارقاً طريقي، فأحمت له حديده، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضج ضجيج ذى دنف من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أتئن من حديده أحماها إنسانها للعبه، وتجرني إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أتئن من الأذى ولا أئن من لظى».

«وأعجب من ذلك طارق طرفنا بملفوفه في وعائها، ومعجونه شنتها، كأنما عجت بريق حيه أوقيتها، فقلت: أصله أم زكاه أم صدقه، فذلك محرم علينا أهل البيت، فقال: لا ذا ولا ذاك، ولكنها هديه. فقلت: هبلك الهبول، أعن دين الله أتيتني لتخذعني، أمخبط أنت أم ذو جنه أم تهجر، والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها، على أن أعصى الله في نمله أسلبها جلب شعيره ما فعلته، وإن دنياكم عندي لأهون من ورقه في فم جراده تقضمها، ما لعلى ولنعيم يفنى، ولذه لا- تبقى، نعوذ بالله من سبات العقل، وقبح الزلل، وبه نستعين» (٢).

ص: ٣٠٥

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤.

«ظلم الضعيف أفحش الظلم»^(١).

«ولا يكبرن عليك ظلم من ظلمك، فإنه يسعى في مضرتك ونفعك، وليس جزاء من سرّك أن تسوءه»^(٢).

«وتركا الحق وهما يبصرانه، وكان الجور هواهما، والأعوجاج رأيهما، وقد طبق استثناءنا عليهما في الحكم بالعدل والعمل بالحق سوء رأيهما وجور حكمهما»^(٣).

«اللهم أيما عبد من عبادك سمع مقالتنا العادله غير الجائره، والمصلحه غير المفسده في الدين والدنيا»^(٤).

«من عبد الله على أمير المؤمنين، إلى القوم الذين غضبوا الله حين عصى في أرضه وذهب بحقه، فضرب الجور سرادقه على البر والفاجر، والمقيم والظاعن»^(٥).

«إذا رجفت الراجفه، وحقّت بجلالها القيامة، ولحق بكل منسك أهله، وبكل معبود عبديته، وبكل مطاع أهل طاعته، فلم يجز في عدله وقسطه يومئذ خرق بصر في الهواء، ولا همس قدم في الأرض إلا بحقه»^(٦).

«وكونا للظالم خصماً، وللمظلوم عوناً»^(٧).

«وإن البغي والزور يوتغان المرء في دينه ودنياه، ويبديان خلله عند من يعيبه»^(٨).

١- نهج البلاغه: الرساله ٣١.

٢- نهج البلاغه: الرساله ٣١.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٧.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٢.

٥- نهج البلاغه: الكتاب ٣٨.

٦- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٣.

٧- نهج البلاغه: الرساله ٤٧.

٨- نهج البلاغه: الرساله ٤٨.

قال عليه السلام:

«ثم اعلم يا مالك، أنى قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك، من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك فى مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم، وإنما يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على ألسن عباده، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيره العمل الصالح، فأملك هواك، وشح بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحبت أو كرهت».

«وأشعر قلبك الرحمه للرعيه، والمحبه لهم، واللفظ بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك فى الدين، أو نظير لك فى الخلق، يفرط منهم الزلل».

«أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصه أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إن لا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خصمه الله أدحض حجته، وكان لله حرباً حتى ينزع أو يتوب، وليس شىء أدعى إلى تغيير نعمه الله وتعجيل نعمته من إقامه على ظلم، فإن الله سميع دعوه المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد».

«وليكن أحب الأمور إليك أوسطها فى الحق، وأعمها فى العدل، وأجمعها لرضى الرعيه، فإن سخط العامه يجحف برضى الخاصه».

«ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله».

«إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم فى الآثام، فلا- يكونن لك بطانه، فإنهم أعوان الأئمه، وإخوان الظلمه، وأنت واجد منهم خير الخلف ممن له مثل آرائهم ونفادهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم وآثامهم، ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه، ولا آثماً على إثمه».

«وإن أفضل قره عين الولاة استقامه العدل فى البلاد».

«وعما قليل تنكشف عنك أغطيه الأمور، وينتصف منك للمظلوم، املك حميه أنفك، وسوره حدك».

ص: ٣٠٧

«وإنما أنت أحد رجلين: إما امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحق، فقيم

ص: ٣٠٨

احتجابك، من واجب حق تعطيه، أو فعل كريم تسديه، أو مبتلى بالمنع، فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بذلك، مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونه فيه عليك، من شكاه مظلمه، أو طلب إنصاف في معاملة».

«أما بعد، فإنني خرجت من حبي هذا إما ظالماً وإما مظلوماً، وإما باغياً وإما مبيعاً عليه، وإنى أذكر الله من بلغه كتابي هذا لما نفر إلى، فإن كنت محسناً أعانني، وإن كنت مسيئاً استعبتني»^(١).

«فاحذر الشبهه واشتمالها على لبستها، فإن الفتنة طالما أعدفت جلايبيها، وأغشت الأبصار ظلمتها».

«وقد عرفوا العدل ورأوه، وسمعوه ووعوه، وعلموا أن الناس عندنا في الحق أسوه، فهربوا إلى الأثره فبعداً لهم وسحقاً».

«إنهم والله لم ينفروا من جور، ولم يلحقوا بعدل»^(٢).

«للظالم من الرجال ثلاث علامات: يظلم من فوقه بالمعصيه، ومن دونه بالغلبه»^(٣).

علامات الظالم

علامات الظالم

قال عليه السلام:

«ويظاهر القوم الظلمه»^(٤).

«وأفضل من ذلك كله كلمه عدل عند إمام جائر»^(٥).

«ليس من العدل القضاء على الثقة بالظن»^(٦).

«والعدل منها على أربع شعب: على غائص الفهم، وغور العلم، وزهره الحكم، ورساخه الحلم، فمن فهم علم غور العلم، ومن علم غور العلم صدر عن شرائع الحكم، ومن حلم لم يفرط في أمره وعاش في الناس حميداً»^(٧).

ص: ٣٠٩

١- نهج البلاغه: الرساله ٥٧.

٢- نهج البلاغه: الرساله ٧٠.

٣- نهج البلاغه: الحكمه ٣٥٠.

٤- نهج البلاغه: الحكمه ٣٥٠.

٥- نهج البلاغه: الحكمه ٣٧٤.

٦- نهج البلاغه: الحكمه ٢٢٠.

«بئس الزاد إلى المعاد العدوان على العباد»(١).

«وبالسيره العادله يقهر المناوي»(٢).

((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)) (٣): «العدل الإنصاف، والإحسان التفضل»(٤).

«يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم»(٥).

«أحلفوا الظالم إذا أردتم يمينه بأنه برىء من حول الله وقوته، فإنه إذا حلف بها كاذباً عوجل العقوبه، وإذا حلف بالله الذي لا إله إلا هو لم يعاجل لأنه قد وحد الله تعالى»(٦).

«يوم العدل على الظالم أشد من يوم الجور على المظلوم»(٧).

وقال (عليه السلام) لزياد بن أبيه، وقد اسخلفه لعبد الله بن العباس على فارس وأعمالها، فى كلام طويل كان بينهما:

«استعمل العدل، واحذر العسف والحييف، فإن العسف يعود بالجلاء، والحييف يدعو إلى السيف»(٨).

«من كفارات الذنوب العظام إغاثة الملهوف، والتنفيس عن المكروب»(٩).

الحق والباطل

«اليوم أنطق لكم العجماء ذات البيان، عزب رأى امرئ تخلف عنى، ما شككت فى الحق مذ أريته، لم يوجس موسى (عليه السلام) خيفه على نفسه بل أشفق من غلبه الجهال ودول الضلال، اليوم توافقنا على سبيل الحق والباطل».

ص: ٣١٠

١- نهج البلاغه: الحكمة ٢٢١.

٢- نهج البلاغه: الحكمة ٢٢٤.

٣- سوره النحل: ٩٠.

٤- نهج البلاغه: الحكمة ٢٣١.

٥- نهج البلاغه: الحكمة ٢٤١.

٦- نهج البلاغه: الحكمة ٢٥٣.

٧- نهج البلاغه: الحكمة ٣٤١.

٨- نهج البلاغه: الحكمة ٤٧٦.

٩- نهج البلاغه: الحكمة ٢٤.

من وثق بماء لم يظماً» (١١).

«ولعمري ما على من قتال من خالف الحق، وخابط الغي، من أدهان ولا إيهان» (٢).

«وإني والله لأظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم باجتماعهم على باطلهم، وتفرقكم عن حركم، وبمعصيتكم إمامكم فى الحق، وطاعتهم إمامهم فى الباطل» (٣).

«والله يميت القلب ويجلب الهم من اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم، وتفرقكم عن حركم» (٤).

«ألا وإنه من لا ينفعه الحق يضره الباطل» (٥).

«ولا يدرك الحق إلا بالجد» (٦).

«الذليل عندى عزيز حتى آخذ الحق له، والقوى عندى ضعيف حتى آخذ الحق منه» (٧).

«فلو أن الباطل خالص من مزاج الحق لم يخف على المرتادين، ولو أن الحق خالص من لبس الباطل، انقطعت عنه ألسن المعاندين، ولكن يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث فيمزجان، فهنالك يستولى الشيطان على أوليائه، وينجو ((الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى)) (٨)» (٩).

«وأيم الله، لأبقرن الباطل حتى أخرج الحق من خاصرته» (١٠).

«فعند ذلك أخذ الباطل مآخذه، وركب الجهل مراكبه، وعظمت الطاغية وقلت

ص: ٣١١

١- نهج البلاغه: الخطبه ٤.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٤.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ٢٥.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ٢٧.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ٢٨.

٦- نهج البلاغه: الخطبه ٢٩.

٧- نهج البلاغه: الخطبه ٣٧.

٨- سوره الأنبياء: ١٠٢.

٩- نهج البلاغه: الخطبه ٥٠.

١٠- نهج البلاغه: الخطبه ١٠٤.

الداعيه، وصال الدهر صيال السبع العقور، وهدر فنيق الباطل بعد كظوم» (١١).

«ووالله إن جثتها إني للمحق الذي يتبع، وإن الكتاب لمعى ما فارقتة مذ صحبتته، فلقد كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإن القتل ليدور على الآباء والأبناء والإخوان والقربات، فما نزداد على كل مصيبه وشده إلا إيماناً ومضياً على الحق» (٢).

«أحملهم من الحق على محضه، وإن تكن الآخري (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليهم بما يصنعون)» (٣).

«فلا يبصرون الحق من الباطل، يمجون فيها موجاً ويمرجون فيها مرجاً» (٥).

«لا يؤنسك إلا الحق، ولا يوحشك إلا الباطل» (٦).

«أيها الناس، من عرف من أخيه وثيقه دين وسداد طريق، فلا يسمعن فيه أقاويل الرجال، أما إنه قد يرمى الرامى وتخطىء السهام ويحيل الكلام وباطل ذلك يبور، والله سميع وشهيد، أما إنه ليس بين الحق والباطل إلا أربع أصابع، ثم قال: الباطل أن تقول سمعت، والحق أن تقول رأيت» (٧).

«فلا تنفروا من الحق نفار الصحيح من الأجر، والبارئ من ذى السقم» (٨).

«أيها الناس، لو لم تتخاذلوا عن نصر الحق، ولم تهنوا عن توهين الباطل، لم يطمع فيكم من ليس مثلكم، ولم يقو من قوى عليكم، لكنكم تهتم متاه بنى إسرائيل، ولعمرى ليضعفن لكم التيه من بعدى أضعافاً بما خلفتم الحق وراء ظهوركم» (٩).

ص: ٣١٢

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٠٨.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ١٢٢.

٣- سوره فاطر: ٨.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٦٢.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٦٤.

٦- نهج البلاغه: الخطبه ١٣٠.

٧- نهج البلاغه: الخطبه ١٤١.

٨- نهج البلاغه: الخطبه ١٤٧.

٩- نهج البلاغه: الخطبه ١٦٦.

«أيها الناس، إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه، فإن شغب شاغب استعتب، فإن أبى قوتل، ولعمري لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتى يحضرها عامه الناس، فما إلى ذلك سبيل».

«ولا- يحمل هذا العلم إلا- أهل البصر والصبر والعلم بمواضع الحق، أخذ الله بقلوبنا وقلوبكم إلى الحق، وألهمنا وإياكم الصبر»^(١).

«وأخرجوا إلى الله بما افترض عليكم من حقه، فإن جماعه فيما تكرهون من الحق خير من فرقه فيما تحبون من الباطل، وإن الله سبحانه لم يعط أحداً بفرقه خيراً ممن مضى ولا ممن بقى»^(٢).

«وتركا الحق وهما يبصرانه، وكان الجور هواهما، والاعوجاج رأيهما، وقد سبق استثناءنا عليهما فى الحكم بالعدل والعمل بالحق سوء رأيهما وجور حكمهما، والثقة فى أيدينا لأنفسنا، حين خالفا سبيل الحق»^(٣).

«فإنه من مات منكم على فراشه وهو على معرفه حق ربه وحق رسوله (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام) مات شهيداً ووقع أجره على الله»^(٤).

«عباد الله، أوصيكم بتقوى الله، فإنها حق الله عليكم، والموجه على الله حقكم، وأن تستعينوا عليها بالله»^(٥).

«فو الذى لا إله إلا هو، إنى لعلى جاده الحق وإنهم لعلى مزله الباطل»^(٦).

«رحم الله رجلاً رأى حقاً فأعان عليه، أو رأى جوراً فرده، وكان عوناً بالحق على صاحبه»^(٧).

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٣.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٦.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٧٧.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٩٠.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٩١.

٦- نهج البلاغه: الخطبه ١٩٧.

٧- نهج البلاغه: الخطبه ٢٠٥.

قال عليه السلام:

«أما بعد، فقد جعل الله سبحانه لي عليكم حقاً بولايه أمركم، ولكم عليّ من الحق مثل الذي لي عليكم، فالحق أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقتها في التناصف، لا- يجرى لأحد إلا- جرى عليه، ولا يجرى عليه إلا جرى له، ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجرى عليه، لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه، لقدرته على عباده، ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه سبحانه جعل حقه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفه الثواب تفضلاً منه، وتوسعاً بما هو من المزيد أهله».

«ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تتكافؤ في وجوهها، ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلا ببعض، وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية، وحق الرعية على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاه، ولا تصلح الولاه إلا باستقامه الرعية، فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه، وأدى الوالي إليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع في بقاء الدوله، ويشت مطامع الأعداء، وإذا غلبت الرعية واليهما، أو أجهف الوالي برعيته، اختلفت هنالك الكلمه، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال في الدين، وتركت محاج السنن، فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حق عطل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالك تذلل الأبرار، وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد، فعليكم بالتناصح في ذلك، وحسن التعاون عليه، فليس أحد

وإن اشتد على رضا الله حرصه، وطال في العمل اجتهاده ببالغ حقيقه ما الله سبحانه أهله من الطاعه له».

«ولكن من واجب حقوق الله على عباده النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم، وليس امرؤ وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدمت في الدين فضيلته، بفوق أن يعان على ما حملة الله من حقه، ولا امرؤ وإن صغرت النفوس، واقتحمت العيون، بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه».

أسخف حالات الولاه

أسخف حالات الولاه

إن من حق من عظم جلال الله سبحانه في نفسه، وجل موضعه من قلبه، أن يصغر عنده لعظم ذلك كل ما سواه، وإن أحق من كان كذلك لمن عظمت نعمه الله عليه، ولطف إحسانه إليه، فإنه لم تعظم نعمه الله على أحدٍ إلاّ ازداد حق الله عليه عظماً، وإن من أسخف حالات الولاه عند صالح الناس، أن يظن بهم حب الفخر، ويوضع أمرهم على الكبر، وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم أنى أحب الإطراء، واستماع الثناء، ولست بحمد الله كذلك، ولو كنت أحب أن يقال ذلك لتركته انحطاطاً لله سبحانه عن تناول ما هو أحق به من العظمه والكبرياء».

«وربما استحلّ الناس الثناء بعد البلاء، فلا تشنوا علىّ بجميل ثناء لإخراجي نفسي إلى الله سبحانه وإليكم من التقيه في حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لا بد من إمضائها، فلا تكلموني بما تكلم به الجابره، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البارد، ولا تخالطوني بالمصانعه، ولا تظنوا بي استتقلاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره بعدل، فإنني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلى، إلاّ أن يكفى الله من نفسي ما هو أملك به مني، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب

غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلاله بالهدى، وأعطانا البصيره بعد العمى»(١).

«واعلموا رحمكم الله أنكم فى زمان القائل فيه بالحق قليل، واللسان عن الصدق قليل، واللازم للحق ذليل»(٢).

«ألا ومن أكله الحق فألى الجنة، ومن أكله الباطل فألى النار، ولا المحق كالمبطل»(٣).

قول الحق واطاعته

قال عليه السلام:

«فأسمعوا له وأطيعوا أمره فيما طابق الحق»(٤).

«وقولا بالحق»(٥).

«من تعدى الحق ضاق مذهبه»(٦).

«وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن فى ذلك صابراً محتسباً، واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ

عاقبته بما يثقل عليك منه، فإن مغبه ذلك محموده، فإن المن يبطل الإحسان، والتزيد يذهب بنور الحق»(٧).

«وإنه لن يفنيك عن الحق شىء أبداً، ومن الحق عليك حفظ نفسك، والاحتساب على الرعيه بجهدك»(٨).

«لنا حق، فإن أعطيناها، وإلا ركبنا أعجاز الإبل وإن طال السرى»(٩).

ص: ٣١٦

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٣٣.

٣- نهج البلاغه: الرساله ١٧.

٤- نهج البلاغه: الرساله ٣٨.

٥- نهج البلاغه: الرساله ٤٧.

٦- نهج البلاغه: الرساله ٣١.

٧- نهج البلاغه: الرساله ٥٣.

٨- نهج البلاغه: الرساله ٥٩.

٩- نهج البلاغه: الحكمه ٢١.

«اتقوا ظنون المؤمنين، فإن الله تعالى جعل الحق على ألسنتهم» (١١).

«فمن تعمق لم ينب إلى الحق، ومن كثر نزاعه بالجهل دام عماه عن الحق» (٢).

وقال (عليه السلام): «الراضى بفعل قوم كالدخل فيه معهم، وعلى كل داخل فى باطل إثمَان، إثم العمل به، وإثم الرضا به» (٣).

«ولم ينزل الكتاب للعباد عبثاً، ولا- خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ((ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ))» (٤)» (٥).

«ولكن إطفاء باطل أو إحياء حق» (٦).

«أما بعد، فإنما أهلك من كان قبلكم أنهم منعوا الناس الحق فاشتروه، وأخذوهم بالباطل فاقتدوه» (٧).

وقال (عليه السلام): «من قضى حق من لا يقضى حقه فقد عبده» (٨).

وقال (عليه السلام): «ما شككت فى الحق مذ أريته» (٩).

وقال (عليه السلام): «من أبدى صفحته للحق هلك» (١٠).

«لا حكم إلا لله، كلمه حق يراد بها باطل» (١١).

ص: ٣١٧

١- نهج البلاغه: الحكمة ٣٠٩.

٢- نهج البلاغه: الحكمة ٣١.

٣- نهج البلاغه: الحكمة ١٥٤.

٤- سورة ص: ٢٧.

٥- نهج البلاغه: الحكمة ٧٨.

٦- نهج البلاغه: الرسالة ٦٦.

٧- نهج البلاغه: الرسالة ٧٩.

٨- نهج البلاغه: الحكمة ١٦٤.

٩- نهج البلاغه: الحكمة ١٨٤.

١٠- نهج البلاغه: الحكمة ١٨٨.

١١- نهج البلاغه: الحكمة ١٩٨.

- وقال (عليه السلام): «إن لله في كل نعمه حقاً، فمن أداه زاده منها، ومن قصر فيه خاطر يزوال نعمته»^(١).
- «إن أسررت علمه، وإن أعلنتم كتبه، قد وكل بذلك حفظه كراماً، لا يسقطون حقاً، ولا يثبتون باطلاً»^(٢).
- «قد أعدوا لكل حق باطلاً، ولكل قائم مائلاً، ولكل حي قاتلاً، ولكل باب مفتاحاً، ولكل ليل مصباحاً»^(٣).

ص: ٣١٨

١- نهج البلاغه: الحكمة ٢٤٤.

٢- نهج البلاغه: الحكمة ١٨٣.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٩٤.

قال (عليه السلام):

«ولقد بلغنى أن الرجل منهم كان يدخل على المرأه المسلمه، والأخرى المعاهده، فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها ورعتها، ما تمتنع منه إلا- بالاسترجاع والاسترحام، ثم انصرفوا وافرين، ما نال رجلا منهم كلم، ولا أريق لهم دم، فلو أن امرءً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان به عندي جديراً» (١).

«وأما حتى عليكم فالوفاء بالبيعه، والنصيحه فى المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم» (٢).

«اتقوا الله فى عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم» (٣).

«ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تتكافؤ فى وجوهها، ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلا ببعض، وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالى على الرعيه، وحق الرعيه على الوالى، فريضه فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعيه إلا بصلاح الولاه، ولا تصلح الولاه إلا باستقامه الرعيه، فإذا أدت الرعيه إلى الوالى حقه، وأدى الوالى إليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع فى بقاء الدوله، ويئست

ص: ٣١٩

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢٧.

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٣٤.

٣- نهج البلاغه: الخطبه ١٦٧.

مطامع الأعداء، وإذا غلبت الرعيه واليهما، أو أجحف الوالى برعيته، اختلفت هنالك الكلمه، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال فى الدين، وتركت محاج السنن، فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حق عطل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالک تذلل الأبرار، وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله سبحانه عند العباد»(١).

«وإن عملك ليس لك بطعمه، ولكنه فى عنقك أمانه، وأنت مسترعى لمن فوقك، ليس لك أن تفتت فى رعيه، ولا تخاطر إلا بوثيقه»(٢).

«وأمره إلا- يجبههم ولا- يعضههم، ولا- يرغب عنهم تفضلاً بالإماره عليهم، فإنهم الإخوان فى الدين، والأعوان على استخراج الحقوق»(٣).

الوالى الزاهد

قال (عليه السلام):

«ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القر، ولكن هيهات أن يغلبنى هواى، ويقودنى جشعى إلى تخير الأ-طعمه، ولعل بالحجاز أو اليمامه من لا- طمع له فى القرص، ولا- عهد له بالشبع، أو أبيت مبطاناً وحولى بطون غرثى، وأكباد حرى، أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داءاً أن تبيت ببطنه

وحولك أكباد تحن إلى القد

أفقع من نفسى بأن يقال: هذا أمير المؤمنين، ولا أشاركهم فى مكاره الدهر، أو أكون أسوه لهم فى جشوبه العيش»(٤).

ص: ٣٢٠

١- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٥.

٣- نهج البلاغه: الرساله ٢٦.

٤- نهج البلاغه: الكتاب ٤٥.

«أما بعد، فإنك ممن استظهر به على إقامه الدين، وأقمع به نخوه الأثيم، وأسد به لهاه الثغر المخوف، فاستعن بالله على ما أهمك، واخلط الشده بضغت من اللين، وارقق ما كان الرفق أرفق، واعتزم بالشده حين لا تغنى عنك إلا الشده، واخفض للرعيه جناحك، وأبسط لهم وجهك، وألن لهم جانبك، وآس بينهم فى اللحظه والنظره والإشاره والتحيه، حتى لا يطمع العظماء فى حيفك، ولا يياس الضعفاء من عدلك، والسلام»(١).

«أما بعد، فإن حقاً على الوالى ألا يغيره على رعيته فضل ناله، ولا طول خص به، وأن يزيد ما قسم الله له من نعمه دنواً من عباده، وعطفاً على إخوانه»(٢).

«هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشرى فى عهده إليه، حين ولاه مصر: جبايه خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعماره بلادها».

«أمره بتقوى الله، وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به فى كتابه، من فرائضه وسننه، التى لا يسعد أحد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع ججودها وإضاعتها، وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه، فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره، وإعزاز من أعزه».

«وأمره أن يكسر نفسه من الشهوات، ويزعها عند الجمحات، فإن النفس أماره بالسوء، إلا ما رحم الله».

«ثم اعلم يا مالك، أنى قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك، من

ص: ٣٢١

١- نهج البلاغه: الكتاب ٤٦.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٥٠.

عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاية قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم، وإنما يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على ألسن عباده، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيره العمل الصالح، فأملك هواك، وشح بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشح بالنفس الإنصاف منها فيما أحببت أو كرهت».

«وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللفظ بهم، ولا تكونن سبباً ضارياً، تعتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم ووالى الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك، وقد استكفأك أمرهم وابتلاك بهم، ولا تنصبن نفسك لحرب الله فإنه لا يد لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته، ولا تندمن على عفوه، ولا تبجحن بعقوبه، ولا تسرعن إلى بادره وجددت منها مندوحه، ولا تقولن: إني مؤمر أمر فأطاع فإن ذلك إدغال في القلب، ومنهكه للدين، وتقرب من الغير».

«أنصف الله وأنصف الناس من نفسك، ومن خاصه أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خصمه الله أدحض حجته، وكان لله حرباً حتى ينزع أو يتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمه الله وتعجيل نقمته من إقامه على ظلم، فإن الله سميع دعوه المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد».

«وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل، وأجمعها لرضا الرعية، فإن سخط العامه يجحف برضا الخاصه، وإن سخط الخاصه

يغتفر مع رضى العامه، وليس أحد من الرعيه أثقل على الوالى مؤونه فى الرخاء، وأقل معونه له فى البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكراً عند الإعطاء، وأبطأ عذراً عند المنع، وأضعف صبراً عند ملومات الدهر من أهل الخاصه، وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعهده للأعداء العامه من الأمه، فليكن صغوك لهم، وميلك معهم».

«وليكن أبعد رعيتك منك وأشنائهم عندك، أطلبهم لمعائب الناس، فإن فى الناس عيوباً، الوالى أحق من سترها، فلا تكشفن عما غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العوره ما استطعت، يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك، أطلق عن الناس عقده كل حقد واقطع عنك سبب كل وتر، وتغاب عن كل ما لا يضح لك، ولا تعجلن إلى تصديق ساع، فإن الساعى غاش وإن تشبه بالناصحين».

«ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزله سواء، فإن فى ذلك تزهداً لأهل الإحسان فى الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءه على الإساءه، وألزم كلامهم ما ألزم نفسه، واعلم أنه ليس شىء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات عليهم، وترك استكراهه إياهم على ما ليس له قبلهم، فليكن منك فى ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك، فإن حسن الظن يقطع عنك نصباً طويلاً، وإن أحق من حسن ظنك به لمن حسن بلاؤك عنده، وإن أحق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده».

«ولا تنقض سنه صالحه عمل بها صدور هذه الأمه، واجتمعت بها الألفه، وصلحت عليها الرعيه، ولا تحدثن سنه تضر بشىء من ماضى تلك السنن، فيكون الأجر لمن سنهها، والوزر عليك بما نقضت منها».

«وأما بعد، فلا تطولن احتجاجك عن رعيتك، فإن احتجاج الولاه عن الرعيه شعبه من الضيق، وقله علم بالأمور، والاحتجاج منهم يقطع عنهم علم ما احتجوا دونه، فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن، ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل، وإنما الوالى بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب، وإنما أنت أحد رجلين إما امرؤ سخت نفسك بالبذل فى الحق فقيم احتجاجك من واجب حق تعطيه، أو فعل كريم تسديه، أو مبتلى بالمنع، فما أسرع كف الناس عن مسألتك إذا أيسوا من بذك، مع أن أكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونه فيه عليك، من شكاه مظلمه أو طلب إنصاف فى معامله».

«ثم إن للوالى خاصه وبطانه، فيهم استثثار وتناول، وقله إنصاف فى معامله، فاحسم ماده أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال، ولا تقطن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعه، ولا- يطمعن منك فى اعتقاد عقده، تضر بمن يليها من الناس فى شرب أو عمل مشترك يحملون مؤونته على غيرهم، فيكون مهناً ذلك لهم دونك، وعيبه عليك فى الدنيا والآخره».

«وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن فى ذلك صابراً محتسباً واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه، فإن مغبه ذلك محموده».

«وإن ظنت الرعيه بك حيفاً فأصحر لهم بعذرک، واعدل عنك ظنونهم بإصهارك، فإن فى ذلك رياضه منك لنفسك، ورفقاً برعيتك، وإعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق».

«إياك والدماء وسفكها بغير حلها، فإنه ليس شىء أدنى لنقمه، ولا أعظم لتبعه، ولا أحرى بزوال نعمه وانقطاع مده، من سفك الدماء بغير حقها، والله سبحانه

مبتدئ بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة، فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام، فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه بل يزيله وينقله، ولا عذر لك عند الله ولا عندى فى قتل العمدة، لأن فيه قود البدن، وإن ابتليت بخطأ وأفرط عليك سوطك أو سيفك أو يدك بالعقوبة فإن فى الوكزه فما فوقها مقتله، فلا- تطمحن بك نخوه سلطانك عن أن تؤدى إلى أولياء المقتول حقهم».

«وإياك والإعجاب بنفسك، والثقة بما يعجبك منها، وحب الإطراء، فإن ذلك من أوثق فرص الشيطان فى نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين».

«وإياك والمنّ على رعيتك بإحسانك، أو التزيد فيما كان من فعلك، أو أن تعدهم فتتبع موعدهم بخلفك، فإن المنّ يبطل الإحسان، والتزيد يذهب بنور الحق، والخلف يوجب المقت عند الله والناس، قال الله تعالى: ((كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)) (١)».

«وإياك والعجلة بالأمر قبل أوانها، أو التسقط فيها عند إمكانها، أو اللجاجة فيها إذا تنكرت، أو الوهن عنها إذا استوضحت، فضع كل أمر موضعه، وأوقع كل أمر موقعه».

«وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوه، والتغابى عما تُعنى به مما قد وضح للعيون، فإنه مأخوذ منك لغيرك، وعما قليل تنكشف عنك أغطيه الأمور، وينتصف منك للمظلوم، املك حميه أنفك، وسوره حدك، وسطوه يدك، وغرب لسانك، واحترس من كل ذلك بكف البادره وتأخير السطوه، حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار، ولن تحكم ذلك من نفسك حتى تكثر همومك بذكر المعاد إلى ربك».

ص: ٣٢٥

«والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن تقدمك من حكومه عادله، أو سنه فاضله، أو أثر عن نبينا (صلى الله عليه وآله)، أو فريضه فى كتاب الله، فتقتدى بما شاهدت مما عملنا به فيها، وتجتهد لنفسك فى اتباع ما عهدت إليك فى عهدى هذا، واستوثقت به من الحجه لنفسى عليك، لكيلا تكون لك عله عند تسرع نفسك إلى هواها»^(١).

«أما بعد، فأقم للناس الحج، وذكّرهم بأيام الله، واجلس لهم العصرين، فأفت المستفتى، وعلمّ الجاهل، وذاكر العالم، ولا يكن لك إلى الناس سفير إلا لسانك، ولا حاجب إلا وجهك، ولا تحجبن ذا حاجه عن لقائك بها، فإنها إن زيدت عن أبوابك فى أول وردها لم تحمد فيما بعد على قضائها»^(٢).

«ما تكفوننى أنفسكم، فكيف تكفوننى غيركم، إن كانت الرعايا قبلى لتشكو حيف رعاتها، وإننى اليوم لأشكو حيف رعيتى، كأنتى المقود وهم القاده، أو الموزوع وهم الوزعه»^(٣).

ص: ٣٢٤

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٦٧.

٣- نهج البلاغه: الحكمه ٢٦١.

«واعلم أن الرعيه طبقات لا- يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامه والخاصه، ومنها قضاء العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزيه والخراج من أهل الذمه ومسلمه الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجه والمسكنه، وكل قد سمى الله له سهمه ووضع على حده، فريضه فى كتابه أو سنه نبيه (صلى الله عليه وآله) عهداً منه عندنا محفوظاً».

فالجنود، بإذن الله حصون الرعيه، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعيه إلا بهم، ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذى يقوون به على جهاد عدوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم، ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاء والعمال والكتاب، لما يحكمون من المعاهد، ويجمعون من المنافع، ويؤمنون عليه من خواص الأمور وعوامها، ولا- قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوى الصناعات فيما يجتمعون عليه من مرافقهم وقيموه من أسواقهم ويكفونهم من الترفق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم، ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجه والمسكنه الذين يحق رفقهم ومعونتهم، وفى الله لكل سعه، ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه، وليس يخرج الوالى من حقيقه ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانه بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل»(١).

قال عليه السلام:

«ولا- تدخلن في مشورتك بخيلاً- يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله».

«إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً، ومن شركهم في الآثام، فلا- يكونن لك بطانه، فإنهم أعوان الأثمه وإخوان الظلمه، وأنت واجد منهم خير الخلف، ممن له مثل آرائهم ونفادهم، وليس عليه مثل آصارهم وأوزارهم وآثامهم ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه، ولا- آثماً على إثمه، أولئك أخف عليك مؤونه، وأحسن لك معونه، وأحنى عليك عطفاً، وأقل لغيرك ألفاً، فاتخذ أولئك خاصه لخلواتك وحفلاتك، ثم ليكن آثرهم عندك أقولهم بمر الحق لك، وأقلهم مساعده فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه، واقعاً ذلك من هواك حيث وقع، وألصق بأهل الورع والصدق، ثم رضهم على الأ- يطروك ولا- يبجحوك بباطل لم تفعله، فإن كثره الإطراء تحدث الزهو وتدنى من العزه».

«وأكثر مدارسه العلماء، ومناقشه الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامه ما استقام به الناس قبلك».

«ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها، منها إجابته عمالك بما يعيا عنه كتابك، ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تخرج به صدور

أعوانك، وامض لكل يوم عمله، فإن لكل يوم ما فيه»(١).

وقال (عليه السلام): «من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها»(٢).

وقال (عليه السلام) لعبد الله بن العباس، وقد أشار عليه في شيء لم يوافق رأيه لك أن تشير على وأرى، فإن عصيتك فأطعني(٣).

«فلا تكفوا عن مقاله بحق، أو مشوره بعدل، فإنى لست فى نفسى بفوق أن أخطى ولا آمن ذلك من فعلى، إلا أن يكفى الله من نفسى ما هو أملك به منى، فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلاله بالهدى، وأعطانا البصيره بعد العمى»(٤).

وقال (عليه السلام): «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَتَّقِبُ فِيهِ إِلَّا الْمَاحِلُ، وَلَا يُظَرَّفُ فِيهِ إِلَّا الْفَاجِرُ، وَلَا يُضَعَّفُ فِيهِ إِلَّا الْمُنْصِفُ، يُعْدُونَ الصَّدَقَةَ فِيهِ غُرْمًا، وَصِلَمَةَ الرَّحِمِ مَنًّا، وَالْعِبَادَةَ اسْتِطَالَةً عَلَى النَّاسِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ السُّلْطَانُ بِمَشُورِهِ النَّسَاءِ وَإِمَارَهُ الصَّبِيَّانِ وَتَدْبِيرِ الْخِصْيَانِ»(٥).

«ولا ظهير كالمشاوره»(٦).

«ولا مظاهره أوثق من المشاوره»(٧).

«والاستشاره عين الهدايه»(٨).

«ثُمَّ الصَّقُ بِدَوَى الْمُرُوءَاتِ وَالْأَحْسَابِ وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ، ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاخَةِ فَإِنَّهُمْ جَمَاعٌ مِنَ الْكَرَمِ وَشَعْبٌ مِنَ الْعُزْفِ، ثُمَّ تَفَقَّدَ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا، وَلَا يَتَفَاقَمَنَّ

ص: ٣٢٩

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

٢- نهج البلاغه: الحكمة ١٦١.

٣- نهج البلاغه: الحكمة ٣٢١.

٤- نهج البلاغه: الخطبه ٢١٦.

٥- نهج البلاغه: ال حكمه ١٠٢.

٦- نهج البلاغه: الحكمة ٥٤.

٧- نهج البلاغه: الحكمة ١١٣.

٨- نهج البلاغه: الحكمة ٢١١.

فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ لُطْفًا تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ، وَإِنْ قَلَّ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَىٰ بَدَلِ النَّصِيحَةِ لَكَ، وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ، وَلَا تَدَعْ تَفْقُدَ لَطِيفَ أُمُورِهِمْ اتِّكَالًا عَلَىٰ جَسِيمِهَا، فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا يَتَّفَعُونَ بِهِ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ» (١).

ص: ٣٣٠

١- نهج البلاغه: الرسالة ٥٣.

قال عليه السلام:

«تَمَّ أَنْظُرُ فِي حَالِ كُتَابِكَ، فَوَلَّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرُهُمْ، وَأَخْصِي صُنَّ رَسَائِلِكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لَوْجُوهِ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ، مِمَّنْ لَمَّا تُبْطِرُهُ الْكِرَامَةُ فَيَجْتَرِي بِهَا عَلَيْكَ، فِي خِلَافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلَأٍ، وَلَا تَقْصِرْ بِهِ الْعِفْلَةَ عَنْ إِيرَادِ مُكَاتَبَاتِ عَمَّا لَكَ عَلَيْكَ، وَإِضْ دَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ، فِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ، وَلَا يُضْعِفُ عَقْدًا اعْتَمَدَهُ لَكَ، وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ عَلَيْكَ، وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلًا، ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارَكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرُّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاهِ بِتَصْنُوعِهِمْ، وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ يَحِيهِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ اخْتَبِرْهُمْ بِمَا وُلُوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فَاعْمَدْ لِأَحْسَنِ نِيَّتِهِمْ كَمَا فِي الْعَامَّةِ أَثَرًا، وَأَعْرِفْهُمْ بِالْأَمَانَةِ وَجْهًا، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لِلَّهِ وَلِمَنْ وُلِّيَتْ أَمْرُهُ، وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْسًا مِنْهُمْ لَا يَفْهَرُهُ كَبِيرُهَا وَلَا يَتَشَتُّ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغَايَبَتْ عَنْهُ أَلْزَمْتَهُ» (١).

ص: ٣٣١

قال عليه السلام:

«تَمَّ اخْتَرُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَمَّا تَضَيَّقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تَمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلَا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلَا يَحْصِرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَذْنَى فَهْمٍ دُونَ أَفْصَاهُ، وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَآخَذَهُمْ بِالْحَجِيحِ، وَأَقْلَهُمْ تَبْرُمًا بِمَرَاجِعِهِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشُفِ الْأُمُورِ، وَأَصِيرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّصَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ».

«تَمَّ أَكْثَرُ تَعَاهِدِ قَضَائِهِ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي الْيَدْلِ مَا يَزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقَلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ، وَأَعْطَاهُ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لِمَدْيِكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِإِيْمَانِ بِمَدْلِكَ اغْتِيَالِ الرَّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ، فَانظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْرًا بَلِيغًا، فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى وَتُطَلَّبُ بِهِ الدُّنْيَا» (١).

من يتصدى للحكم وليس بأهل

من يتصدى للحكم وليس بأهل

قال عليه السلام:

«إِنَّ أَبْغَضَ الْخَلَائِقِ إِلَى اللَّهِ رَجُلَانِ، رَجُلٌ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ فَهُوَ جَائِرٌ

ص: ٣٣٢

عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ، مَشْغُوفٌ بِكَلَامِ بَدْعِهِ وَدُعَاءِ ضَلَالِهِ، فَهُوَ فِتْنَةٌ لِمَنْ افْتَتَنَ بِهِ، ضَالٌّ عَنْ هَدْيٍ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، مُضِلٌّ لِمَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، حَمَالٌ خَطَايَا غَيْرِهِ رَهْنٌ بِخَطِيئَتِهِ.

وَرَجُلٌ قَمَشَ جَهْلًا مُوضِعٌ فِي جُهَاَلِ الْأُمَّةِ عَادٍ فِي أَعْبَاشِ الْفِتْنَةِ عَمَّ بِمَا فِي عَقْمِدِ الْهُدْنَةِ قَدْ سَيَّمَاهُ أَشْبَاهُ النَّاسِ عَالِمًا وَ لَيْسَ بِهِ بَكَّرٌ فَاسِدٌ تَكْتَرُ مِنْ جَمْعِ مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ حَتَّى إِذَا ارْتَوَى مِنْ مِيَاءِ آجِنٍ وَ اكْتَثَرَ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ جَلَسَ بَيْنَ النَّاسِ قَاضِيًا ضَامِنًا لِتَخْلِيصِ مَا التَّبَسَّ عَلَى غَيْرِهِ فَإِنْ نَزَلَتْ بِهِ إِحْدَى الْمُبْهَمَاتِ هَيَّا لَهَا حَشْوًا رَثًا مِنْ رَأْيِهِ ثُمَّ قَطَعَ بِهِ فَهُوَ مِنْ لَبْسِ الشُّبُهَاتِ فِي مِثْلِ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ لَا يَدْرِي أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ فَإِنْ أَصَابَ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخْطَأَ وَ إِنْ أَخْطَأَ رَجَا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَصَابَ جَاهِلٌ خَبَّاطٌ جَهَالَاتٍ عَاشَ رَكَّابٌ عَشَوَاتٍ لَمْ يَعْصُ عَلَى الْعِلْمِ بَضْرُسٍ قَاطِعٍ يَذْرُو الرُّوَايَاتِ ذَرَوَ الرِّيْحِ الْهَشِيمِ لَا مِلْيَ وَ اللَّهُ بِأَصْدَارِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ وَ لَا أَهْلٌ لِمَا قُرِّظَ بِهِ لَا يَحْسُبُ الْعِلْمَ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَنْكَرَهُ وَ لَا يَرَى أَنَّ مِنْ وَرَاءِ مَا بَلَغَ مَذْهَبًا لِعَيْرِهِ وَ إِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ أَمْرٌ اكْتَسَمَ بِهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ تَصْرِخٌ مِنْ جَوْرِ قَضَائِهِ الدَّمَاءِ وَ تَعَجُّ مِنْهُ الْمَوَارِيثُ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو مِنْ مَعْشَرٍ يَعِيشُونَ جُهَالًا وَ يَمُوتُونَ ضَلَالًا لَيْسَ فِيهِمْ سَلْمَةٌ أَبْوَرُ مِنَ الْكِتَابِ إِذَا تَلَى حَقَّ تِلَاوَتِهِ وَ لَا سَلْمَةٌ أَنْفَقَ بَيْعًا وَ لَا أَعْلَى ثَمَنًا مِنَ الْكِتَابِ إِذَا حُرِّفَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَ لَا عِنْدَهُمْ أَنْكَرٌ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَ لَا أَعْرَفٌ مِنَ الْمُنْكَرِ» (١).

«سَعِ النَّاسُ بِوَجْهِكَ وَ مَجْلِسِكَ وَ حُكْمِكَ وَ إِيَّاكَ وَ الْعُضْبَ فَإِنَّهُ طَيْرَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ وَ اعْلَمْ أَنَّ مَا قَرَّبَكَ مِنَ اللَّهِ يُبَاعِدُكَ مِنَ النَّارِ وَ مَا بَاعَدَكَ مِنَ اللَّهِ يُقَرِّبُكَ مِنَ النَّارِ» (٢).

ص: ٣٣٣

١- نهج البلاغه: الخطبه ١٧.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٧٦.

«إن للخصومه قحماً» (١).

وقال (عليه السلام): «ليس من العدل القضاء على الثقة بالظن» (٢).

في ذم التصويب في الفتيا

في ذم التصويب في الفتيا

قال عليه السلام:

«تَرَدُّ عَلَى أَحَدِهِمُ الْقَضِيَّةُ فِي حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فَيَحْكُمُ فِيهَا بِرَأْيِهِ، ثُمَّ تَرَدُّ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ بَعَيْنَهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيَحْكُمُ فِيهَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ، ثُمَّ يَجْتَمِعُ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ الَّذِي اسْتَفْضَاهُمْ فَيَصُوبُ آرَاءَهُمْ جَمِيعاً، وَإِلَهُمْ وَاحِدٌ وَنَبِيَّهُمْ وَاحِدٌ وَكِتَابُهُمْ وَاحِدٌ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالْاِخْتِلَافِ فَأَطَاعُوهُ أَمْ نَهَاهُمْ عَنْهُ فَعَصَوْهُ».

«أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِيناً نَاقِصاً فَاسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى إِتْمَامِهِ، أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا وَعَلَيْهِ أَنْ يَرْضَى، أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِيناً تَاماً فَقَصَرَ الرَّسُولُ (صلى الله عليه وآله) عَنْ تَبْلِيغِهِ وَأَدَائِهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: {مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} (٣)، وَفِيهِ تَبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْكِتَابَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً، وَأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً} (٤)» (٥).

وقال (عليه السلام): «مَنْ بَالَعَ فِي الْخُصُومَةِ أَثْمَ وَ مَنْ قَصَرَ فِيهَا ظِلْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ مَنْ خَاصَمَ» (٦).

ص: ٣٣٤

١- نهج البلاغه: الحكم ٥ ٣.

٢- نهج البلاغه: الحكمه ٢٢٠.

٣- سورة الأنعام: ٣٩.

٤- سورة النساء: ٨٥.

٥- نهج البلاغه: الخطبه ١٨.

٦- نهج البلاغه: الحكمه ٢٩٨.

قال (عليه السلام):

«تَمَّ أَنْظُرُ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْتَهُمْ اخْتِيَارًا، وَلَا تَوَلَّيْتَهُمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جَمَاعٌ مِنْ شُعْبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجَرِبَةِ وَالْخِيَاءِ، مِنْ أَهْلِ التُّبُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقًا وَأَصِيحُّ أَعْرَاضًا وَأَقْلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَاقًا وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظْرًا».

«تَمَّ أَسْبَغُ عَلَيْهِمُ الْمَارْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ، وَعِنَى لَهُمْ عَنِ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ، أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ، ثُمَّ تَفَقَّدُوا أَعْمَالَهُمْ وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حِدْوَةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ، وَتَحْفَظُ مِنَ الْأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكَتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِدًا، فَبَسَّطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهْمَةِ» (١).

ص: ٣٣٥

قال (عليه السلام):

«تَمَّ اسْتِئْوَصُ بِالتَّجَارِ وَذَوَى الصَّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا، الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ وَالْمُتَرَفِّقِ بِيَدِنِهِ، فَإِنَّهُمْ مِرْوَادُ الْمَنَافِعِ وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجُلَابُهَا مِنَ الْمُبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ، فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَمَّا يَلْسَنُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا، وَلَا يَجْتَرُّونَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُمْ سَلَمٌ لَا تُخَافُ بَانِقَتُهُ، وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتُهُ».

«وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ بِحُضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ، وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقًا فَاحِشًا، وَشُحًا قَبِيحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ، وَتَحْكَمًا فِي الْبِيَعَاتِ، وَذَلِكَ بَابٌ مَضْرُوبٌ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاهِ، فَامْنَعْ مِنَ الْاِحْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْهُ».

«وَلَيْكُنِ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمِيحًا بِمَوَازِينِ عَدْلِ، وَأَسَدِ عَارٍ لَا تُجْحَفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ، فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَهُ بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَتَكَلَّمْ بِهِ، وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ» (١).

«ويبيع المضطرون، وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن بيع المضطرين» (٢).

وقال (عليه السلام): «من اتجر بغير فقه فقد ارتطم في الربا» (٣).

ص: ٣٣٦

١- نهج البلاغه: الخطبه ٥٣.

٢- نهج البلاغه: الحكمه ٤٦٨.

٣- نهج البلاغه: الحكمه ٤٤٧.

قال (عليه السلام):

«تَمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعًا وَمُعْتَرًا، وَاحْفَظِ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسِيمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ وَقِسِيمًا مِنْ غَلَّتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلْقَصِيصِ مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَذْنَى وَكُلُّ قَسِدٍ اسْتُرِعِيَ حَقُّهُ، وَلَا يَشْعَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطْرٌ، فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافَةَ لِأَحْكَامِكَ الْكَثِيرِ الْمُهْمِّ، فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ، وَلَا تُصَيِّرْ عَزَّ خَدَّكَ لَهُمْ، وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَفْتَحُمُهُ الْعُيُونُ وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ، فَفَرِّغْ لِأَوْلِيَّتِكَ تَفْتِيحَكَ مِنْ أَهْلِ الْحَشِييَةِ وَالتَّوَاضِعِ، فَلْيُرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورُهُمْ ثُمَّ اِعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْدَارِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإِنَّ هَوْلًا مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَةِ أَخْوَجُ إِلَى الْأَنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ فَاعِدِرٍ إِلَى اللَّهِ فِي تَأْذِيهِ حَقَّهُ إِلَيْهِ».

«وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْبُيُوتِ وَذَوِي الرَّقَّةِ فِي السَّنِّ مِمَّنْ لَمْ يَحِيلْ لَهُ وَلَمْ يَنْصِبْ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاهِ ثَقِيلٌ وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ، وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَثِقُوا بِبِصْدَقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ».

«وَاجْعَلِ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسِيمًا تُفَرِّغْ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسْ لَهُمْ مَجْلِسًا عَامًّا، فَتَتَوَاضِعَ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُعَدُّ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ

فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَّعِجٍ».

«ثُمَّ اخْتَمَلَ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحَّ عَنْهُمْ الضِّيْقَ وَالْمَأْنَفَ، يَبْسِطُ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ، وَأَعْطَى مَا أُعْطِيَتْ هُنَيْئًا، وَأَمْنَعُ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ» (١).

«وظلم الضعيف أفحش الظلم» (٢).

«وَإِنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصَّدَقَةِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا وَحَقًّا مَعْلُومًا، وَشُرَكَاءَ أَهْلِ مَسِيكِنِهِ، وَضِعْفَاءَ ذَوِي فَاقِهِ، وَإِنَّا مُوفُونَكَ حَقَّكَ، فَوْفَهُمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلَّا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ خُصُومًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَبُؤْسَى لِمَنْ خَصِمَهُ عِنْدَ اللَّهِ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالسَّائِلُونَ وَالْمَيْدُفُوعُونَ وَالغَرَامُونَ وَابْنُ السَّبِيلِ، وَمَنْ اسْتَهَانَ بِالْأَمَانَةِ وَرَتَعَ فِي الْخِيَانَةِ وَلَمْ يُنْزِرْهُ نَفْسَهُ وَدِينَهُ عَنْهَا فَقَدْ أَحْلَلَ بِنَفْسِهِ الذُّلَّ وَالْخِزْيَ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَذْلُ وَأَخْزَى، وَإِنَّ أَعْظَمَ الْخِيَانَةِ خِيَانَةُ الْأُمِّهِ، وَأَفْظَعَ الْغِشِّ غِشُّ الْأُمِّهِ وَالسَّلَامِ» (٣).

«فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحِيكَ، وَالْزِنْ لَهُمْ جَانِبِيكَ، وَابْسِطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ، حَتَّى لَمَّا يَطْمِيعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، وَلَمَّا يَيْئَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُسَائِلُكُمْ مَعَشَرَ عِيَادِهِ عَنِ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَعْمَالِكُمْ وَالْكَبِيرَةِ وَالظَّاهِرَةِ وَالْمُسْتُورَةِ فَإِنْ يُعَذِّبْ فَانْتُمْ أَظْلَمُ وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ» (٤).

ص: ٣٣٨

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٣١.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٢٦.

٤- نهج البلاغه: الكتاب ٢٧.

«وَاخْتَطَفَتْ مَيَّا قَدَرَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الْمَصُونَةَ لِأَرَامِلِهِمْ وَأَيْتَامِهِمْ، اخْتِطَافَ الذُّبِّ الْأَزْلَ دَامِيَةَ الْمِعْرَى الْكَسِيرَةَ، فَحَمَلَتْهُ إِلَى الْحَيَّازِ رَجِيبِ الصَّدْرِ بِحَمْلِهِ غَيْرِ مَتَيَّاتٍ مِنْ أَخْذِهِ، كَأَنَّكَ لَا أَبَا لِغَيْرِكَ حَادَرْتَ إِلَى أَهْلِكَ تَرَاثَكَ مِنْ أَبِيكَ وَأُمَّكَ، فَسَيِّحَانِ اللَّهُ أَمِيًّا تُؤْمِنُ بِالْمَعَادِ، أَوْ مَا تَخَافُ نِقَاشَ الْحِسَابِ، أَيُّهَا الْمَعِيدُودُ كَانَ عِنْدَنَا مِنْ أَوْلَى الْأَلْبَابِ، كَيْفَ تَسْبِغُ شَرَابًا وَطَعَامًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْكُلُ حَرَامًا وَتَشْرَبُ حَرَامًا، وَتَبْتَاعُ الْإِمَاءَ وَتَنْكِحُ النِّسَاءَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ الَّذِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ، وَأَحْرَزَ بِهِمْ هَذِهِ الْبِلَادَ» (١).

«اللَّهُ اللَّهُ فِي الْيَتَامَى، فَلَا تُعْبُوا أَفْوَاهَهُمْ، وَلَا يَضِيعُوا بِحَضْرَتِكُمْ» (٢).

«أَمَّا بَعِيدُ، يَا ابْنَ حَنِيفٍ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبُضَيْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَا ذُبِيهِ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا، تُسَيِّطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمِ عَائِلِهِمْ مَجْفُودًا، وَعَيْتُهُمْ مِدْعُودًا، فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضِيهِ مِنْ هَذَا الْمَقْضَمِ، فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظُهُ، وَمَا أَيْقَنْتَ بِطِيبِ وَجْهِهِ فَنَلَّ مِنْهُ» (٣).

ص: ٣٣٩

١- نهج البلاغه: الكتاب ٤١.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٤٧.

٣- نهج البلاغه: الكتاب ٤٥.

كان (عليه السلام) يكتب إلى عماله على الخراج:

«مِنَ عَبيدِ اللَّهِ عَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَصْحَابِ الْخَرَاجِ، أَمَّا بَعِيدُ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَحْدِرْ مَا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ لَمْ يُقَدِّمَ لِنَفْسِهِ مَا يُحْرِزُهَا، وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا كَلَّفْتُمْ بِهِ يَسِيرٌ، وَأَنَّ ثَوَابَهُ كَثِيرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَهْيُ اللَّهِ عَنْهُ مِنَ الْبُغْيِ وَالْعُدْوَانِ عِقَابٌ يُخَافُ، لَكَانَ فِي ثَوَابِ اجْتِنَابِهِ مَا لَا عُذْرَ فِي تَرْكِ طَلَبِهِ، فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ وَوُكَلَاءُ الْأُمَّةِ وَسَفَرَاءُ الْأَيْمَةِ، وَلَا تُحْشِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، وَلَا تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلَبَتِهِ، وَلَا تَبِيعَنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شَتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا تُضْرِبَنَّ أَحَدًا سَوْطًا لِمَكَانِ دِرْهَمٍ، وَلَا تَمَسَّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مُضَلًّا وَلَا مُعَاهِدًا، إِلَّا أَنْ تَجِدُوا فَرَسًا أَوْ سِلَاحًا يُعَدَى بِهِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْغَى لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدَعَ ذَلِكَ فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ فَيَكُونَ شَوْكَةً عَلَيْهِ، وَلَا تَدْخِرُوا أَنْفُسَكُمْ نَصِيحَةً، وَلَا الْجُنْدَ حُسْنَ سِيرِهِ، وَلَا الرَّعِيَّةَ مَعُونَةً، وَلَا دِينَ اللَّهِ قُوَّةً، وَأَبْلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا اسْتَوْجَبَ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ اصْطَنَعَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ أَنْ نَشْكُرَهُ بِجُهْدِنَا، وَأَنْ نَنْصُرَهُ بِمَا بَلَغَتْ قُوَّتُنَا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» (١).

ص: ٣٤٠

كان (عليه السلام) يكتبها لمن يستعمله على الصدقات:

«انطلق على تقوى الله وحده لا شريك له، ولا ترو عن مسلمًا، ولا تجتازن عليه كارهاً، ولا تأخذن منه أكثر من حق الله في ماله، فإذا قدمت على الحي فانزل بمائهم من غير أن تحالط أبيائهم، ثم امض إليهم بالسكينة والوقار، حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم، ولا تخرج بالتجيه لهم ثم تقول: عباد الله أرسلني إليكم ولي الله وخليفته، لاخذ منكم حق الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه.

فإن قال قائل لا، فلا تراجع، وإن أنعم لك منعم فانطلق معه من غير أن تحيفه أو توعده أو تعسفه أو تزهقه، فخذ ما أعطاك من ذهب أو فضة، فإن كان له ماشية أو إبل فلا تدخلها إلا بإذنه، فإن أكثرها له، فإذا أتيتها فلا تدخل عليها دخول متسلط عليه ولا عيف به، ولما تنفرن بهيمة، ولما تفرعنها، ولما تسوان صاحبها فيها، واصدع اليمال صدعين ثم خيره، فإذا اختار فلا تعرضن لما اختاره، ثم اصدع الباقي صدعين ثم خيره، فإذا اختار فلا تعرضن لما اختاره، فلا تزال كذلك حتى ينقى ما فيه وفاء لحق الله في ماله، فاقبض حق الله منه، فإن استقالك فأقله ثم اخلطهما ثم اصنع مثل الذي صنعت أولاً، حتى تأخذ حق الله في ماله.

ولما تأخذن عوداً ولما هرمه ولما مكسوره ولما مهلوسه ولا ذات عوار، ولا تأمنن عليها إلا من تتق بدينه، رافقاً بمال المسلمين حتى يوصله إلى وليهم فيقسمه بينهم، ولا توكل بها إلا ناصحاً شفيقاً وأميناً حفيظاً غير مغنِف ولا مجحف ولا ملغب ولا متعب.

ثم احدثر إينا ما اجتمع عندك، نصيره حيث أمر الله به، فإذا أخذها أمينك

فَأَوْعَزْ إِلَيْهِ أَلَّا يَحُولَ بَيْنَ نَاقِهِ وَبَيْنَ فَصِّ يَلِيهَا، وَلَا يَمْضِرَ لَبَنَهَا فَيُضِرَّ ذَلِكَ بَوْلِدِهَا، وَلَا يَجْهَرُ بِدَنِّهَا رُكُوبًا، وَلِيَعْدِلَ بَيْنَ صَوَابَاتِهَا فِي ذَلِكَ وَيَبِينَهَا، وَلِيُرْفَهُ عَلَى اللَّاغِبِ، وَلِيَسْتَأْنِ بِالنَّقَبِ وَالظَّالِعِ، وَلِيُورِدَهَا مَا تَمُرُّ بِهِ مِنَ الْعُدْرِ، وَلَا يَعْدِلُ بِهَا عَنْ نَبْتِ الْأَرْضِ إِلَى جَوَادِّ الطُّرُقِ، وَلِيُرَوِّحَهَا فِي السَّاعَاتِ، وَلِيَمَهِّلَهَا عِنْدَ النُّطَافِ وَالْأَعْشَابِ حَتَّى تَأْتِينَا بِإِذْنِ اللَّهِ يُدَنَّا مُنْقِيَاتِ غَيْرِ مُتَعَبَاتٍ وَلَا مَجْهُودَاتٍ، لِنُقَسِّمَهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَنِ نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وآله) فَإِنَّ ذَلِكَ أَكْبَرُ لَأَجْرِكَ وَأَقْرَبُ لِرُشْدِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (١).

((التسوية في العطاء))

((التسوية في العطاء))

قاله (عليه السلام) لما عوتب على التسوية في العطاء:

«أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَطْلُبَ النَّصِيرَ بِالْجَوْرِ فَيَمُنَّ وُلِيَّتْ عَلَيْهِ، وَاللَّهِ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ، وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا، لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي سَوِيَّتٌ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللَّهِ، أَلَا وَإِنْ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَمْ يَضَعْ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللَّهُ شُكْرَهُمْ، وَكَانَ لِعَیْبِهِمْ وَدُهُمْ، فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْمًا فَاحْتَاجَ إِلَى مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خَلِيلٍ وَالْأَمُّ خَدِينٍ» (٢).

((المال فيء المسلمين))

((المال فيء المسلمين))

ومن كلام له (عليه السلام) كلم به عبد الله بن زمعه وهو من شيعته، وذلك أنه قدم عليه في خلافته يطلب منه مالا،

ص: ٣٤٢

١- نهج البلاغه: الكتاب ٢٥.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٨٠ الباب ٣٩ من جهاد العدو ح ٢.

فَقَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيَّ لِلْمُسْلِمِينَ، وَجَلِبُ أَسْيَافِهِمْ، فَإِنْ شَرَكْتُهُمْ فِي حَرْبِهِمْ كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ، وَإِلَّا فَجَنَاهُ أَيْدِيهِمْ لَا تَكُونُ لِعَيْرِ أَفْوَاهِهِمْ» (١).

«وَاللَّهِ لَمَّا نَأَيْتَ عَلَيَّ حَسَبِكَ السَّعِيدَانَ مُسَيِّدًا، أَوْ أُجْرَ فِي الْأَعْلَالِ مُصَيِّدًا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا لِبَعْضِ الْعِبَادِ، وَغَاصِبًا لِمَنْ عَنِ الْحُطَامِ، وَكَيْفَ أَظْلَمَ أَحَدًا لِنَفْسٍ يُسْرِعُ إِلَى الْبَلَى قُفُولُهَا، وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا» (٢).

«وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلًا وَقَدْ أَمَلَقَ حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرُكْمِ صَاعًا، وَرَأَيْتُ صَبِيًّا نُهُ شُعَثَ الشُّعُورِ غُبْرَ الْمَالُونَ مِنْ فَقْرِهِمْ، كَمَا نَمَّا سُودَتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعَظِيمِ، وَعَاوَدَنِي مُوَكَّدًا، وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدَّدًا، فَأَضَعَيْتُ إِلَيْهِ سَمْعِي، فَظَنَّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقًا طَرِيقَتِي، فَأُحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَهُ ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيُعْتَبَرَ بِهَا، فَضَجَّ ضَجِيحًا ذِي دَنْفٍ مِنْ أَلَمِهَا، وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مَيْسَرِهَا، فَقُلْتُ لَهُ: ثَكَلْتُكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ، أَتَيْتُنْ مِنْ حَدِيدِهِ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلْعَبِي، وَتَجُرَّنِي إِلَى نَارٍ سَيَجْرُهَا جَبَّارُهَا لِعَضِّهِ، أَتَيْتُنْ مِنَ الْأَدَى، وَلَا أَتَيْتُنْ مِنْ لَطَى» (٣).

«وَلَا يَتَّبِعِي لِي أَنْ أَدَعَ الْجُنْدَ وَالْمَصْرَ وَبَيْتَ الْمَالِ وَجَبَايَةَ الْأَرْضِ وَالْقَضَاءَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالنَّظَرَ فِي حُقُوقِ الْمُطَالِبِينَ» (٤).

ص: ٣٤٣

- ١- نهج البلاغه: الخطبه ٢٣٣.
- ٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤.
- ٣- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤.
- ٤- نهج البلاغه: الخطبه ١١٩.

كتب (عليه السلام) إلى بعض العمال:

«وَأِنِّي أَقْسِمُ بِاللَّهِ قَسِيماً صَادِقاً لئن بَلَغَنِي أَنَّكَ حُنْتَ مِنْ فَيِّ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً صَغِيراً أَوْ كَبِيراً، لَأَشُدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ، تَقِيلَ الظُّهْرَ، ضَبِيلَ الْأَمْرِ، وَالسَّلَامَ» (١).

وصيته (عليه السلام) إلى بعض عماله:

«فَدَعِ الْإِسْرَافَ مُقْتَصِداً، وَادْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَدَاً، وَأْمَسِكْ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضُرُورَتِكَ، وَقَدِّمِ الْفَضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ، أَوْ تَرْجُو أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ أَجْرَ الْمُتَوَاضِعِينَ وَأَنْتَ عِنْدَهُ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ، وَتَطْمَعُ وَأَنْتَ مُتَمَرِّغٌ فِي النَّعِيمِ تَمْنَعُهُ الضَّعِيفَ وَالْأَرْمَلَ أَنْ يُوجِبَ لَكَ ثَوَابَ الْمُتَصَدِّقِينَ، وَإِنَّمَا الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِمَا أَسْلَفَ، وَقَادِمٌ عَلَى مَا قَدَّمَ، وَالسَّلَامَ» (٢).

ومن عهد له (عليه السلام) إلى بعض عماله وقد بعثه على الصدقة:

«أَمْرُهُ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سَرَائِرِ أَمْرِهِ وَخَفِيَّاتِ عَمَلِهِ، حَيْثُ لَا شَهِيدَ غَيْرُهُ، وَلَا وَكِيلَ دُونَهُ، وَأَمْرُهُ أَلَّا يَعْمَلَ بِشَيْءٍ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ فِيَمَا ظَهَرَ فَيُخَالِفَ إِلَى غَيْرِهِ فِيَمَا أَسْرَ، وَمَنْ لَمْ يَخْتَلِفْ سِرُّهُ وَعَلَانِيَتُهُ وَفِعْلُهُ وَمَقَالَتُهُ فَقَدْ أَدَّى الْأَمَانَةَ، وَأَخْلَصَ الْعِبَادَةَ.

وَأَمْرُهُ أَلَّا يَجْبَهُهُمْ وَلَا يَعْضَهُهُمْ، وَلَا يَزَعِبَ عَنْهُمْ تَفَضُّلاً بِاللِّمَارَةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ الْإِخْوَانُ فِي الدِّينِ، وَالْأَعْوَانُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْحُقُوقِ.

وَإِنَّ لِمَكَ فِي هَيْدِهِ الصَّدَقَةَ نَصِيباً مَفْرُوضاً وَحَقّاً مَعْلوماً، وَشَرَكَاءَ أَهْلِ مَسِيكِنِهِ وَضِعْفَاءَ ذَوِي فَاقِهِ، وَإِنَّا مُؤَفُّوكَ حَقَّكَ فَوْفَهُمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلَّا تَفَعَّلْ فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ خُصُوماً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَبُؤْسِي لِمَنْ خَصِمَهُ عِنْدَ اللَّهِ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالسَّائِلُونَ وَالْمَدْفُوعُونَ وَالْغَارِمُونَ وَإِبْنُ السَّبِيلِ وَمَنِ اسْتَيْهَانَ بِالْأَمَانَةِ وَرَتَعَ فِي الْخِيَانَةِ وَلَمْ يُنْزِعْ نَفْسَهُ وَدِينَهُ عَنْهَا، فَقَدْ أَحَلَّ بِنَفْسِهِ الدَّلَّ وَالْخِزْيَ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَذَلُّ وَأَخْزَى، وَإِنَّ أَعْظَمَ الْخِيَانَةِ خِيَانَةُ الْأُمَّةِ، وَأَفْظَعَ الْعِشِّ غِشُّ الْأُمَّةِ وَالسَّلَامُ» (١).

«أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسِيخَطْتَ رَبِّكَ، وَعَصَيْتَ إِمَامِيكَ وَأَخْزَيْتَ أَمَانَتِيكَ، بَلَغَنِي أَنَّكَ جَرَدْتَ الْمَارِضَ فَأَخَذْتَ مَا تَحْتَ قَدَمَيْكَ وَأَكَلْتَ مَا تَحْتَ يَدَيْكَ، فَارْفَعْ إِلَيَّ حِسَابَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ حِسَابَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَالسَّلَامُ».

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي كُنْتُ أَشْرَكَتُكَ فِي أَمَانَتِي، وَجَعَلْتُكَ شِعَارِي وَبِطَانَتِي، وَلَمْ يَكُنْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِي أَوْتَقَ مِنْكَ فِي نَفْسِي، لِمَوَاسَاتِي وَمُؤَارَرَتِي وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ إِلَيَّ، فَلَمَّا رَأَيْتَ الزَّمَانَ عَلَى ابْنِ عَمِّكَ قَدْ كَلَبَ، وَالْعُدُوَّ قَدْ حَرَبَ، وَأَمَانَةَ النَّاسِ قَدْ خَزَيْتَ، وَهَذِهِ الْأُمَّةُ قَدْ فَكَتَتْ وَشَعَّرَتْ، قَلَبَتْ لِابْنِ عَمِّكَ ظَهَرَ الْمَجْنُونِ، فَصَارَفْتَهُ مَعَ الْمُفْصَرِقِينَ، وَخَذَلْتَهُ مَعَ الْخَاذِلِينَ، وَخُنْتَهُ مَعَ الْخَائِنِينَ، فَلَا ابْنَ عَمِّكَ آسَيْتَ، وَلَا الْأَمَانَةَ أَدَيْتَ.

وَكَأَنَّكَ لَمْ تَكُنِ اللَّهُ تَرِيدُ بِجِهَادِكَ، وَكَأَنَّكَ لَمْ تَكُنْ عَلَى بَيْنِهِ مِنْ رَبِّكَ،

ص: ٣٤٥

وَكَأَنَّكَ إِنَّمَا كُنْتَ تَكِيدُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَنْ دُنْيَاهُمْ، وَتَنوِي غِرَّتَهُمْ عَنْ فَيئِهِمْ، فَلَمَّا أَمَكَّنْتِكَ الشَّدَّةَ فِي خِيَانِهِ الْأُمَّةَ أَسْرَعَتِ الْكَرَّةَ، وَعَاجَلَتِ الْوَثْبَةَ، وَاخْتَطَفَتْ مَا قَصَدَتْ عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الْمَصُونَةَ لِأَزَامِلِهِمْ وَأَيْتَامِهِمْ، اخْتِطَافَ الذُّبِّ الْأَزْلَّ دَامِيَةَ الْمَغْزَى الْكَسْبِيَّةَ، فَحَمَلْتُهُ إِلَى الْحِجَازِ رَحِيبَ الصَّدْرِ بِحَمْلِهِ، غَيْرَ مُتَيَأَّمٍ مِنْ أَخْذِهِ، كَأَنَّكَ لَمَّا آتَا لِعَيرِكَ، حِيدَرْتِ إِلَى أَهْدِكَ تُرَائِكَ مِنْ أَبِيكَ وَأُمَّكَ.

فَسَيَّبِحَانَ اللَّهَ، أَمَا تُؤْمِنُ بِالْمَعَادِ، أَوْ مَا تَخَافُ نِقَاشَ الْحِسَابِ، أَيُّهَا الْمَعْدُودُ كَانَ عِنْدَنَا مِنْ أَوْلَى الْأَلْبَابِ، كَيْفَ تُسَبِّغُ شَرَابًا وَطَعَامًا وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ تَأْكُلُ حَرَامًا وَتَشْرَبُ حَرَامًا، وَتَبْتَاعُ الْإِمَاءَ وَتَنْكِحُ النِّسَاءَ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ الَّذِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، وَأَحْرَزَ بِهِمْ هَذِهِ الْبِلَادَ، فَاتَّقِ اللَّهَ وَارْذُدْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْكَ لِأَعْدِرَنَّ إِلَى اللَّهِ فِيكَ، وَلَأَضْرِبَنَّكَ بِسَيْفِي الَّذِي مَا ضَرَبْتُ بِهِ أَحَدًا إِلَّا دَخَلَ النَّارَ.

وَ وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَعَلَمَا مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِي هَوَادَّةٌ، وَلَا ظَفِرًا مِنِّي بِإِرَادِهِ حَتَّى آخِذَ الْحَقِّ مِنْهُمَا، وَأَزِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا، وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مَا يَسُرُّنِي أَنَّ مَا أَخَذْتَهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ حَلَالٌ لِي أَتْرُكُهُ مِيرَاثًا لِمَنْ بَعْدِي، فَضَحَّ رُوَيْدًا فَكَأَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ الْمَيْدَى وَدَفِنْتَ تَحْتَ الثَّرَى، وَعُرِضْتَ عَلَيَّكَ أَعْمَالُكَ بِالْمَحَلِّ الَّذِي يُنَادِي الظَّالِمُ فِيهِ بِالْحَسْبِ وَيَتَمَنَّى الْمُضَيِّعُ فِيهِ الرَّجْعَةَ {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} (١) «(٢)».

ص: ٣٤٦

١- سورة ص: ٣٨.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٤١.

وكتب (عليه السلام) إلى مصقله وهو عامله على أردشير خره:

«بَلَّغْنِي عَنْكَ أَمْرًا إِنْ كُنْتِ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسِيخَطْتَ إِلَهِيَّكَ وَعَصَيْتِ إِمَامِيَّكَ، أَنْتِ تَقْسِمُ فِيَّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي حَارَتْهُ رِمَايَاهُمْ وَخِيُولُهُمْ وَأَرِيقتُ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ فِيمَنْ اعْتَامَكَ مِنْ أَعْرَابِ قَوْمِكَ، فَوَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأ النَّسَمَةَ لَئِنْ كَانَ ذَلِكَ حَقًّا لَتَجِدَنَّ لَكَ عَلَيَّ هَوَانًا، وَلَتَخِفَّنَّ عِنْدِي مِيزَانًا، فَلَا تَسِيْتِهَنْ بِحَقِّ رَبِّكَ، وَلَا تُصِيْلِحِ دُنْيَاكَ بِمَحَقِّ دِينِكَ، فَتَكُونَ مِنَ الْأَخْسِرِينَ أَعْمَالًا، أَلَا وَإِنَّ حَقَّ مَنْ قَبْلَكَ وَقَبْلَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي قِسْمِهِ هَذَا الْفِيَّ سِوَاءِ يَرْدُونَ عِنْدِي عَلَيْهِ وَيَصْدُرُونَ عَنْهُ» (١).

«وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ».

وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارِهِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِنْ شَكُوا ثِقَلًا أَوْ عَلَّةً أَوْ انْقِطَاعَ شَرْبٍ أَوْ بَالِهِ أَوْ إِحَالَهُ أَرْضٍ اعْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ خَفَّفَتْ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يُصْلِحَ بِهِ أَمْرَهُمْ، وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفَتْ بِهِ الْمُؤْنَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذَخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ وَتَرْيِينِ وَلِائِيَّتِكَ، مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ، مُعْتَمِدًا فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ

ص: ٣٤٧

مِنْ إِجْمَاعِكَ لَهُمْ وَالثَّقَّةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّذْتَهُمْ مِنْ عَيْدِكَ عَلَيْهِمْ وَرَفَقَتِكَ بِهِمْ، فَرُبَّمَا حَدَّثَ مِنَ الْأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ اخْتِمَلُوهُ طَيْبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ، فَإِنَّ الْعُمَرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلَهَا لِأَشْرَافِ أَنْفُسِ الْوَلَاءِ عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ وَقَلِّهِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعَبْرِ» (١).

وكتب (عليه السلام) إلى قثم بن العباس وهو عامله على مكة:

«وَأَنْظُرْ إِلَيَّ مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَاصْرِفْهُ إِلَيَّ مِنْ قَبْلِكَ مِنْ ذَوِي عِيَالٍ مَجَاعَةٍ مُصْتَبِيًا بِهِ مَوَاضِعَ الْفَاقَةِ وَالْخَلَاتِ وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قَبَلْنَا» (٢).

وروى أنه (عليه السلام) رفع إليه رجلان سرقا من مال الله، أحدهما عبد من مال الله، والآخر من عروض الناس، فقال (عليه السلام): «أَمَّا هَذَا فَهُوَ مِنْ مَالِ اللَّهِ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، مَالُ اللَّهِ أَكَلُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ الشَّدِيدُ فَقَطِّعْ يَدَهُ» (٣).

وكتب (عليه السلام) إلى عامل له:

«وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمِهِ، وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ، وَأَنْتَ مُسْتَرَعَى لِمَنْ فَوْقَكَ،

ص: ٣٤٨

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥٣.

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٦٧.

٣- نهج البلاغه: الحكمه ٢٧١.

لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَاتَ فِي رَعِيَّتِهِ، وَلَمَّا تُخَاطِرَ إِلَّا بِوَثِيْقِهِ، وَفِي يَدَيْكَ مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْتَ مِنْ خُزَّانِهِ حَتَّى تُسَلِّمَهُ إِلَيَّ،
وَلَعَلِّي أَلَّا أَكُونَ شَرًّا وُلَاتِكَ لَكَ، وَالسَّلَامُ» (١).

ص: ٣٤٩

١- نهج البلاغه: الكتاب ٥.

(مسأله ٥١): قد تقدمت في بعض مسائل الكتاب إلماعات إلى أحكام الأقليات القاطنين في بلاد الإسلام، وقد قلنا إن الأقليات غير الإسلاميه محترمون نفساً ومالاً- وعرضاً إذا وفوا بشروط الذمه، مما ذكرناها في كتاب (الفقه: الجهاد) حيث إن الإسلام لا يتعرض لهم بسوء ويدافع عنهم.

فالإسلام لا يجبر أحداً على الدخول في الإسلام، ولذا قال سبحانه: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)) (١).

وقال سبحانه: (فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) (٢)، فليس شأن الرسول (صلى الله عليه وآله) مع أهل الكتاب ومع المشركين إلا الدعوه.

وقال سبحانه: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٣).

ص: ٣٥٠

١- سورة البقره: ٢٥٦.

٢- سورة آل عمران: ٢٠.

٣- سورة النحل: ١٢٥.

وقال تعالى: (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَاللَّهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (١).

وقال سبحانه: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ) (٢).

وعليه فهم أحرار في قبول الإسلام وعدم قبوله، وإن كان عدم قبولهم يؤدي بهم إلى مشاكل الدنيا والآخرة، ((وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى)) (٣) ((A)).

فإذا لم يقبلوا تركوا وشأنهم، وإذا كان الإسلام يحارب الحكومات الكافرة لأجل إعطاء الحرية للأمم، حيث إن حكمه الكفر عبارة أخرى عن الاستعباد، فإن الإسلام (يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) (٤) على الشروط الإسلامية.

كما أمر الإسلام بمساراة الكافرين غير المحاربين، فقد قال سبحانه: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٥).

وإذا قبلوا الإسلام كان لهم ما لغيرهم من المسلمين، فإن المسلمين كألسن المشط لا فرق بين جديدهم وقديمهم، ولغاتهم وأقوامهم، وإنما أكرمهم عند الله أتقاهم.

وتفصيل الكلام في ذلك موكول إلى الكتب الفقهية والتاريخية والتفسيرية

ص: ٣٥١

١- سورة العنكبوت: ٤٦.

٢- سورة البقرة: ١٧٠.

٣- سورة البقرة: ١٧٠.

٤- سورة الأعراف: ١٥٧.

٥- سورة الممتحنة: ٨.

حيث تبين الأحكام، وتبين سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) بالنسبه إلى الأقليات.

وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب، وأسأله سبحانه أن يتقبله بقبول حسن ويجعله مقدمه:

١: لتطبيق حكم الإسلام على ألف مليون مسلم في ظل حكومه إسلاميه واحده.

٢: ولهدايه غير المسلمين إلى الإسلام.

إنه لما يشاء قدير، وهو الموفق المستعان.

سبحان ربك رب العزه عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

ص: ٣٥٢

المحتويات

الدولة والقوى الثلاث. ٧ [١]

القوة التشريعية المقننه ٧ [٢]

وحده القوة المقننه أم تعددها ٨ [٣]

التفكيك بين القوى التشريعية والقوة التنفيذية ١٠ [٤]

الإسلام والقوة المشرعه ١٣ [٥]

وجود اللجان المختلفه فى مجلس الأمة ١٤ [٦]

الأقليات. ١٤ [٧]

القوة التنفيذية وأنواع الحكومات. ١٦ [٨]

الملكيه الوراثيه ١٦ [٩]

الملكيه الرمزيه ١٨ [١٠]

انتخاب القوى التنفيذيه ١٨ [١١]

تعدد الرئيس التنفيذى. ١٩ [١٢]

من علائم الحكم الدكتاتورى. ٢٠ [١٣]

القوة التنفيذيه والانقلاب العسكرى. ٢٠ [١٤]

الأقرب إلى النظره الإسلاميه ٢٠ [١٥]

كيف تتوفر الحريه الحقيقيه ٢١ [١٦]

القوة القضائيه ٢٣ [١٧]

بساطه القضاء فى الإسلام ٢٣ [١٨]

مهام القوى الثلاث. ٢٤ [١٩]

كيفية نصب القضاة ٢٦ [٢٠]

بين القوى القضائية والقوة التنفيذية ٢٨ [٢١]

مهام الدولة ٣٠ [٢٢]

الدولة والقانون. ٣٠ [٢٣]

بين روح القانون وصورته ٣١ [٢٤]

الدولة وحقوق الإنسان. ٣٢ [٢٥]

ص: ٣٥٣

الأنظمة الغربية تسحق حقوق الإنسان. ٣٣ [١]

أخطاء الديمقراطية الغربية ٣٤ [٢]

الدولة بين العدل والإحسان. ٣٧ [٣]

توفير الرفاهية للأمم ٣٩ [٤]

الدولة وحسن التدبير. ٤١ [٥]

الدولة ومراعاة النظام ٤٣ [٦]

كيف نضمن استقلال القوه التشريعيه؟ ٤٥ [٧]

تدخل التنفيذيه فى التشريعيه ٤٥ [٨]

استقلاليه التشريعيه ٤٦ [٩]

كيفية تقديم اللوائح. ٤٧ [١٠]

تساؤلات فى حل الدوله لمجلس الأمه ٤٩ [١١]

حدود تدخل التشريعيه فى القوه التنفيذيه ٥٤ [١٢]

مسؤوليات التنفيذيه قبال التشريعيه ٥٦ [١٣]

بحوث فى الديمقراطيه ٥٨ [١٤]

الديمقراطيه أفضل أنواع الحكم ٥٨ [١٥]

العالم الثالث ودول الاستبداد ٦٠ [١٦]

لكى لا تكون الديمقراطيه عقيمه ٦٠ [١٧]

معايب الحكم الديمقراطى. ٦١ [١٨]

الصراع بين القوه والحقيقه ٦٣ [١٩]

بين أثينا وإسبارطه ٦٤ [٢٠]

زوال قوه الباطل. ٤٧ [٢١]

البيئه الصالحه ضروره لاستمرار الديمقراطيه ٤٨ [٢٢]

الاستشاريه ضمانه تطبيق القانون. ٤٩ [٢٣]

الدكتاتوريه الداخليه ٧٠ [٢٤]

الدكتاتوريه الخارجيه ٧١ [٢٥]

الدكتاتوريه والاستعمار. ٧٢ [٢٦]

الحرية بحاجه إلى ضوابط. ٧٣ [٢٧]

أوعيه الحرية ٧٥ [٢٨]

القوميه أم الكفاءه ٧٨ [٢٩]

ص: ٣٥٤

كيف يكون الحكم إلهياً ٨١ [١]

مميزات الحكم الإلهي على القانون البشري. ٨٢ [٢]

كيف سيطر الغرب على بلادنا ٨٢ [٣]

الحروب الفردية والحروب الهدفيه ٨٤ [٤]

الحروب الإسلامية كانت دفاعيه ٨٥ [٥]

الدولة وتنظيم الحياه الاقتصاديه ٨٨ [٦]

الإسلام والمشكله الاقتصاديه ٩٠ [٧]

بين نص القانون وروحه ٩٤ [٨]

الترقيع فى القوانين. ٩٦ [٩]

بحوث فى الأحزاب. ٩٨ [١٠]

كيف تتكون الأحزاب. ٩٩ [١١]

الأحزاب والتواجد الدائم ١٠٠ [١٢]

نظره على الحركه الدستوريه ١٠١ [١٣]

أركان التكتل الحزبى. ١٠٢ [١٤]

الاستمراريه ١٠٣ [١٥]

الفلسفه الحزبيه ١٠٣ [١٦]

فروع الحزب. ١٠٤ [١٧]

ارتباط الحزب بالجماهير. ١٠٤ [١٨]

الهدف: الوصول إلى السلطه ١٠٥ [١٩]

لكى يكون الحزب ناضجاً ١٠٦ [٢٠]

بين حزب الحاكم والحزب الحاكم ١٠٩ [٢١]

أحزاب غير سليمه ١١٠ [٢٢]

اتحاد الأحزاب واندماجها ١١٢ [٢٣]

فوائد تعدد الأحزاب. ١١٣ [٢٤]

الأحزاب السياسيه وبرامج الإصلاح. ١١٥ [٢٥]

موقف الإسلام تجاه الأحزاب. ١١٧ [٢٦]

الحكم لله. ١١٨ [٢٧]

الحزب ومقررات البرلمان. ١١٩ [٢٨]

الولاية للفقيه العادل. ١٢٠ [٢٩]

ص: ٣٥٥

لا لنظام الحزب الواحد ١٢١ [٢]

موقف الإسلام من الأحزاب غير الإسلاميه ١٢٤ [٣]

معطيات الأحزاب السياسيه ١٢٧ [٤]

١: انتخاب الأصلح. ١٢٧ [٥]

٢: تحكيم إرادته الشعب. ١٢٩ [٦]

٣: مدرسه السياسه التطبيقيه ١٣١ [٧]

٤: تحمل المسؤوليه السياسيه ١٣٢ [٨]

الأحزاب المنحرفه ١٣٣ [٩]

٥: مدرسه الانضباط الفكرى والعملى. ١٣٤ [١٠]

٦: صنع التنافس الخلاق. ١٣٥ [١١]

٧: تقديم الشعب إلى الامام ١٣٥ [١٢]

الحزب بين مؤيديه ومعارضيه ١٣٨ [١٣]

مزاحمه الحريه الفرديه ١٣٨ [١٤]

خلاف وحده الأمه ١٣٩ [١٥]

موقف الشيوعيه تجاه الأحزاب. ١٤٠ [١٦]

موقف الفاشيه تجاه الأحزاب. ١٤٢ [١٧]

هل يزيد الحزب المشاكل إعضالاً. ١٤٣ [١٨]

هل يضيق التحزب من آفاق الفكر. ١٤٥ [١٩]

الحزب والوسائل اللاأخلاقيه ١٤٦ [٢٠]

هل الحزب عدو للديمقراطيه ١٤٧ [٢١]

صور التجمع وأشكاله ١٥٠ [٢٢]

١: التكتلات النقابيه ١٥٠ [٢٣]

هدف تشكيل النقابات. ١٥١ [٢٤]

نقابات جديده ١٥٢ [٢٥]

٢: القوى الضاغطة ١٥٣ [٢٦]

موقف السلطه تجاه القوى الضاغطة ١٥٥ [٢٧]

٣: الجمعيات التعاونيه ١٥٧ [٢٨]

جمعيات أخرى. ١٥٩ [٢٩]

ص: ٣٥٦

- ٤: التكتلات الرأسماليه ١٦٠ [١]
- تقسيمات الأحزاب السياسيه ١٦٢ [٢]
- الأحزاب العلنيه والأحزاب السريه ١٦٢ [٣]
- الأحزاب الشخصيه ١٦٤ [٤]
- الأحزاب الوقتيه والدائميه ١٦٥ [٥]
- ثغرتان فى الكفاح الفلسطينى. ١٦٥ [٦]
- كيف ننفذ فلسطين؟ ١٦٨ [٧]
- الأحزاب الهدفيه ١٦٨ [٨]
- الأحزاب اليمينيه واليساريه ١٦٩ [٩]
- الأحزاب الإسلاميه والكافره ١٧١ [١٠]
- من مقومات الحزب الإسلامى. ١٧١ [١١]
- أحزاب الأقليات. ١٧٤ [١٢]
- الدوله وأحزاب الاقليه ١٧٦ [١٣]
- الأحزاب العماليه ١٧٧ [١٤]
- مصائر الأحزاب العماليه ١٨٠ [١٥]
- قله أفراد الأحزاب الشيوعيه ١٨٠ [١٦]
- دور الأحزاب فى البلاد الإسلاميه ١٨٣ [١٧]
- الحزب بين اعضائه ومناصريه ١٨٦ [١٨]
- التشكيلات المتدرجه للحزب. ١٨٨ [١٩]
- المواصفات الضروريه للوحده الحزبيه ١٨٨ [٢٠]

الوحده المدنيه للحزب. ١٩٢ [٢١]

الوحده العامه للحزب. ١٩٢ [٢٢]

الحزب والفكر. ١٩٤ [٢٣]

المؤتمرات العامه للحزب. ١٩٥ [٢٤]

اختلاف الاتجاهات الحزبيه ١٩٧ [٢٥]

بين الحزبيين القدامى والجدد ١٩٨ [٢٦]

المحسوبيه والمنسوبيه فى الحزب. ١٩٨ [٢٧]

بين الأنظمه السياسيه والأحزاب. ٢٠٠ [٢٨]

١: فى النظام الحزبى الواحد ٢٠١ [٢٩]

ص: ٣٥٧

بطلان منطق الأحزاب الفاشسيه والشيوعيه ٢٠٢ [١]

أضرار الحزب الواحد ٢٠٣ [٢]

من سمات الحزب الواحد ٢٠٤ [٣]

٢: النظام ذو الحزبين. ٢٠٦ [٤]

٣: النظام ذو الأحزاب المسيطر أحدها ٢٠٨ [٥]

٤: النظام ذو الأحزاب المتصارعه ٢٠٩ [٦]

طريق معرفه أحجام الأحزاب. ٢١١ [٧]

أصالة الحريه ٢١٣ [٨]

أقسام الحريات. ٢١٤ [٩]

الحريه الجسديه ٢١٥ [١٠]

حريه العمل. ٢١٥ [١١]

حريه خصوصيات العمل. ٢١٦ [١٢]

التساوى بين الأفراد ٢١٧ [١٣]

حريه الدين. ٢١٨ [١٤]

حريه البيان والقلم ٢٢٠ [١٥]

حدود حريه البيان القلم ٢٢٢ [١٦]

كتب الضلال. ٢٢٤ [١٧]

حريه التجمعات. ٢٢٥ [١٨]

كسر الإضرابات. ٢٢٧ [١٩]

حريه المظاهرات. ٢٢٩ [٢٠]

حرية الإضراب عن الطعام ٢٣٠ [٢١]

في حرية أنواع الاكتساب. ٢٣١ [٢٢]

الحریات فی الظروف الاستثنائية ٢٣٣ [٢٣]

سائر الحریات. ٢٣٦ [٢٤]

تأطير القوانين بمقتضى الحرية ٢٣٩ [٢٥]

أسباب الخضوع للسلطة ٢٤٠ [٢٦]

الدستور بين السلب والإيجاب. ٢٤٤ [٢٧]

تقسيمات الدستور. ٢٤٨ [٢٨]

التناقض بين القوانين. ٢٥١ [٢٩]

ص: ٣٥٨

طرق الحيلولة دون طغيان الحكومه ٢٥٢ [١]

ضروره تشكيل الحكومه الإسلاميه ٢٥٦ [٢]

الرسول ص قدوه ٢٥٦ [٣]

الأئمه والعلماء قدوه ٢٥٨ [٤]

تطبيق قوانين الإسلام متوقف على إقامه الدوله ٢٦٢ [٥]

ثلاثه خيارات. ٢٦٤ [٦]

من هو الحاكم الإسلامى. ٢٦٩ [٧]

حكم التعارض بين المرجع وشورى الفقهاء ٢٧١ [٨]

من شروط الولاه ٢٧٤ [٩]

مناقشه نظريه البيعه ٢٧٦ [١٠]

مناقشه نظريه اهل الحل والعقد ٢٧٨ [١١]

شروط الحاكم الإسلامى. ٢٨٠ [١٢]

المرأه والقياده ٢٨٢ [١٣]

نظره الإسلام إلى المرأه ٢٨٣ [١٤]

صفات أخرى للقائد ٢٨٦ [١٥]

الحاكم الإسلامى والاستشاره ٢٨٩ [١٦]

الزهد ضروره ملحه للقائد ٢٩١ [١٧]

الحاكم الإسلامى والظلامات. ٢٩٤ [١٨]

بين قوانين الله والقوانين البشرى ٢٩٨ [١٩]

كيف يمكن إجراء قوانين الإسلام ٢٩٩ [٢٠]

أمر المؤمنين (عليه السلام) يضع مناهج الحكم ٣٠١ [٢١]

العدل والظلم ٣٠١ [٢٢]

فيما أراد رده على المسلمين من قطائع عثمان. ٣٠٢ [٢٣]

الظلم ثلاثة ٣٠٣ [٢٤]

قصته (عليه السلام) مع عقيل. ٣٠٥ [٢٥]

ظلم الضعيف.. ٣٠٦ [٢٦]

عهده (عليه السلام) لمالك. ٣٠٧ [٢٧]

علامات الظالم ٣٠٨ [٢٨]

الحق والباطل. ٣٠٩ [٢٩]

ص: ٣٥٩

الذى يستحق الحكم ٣١٢ [٢٠٠]

تبادل الحق بين الحاكم والأمة ٣١٣ [٢٠١]

أسخف حالات الولاة ٣١٤ [٢٠٢]

قول الحق واطاعته ٣١٥ [٢٠٣]

أوامره لعماله باتباع العدل فى الرعيه ٣١٨ [٢٠٤]

الوالى الزاهد ٣١٩ [٢٠٥]

طبقات الرعيه ٣٢٦ [٢٠٦]

الوزراء والمشاورون. ٣٢٧ [٢٠٧]

القضاء ٣٣١ [٢٠٨]

من يتصدى للحكم وليس بأهل. ٣٣١ [٢٠٩]

فى ذم التصويب فى الفتيا ٣٣٣ [٢١٠]

العمال. ٣٣٤ [٢١١]

التجار وذوى الصناعات. ٣٣٥ [٢١٢]

المحرومون. ٣٣٦ [٢١٣]

بيت المال. ٣٣٩ [٢١٤]

إلى عامل الصدقات. ٣٤٠ [٢١٥]

التسويه فى العطاء ٣٤١ [٢١٦]

المال فىء المسلمين. ٣٤١ [٢١٧]

إلى عماله وولاته ٣٤٣ [٢١٨]

حكم الأقليات فى البلاد الإسلاميه ٣٤٩ [٢١٩]

المحتويات. ٣٥٢ [٢٢٠]

ص: ٣٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

